

دكتور عز الدين فودة  
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

عيسى يوسف (المؤلف)

# خلاصة الفكر الاشتراكي

ملف من الطبع والنشر  
دار الفكر العربي  
١٩٦٩

دكتور عز الدين فيودة  
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

مكتبة  
دار الفكر العربي

# خلاصة الفكر الاشتراكي

ملئزم الطبع والنشر  
دار الفكر العربي

١٩٦٩



« مذهبي صواب يحتمل الخطأ ، ومذهب  
غيري خطأ يحتمل الصواب » ...  
الإمام الشافعي

مراجعة  
في  
الطبعة  
الطبعة

## بسم الله الرحمن الرحيم

تتضمن هذه الطبعة لخلاصة الدروس والمحاضرات التي ألقىت على طلاب جامعة القاهرة في الاشتراكية ، تعديلاً وتنقيحاً في بعض أجزائها التي يقتضيها إعداد البحث في هذا الموضوع بصورة أوفى وأكمل للغرض . ذلك أنه وإن استدعى الأمر أن أقوم بطبع هذه المحاضرات كمذكرات للطلاب ، وأن تكون في متناول أيديهم في أسرع وقت ممكن ، إلا أنني قد سعت جهدي في إعدادها وإخراجها بالصورة المناسبة .  
والله ولي التوفيق .

المؤلف

(١٩٦٩)

عيسى يوسف الدويهي



## اصطلاح الاشتراكية

الاشتراكية كلمة عامة ، يكاد الناس جميعاً يتفقون على تفهم معناها الواسع وإدراك خصائصها وسماتها العامة ؛ ولكن لا يتفق الكتاب والمفكرون حول تعريف موحد لها . وليس أدل على ذلك من أنه منذ الثلاثينات من القرن التاسع عشر ، حين استخدمت كلمة اشتراكية Socialist في إنجلترا لتعني أنصار التعاونيات من أتباع روبرت أوين (سنة ١٨٢٧) ، وشاعت في فرنسا كلمة اشتراكية Socialisme (المشتقة من Société أى المجتمع) منذ استخدمها بيير لرو وغيره من أتباع سان سيمون (سنة ١٨٣٢)<sup>(١)</sup> لتعني التضامن الانساني المناقض للنزعة الفردية والمطالبة بمسؤولية المجتمع عن تنظيم الحياة الاقتصادية بصفة خاصة ، ولم يسد الاتفاق حول مضمون موحد لهذه الكلمة التي أصبحت تعني أشياء مختلفة ومذاهب متباينة أو مختلطة<sup>(٢)</sup> . فهي لم تعد تعني نظرية واحدة لدى مفكرين مختلفين كسان سيمون وكارل ماركس وبرودون على سبيل المثال .

(١) انظر في هذا الشأن Paul Louis, Histoire du Socialisme en France. Paris, 1925, p. 129.

وانظر في تفصيل كلمة اشتراكية ، إلى هالفى ، تاريخ الاشتراكية الأوروبية ، ترجمة الدكتورين جمال الدين الأناسى وبديع الكسم ، دمشق ، هامش ص ١١ ، ١٢ .

(٢) تجدر الإشارة إلى أن تقولا الحداد وشبلى شيل وسلامه موسى كانوا من أوائل من استخدموا لفظ الاشتراكية باللغة العربية . وقد عنوا به المذهب الاجتماعى والحركة الاجتماعية التي تسعى إلى تنظيم الحياة الاجتماعية بما يحقق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين الأفراد ، =

فالواقع أن الفكر الاشتراكي لاى من هؤلاء أو سواهم من المفكرين الاشتراكيين لم يكن لينشأ موحداً مع الآخر ، نتيجة تأثير كل بالبيئة الاجتماعية التي عاشها من جانب ، وتأثره بالمذاهب والمدارس الفلسفية السابقة التي سادت فيها من جانب آخر ، حتى يمكن ترسم أصول هذه المدارس الفلسفية البرجوازية أن تنتسج الخيوط الأولى لاختلافات المدارس والمذاهب الاشتراكية في أوروبا (١) .

ففكر سان سيمون ، على سبيل المثال ، قد تأثر كل التأثير بالنزعة التحررية العقلانية التي قادها المذهب الديكارتي ومنهجه في وضع أساليب عقلية خالصة للبحث العلمى ، تفصل ما بين المادية والمثالية ، وتقوم على أساس النظر العقلى والتجربة الحسية . فالديكارتية التي بدأت في القرن السابع عشر (سنة ١٦٣٧) لتثير الشك في كل ما هو غير كائن أو موجود على أساس القولة السائرة : أنا أفكر ، فأنا إذاً موجود ، والتي تفشت صرختها كنداء موجه إلى الطبقة البرجوازية الثوزية لغزو العالم باستخدام

---

= من أجل إعدادهم وتكوينهم كمواطنين صالحين على قدم المساواة مع بعضهم البعض ، إلى آخر ما شا كل ذلك من أفكار تقليدية ، ولكنها كانت نواة ثورية للتفكير الاجتماعى في أوائل هذا القرن . وقد كتب هؤلاء مقالات شتى حول آرائهم وأفكارهم الاشتراكية الإصلاحية في مجالات العصور والهلل والمقتطف ، وغيرها من المجالات المعروفة وقتئذ .

كذلك تجدر الإشارة إلى كتاب شائع من تأليف نقولا حداد بعنوان الاشتراكية ، طبع دار الهلال سنة ١٩٢٠ ، وإلى بعض مقالات سلامة موسى التي جمعت في كتاب بهذا العنوان أخيراً بمصر وبيروت سنة ١٩٦٦ .

(١) انظر في تفصيل هذا البحث Zlatko Cepo, A Contribution To The Problem of Defining Socialism, Socialist Thought And Practice, Oct-Dec., 1967,



العلم والاكتشافات في ميادين العلوم الطبيعية ، قد وجدت في فكر سان سيمون صدى عميقاً (١) . فلم يكن فكر سان سيمون في الاعتبار الكبير سوى حلقة متصلة لهذه الفلسفة العقلانية المادية ، ولا سيما إزاء مطالبته باتخاذ العلم والصناعة مقياساً للتقدم البشرى ، وإحلال طبقة الصناعيين ( من علماء ومقاولين ومنظمين وفنيين وصناع مهرة ) فوق قمة هرم التدرج الاجتماعى ، بحيث يشغلون مركز رجال الكهنوت ، إبان القرون الوسطى ، في المجتمع الجديد . فتكون لهم السيطرة على الحياة الاجتماعية عن طريق ترشيدها فن الصناعة ( التكنولوجيا ) والتخطيط وإنشاء المشروعات المختلفة ، حتى يصبح العلم بمثابة الدين الجديد .

كذلك يمكن القول أن ماركس قد ورث تراث المنهج الديكارتي ، في تأثيره بالمادية الفرنسية عند دولباخ وهلفيتوس إلى حد كبير . فعنده اتخذ تقدم العلوم وفنون التكنولوجيا مفهوماً أكثر أهمية ، في عصر تقدم قوى الإنتاج التى صاحب التغيير الطارىء عليها وإحداث الثورة العلمية فيها ثورة في المجتمع الانسانى وعلاقاته الاجتماعية ، وانتقاله من طور إلى آخر . فما لا شك فيه أن الديكارتيه قد مهدت بمنهجها العقلى إلى رفض الميتافيزيقا ( ما وراء الطبيعة ) وإلى اعتماد الانسان على إدراكه الذاتى لما حوله في فحص قوانين الكون والطبيعة . ولكن الماركسية قد تخطت تطبيق هذا المنهج في العلوم الطبيعة حسب نظرات ديكارت ، إلى العلاقات الانسانية عامة والاجتماعية خاصة (٢) .

---

(١) يراجع تفصيلاً في هذا الصدد ، هارولد لاسكى ، نشأة التحررية الأوروبية ، ترجمة عبد الرحمن صدقي ، القاهرة ، ص ٦٤ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٨٨ ، ٩٤ ، ١٧١ .

(٢) Paul Langevin, *Matérialisme Mecaniste et Matérialisme*

Dialectique, La Pensée, Mai - Juin, 1947, pp. 8 - 12.

وافترقت الاشتراكية — كما يبين من مثال سان سيمون وماركس على وجه الخصوص — عن الديكارتية حين نظرت إلى الحياة الاجتماعية نظرة تطور، وعالجت أحداث التاريخ، وأوضحت كل مدرسة منها — على قدرها — العوامل الأساسية في دفع التناقض الاجتماعي (بين أدوات الإنتاج المستحدثة وبين علاقات الإنتاج والعلاقات الاجتماعية القديمة) نحو إحداث التغيير الاجتماعي<sup>(١)</sup>.

وبالأصح بينما كانت الديكارتية البرجوازية استاتيكية جامدة لاتعرف التطور، كانت الاشتراكية ديناميكية حركية — لا مجرد آلية — في نظرتها إلى الأشياء وعلاقات الإنسان بها، حتى يمكن القول بأن أوجه الخلاف بينهما قد بعدت واتسعت.

ومع ذلك لا يبدو الفكر الاشتراكي خالصاً في نظراته التاريخية الحركية تلك. فهو قد ظهر عند سان سيمون متأثراً بالفلاسفة الاجتماعيين الذين سبقوه في فرنسا، ولا سيما كوندورسييه<sup>(٢)</sup>. وظهر عند ماركس متأثراً بسان سيمون وغيره من الفلاسفة الاجتماعيين الفرنسيين من جانب،

---

(١) انظر في شأن أهمية سان سيمون وأثر نظراته في تطور التاريخ الانساني في الفكر الماركسي:

Maxime Leroy, Histoire Des Idées Sociales En France, Editions Gallimard, 1954, pp. 10 - 11;

انظر كذلك رأى كاوتسكي في هذا الشأن كما ينقله:

Léopold Sedar Senghor, Nation Et Voie Africaine Du Socialisme, Paris, 1961, p. 56.

Maxime Leroy, op. cit., p. 10.

(٢)

ومتأثرا بالفلسفة الهيجيلية الجدلية من جانب آخر . ومن كلا السياقين استطاع ماركس أن يصوغ نظريته في تطور التاريخ في قانون ثابت للصراع الطبقي .

هذا ، بينما يتناقض مذهب آخر هو المذهب الفوضوي ، كما تشرحه بصفة خاصة أفكار برودون ، مع المذهبين السابقين ، حيث يؤسس نفسه على الآراء المناقضة للفلسفة المادية في القرن الثامن عشر ، ولا سيما آراء جان چاك روسو ، النازعة إلى تقديس فكرة الحقوق الطبيعية للفرد ، والرامية إلى تخليصه من سيطرة المحيط الاجتماعي ، كلها جدت له وسائل التسليح بالعلم والفكر والسيطرة على الطبيعة . وهكذا كانت دعوة برودون إلى المساواة كغاية اجتماعية ، عن طريق تأسيس التعاونيات في الإنتاج والتوزيع أو الجمعيات التضامنية ، تقوم على أساس الارتباطات العالمية الحرة على كافة المستويات ، وفي مختلف القطاعات ، حتى يتشكل المجتمع في صورة اتحاد تعاھدى يقوم على أساس المساواة بين أعضائه ، دونما حاجة إلى إخضاعهم لأية سلطة عليا قاهرة . وهكذا يتمتع الأفراد عند برودون بالحرية الاجتماعية ( أو الفوضوية ) السكاملة .

فهل يمكن القول بأن هذه المدرسة الأخيرة تتفق في مضمون نظريتها الاشتراكية مع المعنى الأصلي للكلمة في إعلاء شأن المجتمع على الفرد ، وإخضاع المصالح الذاتية لاعتبارات صالح المجموع ؟ أم أن هذا المذهب لا يعدو أن يكون في طبيعته تعبيراً عن الروح الفردية خالصة ، وإطلاقها من عقابها كاملة ؟

الواقع ، أن هذه الاختلافات الجوهرية قد سادت بين شتي المذاهب

والفلسفات الاشتراكية حتى كونت مدارس مختلفة ، كانت في عروقتها الإقليمية جزءاً مكملاً للمدارس الفكرية البرجوازية السابقة عليها ، حتى ليصعب أن نجعلها في صيغة واحدة أو نحدد لها في مجموعها تعريفاً جامعاً مانعاً . ولكنها ولا شك تتفق وبعضها في قواعد كلية ، هي التي أضاعت الطريق أمام الطبقات المحرومة في عصر قسوة النظام الرأسمالي ، من مطلع ومنتصف القرن التاسع عشر في أوروبا ، لتتسلح بالفكر الاشتراكي أو تنتمي إلى مدارس ونظرياته المختلفة في صراعها من أجل نيل حقوقها .

إنّجه إلى هذا الرأي عدد من كبار المفكرين والكتاب الاشتراكيين ؛ أمثال الكسندر جراي في مؤلفه « التراث الاشتراكي » ، وجورج بورجان وبيير رمبيرت في مؤلفهما « الاشتراكية » ، وهنري ديمان في كتابه « الاشتراكية البناء » . وفي هذا الصدد يقول ديمان :

« وعلى كل حال فإنني اعتبر من المحال إيجاد تعريف كامل للاشتراكية . فهي ككل شيء حي ، مثلها مثل الدين والحب والجمال ، تحتوي على أشياء غير عقلية لا يمكن صياغتها في ثوب من الكلمات . . . . إن التعريف الوحيد للاشتراكية هو تاريخ الاشتراكية . وكل المحاولات الأخرى لتعريفها تكون في غالبية الأحيان مقتصرة على الدعوة لمفهوم لا يتناسب تماماً مع مجموعة الأحداث التي تكون حقيقتها التاريخية » .

والخلاصة ، أن تعريف البعض للاشتراكية قد اتخذ مبناه في كثير من الأحيان مصطلحات تعني مضامين نسبية ، ليست بمنأى عن الغموض ؛ كمضمون الاستغلال الذي يصبح نتيجة فائض القيمة ، ولكن يصعب قصر تعريفه عليها ؛ أو العدالة الاجتماعية التي تختلف باختلاف مفهومها في كل

عصر وزمان . وأن البعض الآخر قد اتخذ التفرقة بين النظام الرأسمالى وبين النظام الاشتراكى بصدد علاقات الملكية أساساً لتعريف الاشتراكية . فأتخذ التخطيط الشامل والمركزى أساساً للتعريف لدى أحزاب الدولة الثانية فى اجتماعها بفرانكفورت سنة ١٩٥٢ ، بينما يرى آخرون وجوب التركيز على قاعدة الملكية العامة لأدوات الإنتاج الرئيسية بصفة أساسية . ومع ذلك فإن الجمع بين القاعدتين الأخيرتين كأساس للاشتراكية لا يفي بالغرض . فقيامهما وحدهما لا يستأصل الشعور بالطبقية ، والإحساس الفردى بعدم الاشتراك فى المصالح ، وإن كانا سبيلاً لإلغاء النظام الطبقي من أساسه . ومن ثم ، فقد أصبحت جميع الأسس والقواعد السابقة تشكل فى اعتبارنا الخصائص العامة للاشتراكية فى مناخها الفكرى العام ، حتى يمكن أن يقال مع «سوزى» أن الاشتراكية لا يستقيم لها مفهوم إلا بشرح جوهرها .

\* \* \*

ويقتضى هذا أن نبدأ : (أ) بدراسة تطور المجتمعات الانسانية وفكرها الاجتماعى فى ضوء النظرة الاشتراكية ، (ب) ولاسيما تقاليد الفكر البراجوازى والنظام الرأسمالى ، (ج) وتأثيرهما فى ظهور المدارس الاشتراكية المختلفة فى إطار الثورة الصناعية بأوروبا . (د) ثم نلى كل ذلك بدراسة لظهور الفكر الاشتراكى العربى فى إطار ظروف الثورة التحريرية ضد الاستعمار والتخلف فى بلاد العالم الثالث ، (هـ) حتى يمكن أن ننتهى إلى بحث الخصائص العامة للاشتراكية فى النظرية والتطبيق . (و) وأخيراً نرجو أن يتسع لنا الوقت حتى نستطيع أن نقوم بدراسة نماذج من التطبيق الاشتراكى فى البلاد المختلفة ، (ز) وبحث أهم القضايا النظرية التى يواجهها هذا التطبيق .

## الفصل الأول

### تطور المجتمعات الإنسانية في ضوء الفكر الاشتراكي

#### تقديم

تقتضى دراسة التطورات الراهنة في المجتمع المعاصر ، واتجاه آماله نحو تحقيق الاشتراكية ، أن نقيّم الخطوات التي سارت فيها الإنسانية وتطور أفكارها حتى تأصل في مذاهب ومدارس اشتراكية متنوعة ، في المناخ الأوروبي لعصر الثورة الصناعية وتناقضاته الاجتماعية ، خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين .

فن ناحية ، كان ظهور المدارس الاشتراكية في عصر تطور الرأسمالية وانتقالها إلى الصناعة في القرن التاسع عشر ، تعبيراً عن رد الفعل للساوئ الاقتصادية والاجتماعية التي اعتصرت الطبقات الفقيرة والكادحة ، وبرزت هذه المدارس في صيغها العلمية بفعل التناقضات الاجتماعية التي أدت إلى نشوء الطبقة العاملة في مواجهة الطبقة الرأسمالية ، وما تلا ذلك من تكاثر أعداد الطبقة الجديدة النامية ، واستفحال ثورتها ونقاء وحدتها . وذلك بحكم احتكاكها المستمر بالآلة ، وحياتها المشتركة تحت سقف واحد في المصانع والمناجم ، وفي المساكن غير الصحية بالأحياء الشعبية الفقيرة . واحتاجت هذه الطبقة إلى نظرية سياسية ثورية ، تقوم في شكل محاولة

مستقله عن الغيبيات الميتافيزيقية ، وأراحيف الفكر البرجوازي التقليدى ، وأفكاره المجردة فى الدفاع عن الملكية الفردية كمصدر للقوة السياسية والتعصب القومى والطبقى .

ومن ناحية أخرى ، لا يمكن إنكار الدور الذى أداه الفكر السياسى الإنسانى ، السابق على القرن التاسع عشر ، فى ظهور المناخ الاشتراكى العام والمدارس الاشتراكية ، بما احتوى من أفكار ومبادئ واتجاهات إنسانية للتقدم ، استهدفت إنشاء مجتمع مثالى التنظيم . وحيثما استطاعت هذه الأفكار أو الحركات أن تسير فى عمل سياسى و جماهيرى ، نحو كفاح الظروف والأحوال السيئة للواقع الاجتماعى المحيط بها ، وأن تعى فى ذلك القوانين والظروف الموضوعية لحركة التطور الاجتماعى والاقتصادى ، وأن تتفهم العلاقة بين المجتمع الذى ينتقدونه والمجتمع المراد إنشاؤه ، بعيداً عن كل تصور خيالى أو فكر مجرد عن ضرورات الكشف الطبقي والقوى الاقتصادية التى تؤمن نجاحه ، فقد استطاعت أن تكفل لنفسها من أسباب النجاح والبقاء ما يخلد خط سيرها العلى ، وارتقامها مع تطور المجتمعات الانسانية نحو تحرير الفرد من ربقة العبودية والسخرة والاستبداد والاستغلال .

### الثورة ومفهوم التغيير الاجتماعى

هكذا تكون الثورة الاجتماعية ، التى ترسى علاقات الملكية الجديدة وتقوض معالم النظام القديمة ، محاولة واعية لإدخال الفكر فى التجربة التاريخية ، وتكييف العمل السياسى فى ضوء هذه الفكرة ونظرتها إلى التطور التاريخى للمجتمعات الإنسانية . ومن هذا القبيل كانت ثورة الإسلام

على الشرك والجود والتقاليد القبلية ، في الاستغلال واكتناز المال وواد البنات ، وموقفها من الرق وعتق الرقاب . كذلك استطاعت الثورة الفرنسية التي اختمرت لها أسباب النجاح ، ببروز قوة البرجوازية في الكشف الجغرافية والعلمية التي ناقضت معارف العالم القديم ، وبروز قوتها الاقتصادية في تجميع الثروة القومية في الداخل ونشاط التجارة الدولية في الخارج ، أن تحدث صدى عالمياً بمبادئها في الحرية والحقوق الطبيعية ، وشعاراتها في المساواة الاقتصادية ، وأن تدفع بالبرجوازية إلى الحكم وسيطرة رأس المال عليه .

أما حينما استوحى المفكرون والفلاسفة خواطرهم ، وبشروا بزوال العذاب الذي يقاسيه الناس في المجتمعات النموذجية التي خططوا لها من بنات أفكارهم ( كجمهورية أفلاطون ، والمدينة الفاضلة للفارابي ؛ ويتوبويا توماس مور ؛ ومدينة الشمس لسكومبنيلا ) وقارنوها بالواقع المحزن في أيامهم ، أو نادوا بالثورة على أساس من المبادئ المجردة للعدل والأخلاق والحقوق الطبيعية للفرد ، أو المبادئ السياسية والاقتصادية التي لم تهبها لها الظروف الطبيعية والوسائل الضرورية لتنفيذها . فلا تعدو هذه الأفكار والحركات أن تكون مشروعاً مثالياً أو اشتراكيات خيالية ، لا يملك أصحابها وروادها سوى القدرة على التنبؤ ، والتبشير بمجتمع العدل والمساواة الذي يترقبون إحداثه ، كما تنبض به العاطفة ويخطط له الخيال .

وكذلك الحال في شأن حركات التمرد *La révolte* التي تنشأ من التجربة الفردية ، أو تأتي عفواً دون أن تختمر في فكرة أو تتأصل في مذهب ،



ولا تتحدد في أسباب واضحة قدر ما تظهر في احتجاجات مبهمه وعاطفيه<sup>(١)</sup>. ومهما قيل في شأن هذه الحركات ، وما يدور في غمارها من أحداث عن الصراع الطبقي أو إرادة إحداث التغير والتبدل الطارىء السريع ، فلا بد وأن تخطئ فهم وإدراك ماهية الثورة الاجتماعية وعملية التحول الثوري المعقدة . ولا يعد تاريخها أن يكون سلسلة من الوقوع في الأخطاء ، والولوج في الأحداث ، ومجابهة المشاكل التي لا تجد منها مخرجاً إلا بالتوقف أو تغيير وجهتها بغتة<sup>(٢)</sup> . ومن هذا القبيل كان تمرد

(١) تحمل العبارة الشهيرة :

“Non, Sire, ce n'est pas une révolte, c'est une révolution”

« كلا يا مولاي لسنا أمام تمرد ، بل أمام ثورة » الفارق المنطقي بين الحالتين من حيث أن الثورة هي التهمة المنطقية والواعية للمجهود الضائع واليائس لحركات التمرد العفوية . — انظر في هذا الشأن :

Albert Camus, *L'Homme Revolte*, Idées, 1963, pp. 133—134;  
André Decoufleé, *Socialagie Des Révolutions*, Que Sais — Je ?, 1968, pp. 65—81.

(٢) تجدر الإشارة في صدد تعيين الثورة والتعريف بها تمييزاً لها عن الانقلاب إلى ما يأتي :  
(١) أن الثورة تغيير جذري في العلاقات الاجتماعية على أساس التغير في علاقات الملكية ومركز الطبقات الاجتماعية منها ، بينما يأتي الانقلاب عادة من أعلى ، فيمسك بمركز السلطة ويؤمن بقاء العلاقات الاجتماعية القديمة على حالها .

(ب) أن الثورة يجب أن تكون تقدمية تسير مع ركب التاريخ نحو الأمام .  
(ج) أن الثورة يجب أن تكون شعبية ، وإلا كانت عملاً مضاداً أو عملاً فردياً أو انقلاباً للأقلية .  
(د) أن الثورة يجب أن تكون ظاهرة اجتماعية شاملة وعالمية ، تقوم على أساس تفسير علمي لأحداث تغيير شامل وعالمي .

كذلك تجدر الإشارة إلى أن تبديلاً بطراً على نظام الملكية دون أن يقابله تغيير أساسي في الهيكل السياسي العلوي للدولة ليس ثورة بل إصلاحاً .

وليس هناك من ثورة سياسية أو ثقافية أو دينية . . . الخ ، كما يرجف البعض . فما من ثورة بالمفهوم الذي أوضحناه إلا وهي تنطوي على مضمون اجتماعي شامل وعالمي ، يقوم على أساس تغيير في هيكل علاقات الملكية والإنتاج، الأمر الذي يضيف طابعه على العقائد والآراء والأفكار والفنون والتقاليد ، ويتبعه الهيكل السياسي العلوي للمجتمع ممثلاً في الدولة وأجزائها .

سبارتا كوس<sup>(١)</sup> في العصر القديم ، وحركة بابك الخرمي<sup>(٢)</sup> في إيران وآسيا الوسطى ، وحركة بابيف في غضون الثورة الفرنسية ، وعصيان بلانكي في كومونة باريس سنة ١٨٧١<sup>(٣)</sup> .

(١) بدأت حركة سبارتا كوس بتمرد ٧٠ من الرقيق في جنوب إيطاليا ، وانتهت بمبش جرار قوامه ١٠٠٠ ر ١٠٠٠ مقاتل يزحفون إلى روما ما بين سنة ٧٣ وسنة ٧١ ق . م . ويلاحظ بشأن هذه الحركة ( التي جابهها القائد جراسيوس أغني شيوخ روما وأكثرهم تملسكا للرقيق ) وأحرز النصر النهائي فيها بومي ) أنها لم تقم لتأمين انتصار مبدأ أو نظام جديد على أنقاض مبدأ أو نظام آخر قديم .. ولما قامت للانتقام من الأسياد واسترقاقهم وتنظيم معارك المصارعة بينهم ، بينما جلس أتباع سبارتا كوس فوق المدرجات يستمتعون بنفس الجرائم التي ارتكبتها روما من قبل .

انظر في هذا الشأن :

Albert Camus, *L'Homme Révolté*, Idées, p. 137 ; G. Hollgten, *Histoire Des Dictatures*, Payot, 19٥١. p. 50.

(٢) حركة ظهرت في النصف الأول من القرن التاسع الميلادي في أذربيجان وإيران وأرمينية ، واقتصرت على الدعوة بين أهل هذه البلاد ، متأثرة بالأفكار الزردكية وساعية إلى هدم النظام الاجتماعي لدولة الخلافة في عهد المعتصم بالله العباسي ، حتى قضى عليها سنة ٨٣٨ م . انظر في هذا الشأن بندلي الجوزي ، من تاريخ الحركات الفكرية في الإسلام ، بيروت ، ص ٧٨ - ١١٦ .

(٣) استطاع الثوري الفرنسي أوجست بلانكي ( ١٨٠٥ - ١٨٨١ ) أن يفهم خطورة العمل السياسي ، بعكس الطوباويين . إلا أنه مثلهم لم يستطع أن يدرس المجتمع الرأسمالي دراسة علمية . صحيح أنه استغنى تماماً استغلال البرجوازية للبروليتاريا ، ولكنه لم يصل إلى المصدر الحقيقي لهذا الاستغلال . ولهذا كان يعتقد أن الشكل الأساسي للاستغلال الرأسمالي هو الضريبة والاقراض بالربا . أما ماركس فقد أوضح قوام هذا الاستغلال في العمل غير المجور أو فائض القيمة . ومن هنا نفهم كيف حالت النقائص النظرية الخطيرة بين بلانكي وبين تكوين مفهوم صحيح عن السكفاج الثوري . ذلك أنه بدلا من أن يتبنى مفهوم السكفاج الجماهيري ، أي كفاح الطبقة العاملة في مجموعها ، تمسك بالموقف الذي اتخذ به بابيف من قبل وهو الاعتماد على « الأقلية النشيطة » . ولعل هذا الموقف جد قريب من الفكر الفوضوي الذي يشتم بالفردية .

وبعبارة أخرى ، فإنه وإن كانت هذه الأفكار والاشتراكيات الخيالية ، أو حركات التمرد اللاهبة والانتفاضات الجسورة التي تعذب وهلك فيها ملايين العبيد والفلاحين والصعاليك منذ العصور القديمة ، قد هبت برياحها على الفكر الإنساني المعاصر ، فغذته بأفكار الحرية والمساواة ، وحملت معها بذور المجتمع العادل ، فإن الضعف البارز الذي اعتورها لم يكن إلا نتيجة عدم تكيف الفكرة مع التجربة التاريخية ودراسة الناس في علاقاتهم بقوى الإنتاج وطاقاته وأساليبه ، أو نتيجة نزعاتها غير الواقعية للتبدل السريع ، والوقوع في الأحداث دون استيعاب الفكرة ، ودون إدراك قوانين الحركة في إطار صيغة للتطور التاريخي للإنسانية ، تقوم على أساس تحليل شامل وملاحظة علمية ، وتفسير ثوري يرفض القيم البالية ويهدف إلى تغيير شامل وعالمى للظواهر الاجتماعية . فهم إما أنهم لا يستطيعون وضع فكرة المجتمع العادل الذي يطالبون به في إطار حركة التاريخ والنظرية الشاملة لتطور الإنسانية ، فلا يعد وعلمهم أن يكون مجرد فكرة أو حركة اجتماعية محدودة ، لا ثورة عالمية شاملة<sup>(١)</sup> . وإما أن تنتهى فكرة الحركة والتغير والثورة عندهم إلى السكون ، وعرقلة النمو والتطور الاجتماعى نحو الأمام . وهم فى كلتا الحالتين يصبحون فى عزلة سياسية عن مطالب الجماهير وثورتها الشاملة ، إن سلبية أو عنيفة<sup>(٢)</sup> .

---

(١) انظر فى تفصيل ذلك :

Decouflé, op. cit., pp. 9—29.

Stephen Swinger, An Outline of Political Thought, (٢)  
Gollanz, 1939, p 81.

### النظرة الاشتراكية لعنى التاريخ

من ثم ، أصبح لزاماً علينا أن نعى النظرة الصحيحة لسير المجتمعات الانسانية وتطورها ، حتى لا نقع فى خطأ الطوباوية وتفسيرات الفكر البرجوازى المجردة ، التى تريد أن تجعل من الفكر السياسى مرآة للحياة السياسية ، لا أداة لإدراك قوانينها ووسائل تبديلها وبسط سيطرة الانسان عليها . تلك النظرة التى أهلت بزوع عصر الاشتراكية فى القرن التاسع عشر ؛ عصر الانتقال من الشك فى التاريخ لأنه زيف وبطلان وتلق لأصحاب السلاطان فى القرن السابع عشر<sup>(١)</sup> ، وتعليل الأحداث التاريخية بتطور الطبائع والأفكار والآراء التى غزتها ف فكرة التقدم لدى كوندروسيه وفولتير<sup>(٢)</sup> وغيرهما من الفلاسفة الاجتماعيين فى القرن التاسع عشر ؛ إلى نظرية للتطور التاريخى للجنس البشرى فى صراعه من أجل المصالح الاجتماعية الكبرى لدى سان سيمون<sup>(٣)</sup> ، وأخرى لدى كارل ماركس تحدد هذه المصالح وتبرز

---

(١) انظر فى هذا الشأن فصلاً ممتازاً فى أزمة الضمير الأوروبي لبول هازار ، مطبعة الكاتب المصرى ، ١٩٤٨ ، ص ٣٥ - ٥٥ .

(٢) فى هذا الصدد كتب فولتير ساخراً :

“Quand l'histoire n'est qu'un amas de faits qui n'ont laissé aucune trace, quand elle n'est qu'un tableau confus d'ambitieux en armes, tués les uns par les autres, autant vaudrait tenir registre des combats des bêtes.”

(٣) يذهب ماكسيم لروى إلى أن نظرية سان سيمون فى فلسفة التاريخ هى نظرية متكاملة من حيث بناء التطور التاريخى على أساس التغيير فى الواقع الاقتصادى . فهى نظرية تربط بين التطور التاريخى للجنس البشرى وبين علاقات الانتاج . غير أن أتباع سان سيمون لم يبرزوا الجانب الاقتصادى لفلسفة التاريخ عند رائدهم قدر ما أبرزوا وأكدوا الجانب التاريخى .

Maxime Leroy, Histoire des Idées Sociales en France,  
D'Auguste Comte à Proudhon, 1954, pp. 1—11

وانظر فى هذا الشأن :

G. Plekhanov, The Development of the Monist View of History, Moscow, pp. 40—44.

تعارضها في شكل قانون للصراع الطبقي أساسه التناقض القائم بين علاقات الإنتاج والملكية السائدة وبين وسائل وقوى الإنتاج الجديد<sup>(١)</sup>.

فقد ألقت فكرة التقدم ، بكل ما حملت من معاني التقدم المادى والمعنوى للانسان ، ضوءاً جديداً على فكرة التاريخ ومعناه . فنتيجة للكشوف الجغرافية والتطورات العلمية التي أخذت في الظهور منذ عصر النهضة ، وتأكيده مبادئ الحرية والأخاء والمساواة في الثورة الفرنسية ، وانتصار النظر العلمى في عصر الانقلابات العلمية والصناعية والفنية ، ونشوء علم الاقتصاد السياسى علماً يكشف عن أسس ومبادئ دراسة الثروة وتجميعها وأسبابها ، وبروز التفكير العلمى في الاجتماع والسياسة عوضاً عن التفكير الأخلاقى الاتعاضى ، لم يعد تاريخ الإنسان غيباً في ضمير الزمان ، أو سراً مغلقاً من أسرار الطبيعة التى انبسطت عليها سيطرة العلم ؛ يدور معها من الصباح إلى المساء ، ومن الربيع فالصيف حتى الخريف والشتاء ، دورات تنظمها قوى خارقة ، أو تعبث بها عوامل خارجية تكون بمثابة الكوارث التى تلم بالبشر وتودى بالامبراطوريات . وإنما أثارت فكرة التقدم نزعة تفاؤل نحو المستقبل بكل ما يحمل من معانى الثقة فيه ، حتى لم يعد تاريخ الإنسان عرضاً من الأحداث المتناثرة والمواقف التى لا تتم عن معنى ، على حد ما قاله شكسبير على لسان ماكبث<sup>(٢)</sup>.

---

Roger Garaudy, Les Sens de L'Histoire Selon Marx, (١)  
Janus, No. 4.

Jacque Madaule, L'Histoire de L'Avenir, Janus, No 4. (٢)

ومما يلاحظه مادلوف في هذا المقال أن هذه النزعة التقدمية التفاؤلية في تفسير التاريخ تنفق  
ورسالة الأديان السماوية في الحفز على الخير، والثواب والعقاب والبعث والنشور . تقول الآية =

وهكذا نشأت حركة لتفسير التاريخ وتحديد غايته ومعناه في التقدم  
بالإنسانية إلى الأمام ، والدعوة إلى بسط سيطرة الإنسان على الطبيعة ،  
وتأكيد دوره في تطور المجتمع ، ساعدت على تأصيل المبادئ والأفكار  
الاشتراكية ؛ وزعزت المعتقدات والآراء التي تحولت إلى نكران التطور  
التاريخي للمجتمعات الإنسانية ، والإنصراف وراء الاستغلال الطبقي  
والاضطهادى الاستعماري ، خلال القرنين التاسع عشر والعشرين .

ومن الواضح أن النظرة التفاؤلية التقدمية لتطور المجتمعات الإنسانية ،  
هي مفتاح القضية في دحض النظريات التشاؤمية البربرية ، التي تنحط بالإنسان  
إلى مرتبة الحيوان ، وتحكم على العالم بالجوع . فتمتحدث عن ضيق الأرض  
بمن عليها ، وتدعو صراحة إلى الحرب كوسيلة للعلاج ، في رأى أولئك الذين  
يقول عنهم بول ايلوار « أنهم يبدلون قصارى جهدهم كي يبقوا وحدهم على  
الأرض » .

وأخيراً ، فإذا نستطيع أن نفهم من ظروف حياة المجتمع ، والقوى  
الرئيسية التي تحدد طابعه السياسي والاقتصادى ومراحل تطوره ؟ وما هو  
التطبيق العملى للنظرة الاشتراكية في تطور تاريخ الإنسانية ، وخطواتها التي  
سخرت الطبيعة لخدمتها عبر آلاف السنين ؟

---

= الكفرة : « وقل اعلموا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون » . وجاء في الحديث  
الصحيح « اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً ، واعمل لآخرتك كأنك تموت غدا » .

## المجتمع العبودى

إننا لو ضربنا صفحاً عن المراحل الأولى لتطور المجتمع ، ونمو حجمه فى الجماعات المشاعية البدائية ، وفى نطاق الأسرة والعشيرة ، كخلاياه الاجتماعية الأولى<sup>(١)</sup> ، وانتقلنا إلى عتبة المدنية حين استطاع الانسان أن يستخدم الآلات المعدنية بدلاً من الحجرية ، وفرض نمو الإنتاج - كترية الماشية والزراعة والصناعة المنزلية - نوعاً ومقداراً من تقسيم العمل ، وفائضاً من الاستهلاك يزيد عن الحد الأدنى للحاجة الشخصية ، وأصبح من الضرورى ضم قوى جديدة للعمل ، فاسترق أسرى الحروب بدلاً من إعدادهم ، وانقسم المجتمع إلى أسياد وعبيد ، مستغلين ومستغلين ، ودعت الحاجة إلى السلطة السياسية فى سبيل مضاعفة ثروات الأسياد واستغلال العبيد واستعباد الأحرار<sup>(٢)</sup> وإخضاعهم إلى الأبد ، لرأينا تاريخ البشرية يدخل أولى مراحل الكبرى . فقد أخذت الدول العبودية تتدرج ، وتأخذ دورها فى الظهور مع انتصار أسلوب الإنتاج العبودى ، وتبنت جهازاً منظماً لإدارة شئونها وتأكد سلطانها على الطبقات المستغلة ، ومارست شن الحروب لنهب خيرات الشعوب الأخرى ، وإجبارها على دفع الجزية أو تحويل أفرادها إلى عبيد<sup>(٣)</sup>

---

(١) انظر فى هذا الصدد ، نظام الأسرة بين الاقتصاد والدين ■ للدكتور ثروت أنيس الأسيوطى ، دار السكاتب العربى ، ١٩٦٧ .

(٢) كنظام بيع المدين من أفراد القبيلة أو العشيرة أولاده سداً للدين .

(٣) انظر فى تفصيل ذلك ■

F. Engels, The Origin of The Family, L. & W., 1946, pp. 106-119.

دكتور رفعت المجبوب ، النظم الاقتصادية ، ١٩٦٠ ، ص ١٩ - ٢٨ ؛  
أحمد غنيم ، تطور الملكية الفردية ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٣ ، ص ١٩ - ٣١ .

وقد أدى ظهور الدولة العبودية في مصر ما بين الألف الرابع والثاني قبل الميلاد، والدول العبودية التي قامت على طول نهري دجلة والفرات، وفي الهند والصين وإيران وآسيا الصغرى، وما بين القرنين الثامن والسادس قبل الميلاد في اليونان وروما. إلى تأكيد قيام أول نظام اجتماعي يشهد تقسيم الناس إلى طبقات، وتثبيت علاقة كل طبقة بالأخرى على أساس المركز الذي تشغله في الإنتاج القائم على أساس ملكية السيد لأدوات الإنتاج وللمنتجين أنفسهم وصافي إنتاجهم. ودعمت هذه الملكية الفردية لملالك العبيد بأن ظهرت قوانين تعاقب بالإعدام من يعتدى على الملكية الفردية، كالقانون الروماني المعروف بقانون الألواح الإثني عشر، وأخرى تحكم عليه بالعبودية كقانون بوجوند Burgonde، وقانون حمورابي، أو تدعو إلى تقديس هذه الملكية كقانون المانو في الهند القديمة.

ولعبت الأفكار والآراء دورها في تدعيم سلطان طبقة الأسياد. فالتفكير الذي ظهر قبل الدولة - المدينة، عند اليونان وبعدها، كان ينوء تحت وطأة السلطان والواقع السائد، حتى أصبح فلاسفة الإغريق يعتبرون الحياة اليومية المليئة بالمشكلات المستعصية عالماً ناقصاً، لا يقابله إلا عالم آخر منظم ومعقول؛ ولكنه لا يوجد للأسف إلا في المخيلة. وانتمى فلاسفة الإغريق إلى هذه الأرستقراطية الفكرية، التي كانت تعيش من أجل التأمل، وإن كانت شديدة القلق من جراء القلاقل الاجتماعية التي كانت تهدد أمنها وثقافتها. فلقى تحقير العمل اليدوي منهم تشجيعاً، لارتباط المعرفة لديهم بقوة منفصلة عن الأشياء المادية. ولهذا، فقد أصبح على غالبية السكان من العبيد أن ينهضوا بالعمل الإنتاجي كله من أجل الجماعة، تاركين للمواطنين



الأحرار حياة الفراغ المفيد ، والانشغال بالألعاب الرياضية والفلسفة والسياسة والفن .

فالعبد يسيطر جسده على روحه ، بينما تسيطر روح الإنسان الحر وعقله على جسده . وهكذا أصبحت العبودية عند أفلاطون شيئاً طبيعياً ومعقولاً ، وعند أرسطو ضرورة أبدية . فمن الخير عند أرسطو أن يكون إنسان ماعبداً ، وأن يكون هناك إنسان آخر يملك العبيد . كذلك كان ديمقريطس يدعو مواطنيه إلى أن يحاربوا كل من يهب ضد النظام العبودي للملكية ، كما يحاربون الوحش الضاري .

وقد تركت نهاية العصر المشاعى البدائي ، ومطلع عصر الرق ، وانقسام المجتمع إلى طبقات متنازعة ، آثاراً عميقة في مخيلة الناس . فهم لم يدركوا الضرورة الموضوعية للمجتمع العبودي ، وظهور الطبقات والرق الذي جعل نمو الإنتاج ممكناً ، وجعل من الممكن تقسيم العمل على نطاق واسع بين الزراعة والصناعة والتجارة<sup>(١)</sup> ، فانتزع القبائل المتخلفة في الفن الإنتاجي ، من حالة الانسانية المائسة التي كانت فيها فريسة للأخطار الطبيعية المتعددة ،

---

(١) في ظل النظام العبودي ظهرت النقود المعدنية الأولى في الحضارات الشرقية . ولم تكن النقود وسيلة لشراء وبيع السلع لحسب ، ولا كمنها كانت تستخدم للاستحواذ على عمل الآخرين بواسطة التجارة والربا . فقد تطورت تجارة الرقيق إلى درجة كبيرة ، وتأسست لها الأسواق إلى جانب المراكز التجارية الأخرى . وأدى هذا التطور التجاري إلى تطور الربا ، وظهرت إلى الوجود شركات جامعي الضرائب ( العشارين ) الذين اشتروا حق جباية المكوس . وعلى نحو تدريجي اندمج التجار والقائمون بتسليف النقود في فئة جديدة من فئات الطبقة الحاكمة عرفت بالكابالاري أي الفرسان . ويرى البعض أن انتشار المصالح التجارية والمالية هي التي دفعت روما إلى الغزو والتوسيم ، وتأثير الفرسان الذين ألفوا طبقة أصحاب الأموال =

وسار بها خطوة ملحوظة إلى الأمام ، من التقدم الاقتصادي<sup>(١)</sup> والفكري<sup>(٢)</sup> في العالم القديم .

حقيقة ، أن مجتمع الطبقات المتنازعة قد حرم الانسان من الحصول على ثمرة عمله ، أو فصل بينه وبين عمله ، وأقدم على الاستغلال الوحشى لقواه البدنية والعقلية ، وأدى إلى اهتزاز آدميته باعتباره شيئاً لا شخصاً . ولكن بدلاً من أن يدرك الناس ، ويعى الكتاب والفلاسفة ، أن كل خطوة إلى الأمام في تاريخ التطور البشرى ينتج عنها أخرى إلى الوراء ، وأن كل ازدياد في الانتاج والرفاهية والمدنية عند فريق من المجتمع يؤدي بالضرورة

---

= ولما كانت في نفس الوقت كانت من أسباب انهيار وضعف الامبراطورية الرومانية ، منذ أن عملت طبقة التجار والتموليين على الحصول على نفس امتيازات طبقة ملاك الرقيق والأرض ، وعلى أن يكون لها نفس التأثير في الحياة السياسية ونظام الحكم . كما سوف نرى فيما بعد .

هكذا كان رأس المال التجارى ورأس المال الربوى هما تاريخياً الشكائين الأولين لرأس المال .

(١) من الملاحظ أنه على الرغم من القول بالتقدم الاقتصادي أو التقنى في العالم القديم ، إلا أنه لم يكن تقدماً على درجة كبيرة من الأهمية في مجتمع يقوم على العبودية . فالعبد الذى لا يعمل إلا تحت تأثير الخوف ينعقد عنده كل حافز على زيادة الإنتاج .

والعبد الذى يعيش في ظروف قاسية لا يمكن أن يبحث عن وسائل لإتقان عمله ، بل لإن غضبه وحققه قد يؤدي إلى إتلاف أدوات إنتاجه ، مما يبقى الإنتاج في مستوى تقنى منخفض .

وكان هذا من الأسباب الجوهرية التى دفعت الأرستقراطية الجرمانية عند غزوها للامبراطورية إلى القيام بحركة تحرير جزئية للعبيد وتحويلهم إلى أقنان يملكون لأسيادهم قطعاً خاصة من الأرض لاستهلاكهم .

(٢) على الرغم من التقدم الملحوظ الذى حدث في العلوم الطبيعية والرياضية ، فإن هذا التقدم لم يستغل في الإنتاج قدر استغلاله في الحروب وإقامة الآثار . وظلت طريقة الإنتاج العبودية لا تعتمد على القوة البدنية الانسان والحيوان المستأنس ، واستخدام الأدوات اليدوية ، دون أن تتخطى مرحلة التعاون البسيط .

إلى ازدياد استغلال سائر أعضاء المجتمع وازدياد شقائهم ، وأن إزالة هذا الشقاء لا تتم إلا بصراع مستمر في طريق التقدم ، يستطيع إعادة الانسجام إلى الانسان والوحدة إلى الإنسانية ، راحوا يبغون الحياة السعيدة والفضائل القديمة في أساطير عن إلهة الخصب وسقوط الإنسان ، أو أشعار عن الجيل الذهبي ، وفلسفات في الأخلاقيات المجردة . ورأوا في قدوم المجتمع العبودي نوعاً من الانتقام الإلهي ، وثمره للشر وفساد الطبيعة الانسانية ، وفقدان البراءة البدائية ، أو على حد تعبير هيجل « مصيبة الوعي » .

ومن الملاحظ ، أن الانقسام الذي ساد المجتمع العبودي ، بين طبقة الأسياد وطبقة الأرقاء ، قد وجد تعبيره في الفن والأخلاق والفلسفة ؛ كما لعب دوره في النشاط السياسي للانسان ، الذي غدت طاقات المعرفة لديه أكثر ثراء واتساعاً . فقد ظهر في ذلك الوقت علم الحساب والهندسة والفلك والطب . وأدى ظهور اللغة المكتوبة إلى ظهور وتطور الأدب ، الذي عرفناه في التراجم الذاتية والأناشيد والأقوال المأثورة والأساطير الدينية . وقد بلغت هذه الفنون في مصر القديمة أوجها ، كما بلغت في الحضارتين اليونانية والرومانية شأواً بعيداً . وقد هارست هذه الحضارات الثلاث تأثيرها على الشعوب الأخرى أجيالاً عديدة . غير أن تدعيم النظام العبودي ، وازدهار دولته في اليونان وروما ، كان له تأثير أوسع في بروز إيدولوجية وفكر الطبقة المستغلة في مواجهة الطبقة الحاكمة . فنشأ في تاريخ اليونان والرومان صراع فاسفي طويل بين المادية والمثالية . ومازالت الأعمال الأدبية الأغريقية على اختلافها ، تشير خيال القارئ المعاصر وفكره العميق . وتميز الرومان بدورهم في الفقه القانوني ، كما بلغ النحت والرقص والموسيقى وفن المسرح ذرى عالية من التطور والإتقان في الحضارتين .

ولكن النظام العبودى كانت تعتمل فى داخله تناقضات أودت به إلى الانهيار . فبقدر ما اشتد استغلال العبد وزادت وحشيته ، بقدر ما احتدم الانقسام الأساسى فى الدولة الرومانية ، آخر الامبراطوريات القديمة ، بين الملاك والعبيد . فقد كان الشرط الأساسى لاستمرار الاقتصاد العبودى هو استمرار الحروب ، لجلب الرقيق وانخفاض أسعارهم . ولكن ، أصبح من المستحيل أن تستمر هذه الحروب التى يضطلع بعينها صغار المنتجين الأحرار من الفلاحين والحرفيين ، طالما أن جلب الرقيق واستخدامهم فى مزارع العمل الكبير يودى إلى منافستهم وإفلاسهم ، وطالما أن الضرائب الباهظة تنقل كاهلهم ، وتحولهم إلى مدينين وعبيد . من ثم ، لم ير الفلاحون الأحرار بداً من الانضمام إلى العبيد فى هباتهم المتعددة ، كما حدث فى تمرد العبيد بقيادة العبد المصارع سبارتاكوس .

وفى نفس الفترة التى تتابعت فيها هبات العبيد ، وتقوض السلطان العسكرى لروما نظراً لاختفاء الفلاحين الأحرار ، كانت العلاقات بين روما والشعوب التابعة لها قد توترت ، وقامت الانقسامات الداخلية التى أدت إلى الحروب الأهلية بين صفوف الطبقة الحاكمة ، مما يسر للقبائل الجرمانية أن تغزو الامبراطورية ( التى انقسمت على نفسها إلى شرقية وغربية ) ؛ وأحدث أزمة اقتصادية إلى جانب الأزميتين السياسية والاجتماعية . وأصبح من الأجدى للملاك الأرض والعبيد الأغنياء ، الذين توطنوا مدن الإمبراطورية ، أن يقوموا بتقسيم مزارعهم الكبيرة إلى أراضى وإقطاعيات صغيرة ، على أن يقدموا الأدوات الزراعية للعبيد ، كى يعملوا بها مقابل نصيب من المحصول يقطعونه لأنفسهم ، وشيئاً فشيئاً استطاع الفلاحون الأحرار والعبيد المحررون أن يزرعوا هذه الأرض ، مقابل إيجار نقدى

أو عيني . وأن يتحولوا تدريجياً إلى فلاحين مستقلين أو مستعمرين (الكولوني) تتسع صفوفهم ، وتتكاثر تمرداتهم ، ويشتد ملهم إلى الانفصال في المقاطعات .

وهكذا ، شكل نظام الكولوني إحدى القسّمات الرئيسية التي أفضت إلى تحلل النظام العبودي ، والانتقال حثيثاً نحو مطلع النظام الإقطاعي . فنظام الدولة السياسي كان ما يزال قيداً يحول دون ظهور الإقطاع . فبذ القرن الرابع للميلاد ، وفي عهد الامبراطور قسطنطين ، كان الكولوني يرتبطون بالأرض التي يزرعونها ، ويجبرون على البقاء بها خداماً دائمين لملّاكها ، حتى أصبحت القنانة والتبعية مصيراً لهؤلاء الفلاحين وغيرهم من الحرفيين البسطاء ، ممن يسمون أحراراً ، في ظل الهيكل السياسي للدولة العبودية . فإذا ما أصابت الفرة السياسية جهاز الدولة ، وقضى على وحدتها في مساندة المصالح الطبقية لملّاك العبيد ، وجاءت غزوات الجرمان الاندماج في الامبراطورية هرعاً من القبائل المغولية ، وضع الفلاحون الفقراء أنفسهم في حمايتهم خوفاً من اشتداد الجوع والفقر ، وساندوهم في حروبهم كمحررين لهم .

### الفرون الوسطى

في ختام القرن الرابع للميلاد ، قادت المتناتضات التي آذنت بزوال ثروة وسلطة ملاك العبيد إلى تصدع المجتمع العبودي وانهايار دولة الرق القديم . فقد كانت غزوات الفرس وقبائل الهون ( الهانز ) المغولية وقبائل القوط الشرقية ( Ostrogoths (les Goths brillants) وقبائل القوط الغربية

Wisigoths (les Goths sages) تطوق الامبراطورية الرومانية وتحتاج أراضيها ، بينما كان الصراع الديني ، والصراع في سبيل السلطة السياسية ، وتمردات العبيد والفلاحين الأحرار (الكلونى) ، تلعب دورها في الانهيار من الداخل . وبوفاة الامبراطور Théodose سنة ٣٩٥ م ، انقسمت الامبراطورية على نفسها إلى شرقية وغربية . وقد استطاعت امبراطورية القسطنطينية أن تعالج أمورها الداخلية ، وأن تجعل من نفسها دولة الكنيسة الشرقية ، وتراجع القوانين والتشريعات الرومانية في ضوء الواقع الجديد (le code théodosien) ، وأن تدفع عن نفسها غارات الهون بدفع الجزية أحياناً ، أو أن تحمل السيف في مواجهة أعدائها من الفرس والعرب أحياناً أخرى ، حتى سقطت في يد الأتراك العثمانيين سنة ١٤٥٣ م ، انتاب الانهيار من الداخل والخارج دولة روما بصفة عاجلة . بينما أصبح أباطرة الدولة الغربية يخضعون لتأثير زعماء القبائل الجرمانية المرتزقة ، من القوط الغربيين الذى غزوا روما بقيادة Aiaric سنة ٤١٠ م<sup>(١)</sup> ، حتى استطاع قائد آخر لقبائل الوندال الجرمانية هو Odoacre أن يخلع آخر الأباطرة الرومان Romulus Augustule عن عرشه فى Ravenne وأن يجلس عليه سنة ٤٧٦ م<sup>(٢)</sup> .

فى خلال النصف الأول من القرن الخامس للميلاد ، وجدت القبائل الجرمانية الشمالية نفسها (سنة ٤٠٥ - ٤٠٦ للميلاد) فى مواجهة غزو

---

(١) كان هذا هو الغزو الثانى لروما ، والذى لم تشهده مثيلاً له منذ الغزو الأول الذى دمرتها فيه قبائل الغال سنة ٣٩٠ قبل الميلاد .

(٢) انظر فى هذا الشأن :

G. Mosca, Histoire De Doctrines Politiques, Payot, 1955, pp. 72-73.

شديد البأس من قبائل الهون البدوية غير المتحضرة ، التي عبرت حوض نهر  
القولجا حول سنة ٣٧٥ م ، واجتاحت حوض نهر الدانوب وحوض نهر  
الراين ، في طريقها إلى باريس بقيادة Attila ، حتى أوقفتها جيوش الرومان  
والقبائل الجرمانية المتحالفة معها ، وهزمتها قرب تريف سنة ٤٥١ م. وتدخل  
البابا ليون الأعظم ليحول بينها وبين أن تعرج على روما لنهبها وتدميرها  
سنة ٤٥٢ م ، فقفلت راجعة من أوروبا الغربية والوسطى ، حتى استقرت  
في سهل الدانوب الأوسط ، وشمال جبال البلقان ( بلغاريا ) . وأمام هذا  
الغزو الساحق للقبائل الجرمانية ، التي اعتنق معظمها المسيحية ، وسكنت  
السهول والوديان ، واشتغلت بالزراعة على الحدود الشمالية للإمبراطورية  
الغربية ، وجدت هذه القبائل نفسها بين مطاردة الهون لها وبين صراعها  
مع الإمبراطورية التي كانت بمنطق نظامها العبودي بمثابة المعتدى الدائم  
عليها ؛ فاضطرت إلى التسلسل داخل الإمبراطورية المسيحية المتحضرة  
والانسياس في أرجائها ، بقصد الإندماج فيها لا تدميرها (١) . فنزل القوط  
الغرييون شمال إيطاليا واستولوا على روما سنة ٤١٠ م ، ثم رحلوا من بعدها  
إلى أسبانيا . وتجزأت بلاد الغال بين الفرنجة الذين نزلوا في شمالها بين  
الراين والسوم ، والبرجوندالذين استوطنوا سافويا وحوض الدون والسون ،  
والألمان في هلفسيا والشمال الشرقي ، إلى جانب القبائل الجرمانية الأخرى  
التي لم تهجر أماكنها بين الراين والألب وعلى ضفاف الدانوب (٢) .

(١) انظر في هذا الرأي :

Henri Pirenne, Mohammed And Charlemagne, Meridian Books و  
pp. 21—22.

(٢) انظر في شأن هذه الغزوات :

Histoire Universelle Larousse De Poche, V-X Siecle, Par Pierre  
Riche, 1968, pp. 89—108.

وبينما احتملت القبائل الجرمانية من الانجليز والسكسون بريطانيا، أخذت قبائل الوندال الجرمانية طريقها صوب أسبانيا فشمال أفريقيا حيث استولت على قرطاجنة سنة ٤٣٩ م ، وانتقلت منها إلى صقلية وسردينيا وجنوب شبه جزيرة إيطاليا فشمالها ، حيث خلع Odoacre آخر الأباطرة الرومان عن عرشه وجلس عليه سنة ٤٧٦ م . وبوفاة Odoacre سنة ٤٩٣ م ، نزل القوط الشرقيون إلى إيطاليا واستوطنوها .

وبنهاية القرن الخامس للميلاد ، كانت القبائل الجرمانية المهاجرة قد أخذت غابات وسهول الاستبس ، في أوروبا الوسطى والشرقية ، للقبائل السلافية . بل تمكنت القبائل السلافية من النزول إلى مقدونيا وماجاورها من الأراضي (يوغسلافيا) التي لم تستطع الامبراطورية الشرقية حمايتها والدفاع عنها في ذلك الوقت .

هكذا تم توزيع السكان في أوروبا كلها على أسس جديدة ، حتمت زوال الامبراطورية الرومانية الغربية ، وفناء نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي<sup>(١)</sup> . فقد انهارت دولة الرق القديم بفعل تناقضاتها الداخلية — إقتصادية وسياسية — حتى لم يعد من الممكن لها أن تشن الحرب الدائمة للحصول على الرقيق ، أساس علاقات الإنتاج وزيادة الثروات ؛ بل ولم يقدر لها أن تنحصر على غارات القبائل الجرمانية ، التي كانت مصدراً

---

(١) انظر في هذا الشأن :



خصباً للرق. وزاد على ذلك، أن ربح العبيد والفلاحون الأحرار المرهقون بالضرائب والإيجارات العينية والنقدية بالغزاة الجرمان ، وانضموا إلى صفوفهم باعتبارهم محررين لهم ؛ وانصب غضب الجميع على ملاك العبيد ، فقتلوهم أو جردوهم من أملاكهم وسلطانهم .

ولكن ، حتى ذلك الوقت ، يصعب القول أن مجتمع القرون الوسطى قد بدأ . حقاً أن هناك مدناً قد دمرت ، وطرقاً وموانئ قد أهملت ، وأن قسوة الغزاة الجدد قد استخدمت ضد الشعوب المقهورة ؛ ولكن الامبراطورية الغربية لم يتغير فيها الكثير بحلول هذا الغزو ، الذي أراد الاندماج في الامبراطورية ، والحصول على امتيازات الطبقة العليا فيها . فالبلاد الرومانية القديمة ، لم يختلف فيها نظام توزيع الأراضي الزراعية أو نظام الإنتاج ، ولا وسائل هذا الإنتاج ، بقدوم الجرمان إليها . وإنما ظل نظام الملكية الزراعية على حاله ، سوى أن نبلاء الجرمان ورؤسائهم العسكريين قد حلوا محل أثرياء الرومان في ملكياتهم الكبيرة . وبينما انتقلت الأراضي الإمبراطورية إلى ملوك الجرمان ورؤسائهم ، بقيت أملاك الكنيسة الكاثوليكية على حالها لم تمس ، كما بقي الفلاحون الأحرار والعبيد في وضعهم الطبقي الأول ، سوى أن يقوموا بدفع الإيجارات أو تقديم صافي إنتاجهم إلى السادة الجدد . وهكذا ظلت الطبقات الاجتماعية على حالها ، تتشكل من أقلية أرستقراطية حاكمة ، تليها مجموعات الفلاحين الأحرار ، وأخيراً العبيد من أسرى الحرب البرابرة الأغراب ، كالانجلوسكسون وغيرهم <sup>(١)</sup> .

---

(١) هنرى بيرين ، المرجع السابق ، ص ٤٦ — ٥٥ ، ٧٥ — ٧٩ .

كذلك ظلت التجارة تؤدي دورها في نقل الحبوب والزيت من شمال أفريقيا ، وجلب الرقيق وبيعهم في الأسواق الشهيرة كمرسيليا ، والقيام بالعمليات الملاحية مع القسطنطينية وغيرها من بلاد البحر المتوسط . حتى ذلك الوقت ، لم تكن بلاد الامبراطورية القديمة قد انتقلت إلى الاقتصاد الزراعى المغلق والقائم على إشباع الحاجات . ولم تكن الدورة التجارية قد توقفت ، أو المدن هجرت . فكثير من المدن — مثل روما ورافينا وطيطة وقرطاجنة — بقيت كمراكز للنشاط الثقافى والحرف اليدوية — كالغزل وصناعة الزجاج — وساحات للأسواق التجارية . حتى القرن الثامن والتاسع للميلاد (١) .

أما الأسباب الحقيقية ، التى لعبت دورها المؤثر فى الصدع الذى أحدثته الغزوات الجرمانية ، وأدت دورها فى تحطيم بناء المجتمع الرومانى - الجرمانى بتقاليده ونظمه الكلاسيكية الرومانية الغربية ، وقيام مجتمع القرون الوسطى ونظمه الإقطاعية ، فقد كانت إلى جانب عوامل الانحلال الداخلية ، الضربات الثلاث التى تلقتها أوروبا الغربية والوسطى خلال القرنين الثامن والتاسع . أولاها ، هى الغزو العربى الإسلامى لبلاد الامبراطورية الشرقية فى المشرق وبلاد الإمبراطورية الجرمانية الرومانية ودولها فى الغرب . وثانيهما ، القطيعة التامة التى أصابت العالم المسيحى فى شرقه وغربه ، نتيجة انشغال الإمبراطورية الشرقية بالغزو العربى فى سوريا وآسيا الصغرى ، وانطوائها على نفسها فى بلاد الأناضول والبلقان كدولة بيزنطية (يونانية) ، ذات عقلية دينية ، وطقوس كنائسية ، وبناء سياسى واجتماعى ، متميزة عن

---

(١) المرجع السابق = ص ٧٨ ، ٧٩ ، ٩٩ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٦ ، ١٢٣ .

بجتمعات أوروبا الوسطى وإفريقية المسيحية<sup>(١)</sup>. وثالثها ، الغزو المجرى الذى أصاب أوروبا الوسطى من الشرق عبر بحر آزوف سنة ٨٣٣ م ، ونهر الدنيبر ثم جبال الكربات سنة ٨٩٦ م ، مهدداً بالخراب والدمار سائر مناطق أوروبا الوسطى والغربية . فبتوطن المجرين سهل الدانوب الحالى ، بدأوا فى شن الغزوات المستمرة على بافاريا وإيطاليا واللورين والبرجوندى فى بلاد الغال ، حتى كانت المعركة الفاصلة التى هزموا فيها على يد أوتو الأعظم فى جنوب ألمانيا سنة ٩٥٥ م<sup>(٢)</sup> .

وإلى جانب الغزو المجرى من الشرق عاصرت أوروبا الغربية غزواً آخر مفاجئاً من القبائل الاسكندنافية Nordman الوثنية ، التى استوطنت البقاع الشمالية للدولة الكارولنجية ، ولا سيما قبائل Vikings التى استهدفت النهب والغنائم الحربية أكثر من أى شىء آخر . وقد استمرت هذه الغزوات البحرية والبرية حوالى قرن ونصف ، منذ سنة ٨٠٠ م ، هوجمت فيها بريطانيا وكافة بلاد بحر الشمال والمحيط الأطلسى ، حتى أسبانيا والبحر المتوسط فى بعض الأحيان ، ودمرت فيها مدن كثيرة ، مثل كولونيادانسى وأورليانز وبوردو ولندن ويورك ، فانتشر الرعب فى جميع أنحاء أوروبا الوسطى والغربية ، حتى بدأ الناس يهجرون المدن ويتخلون عن أراضيهم ، ويضعون أنفسهم تحت حماية الإقطاعيين ، مقابل حمايتهم والدفاع عنهم<sup>(٣)</sup> .

---

(١) Marc Bloch, Feudal Society, Vol. 1, 1965, p. XIX

(٢) المرجع السابق ، ص — ١٤ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٥ — ٣٨ ؛

Histoire Universelle Larous, op, cit., pp. 265-280

ولقد كان الغزو الإسلامي ، والتقدم السريع الحاسم الذي أحرزه في آسيا وأفريقيا وأسبانيا وجنوب فرنسا في القرن الثامن للهيلاد ، أهم هذه الأسباب والعوامل الخارجية ، من الوجهة الحضارية . فقد أظهر هذا الغزو ديناً جديداً ، وثقافة متميزة عن الثقافة الرومانية والديانة المسيحية ، التي صنعت وحدة البحر المتوسط . فكان أن شغلت القسطنطينية عن دورها في وحدة العالم المسيحي ، وعلاقاتها مع حواضر وثغور البحر المتوسط والبلاد الرومانية الجرمانية ؛ كما عزلت أفريقية وأسبانيا عن مجتمع الامبراطورية الغربية التي كانت جزءاً منه وألحقت بدمشق وبغداد ، وأصبح البحر المتوسط في شرقيه وغربيه بحيرة إسلامية بعد أن كان بحراً رومانياً مسيحياً . وبهذا لم يعد البحر المتوسط طريق اتصال لوحدة العالم الروماني المسيحي ؛ وإنما أصبح فاصلاً بين عالمين ، وعازلاً بين حضارتين ودينين متميزين ، مغلقاً في وجه الاتصال التجاري والملاحى مع أوروبا الرومانية الجرمانية ، حتى اختفت منه السفن التجارية إلا فيما ندر<sup>(١)</sup> . فبينما انتعش الطريق البرى للتجارة ، من بغداد إلى دول البليطق عبر نهر الفولجا ، انقطع الطريق البحرى إلى موانئ أوروبا الجنوبية ، وأقفر ساحلها من خليج ليونز والريفيرا حتى مصب نهر التيبر ، وانتقلت الحياة التجارية والثقافية في أوروبا الغربية من مهدها الأول في حوض البحر المتوسط إلى الشمال الجرمانى ، حيث تأسست من قبل الدولة الكارولنجية بتهاليدها الجرمانية ، ما بين السين والراين ، واتخذت حواضرها في باريس وماسترخت وإكس لاشابل وفريزلاند<sup>(٢)</sup> .

---

(١) هنرى بيرين ، المرجع السابق ، ص ١٨٤ ، ٢٣٤ ، ٢٣٦ ، ٢٨٤ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٣٣٨ ، ٢٤١ .

وقد بذلت هذه الدولة جهدها في رد غزوات المغيرين ، في الجنوب والشمال والشرق ، حتى أصبحت دولة أوروبية بالمعنى الصحيح ، تدافع عن وحدة أوروبا الغربية والوسطى ، ولا سيما منذ انتصر شارل مارتل على العرب في معركة بواتييه سنة ٧٣٢م . ولكن هذه الدولة (التي يعود الفضل في ذبوع صيتها ، حتى في عصر الامبراطور شرلمان ، إلى الوجود العربي الإسلامي في الجنوب ، ودوره في تحطيم التوازن الأوروبي بين مختلف الدول الرومانية الجرمانية ، حتى أصبح ملك الفرنجة سيداً وحيداً في الغرب المسيحي ) لم تعد أن تكون قوة برية فحسب ، في وسط وشمال أوروبا . فقد انقطعت معها العلاقات التجارية ، وعاشت على مواردها الذاتية ولا سيما الزراعة<sup>(١)</sup> .

وقد أكد هذا الوضع وكرسه العداء الصريح والصراع الطويل الذي قام بين الامبراطورية البيزنطية في الشرق والدولة الفرنجية (التي غدت في عهد شرلمان تسمى الامبراطورية الفرنجية النمساوية الجرمانية) في الغرب . ولم يجد البابا مفراً من أن يلجأ إلى الدولة المسيحية الجديدة ، وأن يخضع الكنيسة الكاثوليكية لتقاليدها الإقطاعية ، نتيجة تقلص نفوذه وعجزه عن الدفاع عن مصالحه . فالقوة العسكرية والبحرية للمسلمين قد حطمت التقاليد الكلاسيكية للامبراطورية الرومانية الجرمانية ، وأنهت وحدة البحر المتوسط ، حتى لم تجد الكنيسة مفراً من أن تعيش في ظل النظام الإقطاعي ، الذي اكتمل تكوينه مع مطلع القرن التاسع لليلاد ، بمرور الدور الحقيقي الذي بدأت الروح الجرمانية الأصيلة ، والتقاليد الجرمانية الحقيقية ، تلعبه في التاريخ

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٨٤ ، ٢٣٦ ، ٢٨٤ .

الأوروبي؛ فتنبى حضارة جرمانية على أسس جديدة ، تتمثل في النظام الإقطاعي<sup>(١)</sup>.

فقد استدعت الضرورات ، والقلق التي كانت تجتاح بلاد الفرنجة في ذلك الوقت ، أن يضحى بكل غال ومرتخص من أجل الضرورات العسكرية . ولهذا ، أصبح على الكنيسة أن تقبل الأوضاع الجديدة ، التي تحل أصحاب الخدمة والالتزامات العسكرية محل أرسنطرية الرومان القديمة في حيازة الأرض وتملكها ، وأن ينشأ نظام السيد grandi والتابع vassi ، القائم على أساس انتفاء العلاقة المباشرة بين الملك ورعاياه بدون اتباعه ، كأسلوب للتنظيم الاجتماعي لم يستقر قبل عصر شارل مارتان والدولة الكارولنجية ، في القرنين الثامن والتاسع للميلاد<sup>(٢)</sup>.

### النظام الإقطاعي

باجتياح الجرمان الأمبراطورية الغربية ، حدث تزاوج بين التنظيم العشائري للقبائل الجرمانية ( نظام الملكية المشتركة للأسرة<sup>(٣)</sup> ) وبين العناصر الإقطاعية التي ظهرت داخل المجتمع العبودي الروماني ( منذ تحلل

(١) المرجع السابق ص ٢٨٤ ، ٤٨٥ .

(٢) المرجع السابق ، ٢٤٣ ، ٢٧١ — ٢٧٣ .

(٣) ظلت الزراعة ميدان الإنتاج الرئيسى الذى أحسنه الجرمان في بلادهم الأصلية وفي ظل تنظيماتهم العشائرية . وكانت الأرض في ظل التنظيم العشائري الجرمانى توزع بالتساوى بين الأسر ، لتستخدمها كل أسرة بما يحقق كفايتها من الإنتاج والمحصول . ونظراً لبعده الأراضى الزراعية عن مضارب العشيرة ، تجمعت الأسر التابعة للعشائر المختلفة إلى جانب الأراضى المزروعة ، فتكونت القرى التى يملك سكانها في الوقت نفسه على الشبوع الأحراش والمراعى ومياه الأنهار والبحيرات والغابات ، فتشارك على قدم المساواة في صيد الأسماك والرعى وقطع الأخشاب .

الملكية الكبيرة للملاك الرقيق ) ، وأخذت شكلها في نظام تقسيم الأرض المملوكة ملكية خاصة ، وتأجيرها للعبيد القدامى والفلاحين الأحرار. فبعد أن بدأ الجرمان بتقسيم الأرض الزراعية بين عائلات العشيرة ، وحسن هذا النظام من حال الفلاحين المحليين ، تغلبت امتيازات المحاربين من القواد والفرسان وأصحاب الالتزامات العسكرية ، فأصبحوا يستحوذون على مساحات شاسعة من الأرض المفتوحة ، بدأت بثلك الأراضي الزراعية ، ثم زادت نتيجة تأييد السلطان السياسى للغالبين إلى الثلثين . ونتيجة تركيز الثروة في أيدي هؤلاء ، وانعدام التساوى بينهم وبين غيرهم من الأسر الأخرى والجماعة القروية ، وعدم السماح لرعايا الرومان بالاندماج في التنظيم العشائري الجرمانى ، نظراً لكثرة عددهم بالنسبة إلى أعداد الفاتحين المحدودة (١) ، فضلاً عن مقاومة المغلوبين للغالبين بسبب عداوة الكنيسة الكاثوليكية الرومانية للوثنيين من الفرنجة ، واطرافقة من القبائل الجرمانية المسيحية الأخرى ، تكونت من المحاربين الجرمان ، أصحاب الامتيازات والأراضي الكبيرة ، طبقة أرستقراطية جديدة ، تتبع النظام الرومانى التقليدى فى الملكية الخاصة الكبيرة للأرض (٢) .

وعلى الرغم من أن الطبقة الحاكمة الجرمانية ، قد أخذت تستعين بالبقية الباقية من كبار الملاك الرومان فى أعمال الخدمة المدنية ، بحكم صلة التجاور فى الإقليم compact groups ، إلا أن هذا الاختلاط المحدود لم يتطور إلى

---

(١) انظر فى تفصيل ذلك Henri Pirenne, *op. cit.*, pp. 36-37.

(٢) انظر فى ذلك Collection D'Histoire. *op. cit.*, p. 135 — 136.

وانظر رأى الخالف فى هنرى بيرين ، المرجع السابق ، ص ٣٥ — ٣٧ — ٤٠ ،

الاندماج حتى عصر لاحق ، حين أحكمت الصلة بشيوع العادات والتقاليد الجرمانية . وأخذ الناس يفضلون الخلط الجرمانية بدلاً من الملابس الرومانية الفضفاضة ، وتأثرت اللهجات اللاتينية المحلية بأساليب التعبير الجديدة حتى غدت لغات متميزة ، وازدادت علاقات الزواج والمصاهرة بين الجرمان والرومان (١) .

وحق ذلك الوقت ، من القرن الثامن والتاسع للميلاد ، استمر حرص الغزاة الجرمان على وجود التمييز في العلاقات بينهم وبين السكان الأصليين للأراضي الرومانية ، وسمحوا لذلك بمبدأ شخصية القوانين ، ليحكم القانون الروماني علاقات الرومان ، وقانون الفرنجة علاقات الفرنجة من الجرمان (٢) . وأصبح على الطبقة الجديدة الحاكمة أن تحافظ على سلامة الأراضي المفتوحة من القوى الداخلية والخارجية ، بإيجاد تنظيم يقوم على شكل جديد من أشكال الحكم ، وتدعيم السلطان المباشر للقادة العسكريين والرؤساء العشائريين للأسر الجرمانية الأرستقراطية . ونتيجة لإيمانهم بعدم صلاحية التنظيم العشائري الجرمانى ، وطرقه للسيطرة والهيمنة على الأعداد الكبيرة من السكان الأصليين ، تحولت أجهزة التنظيم العشائري ( القائم على السيادة الأبوية في الأسرة ، ورئاسة النبلاء من كبار ملاك الأراضي والقطاعان للعشيرة ) إلى أجهزة دولة (٣) . فتمحلت الرياسة العشائرية والعسكرية إلى ملكية ،

---

(١) انظر هنرى بيرين ، ص ٣٨ - ٣٩ .

Collection D'Histoire, op. cit., p. 136,

(٢) وأحياناً كان القانون الرومانى هو الذى يطبق على الجميع كما كان الشأن فى دولة القوط الشرقية . هنرى بيرين ، المرجع السابق ، ص ٤٠ .

(٣) هنرى بيرين ، المرجع السابق ، ص ٤٥ - ٤٦ .



وبحلول السلطة الأبوية وامتيازات أصحاب الالتزامات العسكرية إلى امتيازات التبعية الاقطاعية ، وفقاً للسلم الهرمى الذى وضعه النظام الجديد . وقامت على أنقاض الامبراطورية الرومانية الغربية عدة دول جديدة ، برأس كل منها ملك يستند إلى أرسناتقراطية العشيرة والمحاربين من أتباعه ، كدولة الفرنجة التى قامت بتجميع القبائل الفرنجية تحت زعامة كلوفيس ملك الغال ابتداء من سنة ٤٨١ م ، ودولة البروجند التى استمرت حتى القرن السادس للميلاد ، ودولة القوط الشرقيين التى تأسست برئاسة الملك تيودورس ( ٤٨٨ — ٥٢٦ م ) واتخذت عاصمتها فى رافينا ، ودولة القوط الغربيين التى تأسست فى أسبانيا فى القرن السادس واتخذت طليطلة عاصمتها (١) .

وتوطدت العلاقة المعنوية ، القائمة على أساس الولاء العسكرى للملك من قبل أتباعه ، بعلاقة مادية أخرى قوامها منح الأرض الكبيرة لهؤلاء الأتباع . فقد أخذ الملوك يتوسعون فى الاستيلاء على الأرض المفتوحة من السكان الأصليين للبلاد ، ويوزعونها على أقاربهم وأتباعهم وخدامهم مقابل الالتزام بأداء الخدمة العسكرية . وفى بادئ الأمر ، كانت هذه الأرض التى يطلق عليها عطايا أو وسايا لا يمكن توريثها ؛ وإنما تعطى كمنح للانتفاع بها مدى الحياة ، وتعود إلى الملك بوفاة حائزها ، أو تسحب منه إذا أخل بواجبه العسكرى وولائه نحو الملك . ولكن بمرور الوقت ، ولا سيما فى القرنين التاسع والعاشر ، أعطت الأرض لحائزها صفة الاستقلال ، وقوت من مركزه الاقتصادى ، واكتسبت صفة الملكية الخاصة التى تورث بالتدريج ،

وأصبحت تعرف بالإقطاعيات التي تتكون من أقاليم بأسرها أو وسايا بالأقاليم المختلفة ؛ كما عرف أصحابها بالإقطاعيين . وسرعان ما أخذت السلطة المحلية الإقطاعيين تزداد وتستفحل ، بينما سلطة الملوك المركزية تضعف وتضمحل . فأضحى الإقطاعى شخصية مستقلة ، له أتباعه الذين يقسمون له يمين الطاعة والولاء بوصفه سيداً ( إيرلاً أو درقاً أو كوتناً ) ، بينما يتحول الآخر إلى تابع أو سيد صغير ( بارون ) ، يحصل من سيده الكبير على الأرض التي تتكون من ٢٠ أو ٣٠ قرية ، في مقابل الخدمة العسكرية التي يقدمها له عن طريق الفرسان الذين يعتبرون ملاكاً إقطاعيين صغاراً ، يملك الواحد منهم قرية واحدة أو أكثر .

ولم يعمل بهذا النظام الجديد ، في أول الأمر ، إلا أفراد قلائل من كبار الملاك ( اللوردات ) ، الذين كانوا يعتبرون أنفسهم أشرافاً ، على قدم المساواة مع الملك بوصفه السيد الإقطاعى الكبير . ولكن منذ أن ضعفت السلطة الملكية ، في أعقاب انهيار إمبراطورية شرلمان ، وقيام الدول الملكية الثلاث في فرنسا وإيطاليا وألمانيا ، ثم قامت دولة ضعيفة في القرن العاشر باسم الامبراطورية الرومانية المقدسة ، وتجددت الحروب الداخلية والخارجية ، وكثرت تمردات رجال الإقطاع ليسلب بعضهم بعضاً أو يستولون على عرش الملك ، أكتسبت الأوامر الملكية هذا النظام قوة القانون . وهكذا تفككت وحدة الدول الغربية ، التي تكونت من إقطاعيات كبيرة تمثل أقاليم بأسرها ، حتى غدت ألمانيا على سبيل المثال تنقسم إلى حوالى مائة دولة صغيرة ، وأصبح الناس يسخرون من ذلك بقولهم : « إن السيد ينام ورأسه في أملاكه ، بينما تصل قدميه إلى أرض جيرانه » .

ونشأ نتيجة لذلك السلم الهرمى لعلاقات التبعية الإقطاعية وعلى رأسه الملك ، ثم تابعيه من الإقطاعيين الكبار ( الإيرل ، الدوق ، الكونت ) الذين يعتبرون في نفس الوقت سادة بالنسبة لتابعيهم من ملاك الأراضي الأقل ثراء ( البارونات ) ، أولئك الذين أصبحت الحاجة تستدعي تعيينهم للإشراف على الأراضي المزروعة للسادة الكبار واجتراء صافي إنتاجها أسوة « بالخولى » ، والذين أصبحوا يملكون الأرض ويحكمون من عليها نظير قيامهم بالواجبات الإقطاعية في الحرب والمبارزة ، أو الدخول في حلف إقطاعي ضد الملك . وأخيراً هناك الفرسان الذين يعتبرون بمثابة الإقطاعيين الصغار <sup>(١)</sup> .

وقد حتمت ظروف القرون الوسطى قيام هذه العلاقات للتبعية الإقطاعية . فقد كان الملوك أو السادة الإقطاعيين الكبار يحتاجون إلى المحاربين في غزواتهم ، كما كان التابعون يحتاجون إلى معونة سادتهم وحمايتهم ضد غزوات الإقطاعيين الآخرين أو ثورات الفلاحين في إقطاعياتهم . ولهذا قامت العلاقة على أساس الالتزامات التبادلية . فالملوك يصدرون نداءاتهم لجمع المحاربين إلى الدركات ، وهؤلاء يصدرون أوامرهم إلى البارونات ، الذين يقومون بدورهم بجمع الفرسان . فليس هناك ثمة علاقة مباشرة بين الملك ورعاياه ، وليس لتابع إقطاعي كفارس أو بارون أن يستجيب لنداء الملك ، حسب القاعدة المعروفة في التبعية الإقطاعية :

My vassal's vassal is not my vassal.

---

(١) انظر في هذا الشأن ، كوبلاند وفينوجرادوف ، الاقطاع والعصور الوسطى في غرب أوروبا ، ترجمة محمد مصطفى زيادة ، ١٩٥٨ ، ص ٢٣ - ٣٤ .

وهكذا تطورت علاقة التبعية فى النظام الإقطاعى إلى أن أصبحت بمثابة السلم الاجتماعى ، والتنظيم الطبقي لحقوق السيادة الإقطاعية Feudal lords الذى تحافظ داخله كل طبقة على مقومات وجودها ومصالحها ، بأن ينتصر بعضها لبعض فى التحالف ضد الملوك ، أو ضد ثورات الفلاحين ، أو فى مساعدة الكنيسة لإخماد حركة من حركات المهرطقة ، أو فى الحروب الصليبية .

وإلى جانب هذا التنظيم الطبقي للعلاقات الإقطاعية فى أوروبا الغربية ، وقفت الكنيسة الكاثوليكية التى كانت تملك مساحات كبيرة من الأراضى بلغت ثلث الأراضى الزراعية ، تعتنق نظام الإقنان وتدافع عنه ، بعد أن كانت تحارب العبودية فى عصر الإمبراطورية الرومانية . فقد كانت الكنيسة قوية التنظيم بحكم انتشارها بقساوستها فى كل بلد وقرية ، وبحكم تعدد أديرتها بين الفلاحين فى الريف ، وبحكم تأثيرها الروحى والفكرى . وأخذ الملوك والإقطاعيون يمنحونها الأراضى ، كما أخذ الناس يمنحون الكنيسة شيئاً قبل وفاتهم ، أو يدفعون لها من دخلهم كضرائب church tithes مقدرة عليهم من قبل أسيادهم ، حتى زادت ثروة الكنيسة التى اقتتفت أثر النظام الإقطاعى فى علاقاته الطبقيّة . فوقف على رأس الكنيسة الكاثوليكية بابا روما ، ومن بعده الكرادلة والمطارنة والأساقفة . . . إلخ .

ووقف الفلاحون والعبيد المحررون وحدهم خارج إطار هذا التنظيم لحقوق السيادة الإقطاعية . فبانهار الامبراطورية الرومانية ، دخل الفلاحون الأحرار والبقية الباقية من العبيد فى حوزة نبلاء الجرمان . ولكن منذ أصبح عمل العبد متخلفاً وغير منتج ، لجأ نبلاء الجرمان إلى منح عبيدهم قطعاً صغيرة

من الأرض لاستعمالهم الشخصي، مقابل أن ينحصر العبد وقته وجهده في فلاحه أرض سيده وتسليمه صافي الإنتاج فيها . وهكذا لم يعد العبد عبداً بالمعنى القديم ، ملكاً لسيده ، يحق له أن يقتله أو يبيعه ، وأن يستولى على كل ثمار عمله ، ولا يترك له سوى ما يكفي أوده . وإنما أصبح العبد قنأ ، يرتبط بنوع من التبعية الشخصية والاقتصادية بسيده . فهو مقيد بالأرض التي يعمل بها طوال حياته وذريته من بعده ، ولكنه يعمل لنفسه في قطعة أرضه مقابل عمله عن طريق السخرة في أرض سيده ، وإعطائه جزءاً من إنتاج الأرض المخصصة له مثلاً في صافي إنتاج هذه الأرض .

أما الفلاحون الأحرار، فالبشوا أن فقدوا هم بالتالي حريتهم الشخصية لصالح السادة الإقطاعيين . فالفلاح الحر الصغير ، الذي كان من الوجهة الشكلية يستطيع أن يترك أرضه نتيجة إفلاسه أمام نظام الملكية الكبيرة وزيادة الضرائب الواقعة عليه ، لم يستطع في الوقت نفسه أن يهجر الزراعة التي كانت وسيلة الإعاشة الوحيدة . فاضطر إلى تسليم أرضه الخاصة ، وإلى طلب الحماية والحياة في كنف السادة الإقطاعيين ( أمام غارات وسلب الإقطاعيين الآخرين ، وإزاء غزوات الهنغارين والنورمان وغيرهم ) ، وأصبح تابعاً أو خادماً دائماً دائماً لسيده ، لافرق جوهرى بينه وبين غيره من الأقنان . فقد أعيدت الأرض إلى هؤلاء الفلاحين كمجرد حائزين لها ، يعملون فيها مقابل تسليم مالكمها فائض إنتاجها في شكل الربيع الإقطاعي ، أو مقابل قيامهم بالعمل في الأرض الكبيرة للمالك الإقطاعي ، بماشيتهم وأدوات إنتاجهم التي سمح لهم بتملكها .

وساعد على قيام هذه العلاقات الانتاجية والاجتماعية الجديدة، بين السيد

الإقطاعى وفلاحيه وأقنانه ، التفكك الذى انتاب الدول الملكية منذ القرن التاسع كما ذكرنا . فالإقطاعى يعيش على أرضه الواسعة فى اقتصاد مغلق يقوم على عمل فلاحيه ، وكل إقطاعية تسكتفى ذاتياً وتنتج وسائل الإعاشة للسيد وأقنانه . ولم تكن هناك ثمة عمليات تبادل أو تجارة إلا بصورة محسوسة ، وفى جزء صغير من الإنتاج الحرفى . فالإنتاج الزراعى ، ومنتجات العمل الصناعى التى يتخصص فى إنتاجها داخل ورش الإقطاعية بعض سكانها ، يتم استهلاكها كلها على وجه التقريب . ولم يكن هناك ثمة اتصال بين إقطاعية والأخرى ، داخل نطاق الدولة الواحدة . فالفلاحون يعيشون كل أوقاتهم داخل الإقطاعية ، وفى كنف السيد الإقطاعى ، الذى مارس على أشخاصهم وعلى نشاطهم حقوقاً واسعة . فقد أصبح له حق إعلان الحرب ، وتجنيد المحاربين ، وفرض الضرائب على السكان ، ومحاكمة تابعيه ، وتنفيذ القانون فى حقهم . كذلك كان يسخرهم فى العمل بأرضه ، دون أن يحق لهم الانتقال منها بغير إذنه ، أو أن يتزوجوا من خارج الإقطاعية بغير إذنه ، وأن يؤدوا واجب تبعيتهم بتقديم جزء من غلة أرضهم الخاصة له . وكان الإقطاعى يفرض على قيوته تضحيات ضخمة وضرائب باهظة . فلا يتزوج أحدهم ، أو يولد له مولود ، أو يموت له ميت ، إلا ويدفع مبالغ معينة ، رمزاً لتبعيته . كما كان يحتكر الطواحين ومعاصر الزيت والأفران والورش ، التى يفرض على فلاحيه استخدامها مقابل أجور عينية أو نقدية باهظة (١) .

---

(١) كوبلاند ، المرجع السابق ، ص ٣٥ - ٤٠ .

## تحليل النظام الإقطاعي

كان النظام الإقطاعي في طوره الأول ، حتى منتصف القرن الحادى عشر ، ضعيفاً وقائماً على إشباع الحاجات للاستهلاك المحلى . ومع ضآلة التبادل وضعف الإنتاج الحرفى ، ظلت القرية تسيطر على المدينة . فلم يكن الإنتاج الحرفى المنزلى إلا نشاطاً مساعداً إلى جانب الزراعة . ولكن مالبث النشاط الحرفى أن انفصل بصورة تدريجية عن الزراعة ، نتيجة تطور نظام الإقنان ، الذين أخذوا يتمردون على سلطات الإقطاع ، وينظمون العصابات فى الغابات ، ويطالبون بإلغاء بعض الامتيازات الاقطاعية ، أو يهربون إلى المدن والأماكن الأخرى يمارسون الصناعة اليدوية والتجارة .

وباختصار ، انعكس نضال هؤلاء على التناقض الخاص بعلاقات الإنتاج . ففي ذلك الوقت كانت التغيرات التى طرأت على خريطة أوروبا ، نتيجة غزوات القرن التاسع والعاشر ، قد أخذت فى الاستقرار . واستعمرت شبه جزيرة إيبيريا والسهول الجرمانية بشعوب مختلفة . فأنشئت قرى جديدة ، واستخدم المحراث فى الغابات والأحراش والأرض الخراب ، وتعاونت القرى المختلفة على تعبيد الطرق وبناء الجسور فوق الأنهار . وأصبح الملوك والنبلاء أنفسهم يشجعون على ذلك ، تيسيراً لعمليات نقل الجيوش .

وبنهاية الحروب الصليبية ، التى قامت فى القرنين الحادى عشر والثانى عشر ، انتعشت وسائل الاتصال والملاحة البحرية ، وأخذت البلاد الداخلية تتلقى قوافل التجار ، الذين حظوا بادىء الأمر بتشجيع الملوك

وأثباعهم من أجل الحصول على المكوس والضرائب . واستدعى الأمر قيام الأسواق ، وانتعاش المدن ، ونشأت طبقة متخصصة في البيع والشراء ، تمت بفتح طريق البحر المتوسط مع الشرق ، وبهدوء الغزوات الشمالية ، وقيام الاتصال مع شعوبها عبر الأراضي الواطئة ومرافئها<sup>(١)</sup> .

وبحلول منتصف القرن الثاني عشر ، تكونت الطوائف الحرفية في المدن ، وقامت بعض المدن بالدفاع عن نفسها ضد حقوق الإقطاع وامتيازاته ، كما دافعت من قبل ضد الغزاة الأجانب . وانتقلت الصناعة إلى ميادين جديدة لم تعرف من قبل ، ولا سيما صناعة الأسلحة النارية التي شجع عليها الملوك ، وأخذوا يحصلون عليها بالأموال التي يقرضهم إياها التجار ، بعد أن ظهر عجز الفن الحربي الإقطاعي في حرب المائة عام .

وجدير بالذكر أنه بينما قام هذا الانتعاش في وسائل الاتصال والتجارة وميادين الانتاج والثقافة في الغرب ، كان الانهيار قد بدأ يلعب دوره في دولة الخلافة في المشرق ، حتى تم دمار بغداد على يد هولاكو سنة ١٢٥٨م ، وفي دولة الأندلس التي أخذ المسيحيون يهددون إماراتها منذ النصف الثاني من القرن الحادي عشر . ومع ذلك فقد ظلت هذه الأيام أيام عظمة ومجد للثقافة والسلطة العربيتين ، في الأمصار الخارجة عن دولة الخلافة كمصر وسوريا بصفة خاصة .

فالسلطان النقا في لتلك الدول الرائعة أصبح يضارع السلطان الحربي



للهراطيين الذين غزوا الأندلس وضموها إلى مراكش ، بعد أن هزموا الجيش المسيحي في الزلاقة بجوار بطليموس . كما أصبح يضارع سلطان الأيوبيين والزنكيين في المشرق منذ القرن العاشر حتى القرن الثاني عشر للميلاد . ولقد اخترقت هذه الثقافة أسوار القرون الوسطى حتى أثمرت عصر النهضة ، وقامت بدور هام في الغزو الثقافي لأوروبا الغربية .

فالتطور الطارئ على النشاط الاقتصادي في أوروبا قد أدى إلى إحداث تطور مماثل في الحياة السياسية والفكرية الاجتماعية ، حتى أخذت الكتب المطبوعة والمعارف الإنسانية الجديدة ، التي لا تقر سلطة الكنيسة على الفكر ، تطالب بالبحث في الأشياء على أساس الملاحظة والعقل . وفي جميع البلاد التي حدث فيها التقدم الاقتصادي الجديد ، شوهد تقدم في العلوم الطبيعية والجغرافية والاجتماعية ، أدى إلى قلب هيكل المعرفة في العصور الوسطى والابتعاد عن مناهجها ، واضعاً بذلك أسس المفهوم العلمي للأزمة القادمة . فكان من آثار العهد الجديد في التخصص الإنتاجي ، وظهور الحرف ونمو المدن ونشاط التجارة ، وقيام الطبقة الوسطى في صراعها مع الإقطاع ، أن اكتشف الفرد شخصيته ، مما كان له أثر بعيد في الفلسفة والإيمان بالعلم . ويرجع إلى العمل الجليل في اكتشاف كوبرنيكوس سنة ١٥٢٠ أن الأرض كوكب يدور حول الشمس أسوة بالسكواكب الأخرى<sup>(١)</sup> ، بدلاً من النظرة القديمة القائلة بأن الأرض هي مركز الكون ، أن استخدمت البوصلة في الملاحة واكتشفت القارات الجديدة ، وتنبأ للإنسان البحث والنظر لتحطيم العقائد الجامدة ، عن طريق الشك الفلسفي ،

---

(١) انظر في هذا الشأن الفصل الخاص بثورة كوبرنيكوس في مؤلف جيون لويس بومدخل إلى الفلسفة ، الترجمة العربية ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص ٨٣ - ٩٢ .

والتعبير عن ذلك في الأدب والفن. وتحت تأثير النمو الصناعي، والاكتشافات الجغرافية والرحلات البحرية، أصبحت التجارة هي مصدر الثروة الرئيسية، التي ترمز إلى الشمس مصدر الكون بعملتها الذهبية، لا الأرض وملكية الإقطاع لها كوسيلة الإنتاج الرئيسية.

وهكذا يمكن القول، أنه باكتشاف العالم الجديد سنة ١٤٩٣، دخل المجتمع الإنساني عصرأ جديداً من النظام الاقتصادي والاجتماعي، الذي بدء حقاً وصديقاً بالقضاء على النظام الإقطاعي وقيام الملكية المطلقة (ما بين وفاة الكاردينال مازارين Mazarin وتولى لويس الرابع عشر السلطة سنة ١٦٦١ حتى وفاته سنة ١٧١٥). وبقيام الدولة القومية الموحدة قام التحالف في المصالح بين البرجوازية التجارية والمهنية وبين الملوك<sup>(١)</sup>.

من ثم يمكن القول بأن القرون الوسطى، التي استمرت حوالى العشرة قرون، قد مرت بطورين أساسيين. أولاها ما بين القرنين السابع والعاشر، وثانيهما ما بين القرنين العاشر والثالث عشر، مر خلالها التطور البشرى والتنظيم الاجتماعى بمراحل مختلفة، اختلفت فيها عقلية الناس ومفاهيمهم وأفكارهم ونظمهم ومعتقداتهم، حتى انتقل المجتمع البشرى إلى طور الملكية الرأسمالية في مراحلها المتميزة.

---

(١) موسكا، المرجع السابق ٧٣. ومن الأهمية بمكان أن نرجع هنا إلى الفصل الخاص بظهور الدولة القومية تاريخياً في

Histoire Universelle Larousse De Poche, De Marco Polo A  
Christophe Colomb, Par Jean Favler, 1968, pp. 197-234,

## طبيعة النظام الرأسمالى

حدثت فى القرن السادس عشر ثورة حقيقية أدت إلى حلول الدولة القومية محل الإقطاعات ، صاحبت التغير الجذرى فى الفكر الاجتماعى والسياسى والاكتشافات الجغرافية لأجزاء العالم المختلفة . وفى هذه المرحلة عادت التجارة العالمية على أشدها من جديد ، وتوارت آثار الاقتصاد الإقطاعى وريداً ليحل محله نظام الحرية الاقتصادية للبرجوازية التجارية فى المشروعات والعمل . كما بدأت المصارف ورؤوس الأموال تلعب دوراً رئيسياً فى تكييف عناصر الشكل الجديد من أشكال النظام الاقتصادى والسياسى . ومن المعروف ، أنه بنهاية القرن الثامن عشر سجل اختراع البخار مولد الصناعة الحديثة ، وانتصار الرأسمالية على بقايا الطبقة الأرستقراطية الإقطاعية ، واستخدام القوى الطبيعية فى الإنتاج . وبنشوء هذه الظاهرة الجديدة ، حلت الرأسمالية الصناعية محل البرجوازية التجارية ، وتفكك العهد البائد ، وتلاشى نظام الملكية المطلقة ، وقامت الدولة البرجوازية فى شكل الديمقراطيات الغربية والأنظمة الفاشية الخاضعة بأشكال متفاوتة لسيطرة ودكتاتورية رأس المال . واليوم ، تقوم على الصعيد العالمى ثورة جديدة تأخذ فيها الدولة الاشتراكية فى النظام السوفيتى وفى الديمقراطيات الشعبية والديمقراطيات الاشتراكية ، مكانها إلى جانب الدولة البرجوازية والنظام الرأسمالى .

مفهوم ما تقدم ، أن النظام الرأسمالى كنظام خاص للإنتاج قد مر بمرحلتين أساسيتين . المرحلة الأولى ، هى التى لعبت فيها البرجوازية التجارية دورها الأساسى ، حيث كان نظام المشروعات ، وكيفية استخدام

النقود في التبادل والتعامل بقصد الربح ، هي الطابع لهذا النظام . والمرحلة الثانية ، هي المرحلة التي تطورت فيها الرأسمالية وتميزت بظهور علاقات ملكية وعلاقات اجتماعية جديدة ، انفصلت فيها قوة العمل عن الملكية ، وأصبحت في ظلها قوة العمل مجرد سلعة تباع وتشترى في الأسواق ، أسوة بغيرها من الأشياء . وبمعنى أصح ، يعنى النظام الرأسمالى في صورته المتميزة عن النظام البرجوازى في مرحلته التقدمية إزاء صراعه ضد الإقطاع ، لا كونه نظام إنتاج من أجل السوق ، أو نظاماً يقوم على أساس فكرة المشروع الفردى الحر للإنتاج السلعى فحسب ، ولكن كونه في الأساس نظاماً اجتماعياً طبقياً ، تتركز فيه ملكية وسائل الإنتاج في أيدي قلة تتبع لها قوة عملها كثره مملقة .

ومن الواضح أيضاً ، أن المفهوم الأخير لا يضم في نطاق الرأسمالية النظام الحر فى المستقل فى الإنتاج ، حيث يملك الصانع اليدوى أدوات إنتاجه ، ويأخذ على عاتقه عبء ومخاطر الحصول على مواد الخام ، وتصريفه للإنتاج . ففي هذا الأخير ، لا يوجد ثمة انفصال شبكى بين عنصر الملكية وبين العمل . ومن ثم يمكن القول ، بأن ظهور أرباب الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال ، هو عنصر على أهميته لا يكفي للقول بقيام النظام الرأسمالى ، كنظام اقتصادى متميز بالإنتاج ، ما لم يستخدم هؤلاء رأسمالهم فى إخضاع العمل للبنافسة ، وخلق فائض قيمة عن طريق استخدام العمل الأجير فى عمليات الإنتاج<sup>(١)</sup> .

---

Maurice Dobb, Studies In The Development Of Capitalism, (١)  
1959, p.p. 7-8.

على أنه مما تقدم يبين ، أن الخلاف حول ما إذا كانت طبيعة النظام الرأسمالى تكمن أساساً فى نظام المشروع الفردى ، وحرية المنافسة فى الإنتاج السلعى من أجل السرق ، أو فى نظام خاص للإنتاج يتحدد فيه مركز كل طبقة تشترك فى عمليات الإنتاج إزاء الأخرى ، على أساس نصيبها فى ملكية أدوات الإنتاج وبالتالى فى التوزيع ، يمكن أن يفسر لنا خصائص المراحل التى مر بها النظام الرأسمالى ، فى نشوئه وتطوره من عصر البرجوازية التجارية الناشئة فى رحم الإقطاع ، إلى عصر الرأسمالية الصناعية وضعف تقاليد الفكرية أمام بروز عناصر التناقض داخلها ، ونمو الطبقة العاملة وفكرها الاشتراكى فى رحمها . وذلك على الرغم من وجود تداخل بين هذه المراحل وتشابك فى عناصرها . فنحن فى ميدان البحث بصدد علاقات اجتماعية تفرض مثل هذا التداخل لعناصر وجوانب النشاط الاقتصادى وتؤكد .

### نشأة وتطور البرجوازية التجارية

بدأت الخيوط الأولى لظهور عصر البرجوازية التجارية إثر انتهاء الحروب الصليبية ، والقضاء على العزلة التى جعلت من البحر المتوسط فاصلاً بين جنوبه وشماله ، وتدعمت بقيام عصر الكشوف الجغرافية والتوسع فى التجارة الدولية ، باكتشاف رأس الرجاء الصالح والعالم الجديد سنة ١٤٩٣ ، حتى أصبحت التجارة هى أداة در الثروة الرئيسية ، والغرض الرئيسى للنشاط الاقتصادى ، بتحقيق أكبر قدر ممكن من الربح والثروة ، لا مجرد إشباع الحاجات كما كان الأمر فى عصر الإقطاع .

وإذا كان الأصل فى كلمة «برجوازية»<sup>(١)</sup> هو نسبتها إلى الأبراج

---

(١) هناك رأى يميل إلى القول بأن كلمة برجوازية تجدد أصلها الحقيقى فى كلمة برج العربية، =

التي سكنتها في البنادر أو الأسواق ومراكز المعارض التي أقامتها لبضاعتها، كما أشرنا من قبل ، فإن الأصل في نشوء هذه الطبقة بهذا المفهوم هو في انتقالها ببضاعتها من شواطئ الأديرياتيك والبحر المتوسط ، ومن البندقية على وجه التخصيص ، إلى وسط وشمال القارة الأوروبية بوسائل النقل النهري في ذلك الحين، متخذة من المراكز الرئيسية على ضفاف تلك الأنهار مراكز للاتصال والتجارة وإقامة المعارض . ومن هذه المراكز بدورها لها يؤمّنون المقاطعات والقصرى لبيع المنسوجات والعطور والتوابل والحاصلات والمنتجات الريفية . ومنذ أقيم في كل سوق مكان لسك النقود ، نشأت عدة عملات محلية داخل الدولة الواحدة، مما يرمز إلى المحلية التي كانت تضرب أطناها في عصر الإقطاع<sup>(١)</sup> . وساعد ذلك فيما بعد على استخدام

= والتي جاء ذكرها في القرآن الكريم «ولو كنتم في بروج مشيدة» ، وأن طبقة البرجوازية قد نسبت إلى كلمة برج العربية سبة لها ، على أساس أنها تسكن الأبراج وتخرج عن سلطان القانون والكنيسة في القرون الوسطى ، دون أن تضع نفسها تحت حماية الإقطاع أسوة بالاقنان، وذلك تشبهاً منها بالمساهمين من المماليك والشراكة الذين كانوا يسكنون الأبراج في عصر الحروب الصليبية وما بعدها بالشرق العربي ، وهي الأبراج التي نسب إليها فيما بعد الممالك البرجية . وليس لهذا الرأي في الواقع من مصدر علمي دقيق . ولا شك أنه رأى مبالغ فيه ، سيما وأن كلمة بروج ليست عربية أصلاً ولا طوحت وكان لها اشتقاق من فعل . والغالب أنها كانت قيد دائرة المعارف الإسلامية مأخوذة في العربية عن اللاتينية Burgus عن طريق اللغة السريانية . ومن المعروف ، كما يقول البستاني ، أن أهل توسكانة في جنوب إيطاليا كانوا أول من أقاموا الأبراج . والكلمة تعني في اللاتينية السوق market town والحصن والبلدة الحصينة ، كما تعني في العربية الحصن والبيت يبنى على سور المدينة ( المعجم الوسيط ) . ومن المعروف أن عدداً من البلاد العربية والإسلامية ، حتى في مصر، قد أسميت بهذا اللفظ « انظر القاموس المحيط » . ويقول عبد الله العلايلي ( المرجع - المجلد الأول ) أن البرج بناء مرتفع على شكل مستدير أو مربع ويكون منفرداً أو قسماً من بناء عظيم ، والجمع أبراج وأبرجة وبروج ، قيل دخيل من اليونانية وهو وهم ، فالكلمة عريقة في الساميات بمعنى البنية المرتفعة كالعلية .

(١) انظر في هذا الشأن كوبلاند وفينوجرادف ، الإقطاع والعصور الوسطى ، ترجمة

الأموال النقدية في التجارة ، ثم عملية تمويل المشروعات ، ولا سيما بعد ورود سيل الذهب والفضة من العالم الجديد ، واتساع نطاق الأسواق ، وارتفاع الأثمان التي جعلت من التاجر سلطان ذلك العهد ، ومدار التطور الاقتصادي الطارىء ، وأساس طبقة اجتماعية ثرية جديدة لها أهميتها لدى الملوك ورجال الإقطاع. وقد تميزت هذه الطبقة الجديدة ، بالحركة والانتقال والاندفاع في الأسفار ، وكون رجالها أينما ذهبوا مجموعة من الأجانب الغرباء الذين يخالفون فكر الكنيسة والنظام القانوني للإقطاع. فلا يخضعون لنفوذ الكونت أو البارون الممتلك للأرض ، والحاكم المطلق فيما تحت يده من الأراضي ومن عليها من السكان ، فهم ليسوا من الأقنان<sup>(١)</sup> ، وإنما من الأحرار المطالبين بحق الانتقال وحرية التجوال بين الأقاليم . بقصد الربح والتجارة والحصول على المال . وما لبث السادة الإقطاعيون أن استجابوا لمطالب هذه الطبقة النامية ، لفاء مبالغ من المال يقوم البرجوازيين بدفعها .

ومن المؤكد أن هؤلاء التجار كانوا يبيتون ليلهم حيث يعرضون منتجاتهم على عتبات Portus قصور نبلاء الإقطاع وضياعهم ، وخارج أسوار المدن المتبقية في عصر الإقطاع والتي أصبحت تمثل أبعاديات كبرى ، بعيداً عن حماية الفرسان ورجال الإقطاع . ولكن ما لبثت هذه الأماكن أن

---

(١) القرن فلاح قرارى يعيش على قطعة الأرض التي يمنحها لياحه سيده ممتلك الدومين . وهو مربوط إلى هذه القطعة من الأرض فلا يملك الحرية في الانتقال عنها ، وليس له أن يتزوج من جهة خارج الدومين التابع له إلا باذن مبتوعه ، وعليه أن يؤدي واجبات التبعية بالخدمة في أرض هذا المبتوع وتقديم جزء من غلته له . وإذا تزوج أو جاءه مولود أو مات له ميت ، فعليه أن يقوم بدفع مبالغ معينة رمزاً لتبعية . هذا بالإضافة إلا أنه في ظل بعض الحالات يشتري ويبيع ويبدل بغيره حسماً يشاء ممتلك الدومين — المرجع السابق ، ص ٣٦ .

أصبحت تستدعى تحصينها وحمايتها عندما تغمر الثلوج الأراضي في الشتاء ، وكلما أصبح المرور والانتقال في بعض الأحوال أمراً عسيراً . ومن ثم تطورت هذه الأماكن إلى أسواق وأبراج ، تحيط بها الأسوار في المناطق ذات الأهمية التجارية التي تنشأ على مفترق الطرق أو عند ملتقى ومصب الأنهار ، أو في مواجهة حصون الإقطاع وفي ضواحيها . وعلى الرغم من أن قيامهم ببناء هذه الأسوار أو الأبراج لم يكن إلا برضاء رجال الإقطاع ، ولقاء مادفعوه لهم من مال أو هدايا ، فإن قيامهم بحراسة هذه الأبراج ، وإغلاق أبوابها في وجه البارونات الذين يقوّهون على السلب والنهب robber Baron ، إنما يعنى قيامهم بإدارة شئونهم بأنفسهم وحكم أنفسهم بأنفسهم ؛ وهي نزعة إلى الحرية والديمقراطية ، والخروج عن وصاية وسلطان الإقطاع ، لم يكن ليرضى عنها رجال الإقطاع ، وكذلك رجال الكنيسة الذين كانوا يملكون إقطاعيات وضياح يطبقون عليها نظام الإقطاع ، ويتقاسمون في ظله مع النبلاء كافة الامتيازات (١) .

ومن هنا نشأ صراع طويل بين البرجوازية وبين الإقطاع والكنيسة ، هو الذى شهد المرحلة الأولى للنظام الرأسمالى في قيام البرجوازية التجارية بالدفاع عن حقوقها ، والتوسع في الحصول على امتيازات جديدة ، مستخدمة الرشوة والمال والعطاء للبلوك والنبلاء ، من أجل أن يصبح لها شبه استقلال إدارى في أبراجها أو مدنها ، وأن تساهم في إدارة شئون المملكة وخدمة الملكية وتوحيد إدارتها المركزية ، حتى تبطل امتيازات الإقطاع ومكوسه وضرائبها على تجارتها وحققها في العبور والمرور (٢) . وسرعان ما استطاعت

(١) André Phillip, La Gauche, 1964, p. 10.

(٢) المرجع السابق ، ص ١٠ .



أعداد متفاوتة من البرجوازية التجارية أن تسلسل إلى صفوف الأرستقراطية الحاكمة ، عن طريق مصاهرة النبلاء ومشاركتهم في حق تملك الأرض ، أو بالدخول إلى قاعة العرش والجلوس في حضرة الملك . ولا يعنى ذلك أن هذا التسلسل للطبقة البرجوازية من أسفل قد جعل منها قوة اجتماعية يعتد بها في تلك المراحل الأولى . فما زالت الكلمة العليا لرجال الإقطاع ، ولم يظهر أثر حقيقي وفعال للبرجوازية في القرون الوسطى قبل القرن السادس عشر ، نتيجة اتساع نطاق الكشوف الجغرافية ، ونمو التجارة الدولية وانتقال مركزها الأساسى من البحر المتوسط إلى المحيط الأطلنسى . ففي ذلك الوقت ، كانت مناجم كثيرة للذهب والفضة قد اكتشفت في بيرو والمكسيك ، من مستعمرات أسبانيا التي سيطرت حينئذ على العالم الجديد . وأدى سيل الذهب والفضة الذي تدفق على ميناء قادس ، أحد الموانئ القليلة التي سمح لها بالتجارة مع العالم الجديد ، إلى ثروة طارئة على أهل أسبانيا الذين عمدوا إلى الإنفاق والتبذير بدلا من الجهد والعمل ، حتى ارتفعت الأسعار إلى حد كبير . ومن عجب أن هذه الظروف قد أصبحت مصدر ثروة وثراء حقيقيين ، لآسبانيا وحدها ، وإنما لفرنسا وإنجلترا والفلاندر ، وغيرها من البلاد التي أخذت تصدر إلى أسبانيا منتجاتها الحرفية وحاصلاتها الزراعية ، أو تقوم بتوريد العمال الزراعيين والحرفيين للعمل والفلاحة بأسبانيا .

ومن الواضح ، أن التجارة هي التي كانت تقوم بهذه العمليات الأساسية ، سواء بنقل الإنتاج للأسواق البعيدة ، أو توريد المواد الخام الجديدة للصناعة ، أو نقل الأعداد المتزايدة من الحرفيين الذين أصبحوا مجرد عمال فقدوا أدوات إنتاجهم ، وأصبحوا يعملون مقابل أجر لدى أصحاب رؤوس الأموال الجديدة من التجار الذين تراكت لديهم الأرباح . وبمعنى أصح ، أنه

في هذه الفترة برز دور اقتصادى جديد للبرجوازية التجارية . فقد أصبحت وسيلة المنتج الصغير فى توصيل منتجاته إلى مستهلكيها فى الأسواق البعيدة ، كما أصبحت وسيلته إلى الحصول على المواد الأولية اللازمة لعمله ، حتى أمكن القول بأنه قد تم الفصل بين المنتج الحرفى وبين مصادره الأولية وأسواقه النهائية . وظهرت آثار ذلك بصورة أوفى ، عندما ما وقع كثير من المنتجين تحت سيطرة كبار التجار ، وما يملكون من قدرة مالية وأعمال مصرفية ذات فوائد باهظة . فقد كان صغار المنتجين يضطرون إلى دفع فوائد ربوية باهظة لتمويل مشروعاتهم ، وثمن مرتفع للحصول على المواد الأولية ، إلى جانب ثمن منخفض لمنتجاتهم .

عند هذه المرحلة ، يمكن القول بأن البرجوازية التجارية المغامرة والمتنقلة قد اجتازت مرحلة النضج ، وأصبحت أكثر استقراراً فى مدنها ومراكزها التجارية التى أصبحت فى حقيقة الأمر بنوكاً ومراكز مصرفية للعمليات التجارية . فى تلك الفترة من ظهور البرجوازية المالية وأرستقراطية التجارة ، عرفنا كثيراً من البيوتات التجارية المالية الأرستقراطية ، كآل مديشى فى فلورنس على سبيل المثال . وقد لعب هذا الدور المالى للبرجوازية دوراً أساسياً فى إذلال الإقطاع وتحطيم نفوذه ، حيث أصبحت البرجوازية تناوى الإقطاع فى التحلى بالتقاليد الأرستقراطية ، وإمكانية شراء الأراضى وبناء القصور واقتناء التحف الفنية الثمينة ، وتذلل لها النبلاء عن طريق إقراضهم المال ، أو تحيط نفسها بالأدباء والكتاب والفنانين ، حتى غدا ظهورها ونموها من أبرز العوامل التى ساعدت على الرقى الفكرى والنهضة الفنية والعلمية فى عصر النهضة بأوروبا .

على أن البرجوازية لم تسلم ، بطبيعة الحال ، من حفيظة الطبقة المنهارة ،  
التي لجأت إلى الكنيسة لشن حملاتها الفكرية والدعائية على وسائل  
البرجوازية في جنى الأرباح ، وطالبت بمنع السمسرة والربا ، وتحديد الأسعار  
للحد من أرباح البرجوازية ، حتى قام من رجال الكنيسة وعاظ يحاربون  
الفائدة الربوية ، أمثال جاك دوفيزي وإيف دي شارتر .

ولم يغن كل ذلك فتيلاً أمام القوة الاقتصادية للتجارة والأعمال  
المصرفية التي أصبحت أدوات در الثروة الرئيسية ، أو بالأحرى أدوات  
النشاط الاقتصادي ووسائله الأساسية . فالثروة النقدية هي التي أصبحت  
تحدد القيمة الاجتماعية والمركز الصحيح للفرد ، لالملكية الواسعة للأرض .  
كذلك أصبحت البرجوازية تجد في الملوك حلفاء طبيعيين لها ، في السعي  
لتحطيم النظام الإقطاعي وقوانينه ، وحرمان رجال الإقطاع ورجال الدين  
من سلطاتهم الإدارية اللامركزية وحق ممارسة القضاء بين الناس ، وتوحيد  
قوة الدولة المركزية تحت سلطان الملوك . وبتحقيق هذه الأطماع للملوك  
بمساعدة البرجوازية <sup>(١)</sup> ، استطاعت البرجوازية أن تجد لها مكاناً طبيعياً  
في حضرة الملوك ، التي تغيرت من المائدة المستديرة التي كان يجلس حولها  
الفرسان إلى شكل حدوة حصان ، يجلس في منتصفها الملك وعن يمينه نبلاء  
الإقطاع ، وعن يساره ممثلي البرجوازية <sup>(٢)</sup> . ومن ذلك الوقت نشأ نظام  
اليمن واليسار في الصراع السياسي .

---

(١) حدث هذا مثلاً في فرنسا في عصر لويس الحادي عشر والكاردينال ريشليو في القرن  
الخامس عشر ، حيث قضى على الإقطاع كقوة سياسية ، وإن بقي كقوة اجتماعية .

(٢) انظر في تفصيل هذه المرحلة ، محمد فؤاد شكرى ، الصراع بين البرجوازية والإقطاع ،  
الفصول الأولى من المجلد الأول ، دار الفكر العربي ، ١٩٥٨ .

هكذا تميزت هذه المرحلة ، بكونها قد انطوت على صراع تقديمي شامل ضد الإقطاع ، في الفكر والسياسة والاقتصاد . ففي هذه المرحلة ، لعب الفكر البرجوازي دوره الهام في مواجهة الجمود الكنسي وتحالفه مع الإقطاع . وركزت البرجوازية نشاطها الفكري على محاربة الكنيسة وأساليبها ، بوصفها الأسس الروحية التي يستند إليها النظام الإقطاعي ، حتى أنها دعت إلى دين جديد مؤداه « عبادة العقل والعمل » ، ودفعت مارتن لوتر وجون هس وكالفن إلى الثورة على الكنيسة . ووقف كالفن يعلن ولاءه الصريح للبرجوازية في قوله : « لماذا نسمح لصاحب الأرض أن يستغل أرضه ويؤجرها لقاء مبلغ من المال ، ولا نسمح لصاحب المال أن يستغل ماله ؟ » .

وفي المرحلة نفسها ، أخذت البرجوازية على عاتقها المناداة بالحرية العقلية في مواجهة الأفكار الرجعية السائدة . فنادت بالحقوق الطبيعية للإنسان ، وبنظرية العقد الاجتماعي كأساس للتنظيم السياسي للمجتمع ، ودافعت عن حق الشعب في أن يحكم نفسه بنفسه ، وأن يصبح مصدر السلطات في مواجهة الحق الإلهي للملوك . ولكن أي الشعب ؟ هو الشعب الذي يدفع الضرائب ، والذي أعلنت عنه البرجوازية حينئذ في صراعها مع الإقطاع بقولها : « لا ضرائب بلا تمثيل » .

وهكذا يمكن القول ، بأنه على الرغم من أن هذه البرجوازية التجارية والمالية ، التي مهدت للثورة البرجوازية الكبرى على الإقطاع ، والتي حمت الثورة الفرنسية - الثورة البرجوازية الرئيسية سنة ١٧٨٩ - ضد جميع حركات الردة التي غذتها الكنيسة ( كحركة Vendée ) ، لم تستكمل دورها

في القضاء على بقايا النظم الإقطاعية في الحياة الاجتماعية لدى عديد من البلاد الأوروبية ، نتيجة أنها لم تشأ استكمال هذا الدور التاريخي في تعميق الصراع ضد الإقطاع والقضاء على كافة ضروب الاستغلال . ومع ذلك فهي قد مهدت الطريق لكل ذلك ، عندما قدمت لعصر الرأسمالية الصناعية ونشوء طبقة البروليتاريا ؛ ذلك العصر الذي قضى على كافة عناصر النظام الاقتصادي الإقطاعي في أوروبا قضاء مبرماً .

### خصائص البرجوازية التجارية

هكذا يمكن أن نحدد خصائص هذه المرحلة ، للإنتاج في ظل المجتمع البرجوازي التجاري ، كالآتي :

( ١ ) نظام إنتاج سلعي للسوق ، يقوم على أساس السعي وراء الربح والمنافسة في السوق الموسع إلى حد المخاطرة بالإفلاس . فالسلعة المنتجة إنتاجاً فردياً ، بحيث تصبح معدة للبيع والتبادل في السوق بقيمة نقدية بغرض الربح ، ولا تنتج من أجل إشباع حاجات الاستهلاك الشخصي ، قد أصبحت خلية هذا النظام الاقتصادي (١) .

( ٢ ) يقوم هذا النظام على أساس حرية المشروعات . فالمنتج - من حيث المبدأ - حر في الإنتاج كما يشاء ، والبيع كما يشاء وأينما يشاء وكيفما يشاء ، بالسعر الذي يحقق له أكبر ربح ممكن . والمنافسة هي التي تقوم بدور المنظم للحياة الاقتصادية في هذا النظام . ولهذا ، ترى أرباب الأعمال يشحذون

---

(١) انظر John Strachey, The Coming Struggle for Power, Left book club, 1937, pp. 11-31.

طاقاتهم ، ويسخرون كافة إمكانياتهم في هذه المعركة الضارية ؛ فيحددون بأنفسهم ما تنتجه مشروعاتهم من سلع ، وفقاً لتوقعاتهم لحركة الأسواق ، وما يطرأ عليها من تغيرات وتقلبات في الأثمان .

وهكذا يحدد كل مشروع نوعية وكمية إنتاجه ، بصرف النظر عن مآثله المشروعات المستقلة عنه ، حيث أن الحافز والغرض هو الربح عن طريق المنافسة ، ولو كان ذلك على حساب بقية المشروعات الأخرى ، أو على حساب الاحتياجات الاستهلاكية <sup>(١)</sup> .

(٣) ما يلبث صاحب العمل أن يصبح مرغماً على الوفاء بالتزاماته ، تجاه الوسطاء في تسويق سلعه ، وتجاه دائنيه وعماله ، وإلا أصبح عرضة لانعدام المقاومة أمام منافسيه ، وكان الإفلاس هو مصيره المحتوم . ومؤدى ذلك ، أن صاحب العمل ما يلبث أن يفقد حريته في اختيار السوق الذى يصرف فيه منتجاته ويفقد قدرته على استيراد المواد الخام اللازمة للصناعة . ويظهر الدور الرئيسى للتجارة في نقل السلع للأسواق البعيدة ، وفي توريد المواد الخام لأرباب الأعمال ، وفي القيام بالأعمال المصرفية ذات الفوائد المربحة للمشروعات الفردية .

وهكذا تظھر سمات جديدة لنظام المشروع الفردى ، فكثير من هذه المشروعات يقع تحت سيطرة كبار التجار ورأس المال الرأبوى ، نتيجة أن كثيراً من المنتجين كانوا يدفعون فوائد كبيرة للحصول على الأموال من أجل

---

(١) J. A. Lesourd et C. Gerard, Histoire Economique (XIX et XX Siècles), Armand Colin, 1966, Tome 1, P. 17.

التوسع في الإنتاج أو تحسين وسائله ، كما كانوا يدفعون أثماناً باهظة للحصول على المواد الأولية ، إلى جانب أثمان منخفضة لمنتجاتهم .

(٤) كذلك أصبح من السمات الواضحة لهذا التطور في الإنتاج ، حدوث انفصال شبكى بين المنتج وبين مصادر إنتاجه الأولية من جانب ، وأسواق تصريفها النهائية من جانب آخر ، نتيجة حلول الطبقة البرجوازية التجارية وسيطاً وعاملاً مسيطراً في تحديد هذه العلاقات .

(٥) ومن الواضح أيضاً ، أنه بتطور الإنتاج السلعي تأكد دور النقود ، ورسخ كمقياس لتحديد قيمة السلعة في الأسواق ، وكوسيلة للتبادل والدفع . وهكذا أصبح الثمن ، الذى هو التعبير النقدي عن قيمة السلعة أو سعرها ، من العناصر الأساسية للحياة الاقتصادية حيوئذ . ولكن من الملاحظ ، أنه منذ ظهور الأسواق الكبرى ، وقد قامت إلى جانبها البورصات التجارية التى قامت بدور أساسى في التصديق على حرية المنافسة ، وفي احتكار تقييم أسعار السلع الأساسية ، ولاسيما الغلات الزراعية ، كبورصة القمح في شيكاغو ، وبورصة القطن في نيو أورليانز وليفربول ، وبورصة الصوف في لندن وأستراليا ، وبورصة البن في البرازيل والهافر ، وبورصة المطاط في لندن وسنغافورة ، وبورصة الزهور في هولندا وجراتز . ومن بعد قامت بورصات الأوراق المالية ، لتلعب دوراً مماثلاً في قياس وتصريف إنتاج المشروعات التجارية وعمليات دعمها وتمويلها ، والتدخل في تنظيم عمليات البيع والشراء بأفضل الشروط ، وما قد ينتج عن ذلك من هزات وفناء لبعض المشروعات (١) .

### الدور الانتقالي لسوق العمل

اقتضى قيام نظام الإنتاج السلعى وحرية المشروعات تحرير قوة العمل من السخرة والتبعية التى كان يقتضيها النظام العبودى والنظام الإقطاعى . فالبرجوازية التجارية التى رفعت شعارات الليبرالية الاقتصادية ، وطالبت بعدم تدخل السلطة العامة بوضع قيود على الإنتاج والاستهلاك ، رفعت إلى جانبها شعار حرية الفرد المواطن فى اختيار المهنة التى تلائمه ، وحرية انتقاله فى إطار الكيفاح لخلق السوق القائم على أساس حرية التبادل .

وهكذا ، كان نجاح البرجوازية فى تحرير قوة العمل من العبودية الشخصية والتبعية الاقتصادية التى سادت النظام الإقطاعى ، وتقييم العلاقة القانونية والاقتصادية بين العمل ورأس المال ، على أساس حرية التعاقد فى سوق العمل ( عقد العمل ) ، أمراً أساسياً لإغرام أفواج العمال وجماعات المحررين من ربقة الإقطاع الزراعى على الانتقال للعمل بأجر فى المشروعات الفردية . فى إنجلترا ما زالت البرجوازية تمكفح ضد قانون الصناعة الحرفية الصادر سنة ١٥٦٣ Statute of artificers وتخرقه بين الحين والآخر ، حتى تم إلغاؤه سنة ١٨١٤ (١) . ولعل الرغبة فى القضاء على الأنظمة البالية التى قيدت الإنتاج وعوقفت حرية التجارة ، داخل المستعمرات البريطانية فى العالم الجديد ،

---

(١) كان هذا القانون وغيره من قوانين العمل التى صدرت فى عهد الشيودورين وآل ستيفورت ، تستهدف فى حقيقة الأمر زيادة إرهاق الصناع وإرهاقهم وتعذيبهم ، وتجهيلهم ما فوق طاقتهم من الأعباء الاقتصادية ، الأمر الذى أدى إلى ضعف الطاقة الانتاجية والعزوف عن العمل وعدم الرغبة فيه .

An Outline Of Social Development, Part II, Progress Publishers  
Moscow, p. 28.



كانت من أسباب الثورة في الولايات الثلاث عشرة سنة ١٧٧٦ ، حتى غدت الولايات المتحدة من أكثر بلاد العالم تمثيلاً لمبادئ الحرية الاقتصادية .

وفي فرنسا ألغيت الطوائف الحرفية بقانون Turgot سنة ١٧٧٦ ، تحت تأثير مبدأ الحرية الاقتصادية في ذلك الوقت . ونظمت العلاقات الاقتصادية تنظيماً جديداً ، يضمن حرية بيع وشراء قوة العمل كسلعة للتبادل ، بإلغاء كافة التنظيمات السابقة على الثورة الفرنسية مساء ٤ أغسطس سنة ١٧٩٠ ، ثم صدور قانون Chapellier سنة ١٧٩١<sup>(١)</sup> . وفي أبريل سنة ١٧٩٣ أطلق العنان لحرية رأس المال في الأعمال المصرفية وعمليات الائتمان والقروض . فلا تتدخل الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية ، وإنما تترك ذلك للاحتكارات التجارية والمصرفية ، التي أخذت في السيطرة على النشاط الاقتصادي والتجاري والزراعي والصناعي في الداخل والخارج ، منذ وجدت البرجوازية التجارية في ذلك حماية لها من أخطار المغامرة والمنافسة .

وهكذا ، لم يعد الفرد هو الحكم الوحيد في تحقيق حريته ، أو تحديد مصلحته في التعاقد على العمل . ولم تعد للبشروعات الفردية بالتالي الدور الذي استهدفته البرجوازية التجارية من الدعوة لحرية المشروعات في الإنتاج والاستهلاك ، حتى أصبحنا ننتقل إلى ثمة نظام وأسلوب جد مختلف ، للإنتاج الواسع الرأسمالي الاحتكاري<sup>(٢)</sup> .

---

(١) أما في ألمانيا فقد تم القضاء على قوانين الطوائف وغيرها من نظم الحرف والصنائع في فترة أكثر تأخراً ، وفي غمار حركة توحيدها « ما بين سنتي ١٨٦٣ و ١٨٨٥ » .

Lesourd, op. cit., p. 18.

Simland, La Monnaie Et le Salaire, Tome II, p. 50. (٢)

وزادت البرجوازية النامية ، على استصدارها التشريعات والمراسيم لإطلاق العنان لحرية انتقال العمل والتعاقد عايله ، بأن استخدمت فكرها لتمجيد العمل والترغيب فيه . فالبرجوازية التي واجهت جمود الكنيسة بالدعوة إلى عبادة العقل وتحرير العمل ، لعبت دوراً رئيسياً في تغيير النظرة للعمل ، منذ بداية عصر التنوير حتى منتصف القرن الثامن عشر . فكلمة العمل الفرنسية travail مثلاً مشتقة من الكلمة اللاتينية tripalium التي تعنى البؤس والهم وآلام الوضع إلى جانب معنى العمل ، مثلما تدل كلمة «شغل» العربية على الشقاء في العمل . كذلك كانت تعنى كلة عامل *travailleur* الرجل المعذب ، ومنها اشتق الفعل الانجليزي *to travel* بمعنى المخاطرة في الأسفار . ولكن ، ما لبثت البرجوازية بما شجعت من أفكار وتصورات ، ومذاهب عقلية ودينية ، أن أصبحت هي الأرسقراطية الزراعية والتجارية والمصرفية ، وغدت مثلاً يحتذى في حب العمل واحترامه والرغبة فيه (١) .

ففي فرنسا على سبيل المثال ، تهيأت الأذهان لقبول فكرة العمل اليدوى والآلى والدفاع عنه فاسفياً ، حتى أن فولتير كان يقول إن العمل يعصمنا من شروث ثلاثة فادحة ، هي السأم والريذلة والحاجة ، ؛ وأكد روسو فكرة التزام الإنسان بالقيام بعمل ما . وفي انجلترا شجعت البرجوازية — كما ذكرنا من قبل — أتباع كالفن ، ولا سيما الأطهار . ولعل في انتشار مذهب الأطهار في بريطانيا ، حيث ظهرت الثورة الصناعية الأولى ، دلالة واضحة على مدى التحول الذى طرأ على معنى العمل . فالظروف الاجتماعية

---

(١) أندريه فيليب ، المرجع السابق ، ص ١٢ .

التي شقت فيها البرجوازية التجارية طريقها إلى الأمام ، وجعلت منها ومن سلالتها طبقة أرستقراطية لا تحتقر العمل<sup>(١)</sup> ، هي التي تبني في محيطها الأطهار ففكرة حب العمل وتقديسه والإخلاص له ، إلى الحد الذي كانوا يقولون معه أن العمل عبادة<sup>(٢)</sup> . وبظهور هذه الفرقة الاجتماعية في حياة بريطانيا تهيأت الظروف أمام البرجوازية التجارية لخلق سوق للعمل ، إلى جانب سوق رأس المال ، يساعدها في استغلال قوة العمل المأجور في كافة مشروعاتها التجارية والزراعية والصناعية ، كما تهيأت الظروف لتقسيم العمل ، والانتقال إلى العصر الصناعي والرأسمالية الآلية المتطورة فيما بعد .

ومع ذلك فمن الملاحظ أن الترغيب في العمل ، والسعى إلى تحريره على أساس حرية التعاقد ، لم يكونا كافيين وحدهما لخلق سوق للعمل تباع فيه وتشترى قوة العمل ، وذلك ما دام الفرد المواطن لا يحتاج إلى بيع قوة عمله لآخر ، أو بالأحرى يستطيع أن يعمل لحساب نفسه أو يفلح أرضه ما دام مالكا لها أو مالكا لأدوات إنتاج ، وما دام بإمكانه الحصول على

---

(١) من المعروف أنه لا علاقة وثيقة بين هذه الطبقة الثرية الجديدة وطبقة الإقطاع القديمة . طبقة كبار ملاك الأراضي التي ظهرت في بريطانيا حينئذ واشترت الأراضي الواسعة من نبلاء الإقطاع ، وغدت أرستقراطية بريطانيا في القرن السادس عشر وما بعده ، تعود في جذورها العريقة إلى تجار القرون الوسطى الذين أثروا مع الكشوف الجغرافية ، بمثل ما تعود البرجوازية الصناعية التي ظهرت فيما بعد إلى هؤلاء التجار وإلى الحرفيين الذين توسعوا وأثروا في الصناعة . وهكذا اختلفت ظروف انجلترا ، وغيرها من البلاد القارة كشرق ألمانيا ، حيث ظهرت الملكية الكبيرة التي ساعدت على الاحتفاظ بها نظام الوراثة الانجليزي للأبن الأكبر في الأرض ، عن ظروف فرنسا التي انتشرت فيها الملكيات الصغيرة والحجزة في أعقاب ضعف الإقطاع ثم القضاء عليه . انظر ستراشي ، المرجع السابق ، ص ٤٢ .

(٢) أندريه فيليب ، المرجع السابق ، ص ١٢ .

المواد الخام اللازمة لصناعته الحرفية . فالعمل الحرفي كان وما زال في فرنسا وقتئذ عنوان الاستقلال والحرية والاعتماد على النفس لكسب العيش ، على الرغم من الأفكار التحريرية البرجوازية المشار إليها هناك . ومن ثم ، فإننا نرى ظروف الثورة الصناعية والآلية الأولى أكثر وضوحاً حيث قامت في إنجلترا ، عنها في فرنسا<sup>(١)</sup> .

هكذا لم تعد العوامل والعناصر السابقة كافية لإغراء أفواج كبيرة من الناس على الانتقال من الريف إلى المدينة ، أو ترك العمل الحرفي وعرض قوة عملهم كسلعة للتبادل ، تباع وتشترى على أساس عدد الساعات والأيام والأسابيع التي تؤجر فيها للقيام بالأعمال المشتركة في المناجم وغيرها من المشروعات الفردية الموسعة ، ما لم يؤدي الأمر بهؤلاء الناس إلى فقدان ملكية أراضيهم وغيرها من أدوات إنتاجهم ، وعدم إمكانهم الحصول على المواد الخام المرتفعة الأسعار لإنتاجهم الرخيص .

فبدون تحقيق ظروف حرية التعاقد ، اقتصادياً وقانونياً ، إلى جانب فقدان القدرة على العمل المستقل ، لم يكن من الممكن والمحقق للبرجوازية التجارية ذات الاتجاهات الاحتكارية ، ومن بعدها الرأسمالية الصناعية بصفة خاصة ، أن تخلق سوقاً للعمل حيث تجد حاجتها المستمرة لأعداد غفيرة من العمال ، يؤجرون قوة عملهم طبقاً لقوانين السوق العادية من عوض وطلب وتقلبات في الأسعار ، واعتبارات السعي من أجل الربح

وضمان الاستمرار في الإنتاج<sup>(١)</sup>.

وبالفعل بدأت في إنجلترا ، في أوائل القرن السادس عشر ، حركة قوية ترمى إلى تشجيع تملك البرجوازية للأراضي الزراعية الواسعة ، وتحويلها لرعى الأغنام ، واستخدام صوفها في صناعة الصوف التي ظهرت وقتئذ . ووجد هؤلاء بغيتهم في الاستيلاء على أراضي الكنيسة ، ونزع ملكية صغار الفلاحين وضماها إلى أراضيهم التي تملكوها قرب نهاية الإقطاع ، ثم إقامة الأسوار حولها وإعدادها لتربية الأغنام . وقد أسى هذا النظام ، الذي استمر خلال القرنين السابع والثامن عشر ، بنظام ربط الزمام عن طريق تحويل الأرض وإنشاء الأسيجة . واستصدرت حمايته ، ولا سيما بعد سنة ١٧٦٠ ، عدة قوانين Enclosure Acts من البرلمان الإنجليزي الذي وقع تحت سيطرة طبقة كبار الملاك من الأرستقراطية الجديدة . وعلى الرغم من معارضة الرأى العام لهذه القوانين ، ومحاولات الفلاحين للثورة عليها ، فقد تم قمع حركاتهم بالقوة ، وتم تسييج مساحة تبلغ حوالى ربع

---

(١) عبرت هذه الحركة في التوسع الزراعى السابق على التطور الصناعى عن بداية الثورة البرجوازية في إنجلترا في أربعينات القرن السابع عشر (١٦٤٩) ، فحدير بالذكر أن الثورة البرجوازية لا تعنى الثورة الفرنسية التي قامت في أواخر القرن الثامن عشر فحسب ، ولكنها تعنى خصائص عامة في تغيير علاقات الإنتاج كما ذكرنا ، سواء في الثورتين المشار إليهما أو في غيرهما كالثورة البرجوازية الهولندية التي قامت بطرد الاسبان من الوطن . ولكن كلا من الثورة الإنجليزية والفرنسية كانت لهما أهميتهما من حيث أحداثهما وتأثيراتهما العالمية وإعلانهما النظام السياسى والاجتماعى الجديد في أوروبا . فبتطور حركة التجويع في إنجلترا مثلاً وبداية خلق سوق العمل ظهر الطابع التراكمى لرأس المال ودوره في التوزيع الجديد للقوى والطبقات الاجتماعية لعصر الرأسمالية .

An Outline of Social Development, op. cit., pp. 25-26.

وانظر في تفصيل ذلك جون ستراشى ، المرجع السابق ص ٤٣ - ٤٣ .

الأراضي المزروعة في إنجلترا لاستخدامها في الاستثمارات الجديدة ، سواء بتربية الأغنام أو بالزراعة الموسعة والمتطورة فنياً .

ومما لا شك فيه أن الزراعة الموسعة قد عبرت عن ثورة زراعية فعلية ، عن طريق زيادة المحاصيل بأقل تكلفة وبأقل أعداد من العمال الزراعيين ، كما أدت بالتالى إلى استخدام أحدث الوسائل الفنية لتحقيق ذلك ، بمثل ما أدت تربية الأغنام الكثيرة إلى تحقيق ثورة قومية كبيرة .

ولكنها بالمقابل قد أدت إلى تسريح أعداد كبيرة من أصحاب الأراضي الصغيرة في الزراعة من قبل ، وخلقت منهم جيشاً من العاطلين في الريف ، الذين أصبح عليهم أن يتوجهوا إلى المدن لكسب قوت يومهم ، بالعمل في خدمة أوجه أخرى من النشاط الاقتصادى ، كالتجارة أو صناعة الزجاج والمعادن والمدافع وبناء السفن وأعمال المناجم . ومن ثم ، فقد خلقت البرجوازية النامية لنفسها جيشاً احتياطياً بلا عمل ، يباع ويشترى لخدمة أغراضها ، الأمر الذى سمح إلى حد كبير بتطور الإنتاج وتقنيته ، وتقسيم العمل والتخصص فيه ، مما أدى إلى الاتساع فى الأسواق لتصرف الزيادة الكبيرة فى الإنتاج ، وخلق سوق حقيقية وموسعة للعمل .

ومن الواضح ، أن تحقيق ذلك بصورة أرفى ، قد أصبح يتطلب ثورة مماثلة فى وسائل النقل ، عن طريق إنشاء الطرق الحديثة وشق القنوات لنقل الصمال ، ونقل الفحم الذى أصبحت أهميته على وشك الظهور والانتشار ( ولا سيما فى الفترة بين سنة ١٥٦٩ وسنة ١٥٨٠ ) ، مما أهل بالتالى لبزوغ فجر الثورة الصناعية .

### أهمية التخصص وتقسيم العمل في خلق سوق العمل

وبالفعل ، أدى تجمع رأس المال وإخضاعه للإنتاج ، في ميادينه المختلفة من زراعة وبناء إلى غزل للقطن ونسجه ، وغير ذلك من ميادين النشاط الاقتصادى الموسع ، أن تطورت وسائل وأساليب الإنتاج . فنمو التجارة واتساع الأسواق ، والاتجاه نحو توحيدھا فى الداخل ، والسيطرة على التجارة الخارجية بصفة كاملة ، عن طريق إنشاء الشركات الاحتكارية التى تتعامل مع المناطق المختلفة ، قد أدى إلى التوسع فى الإنتاج السلمى . واستدعى نظام الإنتاج الموسع بالتالى تقسيم العمل والتخصص فى الإنتاج . ومن الواضح ، أن السير فى طريق التخصص فى الإنتاج وتقسيم العمل يدفع إلى التقدم الفنى والآلى ، كما يقتضى الزيادة المطردة فى أعداد أفراد الوحدات الإنتاجية .

وفضلاً عن أن زيادة أعداد العمال وعملهم الجماعى المشترك داخل المصنع الواحد ، يخلق بينهم روح المنافسة ، ويؤدى بالتالى إلى زيادة الإنتاج ، فإن التقدم الفنى والآلى لابد وأن يسمح كذلك بتخفيض الإنتاج ، كنتيجة لانخفاض نصيب كل وحدة من الوحدات المنتجة من النفقات الثابتة من ناحية ، ونتيجة لزيادة مهارة العاملين التى يؤدى إليها التخصص من ناحية الأخرى . وبطبيعة الحال ، فإن زيادة الإنتاج وانخفاض تكاليفه فى المصانع التى يعمل بها أعداد من العمال ، لابد وأن تؤدى إلى تحطيم منافسيهم من الحرفيين وصغار المنتجين ، الذين يأخذون فى التحول رويداً رويداً إلى عمال أجراء .

ومن ثم ، فكلما نافس صانع الأحذية ، الذى يسعى إلى تطوير وسائل

إنتاجه واستخدام أفضلها ، الصناعة المنزلية للأحذية التي كان يقوم بها الفلاح في وقت فراغه ، فقد أصبح يخضع فيما بعد لمنافسة الإنتاج الواسع والآلى المتطور . وأمام بساطة وسائل إنتاج الحرفى أو صاحب العمل الصغير ، فإن المصير الحتمى لتلك المنافسة كان كساد بضاعته وإملاقه ، ثم طرده من سوق رأس المال ، حيث أصبح يبيع أدوات إنتاجه بدلاً من سلعه إلى سوق العمل حيث صار يبيع قوة عمله . ولعل أفضل الأمثلة التي تضرب في هذا السبيل ، هو إملاق آلاف أصحاب الأنوال والمغازل الفردية في إنجلترا ، أمام ظهور مصانع النسيج الكبيرة في لانكشير . ففي مثل هذه الصورة ، لا يظهر شخص محدد أو مالك معين للأرضى أو أدوات الإنتاج ، يقوم بإحلال الشقاق بين المنتج الصغير وأدوات إنتاجه وطرده منها بصورة مباشرة ، كما هو الشأن في نظام تحويط الأراضى ، وإنما يخفف الرأسالى التجارى الصناعى ، في هذه الحالة ، ويتستر خلف التطور الطارىء على وسائل الإنتاج ، حتى يحسب المنتج الصغير أن سبب إهلاقه ليس تركز رأس المال وسيطرته واتجاهاته الاحتكارية ، أو بالأحرى ملوك التجارة والمال ومصانع القطن ؛ وإنما السلع المنتجة والآلات التي لا يقوى على منافستها ومن ثم توجهت الثورات الأولى للعمال والمنتجين المهملين ضد هذه الآلات .

حقاً أن الإنتاج اليدوى المجموع في المرحلة السابقة على مرحلة الصناعة الآلية ، وهى المسماة مرحلة المانيفاتورية<sup>(١)</sup> ، قد ساعد على تنمية الاستفادة

---

(١) حدث الانتقال لهذه المرحلة بولادة الورش أو المعامل والمشاغل التي تجمع فيها العمال الحرفيون بواسطة رأس المال بإحدى طريقتين :



من القوة المنتجة الجديدة لهذا العمل المجمع، وتأثيره على تهيئة وسائل الإنتاج وتحويلها، وفقاً لاحتياجات وإمكانيات هذا النشاط الإنساني الجديد (العمل الاجتماعي). وقد تم ذلك عن طريق تقسيم العمل إلى درجة عالية داخل المشروع الواحد عند صناعة سلعة واحدة، خلافاً لتقسيم العمل في المجتمع

== (١) تجمع العمال الذين يزاولون حرفاً مختلفة لصناعة سلعة معينة تتطلب تعاونهم. هكذا مثلاً نشأت ورشة صناعة العربات التي جمعت في مكان واحد الحداد والسراج والمنجد والحائك والنقاش.

(ب) تجمع العمال الذين يزاولون حرفة واحدة واختصاصاً واحداً في ورشة واحدة بقصد تجزئة عملية الإنتاج في الورشة إلى سلسلة من العمليات، يعمد بكل منها إلى مختص، فلا يقوم كل منهم إلا بجزء من العمل الذي كان يقوم به كاملاً من قبل. هكذا مثلاً برز إلى الوجود مشغل الإبر حيث كان سلك الحديد يمر بين أيدي ٧٢ عاملاً أو أكثر، أحدهم يدهده والآخر يقومه والثالث يجرئه والرابع يذق رأسه... إلخ.

وقد سبق هذه المرحلة مرحلتين: أولاً، مرحلة الإنتاج الحرفي الصغير، حيث كان الحرفي ينجز جميع العمليات الضرورية لصنع بضاعة معينة بنفسه، وتتوقف ثمرته عمله على صفاته الشخصية من قوة ومهارة وفن... إلخ.

وثانياً، مرحلة التعاون البسيط الذي برز عند تفكك الإنتاج الصغير (الحرفي) وتحوله نحو العمل الاجتماعي بواسطة رأس المال الذي يستثمر عن طريقه التجار المحتكرون والحرفيون الأغنياء والمرابون ومعلمو المهنة عدداً يقل أو يكثر من العمال الأجراء (الحرفيون) الذين أصيبوا بالحراب أو فقراء الفلاحين) الذين يقومون بعمل من نوع واحد، مما أدى إلى خلق بعض الامتيازات لهذا الأسلوب من الإنتاج على الإنتاج الحرفي السلمي البسيط. فالتعاون البسيط أوجد قوة منتجة جديدة للعمل (١) زادت من إنتاجيته (ب) وأتاحت توفير النفقات وصنع البضائع بأقل التكاليف (ج) وأدت إلى مزاحمة المنتجين الحرفيين الصغار مزاحمة نجحت في إثراء أرباب تلك العمليات (د) كما فتحت الباب على مصراعيه للاستفادة من هذا النشاط البشري الجديد الممثل في أسلوب الإنتاج الجديد وتحويله وتنميته وفقاً لاحتياجاته بولادة الصناعة اليدوية (في مرحلة المانيفاتوريه) القائمة على أساس تقسيم العمل والتخصص فيه (انظر في هذا الشأن Maurice Dobb, *op. cit.*, Chapter IV, pp. 124 - 161).

دراسات في الاقتصاد، أسلوب الاقتصاد الرأسمالي دار الفكر الجديد ببيروت، ص ٢٩ - ٣٧؛ أحمد محمد غنيم تطور الملكية الفردية، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٤، ص ٦٨ - ٧١).

بين مختلف المشروعات لصنع سلع مختلفة ( مجتمع الصناعة الحرفية ) ،  
والذى يفترض توزيع وسائل الإنتاج وبعثرة طاقتها بين منتجين أو حرفيين  
منعزلين ومستقلين بعضهم عن بعض . وقد أدت هذه الطريقة إلى جملة .  
النتائج الآتية :

١ — افترض تقسيم العمل فى الصناعة اليدوية تركز وسائل الإنتاج  
فى قبضة صاحب المشروع . فالعامل الذى يقوم فى داخل هذا المشروع  
بعملية خاصة من عمليات إنتاج السلعة ، والذى تحول من عامل كامل  
( يحترف حرفة كاملة ويصنع سلعة بنفسه يعتمد فيها على صفاته الشخصية  
من مهارة وقوة أو دقة وفن ) إلى عامل جزئى ، لم يعد يستطيع القيام بدوره  
مع غيره فى إنتاج هذه السلعة ، عن طريق أدوات الإنتاج المتطورة والمتخصصة  
( والى تكاملت لتصبح أكثر ملاءمة للعملية الجديدة التى أعدت لها )  
إلا بواسطة رأس المال ، وقدرته على توفير هذه الأدوات والمستودعات  
ونقل المواد الخام والمنتجات التى يتم صنعها .

فمن جهة ، افترض تقسيم العمل أدوات عمل متقنة ومتخصصة . فكلما  
تحول العامل من عامل كامل إلى جزئى ، فإن الأدوات القليلة التى كان يستعملها  
فى الحرفة الكاملة قد تخصصت بدورها تخصصاً جزئياً ، طبقاً لمتطلبات  
الصناعة اليدوية المجزأة . ومن ثم تعددت أشكال الأدوات ، وأصبحت كل  
أداة تتواءم مع عملية محدودة واحدة .

ومن جهة أخرى ، افترض رأس المال ( الموظف فى إنتاج السلع عن  
طريق السيطرة على وسائل الإنتاج وأساليبه الجديدة ) سيطرة احتكارية  
على توفير ونقل المواد الخام ، وتوزيعها على بيوتات الصناعة وتصريف

المنتجات ، أو إن شئت فقل علاقة متينة بين رأس المال التجارى ورأس المال الصناعى الناشئ<sup>(١)</sup> ، مما يساعد على توسيع المشروعات الصناعية القائمة ، وإنشاء مؤسسات جديدة تعتمد على أسلوب التقنية الحديث فى تسهيل وتبسيط كثير من العمليات التى آلت إلى حركات غاية فى البساطة ، حتى تهيأت الظروف المناسبة لإحلال الآلة (التي تحتوى على ذات الأدوات المستخدمة فى العمل اليدوى) بديلاً للعمال ، بظهور الطاقة المحركة البخارية ( وقوة الغاز والقوة السكهربائية . . . إلخ ) فى دفع الجهاز الآلى للقيام بعملية الإنتاج .

٢ — لم تكن نتيجة ذلك كله مجرد تفاقم وضع المنتج الصغير وإفلاسه ، أو نزع ملكية أدوات إنتاجه وعجزه عن الاستقلال بعمله أو إنتاج ما يشاء ، حتى أصبح مجرد سلعة يرثها الرأسمالى نتيجة بيعه قوة عمله له ، وإنما تفاقم وضعه بعد أن أصبح عاملاً أجيراً كذلك .

فمن ناحية لم يعد العامل الأجير — على عكس المنتج الصغير — مالِكاً للسلعة المنتجة . وإنما أدى تركيز أدوات الإنتاج بين يدي صاحب المشروع الرأسمالى إلى أن يصبح هو فى نفس الوقت صاحب السلعة المصنعة . وذلك لأن العامل الأجير — على عكس المنتج الصغير — لم يعد يصنع السلعة بنفسه ، بل أصبحت هذه الأخيرة النتاج المشترك لجهد مجموع عمال المصنع اليدوى .

ومن ناحية أخرى انخفض دخل هذا العامل الجزئى الأجير . فالعامل الجزئى الذى يكرر العملية البسيطة نفسها باستمرار ، إنما يبذل جهداً ووقتاً

أقل مما يبذله الحرفى الذى يقوم بسلسلة من الأعمال المختلفة . كذلك يقوم العامل الجزئى بعملية بسيطة أقل حذقاً ومهارة من العامل الحرفى ، بحيث يسهل تدريبه عن العامل الكامل ، كما يسهل الاستغناء عنه واستبداله بآخر يتقاضى أجراً أقل . ولهذا ، فعلى الرغم من أن العمل الجزئى المتخصص قد أصبح أكثر قسوة وشدة ، نتيجة السرعة فى متابعة عملية محدودة تماماً ، مع ما تتطلبه من يقظة ودقة ، ودون أن يتمتع بإفناق بعض الوقت فى الانتقال من عملية لأخرى أو يغير الأداة التى بيده ، الأمر الذى أدى إلى تشويه العامل الجزئى من الناحيتين الجسدية والمعنوية ، فقد انخفضت الأجور التى يحصل عليها العمال الجزئيون عما كان يتقاضاه العمال الكاملون .

وسمح بتشغيل النساء والبنات القاصرات والأطفال فى عامهم الخامس والسادس ، وأن يتعلمهم فيما بعد الصناعة الآلية التى تبسط عملية الإنتاج ولا تحتاج إلى قوة عضلية كبيرة ، فتشغلهم فى ظروف قاسية لقاء أجر بائس . وترتب على هذا حدوث الانهيار الفكرى والعصبى لدى الرجال ، الذين تحولوا إلى مجرد أدوات مشوهة . فأصبحت أعمدهم الفقيرة بالاعوجاج وعظام صدورهم بالانخفاض . وكذلك الحال لدى النساء الذين أصيبوا بالتشويه والانحلال ، ولدى الأطفال الذين ارتفعت بينهم نسبة الوفيات .

### الثورة الزراعية

مع تطور تقسيم العمل والتوسع فيه ، نشأ تخصص فى توظيف رأس المال فى مختلف نواحى الإنتاج السلمى الذى لم يقتصر على الصناعة وحدها ، وإنما شمل الزراعة كذلك وحول منتجاتها إلى سلع وبضائع . فنتيجة تجميع

الأيدي العاملة في الصناعة وخاصة في المدن ، أدت زيادة سكان المدن إلى زيادة طلبهم على المنتجات الزراعية وخصوصاً المواد الغذائية ، وأخذ يجري تخصيص مناطق مختلفة في الريف لإنتاج السلع المطلوبة لمواجهة طلب السوق من الحاصلات الزراعية ، كالكمثان وبنجر السكر والتبغ والقطن (في بعض الأماكن بفرنسا مثلاً) ، وكذلك الألبان واللبن ، إلى جانب تحوير الأراضي الزراعية الواسعة لرعى الأغنام من أجل صناعة الصوف ( كما حدث بالجملة ) .

وهكذا أدت خدمة الأسواق ، واحتياجاتها من المواد الغذائية الزراعية والحيوانية وغيرها ، إلى التحول عن زراعة الاستهلاك الذاتي . ونشأ التخصص لا بين الزراعة والصناعة فحسب ، وإنما بين مختلف فروع الإنتاج الزراعي كذلك . وبتحول الزراعة من الاستهلاك الذاتي إلى التخصص لخدمة الأسواق ، أصبح التبادل وخدمة أغراض النشاط التجاري المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالاستثمار الصناعي ، تشق طريقها نحو السيطرة على السوق بين الريف والمدينة . وتخطى الاحتكار التجاري السيطرة على إنتاج وتسويق السلع المصنعة إلى التغلغل في إنتاج السلع التجارية الزراعية ، وتنميتها عن طريق استخدام أفضل الطرق لتحسين الإنتاج الزراعي ، وإدخال الوسائل الجديدة لزيادته حتى يواجه التوسع في الأسواق<sup>(١)</sup> .

لم يكن كل ذلك ليمت بغير توجيه رؤوس الأموال التجارية إلى تنمية الزراعة وتطويرها ، وتحويل المبالغ الفائضة والمتكدسة من النقود ، لدى

---

(١) دكتور رياض الشيخ ■ دروس في التطور الاقتصادي والاشتراكية ، ١٩٦٥ ،

الفئات الميسورة في الريف وسادة الإقطاع فيه إلى الاستثمار الزراعي أو النشاط التجاري . وقد أدى ذلك بدوره إلى ازدياد المنافسة بين الزراع ، وإلى تأكيد تبعية الفلاح للسوق والتقلبات العفوية لأسعاره . ونشأ نتيجة لذلك تقسيم طبقى أساسى بين أهل الريف .

فمن جهة نشأت البرجوازية الريفية التى استطاعت أن تستخدم وسائل وأساليب الإنتاج السلعى الجديد فى الزراعة ، باستخدام وسائل العمل المأجور بدلاً من نظام تأدية الخدمات ( العمل فى أرض الملاك الإقطاعيين مدداً معينة فى السنة ) الذى كان سائداً من قبل ، والتى اتخذت عن طريقها التجميع الأولى لرأس المال التجارى ومدخرات الزراعة والأرباح الناشئة عن الإنتاج والتبادل شكله النموذجى فى اغتصاب الأراضى ، وإحالتها إلى مراعى للأغنام ، وإخراج الفلاحين من ديارهم وإخضاعهم لنظام العمل المأجور .

ومن جهة أخرى ، فإن هذا النظام الجديد الذى أدى إلى تصفية الإقطاعيات لم يقض على بقاء الأرض ملكاً خاصاً لمجموعة صغيرة نسبياً من الناس ، أدركت أن نظام تأدية الخدمات ( القائم على بقاء طبقة من أبناء الريف حائزين للأرض نظير التزامهم بالعمل فى أرض الملاك ) لم يعد ملائماً لنظام الانتاج المتخصص فى الزراعة ، وتنميته وزيادته لمواجهة التوسع فى الأسواق . وهكذا تقوضت أسس العلاقات الإنتاجية والاجتماعية للنظام الإقطاعى ، بالقضاء على أساليب الزراعة المتأخرة واستثمار الفلاح التابع فيها ، وعجلت الثورة الزراعية ( التى عبرت عن تقدم قوى لا ينكر فى تحقيق الثروة القومية ، ومواجهة الاحتياجات الجديدة . للملكية الخاصة الموسعة

للأرض وزراعتها طوال العام ، لتحقيق أقصى حد ممكن لإنتاجيتها ( بالوصول الى طريقة الإنتاج الرأسمالية، بأقل تكلفة وأقل أعداد من العمال الزراعيين .

وقد تم ذلك بالفعل بين فقراء أهل الريف وعماله الزراعيين وبين الأرض . وهى عملية حولت ملكية وسائل العيش الاجتماعية إلى احتكار رأس المال ، كما حولت من جهة أخرى المنتجين الفعليين الى عمال أجراء .

فلم يكن بوسع أحد غير الفلاح الميسور (الـكولاك) أن يستأجر أرضاً بالمال ، ودون الحاجة الى عقد الإيجار الاستعبادى القائم على نظام تأدية الخدمات ، كما أحد البقايا المباشرة للسخرة . أما الفلاح الفقير الذى لم يكن يملك وسائل الإنتاج ، وكذلك الفلاح المتوسط الذى كان يملك قليلاً من الأرض ، وعددًا محدوداً من الماشية ( ولم يكن ينتج من القمح إلا ما يكفى لغذائه ) ، فلم يكن باستطاعة أى منهما أن يكيف حياته مع نظام الانتاج الجديد فى الزراعة التجارية الموسعة والمتخصصة، إلا بأن يصبح عاملاً بأجر ( البروليتاريا الزراعية ) لدى كبار الملاك العقاريين والبرجوازية الريفية ( الـكولاك ) ، الذين أصبحوا يكثر من استخدام العمل المأجور ، لأنه أصبح أكثر إنتاجاً عن عمل الفلاح التابع والقائم على نظام تأدية الخدمات (١) .

هكذا تأكدت أهمية الاستثمار الرأسمالى والعلاقات الرأسمالية فى الريف،

---

(١) دراسات فى الاقتصاد ، المرجع السابق ، ص ٣٨ - ٤١ .

بظهور التمايز الطبقي بين أهل الريف ؛ ذلك التميز الذى شكل جزءاً من التقسيم الاجتماعى للطبقات فى النظام الرأسمالى — القائم على استغلال الرأسمالين للعمال الأجرام — بظهور البروليتاريا المؤلفة من جماهير العمال الذين لا يملكون من الثروة غير قدرتهم على العمل ، ولا يملكون أية أداة للنتاج تحقق لهم الاستقلال الاقتصادى ، فى مواجهة أولئك الذين يملكون أدوات الانتاج ، كما يملكون المال اللازم لشراء قوة العمل فى سوق العمل .

وبتحقيق هذه الظروف ، والتحولات المادية التى حدثت فى مجال الإنتاج السلعى فى الزراعة ، تأكدت فى نفس الوقت أهمية التوافق بين الصناعة الآلية ، وبين الزراعة التجارية التى أحلت العامل الزراعى الأجير محل الفلاح المستقل ، وأدت إلى إضعاف مقاومته ، وبعبارة قوة تجمعته مع سواه ضد التقدم الفنى والآلى ، وأساليب استخدامها فى الزراعة الرأسمالى فى المستقبل ، وما يصاحب ذلك من مساوئ جسمانية ومعنوية مماثلة لمساوئ التقدم الآلى فى الصناعة<sup>(١)</sup> .

---

(١) غير أنه تجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى ما يأتى :

١ — أن استخدام الآلات فى الزراعة يقدم إمكانيات واسعة للاستثمارات الزراعية الكبيرة . فالآلات التى لا تصبح فى متناول يد صغار الفلاحين ترفع إمكانية العمل وتقلل نفقاته بدرجة كبيرة ، حتى لا يقوى على منافستها التكنيك المتأخر القائم على العمل اليدوى فى الزراعة الصغيرة . وبالتالي يجبر ذلك الحراب على المنتجين الصغار .

٢ — ولكن يلاحظ أنه حيث تكون الأيدي العاملة الأجيبة فى الزراعة أرخص من استخدام الآلات ، تفضل اليد العاملة على الآلة . وهذا يؤدى إلى تأخير التطور الآلى فى الإنتاج الزراعى .

٣ — كذلك من الملاحظ أن استخدام الآلة فى الإنتاج الزراعى مازال بطيئاً عنه فى =



## الثورة الصناعية

كما تقدم يبين ، أن مرحلة الإنتاج اليدوى ( المانيفاتورية ) قد خلقت الظروف المناسبة لتهيئة سيطرة رأس المال على العمل ؛ ولكنها لم تحقق ذلك بصورة جذرية . فقد كان تقسيم العمل والتخصص فيه فى مرحلة الإنتاج اليدوى بمثابة خطوة كبرى نحو تطور الإنتاج والعمل ، فى وظيفتهما الاجتماعية . فهى تبدو كمرحلة أساسية ، وتقدم تاريخى ملبوس فى تطور قوى المجتمع المنتجة ، إلى جانب كونها وسيلة من وسائل الاستغلال البالغة التمدن . ولكنها لم تستطع القيام بإحداث ثورة جذرية فى علاقات الملكية والعلاقات الاجتماعية المجتمع ، ما دام لم يكن بوسعها أن تزيل من طريقها الإنتاج الحرفى الصغير لتحل هى محله بصورة حقيقية . حتى تلك الفترة ظل الإنتاج السلى القائم على أساس العمل اليدوى يقوم فى القسم الأكبر منه على ما يستطيع أن يقدمه الحرفيون .

حقاً لقد استطاعت « المانيفاتورية » أن تؤدى إلى تفاقم وضع المنتج الصغير إلى درجة قصوى ، وأن تؤدى إلى إفلاس الكثيرين منهم وخراب أعداد من فقراء الريف ، وأن تسجل ظاهرة فصل المنتج المباشر عن وسائل الإنتاج ، كما حدى خصائص الانتقال نحو الإنتاج الرأسمالى

---

== الإنتاج الصناعى ، حتى أن كثيراً من البلدان الرأسمالية المصنعة ما زالت تستخدم الحيوان فى جر الآلات الزراعية ، بحيث يعتبر القوة المحركة الأساسية لديها فى الزراعة حتى الوقت الحاضر .

٤ - يولد ذلك بالتالى تعارضاً أساسياً بين الريف والمدنية ، يمكن معه أن يقال بتأخر الزراعة فى تطورها عن الصناعة بالبلاد الرأسمالية . ( انظر على سبيل المثال : ليونتييف ، الاقتصاد السياسى ، ترجمة راشد البراوى ، ١٩٤٦ ، ص ١١٣ ) .

القائم على استغلال العمل الأجير . ولكنها بمؤسساتها الكبيرة ، والهامة نسبياً على قدر ما تتيحه طبيعة العمل اليدوى وأعضاء الإنسان المحدودة الطاقة ، لم تستطع القيام بسد الطلب المتزايد على السلع المصنعة من قبل السوق الآخذة بالاتساع . وظل الإنتاج الحرفى بأسلوبه الأولى ، وعلى اختلاف درجات تبعية أصحابه للموزعين والتجار الاحتكاريين وأصحاب مصانع الإنتاج اليدوى ، هو الأساس .

وقد حدثت الثورة المشار إليها عند الانتقال من العمل اليدوى إلى الصناعة الآلية التى ولدت فى الثلث الأخير من القرن الثامن عشر ، وتطورت خلال القرن التاسع عشر فى أهم البلدان الأوروبية الرأسمالية وفى الولايات المتحدة الأمريكية . ومنذ بدايتها فى إنجلترا ، حيث نشأت ظروف تاريخية ملائمة لنشأة الصناعة الآلية الكبيرة ، وهى لم تتوقف — خلال مائة عام أو يزيد من القرنين الثامن والتاسع عشر — عن اكتشاف أساليب جديدة للتقنية ، واختراع آلات جديدة كضرورة لإتقان فن الإنتاج ، من أجل مواجهة الطلب المتزايد فى السوق وسباق الرأسماليين إلى الربح .

ولم تكن السوق الداخلية الموسعة فى الصناعة والزراعة على حد سواء ، والتى اقتضى نشوءها بهذه الصفة المزدوجة طلب وسائل إنتاج متقنة وآلات ومواد أولية جديدة ومزيد من السلع الاستهلاكية ، هى وحدها التى ساعدت على ذلك . وإنما كان فتح الأسواق الخارجية الواسعة ، ونجاح السياسة الاستعمارية فى غزواتها ، إلى جانب حماية النظام السياسى للاستثمارات

الرأسمالية ، من الأسباب الجوهرية التي أفسحت المجال لنشوء هذه الثورة بانجلترا<sup>(١)</sup> .

كذلك كانت الآلة ذات المحرك ، والتي تنتقل فيها إدارة الأجهزة والأدوات من العامل اليدوى إلى الجهاز الآلى<sup>(٢)</sup> ، هى الأساس المادى وأسلوب التقنية الحديثة لهذه الثورة .

وقد بعثت الحاجة إلى قيام مصانع مزودة بعدد وافر من هذه الآلات ، عندما نشأت الظروف الضرورية لقيام ثورة فى الإنتاج فى جميع فروع الصناعة ، ولاسيما فى صناعة القطن والصناعات التعدينية ، بينما قصرت القوة العضلية ، واستخدام مساقط المياه كمصدر للقوى المحركة ، عن مواجهة

---

(١) تمت هذه الثورة فى إنجلترا وحدها ، كما قدمنا أعلاه ، خلال مائة عام من التطور فى اكتشاف أساليب التقنية ، واختراع الآلات الجديدة . فكأن الثورة الصناعية تحسب بهذه الوضعية على أساس ما قدمت من تغييرات سريعة ومتلاحقة ، وإن تمت فى فترة زمنية طويلة ، فى فن الصناعة وإنتاجيتها وفى الظروف والعلاقات الاجتماعية التى أحاطت بها . فقد أصبحت هذه التغييرات الجوهرية التى قدمها استخدام الآلة البخارية فى صناعة النسيج والصناعة المعدنية بمثابة نقطة تحول حاسمة فى التاريخ الصناعى والاقتصادى بصفة عامة ، وفى تاريخ بريطانيا التى غدت ورشة العالم الصناعية بصفة خاصة .

(٢) تتكون هذه الآلة من ثلاثة أجزاء . ١ - المحرك الذى يولد قوة الدفع المحركة للآلة دون استخدام قوة عضلة أخرى للانسان أو الحيوان . ٢ - جهاز نقل الحركة المكون من عدة أعمدة أو محاور وتروس وطارات وسيور للقيام بتنظيم الحركة وتوزيعها . ٣ - آلة التشغيل التى تحتوى على الأجهزة والأدوات التى كان يشتغل بها العامل فى الصناعة الحرفية واليدوية ، فتؤدى عن طريق العدد المتصلة بها العمل الذى كان يؤديه عضل العامل اليدوى من قبل . وهكذا تنتقل هذه العدد أو الأجهزة من أدوات عمل يدوية إلى أن تصبح أجهزة آلية ( دراسات فى الاقتصاد ، المرجع السابق ، ص ٤٣ - ٤٤ ) .

هذا التغيير . فكان لابد من إعادة تنظيم استخدام الصناعة على أساس جديد ، وإيجاد قوة محرك قادرة على أن تلاحق متطلبات السوق ، وفتح الباب على مصراعيه أمام تطور الصناعة وتوسيع استثماراتها . فكان أن قدم جيمس وات آلمته البخارية الأولى سنة ١٧٧٩ . وأدى استخدام الآلة البخارية إلى تحقيق الثورة في جميع فروع الصناعة ومصادر استخدامها :

١ — كان استخدام البخار كمصدر للقوى المحركة يتفوق على مساقط المياه في كونه لا يتعرض للجفاف أو الفيضان أو التجمد ، وينتج قوة محرك تخضع كليا لرقابة الإنسان ، وتتيح للصناعة أن لا تبقى تحت سيطرة المصادر الطبيعية للطاقة وأما كن استخدامها الممكنة ، على طول مجارى المياه مثلاً .

كذلك أتاحت إمكانية نقل استخدام البخار لمسافات بعيدة ، توسيع نطاق استخداماته حتى شملت كافة نواحي النشاط الإنتاجي ، من صناعة وزراعة إلى نقل برى ومائى . ففي سنة ١٨٠٧ أنشئ أول مركب بخارى فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ومنذ صنعت القضبان التى تدفع عليها العربات ، أولاً من الخشب ، ثم من الحديد ، مد أول خط حديدى ما بين مانسستر وليفر بول سنة ١٨٢٥ .

٢ — ظهرت الحاجة إلى الثورة الآلية الجديدة فى صناعة القطن والصناعات التعدينية بصفة أساسية ، ومنها انتشرت إلى مختلف فروع الإنتاج الصناعى والاقتصادى .

وقد عرفت انجلترا الصناعة القطنية لدى فتحها للهند ، واستيراد المنسوجات القطنية الرقيقة ( الموسيلين ) التي اشتهرت بها منطقة مدينة دكا . وقد أدت منافستها لصناعة الصوف الاحتمكارية إلى تحريم استيراد السلع القطنية من الهند . ولكن شدة الطلب عليها ، واعتماد الناس على استخدامها ، قد أدى إلى قيام صناعة انجليزية في غزل القطن ونسجها . ولكن هذه الصناعة واجهت العجز في الأيدي العاملة ، حتى اضطرت إلى جذبها عن طريق دفع أجور مرتفعة نسبياً . واشتدت حمى المنافسة بينها وبين صناعة الصوف التقليدية ، التي قامت على الآلات اليدوية في المنازل والقرى منذ القرن السادس عشر ، والتي أخضعت للاحتكارات التجارية في عمليات توريد خاماتها وتحويلها أو إقراضها وتسويق منتجاتها ، حتى أصبحت بمثابة القائم على حمايتها ضد الصناعة القطنية الطارئة<sup>(١)</sup> .

وهكذا ، اضطرت الصناعة القطنية إلى إدخال تحسينات فنية على أسلوب إنتاجها ، باستخدام أدوات جديدة لمضاعفة إنتاجية عمل النسيج ( اختراع المكوك الطيار سنة ١٧٣٣ ) وأخرى للغزل الدائم ( سنة ١٧٦٥ ) من أجل ضمان عدم تأخير خيوط الغزل عن النسج . وكان أن اخترع كارتيت سنة ١٧٨٥ الأنوال الميكانيكية لمسايرة التقدم المطلوب وللقضاء على التفاوت بين سرعة الغزل وسرعة النسج . كذلك لجأت الصناعة القطنية أمام هذه المقتضيات إلى تجميع الأيدي العاملة في الصناعة اليدوية للغزل والنسيج ، من أجل خفض تكاليف الإنتاج . وقد ردت على ذلك صناعة الصوف ، بأن عمدت إلى خفض أثمان شراء المنتجات من الحرفيين ، وتخفيض أجور

---

(١) André philipe, op. cit., pp. 14-15.

العاملين فيها ، مما أصبحت صناعة القطن معه في حاجة إلى استخدام الطرق الآلية التي تحققت باكتشاف البخار واستخدامه ، كمصدر للقوة المحركة للمكينات محل الصناعة اليدوية<sup>(١)</sup> .

وقد استمرت هذه المنافسة بين صناعة القطن وصناعة الصوف مدى ما يقرب من نصف قرن ، استمرت خلاله صناعة القطن في إدخال شتى التحسينات فيما يتعلق بأصناف منتجاتها ، واستخدام الكيمياء في عمليات التبييض والصباغة والطبع ، من أجل مواجهة الارتفاع النسبي لأجور العاملين فيها . ولجأت خلاله صناعة الصوف إلى مواجهة كل تطور وتقدم فني أو على من هذا القبيل في الصناعة القطنية ، بخفض الأجور وأثمان شراء المنتجات من الحرفيين ، الذين يضطرون لبيعها إلى الرأسمالية التجارية المحتكرة للسوق . ولكن شدة الطلب على المنسوجات القطنية قد مكّنها من الاستمرار في إدخال التحسينات وزيادة الإنتاج مع ثباتها في السوق ، الأمر الذي اضطرت معه الصناعة الصوفية ( أو غيرها من صناعات المنسوجات الأخرى كالحرير والكتان ) أن تتقبل أسلوب التقنية الحديث ، واختفاء الصناعة المنزلية والحرفية التقليدية أمام غزو الثورة الصناعية<sup>(٢)</sup> .

ولعبت الثورة الآلية دورها الأساسي في الصناعة التعدينية ، نتيجة الحاجة إلى استخراج الفحم كبديل للخشب ، وشح الحصول عليه لاستخدامه

---

(١) من المعروف أن استخدام الآلة البخارية في صناعة القطن لم يبدأ إلا بعد اختراعها بموجب خمسة عشر عاما Dobb, op. cit., p. 261  
(٢) André Philip, op., cit., p. 15.

كواقود في المنازل وفي صهر الحديد . ففي بعض بلاد أوروبا الغربية كفرنسا ، لم يساعد استخدام فحم الخشب في الاحتراق على تطور صناعة التعدين . وقد قاست إنجلترا في هذا السبيل أكثر مما قاست فرنسا ، نتيجة ضالة مساحة ما بها من غابات ، وأصبح عليها أن تجد وسيلة أخرى تساعد في الحصول على المواد الأولية للاحتراق ، ولا سيما فحم الكوك من المناجم . وبزيادة الطلب على فحم الكوك ظهرت الحاجة إلى الآلة البخارية ، التي أمكن عن طريقها التخلص من المياه التي كانت تغمر المناجم في باطن الأرض . وباستخدام المضخة البخارية سنة ١٧٨٤ ، أمكن تحقيق نمو سريع في استخراج الفحم ، وازداد استخراج النحاس والحديد الذي استخدم في بناء القضبان والآلات . ولكن استخدام الآلة البخارية لم يقتصر على هذه الأغراض . فقد أدخل وات عدداً من التحسينات على هذه الآلة ، أمكن بمقتضاها الاقتصاد في الفحم اللازم للاشتعال في الأفران . ومن ثم ولدت الأفران العالية التي أمكن بواسطتها الحصول على الحديد النقي ، والصلب اللازم لصناعة الآلات بدلاً من الخشب .

وهكذا ولد فرع صناعي جديد هو صناعة الحديد ، واكتشفت الطرق الرخيصة لصناعة الصلب واستخدام ألواح ، بدلاً من قطع الخشب وقطع الحديد في صناعة الآلات ، نظراً لانخفاض ثمنه وقوة تحمله مما أتاح إطالة عمر الآلات وزاد في صلابتها ، ومكنها من العمل بقوة وشدة لم تعرفا من قبل ، وأتاح من بعد — في مطلع القرن التاسع عشر — صنع المطارق العالقة والمكابس والمخارط . . . إلخ .

وهكذا بزيادة الحديد والصلب في صناعة الآلات ، زاد الطلب على

الفحم اللازم لهذه الصناعة ، وتحققت الظروف الجوهرية لنشأة الصناعة الكبيرة ، وامتدت شيئاً فشيئاً حتى شملت كافة فروع الإنتاج المعدني ، ودفعت صناعة التعدين ، في إنجلترا على وجه الخصوص ، نحو تقدم سريع . فما أتت سنة ١٨٢٤ حتى توسعت في صناعة الآلات من الصلب والحديد ، إلى الحد الذي أتاح معه البرلمان البريطاني وقتئذ تصدير تلك الآلات . وما أتت سنة ١٨٤٠ حتى استطاعت الصناعة الآلية الحديثة أن تقطع جذور الصناعة اليدوية الأساسية هناك ، خلافاً لفرنسا التي استمرت في الاعتماد في صناعاتها المعدنية على فحم الخشب ، نتيجة ما لديها من وفرة في الغابات حتى سنة ١٨٦٠<sup>(١)</sup> .

ساعد إنجلترا على ذلك في نفس الوقت التوسع في الأسواق ، وتدفق الأرباح عليها من تجارة التبغ والسكر والتوابل التي كانت تتولاها الشركات الانجليزية بين الهند وأوروبا . واتجهت هذه الأرباح إلى الاستثمارات الصناعية ، حتى تمكنت إنجلترا من السيطرة على السوق العالمية للمنتجات الصناعية .

أما في فرنسا ، فقد ظلت الصناعة اليدوية ، حتى منتصف القرن التاسع عشر هي الأساس في صناعة المنسوجات وغيرها من السلع السكّالية المركزة حول باريس ، وفي صناعة الحرير المركزة حول مدينة ليون . ولم يتهياً للصناعة الآلية أن تلعب إلا دوراً محدوداً في الصناعة

---

(١) أندريه فيليب ، المرجع السابق ، ص ١٥ .



القطنية ، وصناعة التعدين بشمال وشرق فرنسا ما بين سنة ١٨٢٠ وسنة ١٨٦٠<sup>(١)</sup> .

وفي ألمانيا ، عوق النظام الإقطاعي في الزراعة ، والقائم على النقابات الطائفية وقيودها في الصناعة ، إلى جانب التجزئة السياسية وقيام الحواجز الجبركية ، تقدم الثورة الصناعية . فعلى الرغم من قيام صناعة لها أهميتها ، في الفحم والمعادن بمنطقة الراين ووستفاليا ، وأخرى للنسيج في سكسونيا وسيليزيا ، فإن إدخال الوسائل الآلية والتكنيكية الحديثة على هذه الصناعة اليدوية ، لم يبدأ إلا بتزعم بروسيا لحركة الإصلاح من أجل تحقيق الوحدة الألمانية ، وبالذات بعد انتصار البرجوازية النامية في ثورة سنة ١٨٤٨-١٨٤٩ ، واتجاهها نحو السيطرة على الاقتصاد الألماني وحذوها حذو الرأسمالية البريطانية في الاهتمام بالصناعة الآلية في غمار الخمسينات ( ١٨٥٠ - ١٨٦٠ ) . ومن ثم بدأت الأعمال التمهيدية بإنشاء السكك الحديدية والقنوات المائية . واستطاعت ألمانيا ، عن طريق توفير رأس المال والخبرات واستفادتها من التجارب السابقة عليها في تاريخ الصناعة بالبلاد الأخرى ، أن تصبح من أكبر بلاد العالم الصناعية ، بنهاية القرن التاسع عشر<sup>(٢)</sup> .

هكذا ، سجلت الثورة الصناعية بداية عصر الصناعة الرأسمالية الكبيرة

---

(١) يرى البعض أن الثورة الفرنسية وما ولدته من عدم الاستقرار السياسي ، كانت العامل الرئيسي وراء تأخر فرنسا عن بريطانيا في الثورة الصناعية . ولكن هذا الرأي لا يمكن قبوله بسهولة ، لأن الثورة الفرنسية حققت بين ما حققت الحرية الشخصية ، وقضت على ما بقي من قيود الإقطاع والقرون الوسطى . وهذا في حد ذاته يساعد على تهيئة الجو للتطور الصناعي .

(٢) An Outline of Social Development op. cit, p. 47. (٢)

القائمة على أساس الصناعة الثقيلة ، أى صناعة إنتاج وسائل الإنتاج من آلات ومعادن ووقود . وهى مرحلة لا تبدأ إلا بالتراكم الكفى لرأس المال وتكديسه فى أرباح الصناعة الاستهلاكية ( أى الفروع التى تنتج سلع الاستهلاك الفردى ) . فالخاصل أن هذه الأرباح اجتذبت بصورة تدريجية وعفوية نحو الصناعة الثقيلة ، وخلال سعى الرأسماليين إلى الربح . وهكذا استمرت عملية التصنيع الرأسمالى عشرات السنين ، ومرت بمراحل متفاوتة ، انتقلت خلالها من صناعة إلى أخرى ، فتحقق الخراب لصغار المنتجين ، وسجلت سيطرة رأس المال على العمل ، وازداد تفاقم التناقضات بين الرأسماليين وبين ملايين العمال الأجراء والفلاحين والحرفيين المدقعين وأبناء المستعمرات المنهوبة الثروات .

### الآثار الاجتماعية للثورة الصناعية

لم يشكل التصنيع الرأسمالى ونمو الصناعة الآلية الكبيرة سوى بداية عصر الثورة الصناعية . فلم تكن التغيرات الجذرية التى أحدثها الانقلاب الآلى الهائل ، وما تبع ذلك من تطور فى الاختراعات ، واستحداث مصادر جديدة للطاقة المحركة ، تحقق زيادة إنتاجية العمل وانخفاض تكاليفه ، وتكفل بالآهم سيطرة رأس المال فى سباقه من أجل الربح على الإنتاج والعمل ، تقتصر فى الجانب الهام منها على هذه الأسس المادية والفنية للثورة الصناعية فحسب (١) . فقد حدثت نتيجة لذلك تغيرات أهم فى العلاقات الاجتماعية .

---

(١) ظهرت الآثار الواضحة لهذه التغيرات المادية والفنية فى خلق وسيلة جارية لزيادة إنتاجية العمل وسباق رأس المال إلى الربح عن طريق : ( ١ ) تحرير عملية الإنتاج من النطاق =

ذلك أن الصناعة اليدوية في المرحلة السابقة لم تستطع ، كما أشرنا من قبل ، أن تزيل الإنتاج الصغير بوسائله البدائية ، لتحل هي محله بصورة جذرية . ومن ناحية أخرى ، سمح اعتماد الصناعة اليدوية ( المجمعة في ورش ومصانع المانيفاتورة ) على المهرة من العمال المتخصصين ، مع ضعف إنتاجها بالنسبة لمتطلبات السوق ، أن يكونوا أكثر مقاومة لمطالب رأس المال وأغراضه . ومن ثم أصبحت الآلة ، التي لا تعتمد على القوة العضلية لأعضاء الإنسان ، هي أقرب الوسائل لتحطيم مقاومةهم من ناحية ، والقضاء على ضروب الحاجة إلى التخصص الطويل في العمل اليدوي ، والإنتاج الحرفي الصغير ، من ناحية أخرى .

كذلك قضى انطلاق الصناعة الآلية الكبيرة على المصالح والأوهام والارتباطات المحلية والمهنية والطائفية التي عاشت عليها أجيال الحرفيين وعمال الصناعة اليدوية ، لدى توزيعهم في عدد كبير من الحوانيت والورش الكبيرة نسبياً ، وانقسامهم وفق ضروب مختلفة من المصالح المهنية الضيقة .

وبالآهم ، أفضى هذا التطور إلى تدفق أفواج الفلاحين والحرفيين الذين ساروا في طريق الخراب على الصناعة الكبيرة في المدن ، وأدى

---

= الضيق الذي كانت تفرضه أعضاء الإنسان المحدودة المجال . ( ب ) أتاح استخدام الآلات اكتشاف مصادر أخرى للطاقة الحركية كالغاز ( سنة ١٨٧٧ ) والديزل ( سنة ١٨٩٣ ) والكهرباء بنهاية القرن التاسع عشر . ( ح ) أتاح استخدام الآلات لرأس المال أن يوضح العلم الذي يبدط سلطان الإنسان على الطبيعة في خدمة الإنتاج وزيادة إنتاجية العمل . وهكذا استتبت السيطرة لأسلوب الإنتاج الرأسمالي بقيام الصناعة الآلية .

إلى النمو السريع للسـدن والمراكز الصناعية ، وتكوين طبقة عاملة في الصناعة ، وفصل الارتباط المباشر بينها وبين الآلة وظروف الإنتاج الكبير ما بينها وبين الريف من ارتباطات ، وبدد أحلامها الطوباوية في العودة إلى الاستقلال بالعمل الذي عاشت عليه في ظل تلك الارتباطات .

فلم يكن تطور العلاقات والقوى الاجتماعية ، بظهور أشكال جديدة للسيطرة والاستغلال ، وطبقات اجتماعية جديدة أضفى عليها التطور الصناعي صفة الثبات ، إلا نتيجة طبيعية لتطور الإنتاج الرأسمالي ، واتساعه في الصناعة بالأخص إلى درجة كبيرة ، متخذة في ذلك وسائل مختلفة أبرزها :

( أ ) الاستيلاء على المستعمرات ونهب ثرواتها واستغلال سكانها ، ولا سيما من قبل فرنسا وإنجلترا اللتين استولتا على المستعمرات في جميع أنحاء العالم ، وابتزتا منها ثروات وأرباحاً هائلة وظففتها في صناعاتها خلال قرنين من الزمان .

( ب ) الحرب والتعويضات التي تفرضها البلاد الغالبة على البلاد المغلوبة . وأبرز مثال على ذلك ما فعلته ألمانيا عقب انتصارها على فرنسا في حرب سنة ١٨٧٠ ، حيث أجبرتها على دفع تعويضات قدرها خمسة مليارات فرنك ، ووظفتها في بناء صناعاتها الكبيرة .

( ح ) الامتيازات التجارية والقروض الأجنبية ذات الفوائد المرتفعة ، والتي كانت سبباً في تبعية البلاد المتخلفة للبلاد المتقدمة اقتصادياً ، إخضاعها

لها سياسياً . ومن المعروف أن روسيا القيصرية قد قبلت قروضاً من هذا القبيل كوسيلة للسير تدريجياً في سبيل التصنيع .

(د) نهب السكان الأصليين للبلاد ، كما حدث بالولايات المتحدة الأمريكية التي أنشأت صناعاتها الكبيرة عن طريق القروض الخارجية والديون الطويلة الأجل ، واستئصال شأفة السكان الأصليين وإفنائهم . وقد قامت البلاد الرأسمالية الأصلية بوسائل مشابهة في إفقار شعبها عن طريق زيادة الضرائب واستغلال العمال ، وإفقار أهل الريف وتحطيم حيوياتهم وحريةهم واستقلالهم .

فقد قام هذا التوسع على حساب أهل الريف ، وأدى في البلاد الرأسمالية الصناعية إلى تخلف الريف على المدينة <sup>(١)</sup> ، ما لم تؤد هجرة الأيدي العاملة في الصناعة وشحها في الزراعة ، إلى استخدام الآلات الميكانيكية في هذه الأخيرة ، كما حدث بالولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص ابتداء من سنة ١٩٢٠ .

هكذا ، أخذ التوسع الآلى في الصناعة يؤدي دوره في تقييم أوضاع اجتماعية جديدة وعلاقات اجتماعية جديدة . فهناك الأوضاع الناشئة عن التناقض بين الريف والحضر ، وهناك التغير الحادث في علاقات القوى داخل الطبقة الرأسمالية نفسها ، حيث أصبحت الرأسمالية الصناعية هي سيادة السوق وصاحبة السيطرة في تنظيمه وعلاقاته على البرجوازية التجارية .

---

(١) انظر هامش ٢ ص ١٠٤ من هذا الكتاب .

### ظهور طبقة البروليتاريا<sup>(١)</sup>

وبقيام الرأسمالية الصناعية ، وانتصارها في الصناعة الكبيرة ، خلقت قوة ثورية هائلة ومنظمة ، أضفت عليها الظروف السيئة للإنتاج الصناعي الكبير خصائص معينة ، ساعدتها على التعرف على مصالحها الخاصة ، وتكوين تشكيلاتها النقيية وتنظيماتها السياسية الخاصة ، من أجل الدفاع عن مصالحها والنضال في سبيل الحصول على حقوقها . ونما في إطار هذا الدفاع ( الذى ساندت فيه أولاً البرجوازية كقوة تقدمية ضد الإقطاع ، وتوجت من بعده لضرب النظام الرأسمالى الاستغلالي ) وعيها الثورى بقوة وحدتها الطبقيية . هذه القوة الثورية هى البروليتاريا العاملة فى الصناعة ، والى يعزى ثبات وحدتها الطبقيية فى مجابهة النظام الرأسمالى إلى عدة عوامل أهمها :

١ — زيادة عددها وتكوينها كمطبقة متميزة ، لها مصالحها الخاصة التى تدافع عنها فى إطار تنظيماتها النقيية والسياسية ، ولها رحدة ظروفها الخاصة فى العمل تحت سقف واحد أمام الآلة وأفران الصلب وفى الصناعة المنجمية ، وفى الحياة المعيشية تحت سقف واحد فى الأحياء الصناعية . وهكذا اكتسب العمال قوة جديدة ، إلى جانب قوتهم العديدة ، بتجمعهم هذا فى مصانعهم وأحيائهم . فقد بلغ عدد العمال فى المؤسسات الصناعية ووسائل النقل بالجملة

---

(١) البروليتاريا اصطلاح إغريق قديم شاع استخدامه تعبيرا عن الطبقة الغريزة النسل ، والى أصبحت فى المفهوم الاشتراكى — ولاسيما عند الماركسيين — تعنى الطبقة العاملة فى الصناعة التى تتمتع بعنصر الثبات والوحدة الطبقيية فى تكوينها ، والقوة الثورية فى نضالها ، وفهم رسالتها التاريخيه فى الصراع ضد مستغليها ، نتيجة استئراء النفوذ الرأسمالى الاحتكارى وقسوته عليها فى الصناعة الكبيرة .

مثلاً في العقد الثاني من القرن التاسع عشر قرابة مليوني شخص ، وزاد هذا العدد أكثر من ثلاث مرات خلال المائة سنة التالية . وفي فرنسا بلغ عدد عمال الصناعة والنقل حوالي مليوني شخص سنة ١٨٦٠ ، وتضاعف عددهم حتى بلغ ما لا يقل عن ٣,٨٠٠,٠٠٠ عامل في مطلع القرن العشرين . وفي الولايات المتحدة الأمريكية أصبحوا ٦,٧٠٠,٠٠٠ عامل سنة ١٨٨٩ . وبالإلغاء القناتنة في الأرض في روسيا القيصرية ، ازداد عدد العمال في المؤسسات الرأسمالية الكبرى ، فأصبحت المصانع والمعامل الكبيرة والصناعات التعدينية والخطوط الحديدية تشمل ٢,٧٩٧,٠٠٠ عامل في سنة ١٩٠٠ .

٢ — صاحب نمو الرأسمالية وطريقة إنتاجها الآلية الموسعة في الصناعة استغلال بشع للعمال ، وازدياد في سوء أحوالهم التي راحوا فيها الكفاح ضد النظام الرأسمالي وقوانينه الرهيبة في البحث عن الربح والمنافسة والاحتكار التي تؤدي إلى الحروب وخراب الشعوب . ففي خلال نصف قرن من بدء الثورة الصناعية ، يمكن أن نلاحظ تراكماً كبيراً ضخماً في رؤوس الأموال ، ونمو ثروة حفنة من الرأسماليين سيطرت على الأسواق بالتوسع في نطاق الإنتاج الصناعي ، وزيادة لا تتوقف في الاختراعات والأدوات الجديدة ، تقابلها زيادة نسبية ومتتابعة في فقر الطبقة العاملة ، وتضاؤل مستمر في نصيبها من الدخل القومي ، كلها بذلت كفاياتها في العمل وازداد الإنتاج (١) .

---

(١) في هذه الفترة صاحب نمو الرأسمالية الصناعية نمو الرأسمالية الزراعية . فبدأ لإحلال المراعى محل الزراعة في إنجلترا ، كن نمو تربية الأغنام لبيع الصوف إلى النساجين الفلمنك الذين ازداد طلبهم على الصوف ( فأدى الأمر إلى طرد الفلاحين من الأرض ونقصت الحاجة إلى الأيدي العاملة في الزراعة ، ونشأ الفلاح Yeoman الذي كان يشكل الأساس لسلطة كرومويل في القرن السابع عشر ) ، وأعفى ملاك الأرض من الضرائب . بل استطاعت الرأسمالية الزراعية =

ففى الوقت الذى يعظم فيه باضطراب نصيب الرأسماليين من الدخل القومى للبلد بأسره ، ويزداد ثراؤهم بسرعة مذهلة ، يتضاءل نصيب العمال النسبى من هذا الدخل ، ويحدث ازدياد فى فقر الطبقة العاملة ككل (١) ، يصاحبه انخفاض فى مستوى الأجور والدخل الفردى ، نتيجة لإحلال الآلة محل الإنسان ، وتضخم سوق العمل بمن يعرضون قوة عملهم من العاطلين « جيش الصناعة الاحتياطى » .

---

== أن تحصل من غليوم الثالث على أملاك الدولة بعد ثورة سنة ١٦٨٨ فى المانيا . ثم كان صدور قوانين ربط الزمام وإقامة الأسيجة فى القرن الثامن عشر حيث أدجت الأملاك البلدية التى كان يزرعها صغار الفلاحين أو يرعون عليها ماشيتهم وحلت الأغنام محلها . هكذا استطاعت الرأسمالية الزراعية أن تنتصر بصورة ثابة ، وأن نقذف إلى المدن بمجاهير غفيرة من الفلاحين . وقد تسكثرت على هؤلاء المطرودين قوانين تعسفية لعدم قدرتهم على لمجداد عمل بسبب نظام الطوائف الحرفية . فى خلال القرنين ١٦ و ١٧ كثرت قوانين التسول ضد هؤلاء .

ولم يتيسر للرأسمالية الصناعية أن تستقر إلا فى المدن الجديدة التى لم تكن تعرف نظام الطوائف الحرفية ، حتى تزدت المدن القديمة بدورها على هذا النظام ، نتيجة الغزو الشامل لعالم رأس المال « ودخول نظام الاستعمار ( والدين العام ونظام الحماية على المستعمرات ) حتى أصبحت حكومات القرن ١٨ و ١٩ ضامنة كلها لازدهار الرأسمالية وتعزيز توسعها فى الإنتاج الصناعى .

وهكذا فإن الرأسمالية الزراعية ، ومثلها الصناعية ، قد أدت إلى نظام الحرية ، حرية الفلاح المطرود من أرضه والذى يمتضى للبحث عن عمل فى المدن ، وحرية رب العمل فى أن يحدد الإنتاج وأجر العامل ، وحرية الرأسمالى فى أن يحتكر أدوات الإنتاج ويتملك وحده السلع المنتجة ويتحكم فى كيفية تصريفها ، ويتصرف بأرباحه ورؤوس أمواله كسيد مطلق ؟ أما حرية الفلاح والعامل فيحكمهم عليه فيها بأن يكون مستغلا من قبل من يسأجر قوة عمله ؟ ( انظر لميل هالفى ، تاريخ الاشتراكية الأوروبية ، ترجمة الدكتورين جمال الدين الأناسى وبديع السكس ، دمشق ، ص ١٣٧ - ١٣٨ ) .

(١) تشير كثير من الاحصاءات الدقيقة إلى هذا الوضع - انظر مثلاً ليوتيف ، المرجع السابق ، ص ٨٨ .



### دور القوانين الرأسمالية في إفقار البروليتاريا

واضح إذاً أن وجود هذا الاحتياطي من الأيدي العاملة الحرة ، كان من الشروط الضرورية لقيام الرأسمالية التي تركز على استغلال العمل المأجور . ولهذا أصبح ضرورياً نمو الرأسمالية أن تزداد البطالة ، وتتوافر الأيدي العاملة في الأوقات التي تنشأ فيها الحاجة إلى الصناعة الكبيرة . وقد نشأت هذه الظروف كما رأينا نتيجة منافسة الرأسمالية الصناعية للإنتاج الصغير والصناعة اليدوية ، ونتيجة الدمار الذي أصاب الفلاحين على يد الرأسمالية الزراعية (١) .

وهكذا ، أصبح حال الطبقة العاملة يسوء بمقدار المدى الذي يتسكتل به رأس المال ، وتزداد ثروات أصحاب الملايين . فقد رأينا أنه بتطور الصناعة اليدوية التي تعتمد على نوع ما من العمال المتخصصين ، الذين تسمح لهم الظروف بمقاومة مطالب رأس المال ورفض شروط العمل القديمة ، تنشأ الحاجة إلى الآلة لتحل محل عمل الإنسان ، ولا تبقى حاجة إلى استخدام قوة عضلية كبيرة ؛ وإنما يمكن إشراك النساء والأطفال في الإنتاج بصورة واسعة وبأجر بائس (٢) ، وتخلق إمكانيات واسعة لتخفيض ساعات العمل

---

(١) انظر هامش ٢ من الصفحة السابقة .

(٢) من الملاحظ أن عدد عمال الصناعة من الرجال ( فوق سن ١٨ سنة ) لم يتجاوز بانجلترا في أوائل القرن التاسع عشر ٢٧٪ . فأول قانون يحمي الأطفال في الصناعة صدر في ٢٢ مارس سنة ١٨٤١ ، وهو القانون الذي نس على عدم السماح لمن هو دون ١٨ سنة بالعمل في المصانع ، وتحدد ساعات العمل للأولاد من سن ٨ سنوات إلى سن ١٨ سنة بانثني عشر ساعة يوميا على الأكثر . على أن هذا القانون لم يطبق وبقى معطلا ومهملا ، حتى صدر قانون ٢ نوفمبر ١٩٠٠

الضرورية لإنتاج السلعة. ولهذا يسعى الرأسمالى ، فى ركضه من أجل الربح، إلى استعمال الآلة إلى الحد الأقصى وإرغام العمال على بذل مجهود أكبر بإطالة يوم العمل إلى أقصى حد . ففى تلك الفترة الأولى ، من عصر الصناعة الكبيرة ، كان العمال الفرنسيون يعملون ما بين ١٢ و ١٤ ساعة يوميا (١) .

وهكذا جعل الإنتاج الرأسمالى فى الصناعة الآلية من الانسان تابعا للآلة . وأصبحت الآلة ، التى هى بحد ذاتها تتيح مزيداً من استخدام المواهب الفكرية والمبدعة فى العمل ، ووسيلة عظيمة لتخفيف عبء العمل عن كاهل الانسان ، لا تبقى للعامل سوى عمل رتيب ومضن يصيبه بالمرض والشيخوخة والهرم قبل الأوان ، حتى ينخفض حد السن الذى يلقى به فيه إلى عرض الطريق . فسرعة العمل وحدته الحارقة ، إلى جانب ضيق أبنية المؤسسات الصناعية وضعف النور وقلة وسائل التهوية ، وانعدام وسائل الحماية والأمن الصناعى ، كان لابد وأن تؤدى إلى تفشى الأمراض المهنية، وانهيار الروح المعنوية لدى الرجال ، والانحلال الخلقي لدى النساء والصغار .

وفوق كل ذلك ، لم تعد الآلة كما هو معروف مجرد وسيلة لجنى الربح . نتيجة التوسع فى الإنتاج ، أو استنزاف أكثر ما يمكن من عمل العامل فى مدة معينة . وإنما أصبحت كريمة للعامل من حيث هى تفرض عليه نظام

---

== سنة ١٨٦٢ بشأن عمل الأطفال وإبنات القاصرات والنسوة. فمن على أن يعمل كل من هؤلاء ١١ ساعة يوميا ، إلا من بلغ ١٢ سنة ؟ ! ولا يسمح بالعمل الليل لإبتداء من التاسعة مساء إلى الخامسة صباحا إلا لمن زادت سنة عن ١٣ سنة ؟ !

(An Outline of Social Development, op, cit., p. 48.)

(١) أنذريه فيليب ، المرجع السابق ، ص ١٦ .

طاعة في المصنع لشروط الرأسمالية ، ومن حيث هو يعيش أمامها في خوف دائم من أن يرى نفسه في صفوف العاطلين ، حتى أنه يقبل سائر ما يوقع عليه من العقوبات والخصم من الأجر . ومع ذلك فإن الاستخدام المتزايد للآلات ، بالإضافة إلى التقدم الفني المستمر في أساليب الإنتاج ، لا بد وأن يقصى بين الحين والآخر ( في عصر التقدم الصناعي ) أعداداً متزايدة من العمال الأجراء ، فينضمون إلى صفوف العاطلين في سوق العمل الذي يتوسع بصفة مستمرة .

ولذلك ، فإن العمال في فجر عهدهم بالإنتاج الصناعي الكبير ، حين لم يتيسر لهم أن يكتشفوا عدوهم الحقيقي بعد ، عمدوا إلى التعبير عن غضبهم الشديد في هذه الظروف السيئة بتعطيم الآلات . وفي أوقات الإضراب والاضطراب كان العمال يبدأون بتعطيم الآلات ، إذ اعتبروها السبب الرئيسي في الأحوال القاسية التي يعيشون في ظلها<sup>(١)</sup> .

ومن الغريب أن الرأسماليين قد قاوموا هذه الحركة العمالية غير الواعية باستخدام آلات جديدة وكبيرة على أوسع نطاق . فظهر في إنجلترا بعد سنة ١٨٣٠ من الاختراعات والاكتشافات الجديدة ، التي استدعتها مصالح الصراع الطبقي للرأسمالية ضد الطبقة العاملة ، وتعطيم مقاومتها للإنتاج

---

(١) أحرق العمال في إنجلترا أول آلة لجز الصوف لأنهم فقدوا عملهم بسببها . وفي مطلع القرن التاسع عشر قامت في المقاطعات الصناعية بإنجلترا حركة واسعة دعيت حركة « تعطيم الآلات » ، وكانت موجبة ضد أنوال النسيج البخارية . وقد احتاجت الطبقة العاملة إلى بعض الوقت والخبرة والوعي ، لتدرك أن ما تلقاه من اضطهاد وبؤس ليس سببه الآلات ، بل من استخدموها استخداماً رأسمالياً .

الرأسمالى واضطهاد رأس المال للعمال ، ما أدى إلى التوسع فى خفض عدد العمال الذين يعملون فى الصناعة .

وهكذا كان أسلوب الإنتاج الرأسمالى وتوسعه فى الاستخدام الآلى يلقى بعمال جدد إلى قارعة الطريق ، ويخلق البطالة باستمرار ، فيزيد أوضاع العمال سوءاً ، ويقوى قبضة الرأسماليين عليهم . فهو يخلق جيشاً دائماً من العاطلين ، يصبح فى أيدي الرأسماليين سلاحاً قوياً لفرض شروط العمل ، وإتاحة تخفيض نفقات الإنتاج ، وزيادة الأرباح على حساب تخفيض الأجور ، وقبول العمل بأى شروط ، حيث لا تجعل البطالة وخطر الجوع محلاً للساومة والاختيار أمام العمال (١) .

هكذا يصبح العمال العاطلون أداة ضغط ، تؤدي إلى خفض مستوى معيشة غيرهم من العاملين وإملاق أسرهم ، وتقوى التناقضات الطبقيّة بين العمل ورأس المال ، فى غمرة صراع كل منهما ضد الآخر (٢) .

---

(١) حقاً يستطيع الرأسماليون فى البلاد الاستعمارية منح العمال بعض الامتيازات فى الدخل ومستوى المعيشة ، مادامت المستعمرات تدر عليهم أرباحاً طائلة . وبوأيّة الحال يكون استغلال العمال فى البلاد المتخلفة هو أقسى منه فى البلاد المتقدمة .

(٢) فى غمرة هذا الصراع ، يلجأ رأس المال إلى شراء حفنة من العمال يجعل منهم خدامه الأمناء . وبهذا يخلق فريقاً ممتازاً من العمال الذين يسمون بالأرستقراطية العمالية . ومع ذلك فلا يشعر هؤلاء بالاطمئنان إلى وضعهم هذا ولا مراكزهم تلك أمام ما قد يأتى به الغد .

كذلك يؤدى الاستخدام الرأسمالى للمنيقانة ، ثم الآلة ، ونشأة النظام المصرفي وإنشاء الشركات المساهمة ، إلى تحرر الرأسمالى من القيام بوظيفة الإدارة للعمل والرقابة المباشرة للعمال ، كما تحرر من قبل من العمل الجسدى بنشأة التعاون البسيط وتجميع العمال فى الورش ومدمم بأدوات حقوق الإنتاج والحامات .

==

ويصل فقر الطبقة العاملة إلى حده الأقصى في أوقات الآزمات. فالآزمة تكشف متناقضات الرأسمالية وتزيد من حدتها ، كما تهبط بالطبقة العاملة إلى أعظم درجات الفقر . فكل أزمة تؤدي إلى إنقاص الإنتاج ، وتلقى بملايين جديدة من العمال إلى قارعة الطريق ، حتى تزيد حوادث الانتحار والموت جوعاً ، وتمتشر الأمراض .

ويؤدي هذا بالتالى إلى خفض جديد فى أجور العمال الذين يظلون فى العمل . ومن المعروف أن مستوى معيشة الطبقة العاملة ، حتى فى أغنى البلاد الرأسمالية ، قد هوى خلال أزمة سنة ١٩٣٠ إلى درجة يستحيل تصديقها فالعمال فى إنجلترا قد باعوا أثاثهم ، وقبلت أسرهم على ضيق الأماكن بها سكاناً جديداً لمعاونتها فى دفع الأجر ؛ وإذا كان الوالد عاملاً فالابن قد أصبح عاطلاً أو بالعكس .

هذا بينما يقف القانون مسلحاً بالنظريات البرجوازية التقليدية ، فى الدفاع عن « التطور الطبيعى » المزعوم فى حياة الجماعات والأفراد ؟ فليس ثمة ما يحول بين المنتج الصغير ومواصلة إنتاجه الحرفى ، والاعتماد على أدواته

---

= فهذه الوظائف - الإدارة والرقابة - يوكل القيام بها إلى صنف خاص من العاملين بأجر ، لإداريين كانوا أو رؤساء عمال ، فيأمرون وينهون فى المشروع الرأسمالى باسم الرأسمالى . ومن ثم أصبح الفصل بين العمل اليدوى وبين العمل الإدارى والذهنى سلاحاً من الطراز الأول فى يد الرأسماليين ، لحلق تعارض بين فئتين من العمال الذين يتضامنون فى الإنتاج من أجل الربح .

غير أن هذا التضامن يتحول بحكم هذا الحال ، وبحكم تمييز الرأسمالى للعمل الذهنى والإدارى وإعطائه بعض الرواتب المرتفعة ، إلى تقيضه . فينقلب إلى نوع من الغيرة وعدم الثقة التى تبدأ بعصر الصناعة اليدوية ، وتتطور إلى تناقض أساسى وطبقى حين يبلغ دور هؤلاء درجة كبيرة من الأهمية فى الصناعة الكبيرة .

البسيطة ، والتمتع باستقلاله في العمل ؟ ! وليس ثمة ما يحول بينه وبين قبول عرض الرأسمالى الكبير في العمل لديه بأجر يحقق لهذا الأخير فائض قيمة ، هو الفرق بين قيمة السلعة المنتجة وبين ما يتقاضاه العامل من أجر ؟ !

ولكن ، كيف يتأتى له الخيار أما الإنتاج الآلى الواسع والرخيص ، والذي لا يقوى على منافسته بآلته الصغيرة أو رأس ماله الصغير ؟ ومن ثم فلا بد أن يخضع لمنافسة الرأسمالى التجارى الصناعى ، ويعود إلى نوع من التبعية القديمة بين الإقطاعى والقن . ولكنها تبعية من نوع جديد ، تبعية اقتصادية وفعلية لا قانونية أو رسمية . وقد كان هذا الدور الرئيسى للرأسمالية التى قلبت « تحرير » العمل ، الذى نادى به البرجوازية ضد امتيازات وقوانين الإقطاع ، إلى « تحرير » من تملك أدوات الإنتاج ، وإخضاع لقوانين السوق ونظام العمل الأجبر . وأصبحت قوة العمل سلعة تباع وتشترى على أساس العرض والطلب .

وحق ذلك الحين ، من قيام سوق العمل إلى جانب سوق رأس المال ، وانفصال العمل عن تملك أدوات إنتاجه ، وانفصال رأس المال عن العمل ، وتسلم هذا الأخير بالاحتكار الذى حال بينه وبين المخاطرة بتصرف السلع المنتجة فى السوق ، وتعميم الإنتاج الآلى وقيام الصناعة الآلية الكبيرة ( التى يقوم رأس المال فيها بعملية عفوية بقصد الربح الفردى والمحافظة على الاستمرار والتوسع فيه ، بينما يؤدى التوسع الآلى إلى الإنتاج الاجتماعى ويتطلب العمل الجماعى ذو الوظيفة الاجتماعية على أوسع نطاق <sup>(١)</sup> ) ، لم يكن

---

(١) بفضل استخدام الآلات ازداد تركز الإنتاج الصناعى بصورة مطردة فى الصناعات والمؤسسات الكبيرة ، ونما العمل والإنتاج الاجتماعى الذى يمكن أن تعزى أسبابه إلى ما يأتى : =

للرأسمالية أن تقوم وتنمو كنظام متميز عن البرجوازية . فلا يحق لنا استخدام لفظ « رأسمالية » للتعبير عن مرحلة سابقة على هذا النظام الأخير الموسع في الإنتاج وفي السوق ، بخصائصه المتميزة المشار إليها <sup>(١)</sup> . كما لم يكن للطبقة العاملة أن تدرك أن الآلات بحد ذاتها ليست هي عدوتها ، وإنما هذا النظام الرأسمالي بطبيعته تلك ، والتي تستخدم هذه الآلات في ظله .

وبوضوح هذه الطبيعة للرأسمالية والعلاقات بين الرأسمالية والبروليتاريا في ظلها ، بدأ النضال الطبقي الذي شكل تاريخ الحركة العمالية والاشتراكية .

= « أ » تتطلب الآلة بحد ذاتها عمالاً جماعياً يقوم به عمال كثيرون .  
« ب » تزداد عدد الفروع للصناعة الواحدة بتطور التقسيم الاجتماعي للعمل ، وفي الوقت نفسه يزداد الترابط بين مختلف المؤسسات الإنتاجية .  
« د » تزيل الرأسمالية عن طريق الصناعة الآلية مختلف أشكال التبعية الشخصية للعامل .  
فالعمل بأجر يصبح أساس الإنتاج .  
« ح » تبرز إلى الوجود مدن وأحياء صناعية كبرى ، ويزداد بوجودها انقسام المجتمع أكثر فأكثر إلى طائفتين متنازعتين : الرأسمالية والعمال الأجراء .  
(١) وهكذا يمكن القول بأن مرحلة الانتقال من البرجوازية التي حطمت الاحتكار الانطاعى إلى الرأسمالية التي أصبحت وحدها صاحبة أدوات الإنتاج والاحتكار للسلع المنتجة وتسويةها ، تتميز بخصائص واضحة :

« أ » سيطرة الانحمايات الاحتكارية على أدوات ووسائل الإنتاج في ميادين المختلفة وعلى وسائل تمويله . فقد ظهر الاحتكار أمام وفرة رأس المال ، وزادت أهميته كأفضل الوسائل لزيادة الإنتاج وخفض تكاليفه وتنمية التجارة ، وبالتالي تحقيق الأرباح وخلق موارد الثروة القومية للدولة القومية الحديثة التي كانت ترى قوة الدولة السياسية والعسكرية في تحقيق السيطرة الاقتصادية عن طريق الغزو الاستعماري .

« ب » نظام موسع في الإنتاج ( انظر ستراشي المرجع السابق ، ٤٦ ، ٤٧ ) .

« ح » نظام موسع للسوق بقيام سوق العمل بجانب رأس المال .

« د » انفصال العمل عن رأس المال ونشأة نظام العمل المؤجور وقيام الطبقة العاملة <sup>٢</sup> .

« هـ » التناقض بين رأس المال النردى ومصالحه الأنانية التي تضع حدوداً لتطور القوى

المنتجة وبين الإنتاج الاجتماعي والعمل الجماعي ذو الوظيفة الاجتماعية .

## التناقضات الأساسية للنظام الرأسمالى

هكذا يحمل طريق نمو الرأسمالية ، الذى هو فى نفس الوقت طريق إفقار الطبقة العاملة وإملاقها ، فى داخله التناقضات الأساسية التى تسمح بتفسيخه وإلغاء عليه ، سواء منها ما ينهض عن طبيعة الرأسمالية نفسها وبنياتها الاقتصادية وهدفها الرئيسى فى الإنتاج من أجل الحصول على الربح ، أو ما ينهض عن نتائجها الاجتماعية فى التناقض بين رأس المال وبين العمل ، وكفاح كل من الرأسماليين والعمال فى طريق يتعارض مع طريق الآخر .

ويمكن التناقض الأساسى ، التابع عن طبيعة النظام الرأسمالى وسعيه المطلق إلى الربح ، فى قانون المنافسة ، كإحدى العوامل الهامة فى تطور النظام الرأسمالى . فالمنافسة بين الرأسماليين ، التى هى من جانب ، محاولة مستمرة لتخفيض الإنتاج عن طريق زيادة التخصص وتقسيم العمل ، واستخدام وسائل العلم والتكنيك الحديث فى تطوير أدوات الإنتاج وإحلال آلات جديدة محل العمال ، بحيث لا يستطيع أى رأسمالى فردى التخلف عنها لتوسيع سوق تصريف منتجاته . كما تؤدي ، من جانب آخر ، إلى خروج بعض المتنافسين من حلبة الصراع ، وزيادة حجم المشروعات الأكثر كفاءة أو الأكثر قدرة على جمع مقدار كاف من رأس المال ، لتحسن به أساليبها الإنتاجية ومن فرصها ضد منافسيها .

هكذا ، يمكن القول بأن الرأسماليين لا يعيشون فقط على استغلال قوة الطبقة العاملة ونهب شعوب المستعمرات ، وإنما يهتمون بعضهم بعضاً كذلك . فالمنافسة تؤدي إلى قتل المنافسة ، وتصفية كل مشروع يحول دون



استثمار المشروع الأقوى بالأسواق والمستهلكن<sup>(١)</sup> .

ومن ثم تبرز ظاهرة الاحتكار . فإن كبر حجم بعض المشروعات يمكنها من الاستمرار في التغلب على المنافسين ومن زيادة حجمها . وكثيراً ما تستطيع هذه المشروعات القوية أن تتسكّل مع غيرها من المشروعات المشابهة أو المشروعات المكملّة لها ، عن طريق شراء بعض هذه المشروعات أو إدماجها فيها وتكوين شركة احتكارية واحدة ( أو مشروعاً واحداً من النواحي الاقتصادية والإدارية والمالية ) تسيطر على فرع معين من الصناعة بكامله ( الترسّ ) ، أو عن طريق الاتفاق بين عدد من المشروعات المستقلة تحدّد فيه أسعار بيع المنتجات وحصة كل عضو من الإنتاج ، وتقسيم الأسواق فيما بينهم بحيث يختص كل مشروع بأسواق معينة لا يزاحم فيها مزاحم ( السكارتل )<sup>(٢)</sup> .

وقد أدت البنوك والمصارف دوراً أساسياً وجوهرياً في تحقيق أغراض

---

(١) Strachy, The Coming Struggle For power, op. cit., 53-58

— أحمد الشيباني ، دراسات في العقائد ، بيروت ، ص ٥٠ - ٥١ .

(٢) انظر في تفصيل ذلك المرجع السابق ، ص ٥٩ - ٦٤ . وجدير بالذكر في هذا الصدد ما حدث خلال أزمة البترول الإيراني . فقبل أن يقدم مصدق على التأميم كانت إيران الدولة الأولى المنتجة للبترول في الشرق الأوسط ولكن ما كاد التأميم يعلن حتى غدت إيران الدولة الأخيرة في إنتاج البترول بالمنطقة . وسبب ذلك لإقدام الاتحاد الذي يمتسك السوق العالمية « ويضم في طياته الشركات البترولية الكبرى من أمريكية وبريطانية وهولندية وفرنسية » على إغلاق السوق الدولية في وجه البترول الإيراني ، بحيث لم تستطع إيران أن تبّيع سوى كميات جد قليلة من بترولها ، وتدنى إنتاجها بما يقارب ٤٥ مليون طن سنوياً إلى ما يعادل الثلاثة ملايين طن . ولجأ هذا الاحتكار إلى تعويض الخس في البترول الإيراني بالتوسع في إنتاج البترول بآبار كل من الكويت والمملكة السعودية والعراق .

الشركات الاحتكارية الموحدة (الترستات) والمتحدة (الكارتلات) ، ولا سيما بعد تزايد قوتها وتعدد وظائفها . فالبنوك قد سارت سير المشروعات الصناعية في ميلها إلى التركيز والاحتكار ، وابتلاع المصارف الكبرى للبنوك المتوسطة والصغرى أو إخضاعها وإخافها بها ، حتى نشأت الاحتكارات المصرفية في شكل كارتلات وترستات بنوك تدير كل نشاط تجارة النقود في البلاد الرأسمالية المتقدمة .

وقد أصبحت هذه البنوك والمصارف الاحتكارية الكبرى تكشف ، بفحصها حسابات عملائها الجارية ، عن المركز الاقتصادى الحقيقى لهؤلاء العملاء . ومن ثم استطاعت ، بقبولها أو رفضها إقراضهم ، أن تدعم مركزهم أو تدفع بهم نحو الإفلاس والإختفاء . وهكذا استطاعت هذه الاحتكارات المصرفية أن تلعب دوراً لخدمة الاحتكارات الصناعية في تصفية الشركات المستقلة . فبينما تستطيع الشركات الاحتكارية الصناعية أن تقدم على افتعال الأزمات ، عن طريق إغراق السوق بالسلع والبضائع لفترة معينة ينخفض فيها سعر السلعة إلى مادون قيمتها الحقيقية ، لا تستطيع الشركات المتوسطة الصغرى أن تتحمل هذه الخسارة لفترة زمنية طويلة . ولما كانت أبواب المصارف الكبرى مغلقة في وجه هذه الأخيرة للاستدانة والقروض ، بل غالباً ما تعتمد المصارف على مطالبتها بسداد ما عليها من ديون قديمة ، لذلك سرعان ما تفلس هذه المؤسسات الصغيرة .

ومن ثم يدفع إفلاس هذه الشركات والمؤسسات الصغرى إلى إفلاس المصارف الصغرى والمتوسطة المستقلة التي كانت تقوم على إقراضها .

وهكذا يتركز رأس المال في المصارف الموحدة ، بمثل ما تتركز المشروعات الصناعية في متحدة وموحدة (١) .

وقد ترتب على تزايد قوة البنوك في عمليات الائتمان تسلسلها أكثر فأكثر إلى الحياة الصناعية . فلم تعد تقنع بمجرد إقراض رؤوس الأموال ، وإنما شاركت مباشرة في تكوين وتوظيف المؤسسات الصناعية . فعندما اتجه نحو تنظيم الصناعة ، وتوفير رؤوس الأموال الكبيرة الضرورية لمشروعاتها وغير هامن المؤسسات والمشروعات الكبرى (كالمسكك الحديدية ومشروعات النقل البحري والسفن التجارية ) عن طريق الشركات المساهمة التي تضم عدداً من المساهمين ، كل منهم ذو مسئولية محدودة ، لعبت البنوك دوراً أساسياً في هذا الاتجاه ، وأصبحت تتولى ضمن وظائفها الرئيسية إنشاء المشروعات الصناعية على أساس الملكية المساهمة بدلاً من الملكية الفردية ، ورعايتها من البداية إلى النهاية . فأصبحت تستحوذ على حصص تأسيس وأسهم بمتازة في تلك المؤسسات ، وقامت بتعيين أعضاء مجالس الإدارة في الشركات الكبيرة . بل استطاعت هذه المصارف الاحتكارية الكبرى أن تبلغ من درجات القوة ما استطاعت معه أن تضع رجالها في مناصب الوزارة والإدارة العليا لأجهزة الدولة . وهكذا تيسر لجماعة رأس المال المالي أن تزيد ثروتها بسرعة ، وأن تفرض سلطتها الاحتكارية وأن يصبح أصحاب النفوذ في عالم الصيرفة هم أصحاب النفوذ في التجارة والصناعة والسياسة .

وهكذا تنتهى المنافسة الرأسمالية فى صورها ومراحلها المتعددة إلى ضدها : الاحتكار الرأسمالى الذى يكون سبباً فى ظهور سمات ومراحل جديدة لتطور الرأسمالية نحو الاستعمار ، والصراع فى سبيل الحصول على المستعمرات وتقسيم العالم إلى مناطق للنفوذ ، حتى ولو أدى الأمر إلى الحروب (١) .

(١) وقد أصبح ذلك ضرورياً عندما وجد رأس المال الاحتكارى أن لكمية فائض القيمة التى يستحوذ عليها بجلا محدوداً داخل بلده الأصلى ، فأخذ فى البحث عن أسعار الربح خارج بلاده ، وتدفقت رؤوس الأموال إلى البلاد المتخلفة حيث كانت الأرباح مرتفعة لضعف رأس المال فيها ، وحيث كانت أثمان الأراضى والمواد الأولية والأجور منخفضة ، وقد اتخذ تصدير رأس المال بهذه الصورة - كشيء متميز عن تصدير السلع وكأخر ، ظهر لتطور الرأسمالية نحو الاستعمار - شكل أساسين ، أولاهما الاستثمارات المباشرة كتلك التى قامت بها بريطانيا فى إنشاء المؤسسات الصناعية ببلاد الدومينيون واليونان وأمريكا الجنوبية ، وثانيهما القروض إلى الحكومات الأجنبية كالقروض الفرنسية إلى تركيا وروسيا ومصر . وشيئاً فشيئاً أصبح تصدير رأس المال يتقدم تصدير السلع ، وأخذ الرأسماليون أنفسهم يبذلون وسعهم دائماً فى أن يربطوا تصدير رأس المال بالظروف السياسية التى تفقد البلاد المدينة استقلالها

وقد ساعدت عملية تصدير رأس المال على إلغاء الرأسمالية فى كافة أنحاء العالم ، والتعجيل بظهورها فى البلاد المتخلفة . وساعدت بالأخص ، نتيجة غزو العالم برأسمال القروض - الذى تمثله الولايات المتحدة أجلي تمثيل فى الوقت الحاضر - على تكوين احتكارات عليا تتخطى بسرعة حواجز البلاد وحدودها القومية ، وتؤدى دوراً هاماً فى الحياة السياسية والاقتصادية الدولية .

ومن الدراسات الحديثة فى شأن هذه الاحتكارات العليا العالمية أن النرسى الألماني فارين المرتبط بمؤسسات ميتسوى اليابانية من جانب ، ومؤسسات ديون وشركة الصناعات الكيماوية الامبراطورية L.C.T. وستاندارد أويل من جانب آخر ، لم تزد علاقاتها بها بقيام الحرب العالمية الثانية ، وإنما أوقفت فقط عندما قطعت الحرب الطريق المباشر للاتصال بينهما ، ثم عادت من جديد بانتهاء الحرب إلى الاتفاق والتعاون المشترك .

( أحمد غنيم ، المرجع السابق ، ص ٩١ - ٩٢ ) .

ومن الواضح أن عامل المنافسة لا ينتهى ، كغيره من العوامل المؤثرة في الإنتاج الرأسمالى إلى هذه النتيجة وحدها في التناقض . وإنما هو يدفع إلى تناقض أشد وأوضح في الأساس الاجتماعى للنظام الرأسمالى . فالتنافس بين الرأسماليين على توسيع أسواق إنتاجهم ، يدفع كما رأينا كلاً منهم إلى تخفيض تكاليف الإنتاج . ويلجأ الرأسماليون بصورة خاصة إلى إنقاص الأجور وإطالة ساعات العمل ، وحمل العمال على مضاعفة جهودهم في الإنتاج ، أو يلجأون إلى إحلال الآلة محل الإنسان ، مما يسبب البطالة وانخفاض مجموع الأجور وهبوط القوة الشرائية للحصول على السلع الاستهلاكية ، فينشأ الكساد والانخفاض في الأسعار ، وتقف المصانع وتزداد البطالة وتتوالى التفرغ ، ويصبح الإنتاج مشلولاً عاجزاً إلى الوقت الذى يصبح فيه على قدر من الانخفاض يتطابق مع إمكانيات الاستهلاك المنخفضة . ومن ثم تبدأ دورة اقتصادية جديدة .

وتلعب ظاهرة الاحتكار دوراً مماثلاً وأشد خطورة في هذا المضمار . فهي تؤدى إلى التحطيم المستمر لصغار المنتجين الرأسماليين ، وتحويل أعداد متزايدة منهم إلى عمال يبيعون قوة عملهم للاحتكارات الكبرى . وهكذا تزداد الثروة القومية في يد عدد محدود من الأفراد ، بينما تحرم الأغلبية من ملكية أدوات الإنتاج أو الاستقلال بالعمل بواسطتها . وفى هذا يكمن التناقض الأساسى بين رأس المال وبين العمال ، الذى أصبح بمثابة محرك للصراع بين الطبقتين الكبيرتين المتضادتين ، كل تسير في طريق يتعارض مع طريق الآخر . فالرأسماليون يكافحون من أجل تحسين وسائل الإنتاج وتطوير أساليبه وتقديم القوى المنتجة ، بغية زيادة العمل الإضافى والحصول على فائض القيمة . وهو كفاح يحمى في طياته تناقضاً أساسياً مع أهدافه

وأغراضه . فبمقدار ما يقوم الرأسماليون بتطوير أساليب الإنتاج وزيادة التخصص فيه ، وتوسيع التقسيم الاجتماعى للعمل ، بحيث تتحول فروع الصناعة الواحدة ( التى كانت فيما مضى على درجة من الاستقلال ) إلى سلسلة واحدة من العمليات المترابطة التى تتبع إحداها الأخرى ، وبمقدار ما يزداد توثق العلاقات الاقتصادية والارتباط بين المؤسسات الصناعية والتجارية فى مختلف المناطق وفى مختلف البلدان ، بمقدار ما يتطلب كل ذلك عملا مشتركا وتكاملياً من مئات وألوف العمال ، وينجم عن ذلك تكون طابع اجتماعى للعمل وللإنتاج .

وكما جرى تجميع العمال فى أعداد أكبر وأكبر ، واتسعت الصفة الاجتماعية للإنتاج ، عاد نتاج هذا العمل الاجتماعى للملايين الناس ملكية خاصة للرأسماليين . وهنا يبرز التناقض العميق فى النظام الرأسمالى . فبينما الإنتاج يتسم بالصفة الاجتماعية . ويتحول العمل إلى تأدية وظيفة اجتماعية وبصورة جماعية ، تظل ملكية أدوات الإنتاج ملكية رأسمالية فردية لا تتوافق مع تطور الصفة الاجتماعية للإنتاج والجماعية للعمل .

إن التناقض بين الطابع الاجتماعى لعملية الإنتاج ووظيفة النشاط الانسانى الذى يبذل فى تحقيقه ، وبين الشكل الخاص الرأسمالى لملك ثمرات الإنتاج ، يضع حدودا لتطور القوى المنتجة ، ويعوق انطلاقها فى خدمة الوظيفة الاجتماعية التى أسبغت صفتها عليها . فالشيء الذى يهم الرأسمالى ليس اقتصاد العمل الاجتماعى ، ولا تخفيف عبء العمل عن العامل ، وإنما الذى يهمه هو الاقتصاد فى الأجور ، والسعى وراء الربح والمنافسة ، حتى يتجلى هذا فى فوضى الإنتاج الرأسمالى واضطرابه ( بانتشار البطالة والأزمات

والحروب .. إلخ ) ، وفي احتداد الصراع الطبقي بين الرأسمالية و جماهير العمال ، هذا الصراع الذى يأخذ كفاح العمال فيه صورة الكفاح الثورى الذى يسير مع تطور التاريخ ، فى سبيل سيطرة الشعب المستغل على أدوات الإنتاج وتوجيهها للمصالح الاجتماعى .

### الرأسمالية فى مرحلة الاستثمار

دخلت الرأسمالية هذه المرحلة الأخيرة من مراحل تطورها الاقتصادية ، عندما استهدفت الاستغلال الجماعى لموارد و ثروات الشعوب الأخرى ، فى النصف الأخير من القرن الماضى . ف منذ أن ( ١ ) بلغ تركيز الإنتاج ورأس المال درجة سيطرت معها المشروعات والمؤسسات الاحتكارية على الحياة الاقتصادية ، ( ب ) و اندمج رأس المال المالى برأس المال الصناعى ، فظهرت أقلية من ملوك الصناعة والمال تسيطر على أمور البلاد وتوجه سياستها الداخلية والخارجية ، ( ح ) ونما تصدير رأس المال كشيء متميز عن تصدير البضائع ، وازدادت أهميته فى شكل قروض أو عمليات تمويل واستثمار ، ( د ) وتشكلت الاحتكارات الرأسمالية العليا (١) و اقترست العالم فيما بينها ، كما حدث فى صناعة الفولاذ والبترول وغيرها . و اتفقت هذه الاحتكارات على النسب التى تكون لكل منها فى مجموع التجارة الدولية التى كبر حجمها وتزايدت أهميتها بالنسبة للاقتصاد القومى للدول المصدرة (٢) ، وقد تم تقريباً التقسيم الاقتصادى للعالم .

(١) راجع الخامس السابق ، ص ١٣١ .

(٢) كثير ما كانت تعين أسواق خاصة لكل شركة أو مؤسسة احتكارية ويتفق على أسعارها .

فمنذ ذلك الوقت ، الذى لم تستطع فيه الدول الصناعية المتقدمة أن تعتمد على أسواقها المحلية وحدها مهما اتسعت ، بل وجدت نفسها مضطرة للبحث عن أسواق خارجية ( للحصول على الفوائد من رؤوس الأموال المصدرة ، ولتصدير منتجاتها والحصول على المواد الخام بأثمان بخسة ) ، وهى تحرص على أن تصبح هذه الأقاليم والأسواق ومناطق النفوذ مضمونة لها دون سواها ، بحيث تستطيع أن تستبعد منها كل منافسيها . وهذا ما لا يتحقق إلا بالسيطرة السياسية التى لا تكفى فيها المنافسة أو الحروب الاقتصادية ؛ وإنما يتسلحون ليخوضوا حروباً دامية ، يكسبهم فيها انتصارهم التفوق على منافسيهم واحتلال المستعمرات والأقاليم ذات الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لهذا التوسع .

منذ ذلك الوقت دخلت الرأسمالية مرحلتها الامبريالية ، مرحلة احتلال الأقاليم والتقسيم المباشر والكامل للعالم . وهى مرحلة تتميز فى تاريخ الرأسمالية عن المرحلة الاستعمارية فى عصر البرجوازية التجارية ، وتكوين الامبراطوريات الأولى فى القرنين السابع والثامن عشر . فالامبريالية ، مرحلة عليا للنظام الرأسمالى ، تتميز بنفس الصفات والقوانين التى تحكم النظام الرأسمالى ككل .

فهى أولاً ، تقوم على أساس المنافسة والتصادم الذى قد يؤدى للحروب فى سبيل الحصول على أسواق وحميات أو مستعمرات ومناطق للنفوذ ، فى عالم يضيق على التوسع الرأسمالى بتلك الإمكانيات التى لا يمكن تحقيقها من قبل دولة إمبريالية إلا على حساب الأخرى ، بخلاف عصر الكشوف الجغرافية التى بدأ فيه بناء الامبراطوريات المتسعة الأرجاء .



وهي ثانياً ، تبين والحال هذه بمثابة المرحلة الاحتكارية للرأسمالية ،  
لا فيما يتعلق بقيام المؤسسات المتحدة والاتحادية والاحتكارات فحسب ،  
وإنما فيما يتعلق بالاحتكارات في ضم الأراضي والملحقات والمستعمرات .  
فالإمبريالية كنظام متميز لا تبدأ إلا بالسيطرة العالمية لإحدى الإمبراطوريات  
الاستعمارية ، أو تقسيم العالم بينها وبين غيرها من الإمبراطوريات بصورة  
تامة ومباشرة .

وهي من ناحية ثالثة ، تبين بمثابة مرحلة متميزة للسياسة الاستعمارية  
التي توقفت في مرحلتها الأولى نتيجة المقاومة المتزايدة لأهالي الأقاليم  
المفتوحة ، فانتقلت إلى مرحلتها الثانية القائمة على أساس المنافسة والمزاومة ،  
في تقسيم هذه المستعمرات ومناطق النفوذ أو إعادة تقسيمها بأى ثمن (١) .  
والدليل على ذلك ، أن التوسع الاستعماري في مرحلة الإمبريالية لم يستهدف  
البلاد المتخلفة فقط ، ولكنه كان توسعاً عاماً يتجه كلها وإتته الظروف  
ضد الدول الأوروبية المتقدمة نفسها . وأوضح مثال على ذلك هو الاتجاهات  
التوسعية التي أظهرتها السياسة الألمانية في عهد بسمارك للاتجاه نحو شرق  
أوروبا ، والتي أظهرها الاستعمار النازي داخل أوروبا نفسها .

وهكذا يمكن القول ، بأن الإمبريالية هي المرحلة الاحتكارية للرأسمالية .  
أولاً ، من حيث كونها تتيح للاحتكارات الرأسمالية فرصتها كاملة للتحكم  
في الإنتاج . وثانياً ، من حيث أنها لا تترك شبراً من الأراضي في العالم  
إلا وتخضعه لاحتكارات إحدى الدول الإمبراطورية .

---

(١) ستراشي ، المرجع السابق ، ٢٣٢ - ٢٣٤ .

وهكذا تصبح الحروب بين الدول الكبرى ، والحروب العالمية ، نتيجة لظاهرة اقتصادية تتعلق بطبيعة الرأسمالية . فتركز الإنتاج ورأس المال في أيدي جماعات المال المالى في كل قطر من الأقطار ، الذى هو فى الظاهر مجرد عملية اقتصادية صرفة ، يؤدى إلى احتدام الصراع بين مختلف الاحتكارات الرأسمالية التى تستخدم نفوذها لدى حكوماتها لدفع سياستها للحصول على أسواق ومستعمرات ، ولو أدى ذلك إلى الحرب .

وقد أدت مثل هذه الصراعات إلى عدد من الحروب لإعادة تقسيم العالم ، لعل أهمها هى حرب الولايات المتحدة ضد أسبانيا سنة ١٨٩٨ ، والتى استولى الأمريكيون فى إثرها على الفلبين وجزر هاواى ، وتمت لهم السيطرة على كوبا .

والواقع أن تاريخ الفتوحات الاستعمارية ، وخصوصاً بعد أزمة سنة ١٨٧٣ الاقتصادية ، أوضح لنا هذا الطابع الامبريالى . ففى خلال هذه الفترة الوجيزة من أواخر القرن التاسع عشر ، أصبحت كل أراضى العالم محتلة ومقسمة ، ثم أعيد تقسيمها ولا سيما بعد الحرب العالمية الأولى (١) .

---

(١) يجب ألا يغيب عن البال أن تقسيم العالم ليس فى حد ذاته انعكاساً مباشراً لقوة الدولة الرأسمالية . فهناك بعض الدول الصغيرة كالبرتغال وهولندا وبلجيكا كانت أو ما زالت امبراطوريات كبيرة بينما يبدو أن نطاق مستعمرات الولايات المتحدة محدوداً . وحقيقة الأمر أن هناك ثمة ظروف تاريخية لعبت دورها فى تحديد هذا التقسيم . كما يجب ألا ننظر إلى المسألة من ظاهرها . فالبلاد التى يقال عنها مستقلة أو امبراطورية كالبرتغال هى فى حقيقة أمرها بلاد تابعة للقوى الخليفة والاحتكارية الكبرى . وهناك بلاد أخرى ، كبلاد أمريكا الوسطى ، تعتبر بمثابة مستعمرات خفية للاحتكارات الأمريكية . أما الولايات المتحدة فلم تعد تبحث اليوم عن الاستعمار المباشر للأقاليم ، ولكنها تعتمد على استعمار بصورة غير مباشرة ، وهى ما نطلق عليه وصف الاستعمار الجديد .

ومن المعروف ، أن الحرب العالمية الثانية كانت قبل كل شيء صراعاً من أجل إعادة تقسيم العالم ، ولا سيما من قبل قوى الفاشية . ولكنه كان صراعاً أدى إلى نقيضه . فالسيطرة الإستعمارية التي أدت إلى الحروب والكوارث الإجتماعية الأخرى ، قد أدت إلى قيام وانتشار الحركات الوطنية والتحريرية في البلاد المستعمرة والخاضعة <sup>(١)</sup> ، كما أدت إلى بروز مدى ثورى عالمي ، اشتراكى وعمالي ، يطالب بالقضاء على أسباب الحروب وتحريمها ، عبر عنه ميثاق الأمم المتحدة بوضوح ، حيث ينص في المادة ٢ / ٤ منه على أن « يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامهما ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة » .

---

(١) أدت الامبريالية إلى تخلف العديد من البلاد المستعمرة ، وإلى نزوح الثروة القومية منها إلى البلاد الرأسمالية المتقدمة ، فازدادت الفروق بين المستويات الاقتصادية في البلاد المتخلفة والبلاد المتقدمة ، فالشركات الاحتكارية في البلاد الامبريالية تجد نفسها قادرة على أن تجنى من استغلال الشعوب المتخلفة أرباحاً أكثر من المعدل الاعتيادي للأرباح في بلادها . وسبب ذلك هو انحطاط مستوى معيشة هذه الشعوب التي لا تملك من وسائل الإنتاج غير الوسائل البدائية ، ثم الأحوال السيئة التي تفرضها عليها الاحتكارات الرأسمالية .

غير أن تصدير رؤوس الأموال للاستثمار في المستعمرات قد أدى إلى ظهور طبقات جديدة ، وعلى الأخص الطبقة العاملة التي لا تملك أدوات الإنتاج ؛ كما أدى إلى تحطيم الرأسماليات المحلية الصغيرة أو الضغط عليها . وفي نفس الوقت حولت الزراعة إلى إنتاج المواد الأولية المطلوبة للصناعات في البلاد الاستعمارية ( القطن ) ، وتعرض الفلاحون للأزمات الاقتصادية كنتيجة للأزمات في البلاد الصناعية المتقدمة ، واستطاعت الاحتكارية الرأسمالية الحصول بطرق مختلفة على أرباح متزايدة على حساب الفلاحين ، كنتيجة لتخفيض الأسعار النسبية للمنتجات الزراعية . وهكذا تجمعت في هذه البلاد القوى الوطنية المتعددة صاحبة المصلحة في القضاء على الاستعمار وسيطرة الاحتكارات الرأسمالية عليها .

وأخيراً ، يجب أن يلاحظ أن جنى الأرباح الطائلة نتيجة تقسيم العالم إلى مستعمرات ونهب ثرواتها واستغلال أبنائها ، قد يؤدي إلى حصول العمال في البلاد الاستعمارية الرأسمالية المتقدمة على بعض الامتيازات . فالحصول على الأرباح الطائلة من المستعمرات . مكن الرأسمالية في بعض البلاد كأنجلترا من الاستجابة إلى بعض مطالب الطبقة العاملة البريطانية في تحسين أحوالها التي هي في الحقيقة أحوال الفئات العليا من العمال المهرة . فأصبح هؤلاء يعيشون في مستوى أرفع من العمال في البلاد الأخرى . ومن ثم فقد أصبحوا يجدون شيئاً من التوافق بين مصالحهم وبين الاستثمارات الرأسمالية للمستعمرات .

وهكذا ، يمكن القول بأن بعض أقسام هذه الطبقة ، التي تقوم بالفعل بتمثيل الطبقة العاملة البريطانية في اتحادات النقابات وحزب العمال وعضوية البرلمان وأجهزة الحكم والوزارة ، تميل إلى أن تصبح انتهازية . ويظهر هذا الميل واضحاً لدى زعمائها الذين يحاولون التفاهم مع الرأسمالية ، والاتفاق معها حول الابقاء على المستعمرات . وانتهاج السياسة الاستعمارية في استخدام القوة أو التهديد بها للابقاء على المصالح الاحتكارية ومناطق النفوذ ، غير مباين بمصالح أغلبية العمال في بلادهم . وهكذا ينتهي هذا التهادن إلى اتفاق فئات القيادات العمالية إلى حد بعيد مع السياسة الاحتكارية والاستعمارية التي تسلكها طبقة رأس المال المالى في بلادها وخارجها . وإلى تميمع الحركة الاشتراكية وفكرها المعادى للاستغلال والاستعمار بكافة أشكاله .

## الأصول التقليدية لمفهوم الاستعمار

يبين مما تقدم ، أن التاريخ الاستعماري يعرف صوراً وأشكالاً متعددة لمفهوم الاستعمار . ومن الأهمية بمكان أن نحدد في اللغات الحية ، واللغة العربية على وجه الخصوص ، الأهداف والمعاني الصحيحة التي تكمن خلف الاستخدامات المتعددة لهذا المفهوم ، في الفكرين السياسي والاقتصادي على اختلاف الأمكنة والأزمان .

فالاستعمار ، كظاهرة سياسية عامة ، ترمي إلى تحقيق أطماع شعب قوى في التوسع على حساب غيره من القوميات والشعوب ظاهرة قديمة ، تعود بنا إلى عصر الإمبراطوريات القديمة ، وسياستها في إخضاع القوميات المتباينة لسيطرة حاكم واحد ، أو إمبراطور ، عن طريق استخدام القوة ، بل إنها في العنصر الأخلاقي ، الذي لا يحمل كل هذا الإسفاف في تبرير القوة ، لتعود بنا إلى ما هو أبعد من ذلك ، إلى عصر الهجرات البشرية المتدافعة نحو بعض الأماكن واحتلالها لها ، على حساب بعض الأجناس والقبائل الأخرى .

وهكذا ، يمكن العودة بمفهوم الاستعمار في أصوله الأولى إلى الأصل اللغوي لمعنى الكلمة ، وهو التعمير أو الإعمار الذي ينشأ نتيجة هجرة بعض الأجناس إلى مكان ما وبقائها فيه Colonisation . وهي عملية بيولوجية تشبه هجرة النحل إذا ما زاد عدده في خلية إلى خلية أخرى ، وقد أعطتنا الشعوب القديمة أمثلة عديدة على قيام هذه الهجرات ، ونشأة المستعمرات الإنسانية التي كانت سبباً في تفرق بني الإنسان واختلاف أجناسهم إلى أماكن متعددة ، حتى شمل الجنس البشري كافة أرجاء المعمورة .

من ثم ، يمكن القول أن لفظ المستعمرة في الأصل لم يكن لفظاً مشيناً كما هو الحال في الوقت الحاضر . فقد كان يعنى في الأصل اللغوى مكاناً للإعمار ، وفي المعنى السياسى تكوين فرع من دولة الأصل ، يشب ليجعل من نفسه دولة جديدة تشبه الدولة الأم في الجنس واللغة والآداب والتقاليد ، وتربطها بها رابطة ولاء وتحالف لدرء غوائل المعتدين . وقد قامت مثل هذه العلاقات الطبيعية والشائج الثقافية والوجدانية بين فينيقيا وبين المستعمرات الفينيقية في الشمال الأفريقى ، وكذلك بين المدن اليونانية وبين مستعمراتها في جنوب إيطاليا .

ومع ذلك ، فإن بعض هذه المستعمرات التى قامت على أساس الهجرة الاستيطانية Colonisation ، وكونت من أنفسها دولا استقلت فيما بعد عن دولة الأصل ، أو امتزجت شعوبها مع غيرها من المستعمرين الآخرين وأبناء البلاد الأصليين ليتكون منها شعب جديد ودولة جديدة ، كثيراً ما سعت هى الأخرى إلى التوسع على حساب غيرها ، وتكوين امبراطورية عن طريق إستخدام القوة ، كما فعلت المستعمرة الفينيقية في شمال أفريقيا عندما بلغت درجة معينة من القوة ، وتطورت إلى امبراطورية كبيرة أخذت تهدد غيرها من الامبراطوريات .

ومنذ هذا التاريخ ، وقد عرفت السيطرة الاستعمارية Imperialism (في مفهومها القديم) كسياسية اتبعت في تنظيم الامبراطورية . فالامبرياليزم ، كما هو واضح ، لفظ اشتق من كلمة امبراطور Imperator اللاتينية ، بمعنى القائد العام للجيش البرية ، أورئيس الأقليم وصاحب السيادة الشخصية على جميع التابعين له . وعلى هذا الأساس ، يفرق في اللفظ والمعنى بين السيادة

الشخصية على الأفراد أينما كانوا Imperium ، كما أثر من آثار الحكم المطلق في القديم ، وبين السيادة على الإقليم بمن عليه Dominium في عصر إقليمية السيادة على القانون في الآونة الحديثة .

ومن كلمة إمبراطور اشتقت كلمة إمبراطورية التي تعنى دولة شاسعة الأرقام ذات حكومة مركزية ، وتضم قوميات متباينة تعيش حياة مختلفة ، قامت على إخضاعها بالقوة ، وجعلت منها مجموعة من المستعمرات لا تتزاع الخيرات وتحقيق الثروة والجاء .

ومن ثم ، كانت السيطرة الاستعمارية أو الإمبريالية ليزم في القديم ، هي السياسة التي تتبع لتنظيم الإمبراطورية ، والاستحواذ على القوميات والأراضي التي استولت عليها . وهي فكرة يمكن أن نعود بها إلى عصر الإسكندر الأكبر ، وإمبراطوريته الأوروبية الآسيوية التي ضمت قوميات متباينة ، أخضعت جميعاً سيطرة قائد واحد بالقوة .

### الاستعمار الاستيطاني في العصور الحديثة

وقد سار هذا التطور في العصور الحديثة سيراً مماثلاً لما كان عليه الحال في العصور القديمة ، بالانتقال من تأسيس المستعمرات الاستيطانية إلى قيام الإمبراطوريات ، كعمل من أعمال التوسع فيما وراء البحار ، ذلك الذي دشّن عصر السيطرة الاحتكارية للرأسمالية في المفهوم الحديث . فمنذ القرن السادس عشر ، وقد قامت في أوروبا ثورة علمية وفنية باستخدام البارود وغيره من أسلحة الحروب والقتال ، إلى جانب الثورة الصناعية في الآلات وإنتاج سلع

الاستهلاك. وكان هذا عاملاً مساعداً على قيام الدول الأوروبية بشن حروب الغزو ، والسيطرة على طرق المواصلات العالمية ، أو إنشاء مراكز تجارية واستراتيجية لها في أماكن مختلفة من العالم ، الذي ما لبث أن قسم بينها فيما بعد إلى مناطق نفوذ للمستعمرات وإمبراطوريات .

فيبقى العالم الجديد ، تأسست مستعمرات للهاجرين الأوروبيين هي صورة طبق الأصل من المستعمرات ذات الطابع العنصرى التي عرفت قديماً . فالمستعمرون يؤسسون نظاماً مماثلاً لما عليه الحال في الوطن الأم ، ويقيمون معه صلات وشائج روحية وسياسية واقتصادية . ومن ثم نجد المهاجرين الفرنسيين في كندا يطلقون عليه « فرنسا الجديدة » ، كما يطلق الإنجليز على ساحل الولايات المتحدة الشرقى « إنجلترا الجديدة » ، ويطلق الهولنديون على مدينة نيويورك « نيواستردام » . وقد بقيت هذه الأخيرة كذلك حتى استطاع الإنجليز أن يفوزوا بها وأن يطلقوا عليها اسمها الحالى .

أما في الشرق ، حيث كانت توجد دول قوية في الهند والملايو وجزر الهند الشرقية ، لم تجد الدول الأوروبية وسيلة إلى توطين مستعمراتها في تلك البلاد . ولكن مما لا شك فيه ، أن مثل هذه المستعمرات قد قامت في أجزاء متفرقة من أفريقيا قبل بزوغ القرن التاسع عشر ، كما حدث في جزر الكناري وسان توما في القرن السادس عشر ، والماسكارين في القرن الثامن عشر ، وإلى حد ما في سانت لويس بالسنغال . ويمكن التدليل على ذلك بصفة خاصة بقيام مثل هذه المستعمرات على يد « فان ريبك » برأس الرجاء الصالح سنة ١٧٥٢ ، والتي أصبحت مقدمة ونواة لمولد شعب جديد من المستوطنين ، هو شعب البوير .



غير أن هذه المستعمرات لم تكن الوسيلة الوحيدة لنفوذ الاستعمار الأوروبي إلى البلاد الشرقية . فند القرنين الخامس والسادس عشر ، وقد أنشأ التجار والبحارة الأوروبيون مؤسسات أو وكالات تجارية لجلب وتوزيع البضائع في الموانئ البعيدة . فكانت هناك الوكالات التجارية لجنوا في البحر الأسود ، وللبندقية في مصر ، وللهانز في برجن وغيرها من البلاد الاسكندنافية ، من أجل الحصول على التوابل والحرير أو الفراء وأسماك الرنجة . ولم تكن هذه الوكالات أو المراكز التجارية مستعمرات حقيقية . فالقناصل أو التجار والبحارة الذين يوجدون بها يقيمون فيها إقامة مؤقتة ، ويعودون منها بعد تمام مهامهم . فهم لا يفلحون بها الأرض ولا يكونون عشيرة أو أهلاً ، وإنما يقومون بالاختصاصات المحدودة الممنوحة لهم بمقتضى التوكيل التجارى . فلم تكن هذه الوكالات أو المراكز إذاً سوى فروع تقوم بأعمال بالتجارة فحسب .

من ثم ، يبين أن عنصر السكان كان جوهرياً في تحديد الفرق بين الوكالة التجارية والمستعمرة في ذلك الوقت . حتى أنه عندما شاع اصطلاح « المستعمرات » بالنسبة لهذه الوكالات ، وأصبح عدد كبير منها مراكز عسكرية وبحرية كذلك ، أصبح لفظ المزرعة Plantation هو الذى يطلق على المخططات التى كانت تشغل أذهان الكثيرين لبناء المستعمرات الغاصة بالسكان . ومن ذلك كانت إشارة لورد ليكون في مقال له عن المستعمرات المختلفة في أيرلندا (١) .

---

(١) انظر في تفصيل هذا Henri Brunschwing, Colonisation Et Décolonisation, Cahiers D'Etudes Africaines, 1 pp. 44-55.

ومع ذلك ، فما لبثت هذه الوكالات أو المراكز أن أصبحت مستعمرات استيطانية بالمعنى الصحيح . وهي التي عرفت في النظام الإنجليزي باسم « مستعمرات التاج » ، والتي أعدت بقرار مجلس العموم سنة ١٨٠٧ لإستقبال العبيد المحررين ، للقيام بأعمال فلاحية الأرض وغيرها من الأعمال التجارية التي تدر ربحاً ضئيلاً ، كما حدث في فريتون وانجلترا الجديدة التي غصت بالسكان السود تحت إدارة وسيطرة المبشرين والإداريين البض . أو كما حدث من جانب الفرنسيين بالسنگال وساحل غينيا من إنشاء المراكز التجارية التي تحولت فيما بعد إلى مستعمرات استيطانية ، والقواعد العسكرية التي تحولت إلى محميات .

والخلاصة ، أنه حيثما لم يتمكن الاستعمار الأوربي من تأسيس المستعمرات الاستيطانية في البلاد الشرقية ، فقد قام بتكوين الشركات التي تديرها مصالح دولة معينة ، أو يحتكر أعمالها رأس مال يساهم فيه كبار المتنفذين في شؤون الدولة ، للقيام بالتجارة مع تلك البلاد .

ولكن ، عندما استطاع رأس المال الأوربي أن يقوى وأن يشتد عوده ، بظهور التطور الصناعي وتضخم إنتاجه ، لم تعد عملية التبادل التجاري كافية لتحقيق الربح ، كما كان الحال في عصر البرجوازية التجارية . ففي ذلك الوقت ، كانت الدول الأوروبية تستورد من مستعمراتها والبلاد الشرقية الأخرى أكثر مما كانت تصدر إليها . ولكنها في عصر تضخم الإنتاج الصناعي الرأسمالي ، قد أصبحت تصدر إلى تلك البلاد أكثر مما كانت تستورد منها . ومن هنا ظهرت الحاجة إلى الأسواق لتصريف المنتجات ، كما اشتدت الرغبة في بناء المستعمرات والتوسع فيها للحصول على المواد الخام . وهكذا ،

برزت الدوافع الاقتصادية المحضة للسياسة الاستعمارية في السيطرة الامبريالية ، بعد أن كانت — إلى حد ما — تعبر من قبل عن الرغبة في التوسع السياسى ، وإظهار القوة في المجال الدولى ، مما يحول دون سقوط الدولة الاستعمارية إلى ما دون مرتبة الدول الكبرى . وقد كان هذا هو شأن فرنسا بصفة خاصة ، في الفترة ما بين سنة ١٨٨٠ وسنة ١٨٨٥ ، من أعقاب الحرب السبعينية .

من ثم ، أصبحت الدوافع الاقتصادية حافز الدول الرأسمالية في زحفها المستمر لغز وأقاليم ما وراء البحار ، والتوسع في إنشاء المستعمرات . وبرز عامل المنافسة والدعوة إلى احتكار الأسواق للحصول على المواد الخام وتصريف المنتجات . فالثروة الاقتصادية في المستعمرات ، قد أصبحت قوة تفوق في أهميتها حركة الاستيطان البشرى ، وإظهار التفوق العسكرى من أجل النفوذ السياسى ، أو تحقيق النزعات القومية في التوسع وهى العناصر التى غدت في مجموعها مجرد عوامل تسير في ركاب الدافع الاقتصادى ، حتى أصبحت الظاهرة الاستعمارية في عصر الامبريالية والاحتكار الرأسمالى هى بحق صورة حديثة للنظام الرأسمالى في الإنتاج ، أو إن شئت فقل أن الامبريالية قد أصبحت بحق أعلى مراحل التطور الرأسمالى .

ولم بعد الاستعمار الاستيطانى ممكناً ، إلا حيثما صلح المناخ لتوطن أفواج المهاجرين الأوروبيين الجدد . ولكنها هجرات لم تقيم في الآونة الحديثة على أساس الاستيعاب كما كان الشأن في الهجرات القديمة ، بل قامت على أساس الدفع راتساع نطاق النشاط الاستعمارى في منطقة من مناطق الضعف الجاذب ، حيث استطاع المستعمار احتلال الأرض ، وتشريد الشعب الأصلي

وإقامة حكومة من المستوطنين الجدد ، ترتبط بحكومة السياسة الاستعمارية التي ساعدتها على الوجود في تلك المنطقة والتوطن فيها ، كما حدث في الجزائر وجنوب أفريقيا ، وأخيراً في فلسطين .

### السيطرة الاستعمارية أو الامبريالية

ويمكن القول ، أنه منذ مؤتمر برلين سنة ١٨٨٥ ، واندفاع الدول الأوروبية الكبرى لايخى عن اقتسام الأسواق العالمية لتحقيق الربح الاقتصادى . فقد ظهر عصر الامبراطوريات الحديثة التي قامت عن طريق الغزو والقهر ، وساندها القواعد القانونية الرجعية التي برزت للسياسة الرأسمالية الاستعمارية حق الفتح ، واستخدام القوة أو التهديد لإخضاع الشعوب الضعيفة .

والواقع أن فكرة الاستعمار الرأسمالى ( الامبريالى فيما بعد ) قد أخذت في الظهور منذ كتب عنها « لورى بوليه » Learoy-Beaulieu في مؤلفه عن « الاستعمار الاستيطاني لدى الشعوب المتمدنة » سنة ١٨٧٤ . غير أن هذا المؤلف ظل قليل الانتشار ، برغم من جهود الجمعيات الجغرافية في إذاعة أفكاره حتى قبض له أن تعمل الشركات الاحتكارية الكبرى على نشره وتعميمه حوالى سنة ١٨٩٠ . ومن ثم ، بدأت المقالات والبحوث تترى عن نظام الربح والاستثمارات في ظل النظامين التجارى والامبريالى ، وأهمية المشروعات الجديدة للتوسع الرأسمالى . وقد ظهر أن الفائدة الحقيقية في ظل النظام الامبريالى ، لم تعد تكمن في الفرق بين قيمة الصادرات والواردات بين البلد الأم وبين مستعمراتها ، نتيجة عدم التوازن في عمليات الدفع ، كما كان الشأن في عصر السياسة التجارية ، وإنما تكمن في الفرق بين ثمن السلع

بسعر الشراء في البلد الأم وبين سعر البيع في المستعمرة من جانب، ونتيجة سياسة الاستثمار والأقراض بأجل للبلاد المستعمرة في الجانب الأعم . فالبلاد المختلفة وشبه المستعمرة قد قويت بها الحاجة إلى المال ، لاستخراج خاماتها وتطوير اقتصادياتها ، إلى الحد الذي أصبحت معه شبه مرغمة على عقد الاتفاقيات المالية للقروض والاستثمارات ، ثم معاهدات الارتباطات السياسية والاقتصادية .

وعلى الرغم من أن الاستثمار الرأسمالي قد أخذ يلهث في لطفة وينافس بعضه بعضاً ، من أجل الحصول على الأرباح الطائلة من هذه الاستثمارات والقروض ، فقد أصبحت دوائر المال والاحتكارات الأوروبية بوصفها المصدر الوحيد لهذه العمليات ، تتحكم في عمليات الأقراض التي تقدمها للبلاد المستعمرة والمختلفة ، وتملي شروطها لتنظيم الأحوال المالية في تلك البلاد ، أو لتخصيص موارد معينة لخدمة قروضها تحت إشراف إدارة من الأوروبيين والأجانب .

وكما استطاع البلد المدين أن يدفع ثمن المنتجات الصناعية المباعة له ، أو الأرباح التي يغلبها الفرق بين ثمن السلعة في الشراء وبين ثمنها في البيع على يد التجار الأجانب ، كانت حصيلة ذلك من الأموال المقرضة أو المستثمرة بأجل ؛ حتى أصبح يحل للاحتكارات الرأسمالية أن تقبض دينها عدة مرات . ومن المعروف أن مهصر تحت حكم إنجلترا ، وفي عهد كرومر بوجه خاص ، قد قاست الأمرين في هذا الصدد . وأصبحت مصر من الأمثلة التلقيدية لهذه الصورة من صور الاستغلال الرأسمالي . التي حذت حذو ما حدث فيها الدول الاستعمارية في المستعمرات الأخرى . فقد عملت الدول الأوروبية ،

والولايات المتحدة الأمريكية فيما بعد ، على تطبيق هذه السياسة في كل من الصين وتركيا وتونس ومراكش وإيران وليبيريا ، وجمهورية أمريكا الوسطى واللاتينية ، حيث استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تحول مبدأ مونرو في العزلة الأمريكية لخدمة الدولار ، ومنع رؤوس الأموال الأوروبية من دخول القارة الأمريكية .

ولعل الأمثلة السابقة « توضح أن السيطرة الأمبريالية للدول الرأسمالية على مستعمراتها ومناطق نفوذها ، لم تكن تختم بالضرورة أن تصبح الدولة الأمبريالية مسؤولة عن شؤون المستعمرة سياسياً » على الأقل فيما يتعلق بشؤونها الداخلية . فالصورة القانونية البارزة في حكم العلاقة بين البلد الاستعماري ومستعمراته ، أصبحت تتمثل في إتفاقيات الحماية التي اتخذت مثلها التقليدي في اتفاقية بوردو المعقودة في ١٢ مايو سنة ١٨٨١ بين فرنسا وتونس . غير أن هذا لا يعنى أن السيادة الداخلية التونسية التي تقررت بموجب هذه الاتفاقية لم تعد أن أصبحت ضرباً من الخيال المحض ؛ ولا سيما بعد عقد اتفاقية المرسى بين الدولتين في ٨ يونيو سنة ١٨٨٣ . فقد نصت هذه الاتفاقية على أن يولى المقيم الفرنسي العام كافة السلطات المالية والإدارية والقضائية الداخلية ، كما نصت على أن يقوم الباي بعقد قروض جديدة من فرنسا ، وأن لا يؤذن له بعقد أية قروض أخرى من أية دولة أجنبية إلا بتصريح من الدولة الحامية .

وهكذا ، فإن نظام الحماية ما لبث هو الآخر أن أتاح للسيطرة الإستعمارية تمويل بلاد المستعمرات بالقروض والاستثمارات ، لإنشاء المشروعات الخاصة التي تحقق المستعمر أهدافه في الحصول على المواد الخام واستغلال

ثروات البلاد. ومن ثم، فقد أصبح نظام الحماية صالحاً لأن يحتذى في تأسيس وتدعيم السيطرة الإستعمارية في بلاد أخرى، كمدغشقر ومراكش، وكثير من بلاد الشرق الأوسط والأقصى، فعقدت معاهدات واتفاقيات الحماية، التي لم تكن تعدى في بادئ الأمر أن تكون إعلاناً عن قيام تحالف بين الدول الاستعمارية وتلك البلاد، من أجل منع التدخل الأجنبي في شؤون هذه الأخيرة (كمعاهدة حماية فرنسا مع دنييس ملك الجابون). ولكنها ما لبثت أن أصبحت مظهراً من مظاهر السياسة الاستعمارية في السيطرة المباشرة، وتنظيم الإستغلال الاقتصادي لاقاليم وثروات وسكان البلاد الخاضعة.

كذلك أصبح نظاما الانتداب والوصاية (على الرغم مما عبرا عنه من تطور في الإشراف الدولي على البلاد المستعمرة) من الصور القانونية التي مثلت، لا مظاهر السياسة الاستعمارية في الاضطهاد السياسي والاستغلال الاقتصادي فحسب. وإنما شكلت خطراً على كيان البلاد المستعمرة وشخصيتها كذلك، ولم تحل في بعض الأحيان دون أن تخضع هذه البلاد للأسوأ أنواع العسف، وأن يتمكن من سلب أهل البلاد الأصليين أراضيهم، وتحرمهم حقهم الطبيعي في الحياة الكريمة. ولعل ما حدث بفلسطين العربية مثلاً واضحاً في هذا السبيل.

### الكولونيالزم

وقد أتى على الإمبريالية حين من الدهر أصبحت فيه بمثابة العقيدة السياسية لأوروبا، التي ترسم أهدافاً ومثلاً حضارية في حمل رسالة الرجل

الأبيض. وساعد على انتشار هذه الفكرة في أوروبا ، أن النزعة الامبريالية في الاستغلال الاقتصادي قد سارت يداً بيد مع النزعة القومية في التوسع السياسي ، والدعوة إلى إلغاء الرق في المستعمرات . وحسين لم يعد تعبير « امبريализم » في المفاهيم والشروح السابقة ( سواء في كتابات هوبسون سنة ١٩٠٢ ، أو الاشتراكي النمساوي رودلف هيلفردنج سنة ١٩١٠ ، أو لينين سنة ١٩١٧ ) التي قامت في مجموعها على التحليل الاقتصادي ، كافياً في حد ذاته لوصف دعاة السياسة الاستعمارية بطابع سوء النية ومنافاة الأخلاق وإهدار الكرامة البشرية ، ظهر في قاموس الفكر الاشتراكي لفظ كولونيالزم ، للتعبير عن السياسة الاستعمارية التي عمدت إلى هذه الأساليب الشريرة في تجريد الشعوب المستعمرة من شخصيتها وذاتيتها ، وتعويق نمو إمكانياتها في كافة المجالات الثقافية والفكرية والإدارية والاقتصادية . فأصبحت هذه السياسة ، في مفهوم الكولونيالزم ، بمثابة تحدٍّ للإنسانية في هذا العالم المتحضر ، على خلاف ما اتجه إليه لفظ امبريالزم لدى دعائه أمثال دزرائيلي وجوليوس فيري في أواخر القرن التاسع عشر ، من أنه يمثل إلى جانب ما أوضحنا نزعة نحو التمدن .

كما تقدم يبين ، أنه بينما يعبر لفظ الامبريالية عن السياسة الاستعمارية في جانبها الاقتصادي ، لا يعدو لفظ كولونيالزم أن يكون تعبيراً سياسياً . وهو على أية حال تعبير حديث ، ظهر لأول مرة عنواناً لكتيب من تأليف بول لويس Paul-Louis في المكتبة الاشتراكية سنة ١٩٠٥ ، ثم ذاع استخدامه بين اليساريين ، والماركسيين بصفة خاصة ، في أوروبا . ومنها انتقل إلى المثقفين والقادة السياسيين في بلاد المستعمرات التي وقعت فريسة



للامبريالية والتوطن الاستعماري ، وأخذت تكافح شرور هذه السياسة من أجل نيل استقلالها وتطوير اقتصادياتها .

وهكذا يمكن القول، في ختام هذه التفرقة بين الامبريالية والكلونيالزم، أنه بينما نركز في استخدام لفظ الامبريالية على التوسع الاستعماري للقوى الكبرى فيما وراء البحار ، فإننا نركز في استخدام لفظ كولونيالزم على تتبع الأحداث التي تدور في بلاد المستعمرات ، وما لحقها من تخلف أو ضعف واستغلال للقوى البشرية ، نتيجة للسياسة الامبريالية في تلك البلاد . وهكذا ، أصبحت السياسة التي تتبعها كل دولة من الدول الاستعمارية المختلفة في مستعمراتها ليست سياسة إمبريالية ، وإنما هي سياسة كولونيالية .

. Colonialisme

ومن ثم ، فإن تتبع الأحداث التي تدور في أفريقيا اليوم ، ونقد السياسات والألعاب الاستعمارية فيها ، يجب أن تدور في نطاق مفهوم لفظ الكلونيالزم ، لا الامبريالية . ولهذا ، فإن كفاح أفريقيا اليوم في سبيل التحرر والوحدة هو كفاح ضد الكلونيالزم ، وإن كان ينطوي في الوقت نفسه على معاداة السياسة الامبريالية كمرحلة من مراحل التطور الرأسمالي في استغلال شعوب المستعمرات ، لأن تعبير كولونيالزم — كما هو واضح — أعم وأشمل من تعبير إمبريالية .

وقد عبرت المؤتمرات التحررية المختلفة ، ك مؤتمر باندونج وما أعقبه من مؤتمرات الشعوب الآسيوية الأفريقية ، وكذلك المؤتمرات الأفريقية ، عن السياسة الاستعمارية في بلادها بلفظ الكلونيالزم . كذلك أصبح

يعبر عن سياسة معاداة الاستعمار بلفظ L'anticolonialisme ، بمعنى السياسة التي ترمى إلى كشف ووصم كافة أشكال الاستعمار ، القديم منها والجديد ، في سعيها لإعاقة نمو الشعوب المستعمرة وتطورها نحو الاستقلال الاقتصادي ، وارتقاؤها إلى مرتبة السيادة الكاملة . ومن الواضح أن كلاً من السياستين ( الكولونيالزم ومعاداة الاستعمار ) لا تهتم بالأسس الاقتصادية للسياسة الاستعمارية وحدها ، قدر اهتمامها بالعوامل النفسية والثقافية والقومية كذلك .

### الاستعمار الجديد

ومنذ أن أصبحت السياسات الاستعمارية المباشرة أساليب قديمة ، تثبت كل يوم قصورها في مواجهة حركة التحرير في المستعمرات ، أخذت معاداة الاستعمار ودعاته يبحثون عن وسائل وأشكال وأساليب جديدة مقنعة أو مزخرفة ، تختفي خلف واجهات الاستقلال ، كي تواصل تنفيذ خططها القديمة في تدعيم الاستعمار في البلاد الحديثة الاستقلال .

فالاستعمار الجديد ظاهرة تعبر عن ضعف النظام الرأسمالي أكثر مما تعبر عن قوته السياسية والاقتصادية . فالرأسمالية والقوى الاستعمارية تجد نفسها أمام التغيرات التي تفرضها علاقات القوى الجديدة وحركات المد التحريري الثوري ، مضطرة إلى تغيير سياستها التقليدية في استخدام القوة وأساليب السيطرة المباشرة ، واستخدام وسائل وأشكال أكثر مرونة ولبناً للإبقاء على مضمون السيطرة السياسية والاقتصادية القديمة . وهي بذلك تحدث أضراراً لا حد لها للبلاد الحديثة الاستقلال والسائرة في طريق

التقدم . بل تشكل أيضاً خطراً على الاستقلال والسيادة لهذه البلاد . قد يفوق خطر النوع القديم والمباشر للاستعمار ، حيث أنها تخفي نفسها الاستعمارية والاستغلالية . وهي بذلك ، تشكل في المحل الأخير خطراً على الاستقرار والأمن في العلاقات الدولية .

وليس هنا مجال الإفاضة في ألوان وأشكال الاستعمار الجديد ، وإنما تكفي الإشارة إلى أن الاستعمار القديم ، في أشكاله السابقة المعروفة ، قد اعتمد على نظام الحكم المباشر ، بحيث دفع أهالي المستعمرات إلى معارضته ومقاومته والمطالبة بالاستقلال . أما الاستعمار الجديد فيعترف بمبدأ الاستقلال للمستعمرات القديمة ؛ ولكنه يحتفظ في نفس الوقت بالدعائم الرئيسية التي قام عليها الاستعمار منذ يومه الأول ؛ ولا سيما المصالح الاقتصادية والأهداف الاستراتيجية ، وتحويل القوى الوطنية إلى التناحر والصراع الداخلي فيما بينها ، ولهذا فقد أصبح من وسائل الاستعمار الجديد ، ربط البلاد الحديثة الاستقلال بالأحلاف العسكرية الأجنبية ، أو الاحتفاظ فيها بالقواعد الحربية ، وربطها بالقيود والاتفاقيات المالية والاقتصادية غير المتكافئة ، والتسلط عليها عن طريق أعوانه من أبناء البلاد الأصليين .

والواقع ، أن السياسات التي نهجتها البلاد الاستعمارية في هذا السبيل قد تلوّنت ، واختلفت بحيث أصبح من المتعذر تحديد أشكال وألوان الاستعمار الجديد ، وتعددت التعريفات له بحسب ظروف كل بلد وأحواله ، وموقف الدول الاستعمارية حياله في محاولتها الإبقاء على تبعيته لها . ومن ثم ، كانت الاستثمارات الأجنبية التي رعى بها إلى الإبقاء على البلاد الحديثة الاستقلال في حالة تبعيته للدول التي كانت تستعمرها ، لونها من ألوان

الاستعمار الجديد ، كما أصبحت العلاقات غير المتكافئة التي تقوم بين الدولة الاستعمارية القوية والدولة الحديثة الاستقلال ، في نطاق حلف عسكري ، أو اتفاقية اقتصادية لتصدير المواد الخام وتسويق المنتجات ، لونا آخر من ألوان الاستعمار الجديد .

كما أصبحت إثارة الثورات المضادة في البلاد الحديثة الاستقلال ، واستغلال التناقض بين العمال والفلاحين وبين الرأسمالية الوطنية ، أو إثارة النعرات القبلية ، وزيادة ما بينها من تناقضات ، وتخويفها بأخطار خارجية لا وجود لها ، هي أيضاً من ألوان الاستعمار الجديد (١) .

وقد قدم قوامي نكروما ، في مؤتمر أديس أبابا المنعقد في مايو سنة ١٩٦٣ ، تفسيراً آخر لمفهوم الاستعمار الجديد ، الذي يتمثل في بلقنة الدول الأفريقية والسعى إلى تجزئتها إلى دويلات صغيرة ، لا تستطيع كل منها أن تقوم وحدها أو تتحمل أعباء استقلالها ، فتضطر إلى مديدها للدولة الاستعمارية القديمة تحت ستار الاستقلال ، حتى تستمر علاقة التبعية في ظل الاستعمار الجديد . ووضح أن نكروما في محاولته هذه ، إنما يعني على وجه التخصيص ، ما عمد إليه الإستعمار الفرنسي لدى إعلان استقلال البلاد التابعة له قديماً ، من تجزئتها إلى عدد من الدول الصغيرة التي تقوم اليوم في حوض بحر النيجر وبلاد خط الاستواء . فقد مزق الاستعمار الفرنسي الأقاليم التي خضعت له في هذه المنطقة إلى اثنتي عشر دولة ، ثم

---

(١) انظر في هذا الشأن :

Alek, B. zovic, Colonialism and Neocolonialism, Belgrade, 1964.

أقام بينها بعض الوحدات الإقليمية الشكلية كمجلس الوفاق ( بين ساحل العاج والنيجر وفولتا العليا وداهومي في ٢٩ مايو سنة ١٩٥٩ ) ، أو الاتحاد الأفريقي الملجاشي ( بين مجموعة دول برازافيل - كما كانت تدعى من قبل - في ١١ سبتمبر ١٩٦١ ) ، وغيرها من الوحدات المماثلة التي ظل نكروما يهاجمها على أساس أنها تعوق جهود القارة نحو وحدتها الشاملة ، حتى أقيل بالانقلاب المضاد في غانا<sup>(١)</sup> .

وقد كان لمصر ورئيسها جهد واضح في الإسهام العالمي لتحديد أساليب ومفهوم الاستعمار الجديد ، سواء في مؤتمر القمة الأفريقي المنعقد في أديس أبابا في مايو سنة ١٩٦٣ . أو في مؤتمر القمة الأفريقي المنعقد في القاهرة في يوليو سنة ١٩٦٤ ، وغيرها من المؤتمرات العالمية ، إذ كشفت النقاب عن دور إسرائيل في خدمة المصالح والأهداف الاستعمارية في أفريقيا بصورة غير مباشرة ، وأوضحته بذلك لوناً جديداً من ألوان التسلل لخدمة الأهداف الاستعمارية تحت شعار الاستقلال والمعونة الاقتصادية والمساعدة الفنية . جاء على لسان الرئيس المصري في مؤتمر أديس أبابا الآتي : « هناك محاولات اصطناع أدوات للاستعمار جديدة ومبتكرة ،

---

(١) وهناك مثل واضح في هذا الصدد بشأن الكونغو ليوبولد فيل . فباجيكا خرجت مرغبة تحت ضغط الأصوات المتعالية التي طالبت بالسيادة أسوة بالدول الأفريقية الأخرى ، ولكن لتعود ثانية متخفية وراء انفصال كاتنجا في أغسطس سنة ١٩٦٠ تحت زعامة مويس تشومبي . وكان واضعاً في الوقت نفسه أن تشومبي استخدم أداة للمحافظة على مصالح بلجيكا في ذلك الإقليم الذي يمثل وحده ثلاثة أرباع ثروة الكونغو . وقد تكشف للرأي العام أن بلجيكا تساند سياسية تشومبي في الانفصال ، ثم في حكم الكونغو المتحد تحت رئاسته مساندة تامة . فالضباط البلجيكيين ضمن جنود المرتزقة البيض الذين قاموا بالتنكيل بالشعب الكونغولي .

تتسلل حتى وراء أعلام الأمم المتحدة التي جرت من تحتها في الكونغرس تلك  
المأساة المروعة التي راح ضحيتها باتريس لومومبا . وحتى تحت ستار تقديم  
المعونات لشعوب القارة وقعت محاولات تسلل .... وهناك الإصرار على  
تحويل القارة إلى مجرد مخازن للمواد الخام بأسعار لا تكفي لسد جوع أهلها ،  
بينما الفائدة كلها تذهب إلى البلاد المستوردة ، التي تحاول أن تجعل من تقديمها  
الصناعي والعلمي شبه استعمار من نوع جديد ، من حيث هو استغلال غير  
عادل لثروات الغير .

ومهما يكن من أمر التعريفات والشروح لمفهوم الاستعمار الجديد ،  
فقد ولدت المناقشة حول وجوب تحديد مفهومه نوعاً من الصراع الفكري  
الخصب ، انتهى أولاً بالاعتراف بوجود ظاهرة الاستعمار الجديد كحقيقة  
واقعة ، وثانياً بأن مقاومة أساليب الاستعمار الجديد في التسلل إلى البلاد  
الحديثة الاستقلال تقتضى بالضرورة تطوير استقلال هذه البلاد، والانتقال  
بها من مرحلة الاستقلال والسيادة السياسية إلى مرحلة الاستقلال  
الاقتصادي والتحرير الاجتماعي . ولا يكون هذا على حد تعبير الرئيس  
سيكوتوري ، إلا برفض النظام الرأسمالي ، حتى لا يكون ذلك مدعاة إلى  
إخضاع خططها في التنمية والبناء الاقتصادي لتحكم المساعدات والرأسمالية  
الاحتكارية الأجنبية .

### محاولات تحسين النظام الرأسمالي

وقد كشفت قسوة الصراع الاستعماري ، بين الاحتكارات الرأسمالية  
العالمية في مختلف الدول الأمبريالية ، أن النظام الرأسمالي الاحتكاري

لا يتمتع بالاستقرار ، وأقامت الدليل ( أمام الأزمات المتتالية<sup>(١)</sup> ) ولا سيما في أوائل القرن العشرين وفترة ما بين الحربين التي سادتها أزمات فيض الإنتاج<sup>(٢)</sup> وتعرض العالم فيها لحربين عالميتين نتيجة السيطرة الاستعمارية على استحالة قيام تنظيم دولي واحد تحكمه رأسمالية الاحتكارات<sup>(٣)</sup> .

وكشفت هذه الهزات في الوقت نفسه عن مظاهر التحلل السريع داخل المجتمع الرأسمالي ، نتيجة التناقض البين بين علاقات الإنتاج الرأسمالية

---

(١) تعرض النظام الرأسمالي لعدد من هذه الأزمات ، من أشهرها الأزمة الصناعية الأولى في إنجلترا سنة ١٨٢٥ ، والأزمة التي نشبت سنة ١٨٤٧ وأصابت الولايات المتحدة وعدد من البلاد الأوروبية ، وأزمة سنة ١٨٧٣ . وقد تعددت الأزمات في أوائل القرن العشرين ، وكان أعنفها سنة ١٩٢٩ - سنة ١٩٣٣ .

(٢) اهتز العالم الرأسمالي فيما بين الحربين ثلاث مرات بأزمات فيض الإنتاج . الأزمة الأولى بدأت سنة ١٩٢٠ وأدت فوراً إلى زيادة هائلة في البطالة ، فبلغ عدد العاطلين وأنصاف العاطلين في الدول الرأسمالية ٤٠ مليون نسمة . وقد قضى على هذه الأزمة في أواخر سنة ١٩٢٣ ولكن الاستقرار الذي تلا ذلك لم يكن وطيداً أو راسخاً ، فلم يستمر سوى خمسة أعوام . وفي سنة ١٩٢٩ اهتز العالم الرأسمالي تحت وطأة أزمة اقتصادية جديدة بالغة . ولم تسد جراح هذه الأزمة تندمل سنة ١٩٣٣ حتى ظهرت أزمة جديدة في خريف سنة ١٩٣٧ ، ولكنها لم تنتشر في كل الدول الرأسمالية الرئيسية ، بقيت ألمانيا وإيطاليا واليابان التي بدأت بالفعل في الإعداد لحرب عالمية جديدة والتي طورت صناعاتها الحربية بشدة ، خارج حدود هذه الأزمة . ومع ذلك فإن حجم الإنتاج الصناعي في العالم الرأسمالي كله انخفض بنسبة ١٦ ٪ ، وقد وُجد واحد من كل خمسة عمال عمله في الولايات المتحدة ، ومن كل سبعة في إنجلترا ، ومن كل أربعة في بلجيكا وهولندا .

(٣) انشق العالم حينئذ إلى معسكرين بقيام الثورة البلشفية سنة ١٩١٧ ، وانقسمت أوروبا على نفسها ، وبرزت إلى الوجود ظواهر جديدة ، لافي الاقتصاد العالمي بوضع حد للاحتكارات الرأسمالية في روسيا البلشفية خصب ، ولأما في السياسة والعلاقات الدولية كذلك . فبرز التنظيم الدولي الدائم الذي يضم بين طياته البلاد الرأسمالية إلى جانب روسيا البلشفية ، والذي تدور المناقشات الدبلوماسية فيه على أسس برلمانية وعلنية تتبعها الشعوب والرأي العام العالمي .

وبين طابع القوى الإنتاجية الاجتماعى ، حين حملت الاحتكارات الرأسمالية على معارضة قانونها فى التقدم الفنى والآلى الذى يؤدى لتحقيق فيض من الإنتاج لا تستطيع تصريفه ، وتقليل استغلال رؤوس الأموال فى أدوات الإنتاج بصورة نسبية ، وتحطيم الكثير من قوى الإنتاج فى البلاد الرأسمالية المتطورة نفسها .

وحين لم يعد من المربح استخدام أساليب علمية جديدة ، وأصبح من الضرورى وضع القيود على الاختراعات الحديثة ، حيث لم يعد من الممكن التوسع فى تسويق السلع أو زيادة إنتاجها وأكثرية المستهلكين فقيرة ومعدمة ، اتجهت الرأسمالية الاحتكارية إلى إنتاج السلاح طمعاً فى الإثراء السريع ، أو إن شئت فقل اتجهت إلى التخريب ، وإعداد وسائل القضاء على النظام الرأسمالى نفسه ، وتهديد الحضارة الانسانية بالفناء .

ونحن إذا أخذنا أزمة سنة ١٩٢٩ — سنة ١٩٣٣ مثالا نقول ، لرأينا كيف استمر هبوط الإنتاج بسبب الأزمة حوالى ثلاث سنوات ، وكيف انخفض حجم الإنتاج فى الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لسنة ١٩٢٩ إلى النصف تقريباً ، وفى ألمانيا إلى أكثر من ٤٠ ٪ وفى العالم الرأسمالى ككل إلى حوالى ٢٥ ٪ . ورأينا كيف تقهقرت الصناعة الرأسمالية إلى مستوى سنة ١٩٠٨ — ١٩٠٩ ، وأن عدد العاطلين فى البلاد الرأسمالية قد قدر بما لا يقل عن الثلاثين مليون نسمة .

وقد طبعت النتائج الاقتصادية السيئة للأزمة آثارها على الأحوال الاجتماعية والظروف المعيشية لجمهير العمال والفلاحين ، فهبطت ثقة



الجمهير الشعبية بالنظام الرأسمالى ، واتسعت حركة الإضرابات ، وانجرف العمال إلى التيار اليسارى المتطرف (١) . وأوشكت الأزمة الاقتصادية أن تتطور إلى هزات اجتماعية وسياسية خطيرة .

في هذه الظروف ، بدأ قادة العالم الرأسمالى يفكرون في وضع الخطط لإعادة الثقة بالرأسمالية ، وتهذيب النظام الرأسمالى وإصلاحه ، قصد الحفاظ على سيادة الرأسمالية الاحتكارية ومساندتها . فوضعت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دول العالم الرأسمالى المنهاج الجديد New Deal ، الذى أعلن عنه فرانكلين روزفلت ممثل الحزب الديمقراطى فى الحملة الانتخابية سنة ١٩٣٢ . وقد استهدف هذا المنهاج الجديد ، الذى أخذت حكومة روزفلت فى تطبيقه تدخل الدولة فى تحقيق بعض الإصلاحات فى الإقتصاد ، قصد التغلب على الأزمة فى النظام الرأسمالى وحماية مصالح المؤسسات الاحتكارية .

وأنشأت الحكومة الأمريكية لهذا الغرض ، منظمات خاصة لمراقبة الإنتاج فى كل فرع من فروع الصناعة وأثمان المنتجات . وفرضت حداً أدنى للأجور ، كما وضعت أسعاراً إجبارية للمنتجات الزراعية ؛ بل وأتلفت كميات هائلة منها (٢) .

---

(١) فى هذه الظروف استطاع الحزب الشيوعى الألمانى مثلاً أن يتمتع بأغلبية جماهير العمال فى المراكز الصناعية الهامة ببرلين والروهر ٥ وحصل فى انتخابات سنة ١٩٣٢ على ما يقرب من ٦ ملايين من الأصوات .

(٢) كل هذه الإجراءات كانت من أجل الإنقاذ «المخطط» للإنتاج والتغلب على الأزمة . ولكن من المستحيل وجود تخطيط حقيقى فى ظروف تحكم الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، =

ولقيت إجراءات الحكومة الأمريكية لمساعدة العمال العاطلين اهتماماً كبيراً. فقد أنقصت ساعات أسبوع العمل ، ووجه العاطلون إلى معسكرات العمل لإنشاء الطرق والجسور والمطارات . وسمح لأول مرة بنشاط النقابات المهنية بصفة رسمية ، قصد العمل على إضعاف حركات الإضراب ، وأوجب على أصحاب الأعمال أن يعقدوا مع النقابات عقوداً جماعية ، ومنع فرض العقوبات على العمال لإسهامهم في الإضرابات . وإلى جانب كل ذلك ، سعت الحكومة إلى تقوية نفوذها في الطبقة العاملة ، بنشر دعاية واسعة لأفكار التعاون الطبقي بين الرأسمالية والعمال .

وقد أتاح المنهاج الجديد التغلب على الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية . ولكن ما أن حدث الانتعاش الاقتصادي ، حتى عادت الاحتكارات الرأسمالية إلى تجميد أكثر الإجراءات التي كانت عصب هذه السياسة : فضلاً عن أنه لم يستطع إزالة خطر أية أزمة أخرى تحقيق بالولايات المتحدة الأمريكية ، كالأزمة التي تلت تطبيق المنهاج الجديد ، ونشبت في خريف سنة ١٩٣٧ . وفقد فيها واحد من كل خمسة عمال في الولايات المتحدة عمله <sup>(١)</sup> . هذه الأزمة الأخيرة التي لم يقلل الولايات المتحدة

---

== عندما يتصرف مالك كل مؤسسة على هواه من أجل الحصول على الأرباح ، والواقع أن تحديد حجم الإنتاج في البرنامج الجديد لم يمس الاحتكارات عامة إلا بقدر محدود ، وإنما أدى هذا الإجراء من جانب آخر إلى إفلاس آلاف المشروعات المتوسطة والصغيرة ، فتمكنت المؤسسات الاحتكارية الكبرى من ابتلاعها .

(١) تعاقبت السنون ، وقابل الرأسماليون الأمريكيون أنفسهم بين الإنتاج الأمريكي المحدود في ظل البرنامج الجديد وبين قدرة الإنتاج الأمريكي على غمر الأسواق العالمية ، وجنبه أقصى حد ممكن من الأرباح . وهذا التفكير إلى أن من الأسباب الرئيسية التي تحول بينهم وبين أهدافهم ==

منها سوى الحرب العالمية الأخيرة سنة ١٩٣٩ ، وما أدت إليه من زيادة الطلب على المنتجات الحربية ، بواسطة الحلفاء أولاً ، ثم بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية نفسها لدى دخولها الحرب .

وقد حملت هذه الإصلاحات مغزىً جديداً ، ألا وهو الضرورات قد فرضت على الفكر والنظام الرأسمالى أن يراجع موقفه ، وأن يحل تدخل الحكومة ( لاتخاذ الإجراءات الكفيلة للحيلولة دون نشوب هزات عنيفة فى النظام الرأسمالى ) محل دعوى عدم التدخل التى عرف بها فلاسفة الرأسمالية ومؤيديها هذا النظام . فبدأ التدخل الحكومى ، الذى طبقه روزفلت لمعالجة الأزمات وزيادته عن طريق اشتراك الحكومة مباشرة فى بعض المشروعات الاقتصادية الكفيلة بتنشيط الاقتصاد القومى <sup>(١)</sup> ، قد اعترفت به النظرية الكينزية لتحقيق نفس الإصلاحات .

---

== هو قيام الحرب اليابانية فى الصين . هذه الحرب التى حالت دون استقرار رؤوس أموالهم فيها واستثمار أسواق الصين الداخلية الواسعة ، وتجند ٤٥٠ مليون نسمة من سكانها فى عداد مستهلكى السلع الأمريكية . وهكذا أخذت الرأسمالية الأمريكية ترقب تقدم الجيوش اليابانية فى الصين بقلب واجف ، وتمدد الجمهورية الصينية التى اعتبرتها خط الدفاع الأول عن المصالح الأمريكية فى الشرق الأقصى بالمساعدات المالية والحربية ، وتنتظر على أحر من الجمر غزو اليابان للممتلكات البريطانية والفرنسية والهولندية فى المحيطين الهادى والهندي من أجل الحصول على المواد الخام التى يفتقدها النمو السريع للصناعة اليابانية .

وباتفاق اليابان مع ألمانيا وإيطاليا على تقسيم الامبراطوريات المالية الثلاث : بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة = وإعادة توزيع أملاكهم ومستعمراتهم ومنشآتهم الصناعية ، فضلاً عن دور التجارة الألمانية المدعومة بالتهديد العسكرى والقوة السياسية فى تدنى مقادير الصادرات الانجليزية والفرنسية والأمريكية فى بعض أسواقها الهامة ، كعظم البلاد الأوربية ، أصبحت الحرب العالمية الثانية بين ألمانيا واليابان وإيطاليا من جهة ، والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا من جهة أخرى وشبكة الوقوع .

(١) رغم قبول الاحتكارات الرأسمالية الأمريكية فكرة المشروعات الحكومية ، فقد ==

### النظرية الكينزية

يعالج اللورد كينز في نظريته مآل الرأسمالية في المجتمع الرأسمالى النامى الحديث ، بسبب ما يحتم على كاهله من بطالة مستمرة وأزمات تمثل خطراً كبيراً عليه وتؤدي إلى تحطيمه . ولا يؤمن كينز هنا بحتمية التاريخ ، والسير الطبيعى نحو إحلال تنظيم اشتراكى ، على نمط الاشتراكية السوفيتية التى يرغبها كل البغض .

ولذلك ، يقرر كينز أنه من الممكن تفادى هذه النتيجة بالانتقال إلى الاشتراكية ، عن طريق إنقاذ النظام الرأسمالى ، إذا ما قضينا على البطالة . ولا يمكن تحقيق ذلك عند كينز إلا بالتنازل عن سياسة الحرية الاقتصادية ، وقيام الدولة بالتدخل لمنع أسباب البطالة التى تنشأ عن عدم كفاية الطلب الكلى الفعال على السلع . فعنده أن سبب الأزمات وانخفاض النشاط الاقتصادى ، هو قصور الطلب عن امتصاص السلع المعروضة فى الأسواق ؛ ومن ثم تتوقف المشروعات عن الإنتاج ، وتنتشر البطالة .

وعلى هذا الأساس ، تنحصر السياسة التدخلية التى ينصح بها كينز فى

---

= احتدام الصراع حول طبيعة هذه المشروعات . فقد رحبت الاحتكارات بمشروعات لإنشاء طرق أو غيرها ، مما يفتح الباب لاستفادة الاحتكارات الرأسمالية نفسها ، وأن تجدها سبيلاً إلى النشاط الإنتاجى . ولكنها قاومت كافة المشروعات الحكومية الهادفة إلى إنتاج سلع أو خدمات يمكن استخدامها مباشرة فى إشباع حاجات المستهلكين والطبقات الشعبية الفقيرة . كذلك قاومت المشروعات الحكومية لاستخدام مساقط المياه لتوليد الكهرباء وغيرها من المشروعات التى يضيق التدخل الحكومى فى شأنها المجال على أن تفيد منها المؤسسات الاحتكارية الرأسمالية .

العمل على رفع مستوى هذا الطلب حتى يزيد الإنتاج ، ويتحقق التشغيل الكامل . ولما كان الطلب الفعال يتكون من نوعين : طلب استهلاك وطلب استثمارات ، فيجب أن تتخذ الإجراءات لزيادة كل منهما .

ففيما يتعلق بطلب الاستهلاك ، يقتضى الأمر إعادة توزيع الدخل بين الأفراد توزيعاً قريباً من المساواة ، وفرض ضرائب تصاعدية بصورة تقتطع جزءاً من ثروة ودخول الأغنياء ، لأن التفاوت في توزيع الدخل من أسباب زيادة الادخار ؛ ومن ثم يكون من أسباب عدم كفاية الطلب الكلى ووجود البطالة<sup>(١)</sup> .

وفيما يتعلق بطلب الاستثمار ، ينبغي أن تقوم الدولة نفسها بإنشاء بعض المشروعات العامة الجديدة التي توظف فيها جزءاً من العمال العاطلين ، حتى ولو كانت غير مربحة ؛ وأن تخفض الدولة من سعر الفائدة حتى تشجع المنظمين على الاقتراض والقيام باستثمارات جديدة . كما ينبغي أن تقضى الدولة على احتكار المخترعات الجديدة ، حتى يكون لكل منظم بمجرد ظهور اختراع جديد حق تطبيقه ، وإنشاء الاستثمارات الجديدة التي يأتي بها هذا الاختراع<sup>(٢)</sup> .

---

(١) هكذا يستعير كينز بعض الأفكار الاشتراكية ، قصد أن يطعم بها النظام الرأسمالي ، وأن يسهم في إيجاد علاج وقي لأزمة الرأسمالية ، كما حدث فعلاً . على أن هذه الأفكار قد أخذت على يده لوناً إصلاحياً ؛ يمكن معه القول بأن كينز هو لاقتصادى رأسمالى ، أراد أن ينقذ النظام الرأسمالى من الأزمة ، فصحح ببعض الأفكار الإصلاحية لمعالجة الركود العضوى في هذا النظام .

(٢) دكتور رفعت المحجوب ، الاشتراكية ، ١٩٦٦ ، ص ١١١ - ١٢٣ ، النظم الاقتصادية ، ١٩٦٠ ، ص ٧٩ - ٧٣ ؛ دكتور ليب شقير ، تاريخ الفكر الاقتصادى ، ١٩٥٦ ، ص ١٦٦ - ١٧٨ .

وحجة كينز في ذلك ، أن المشروعات الجديدة سوف توظف عدداً من العمال ، وتعطيهم أجوراً ، فتخلق في يدهم قدرة شرائية تحدث طلباً فعلياً على السلع الاستهلاكية ؛ الأمر الذي يدفع المشروعات الخاصة إلى الإنتاج لمقابلة هذا الطلب . هذا إلى جانب أن الطلب الفعال يزداد من ناحية أخرى ، هي طلب المشروعات للمواد الأولية والسلع والآلات والخدمات اللازمة لعملياتها الإنتاجية . وبهذا يشترك هذا النوع من الطلب الفعال في إنعاش الاقتصاد ، والقضاء على البطالة والركود .

وعلى هذا الأساس ، فالنظرية الكينزية تفسر الأزمات التي يتعرض لها النظام الرأسمالي ، لا على أنها تحدث كنتيجة لعدم قدرة الطلب الفعال على استيعاب المنتجات الصناعية فحسب ، أو على أساس تراكم الثروة القومية في يد القلة المحتكرة ، والضيق النسبي لحجم السوق كنتيجة لاستغلال القوى العاملة ، بل ترجع ذلك في المحل الأول إلى عدم تمشى الاستثمارات مع الادخار المتاح للاستثمار . وبمعنى آخر ، يرى كينز أن زيادة حجم المدخرات هي السبب الرئيسي لحدوث الأزمة ، لأن المدخرين يصرون في قراراتهم عن أسباب تختلف عن تلك التي يصدر المستثمرون على أساسها قراراتهم بالاستثمار .

وانتهى كينز إلى أن علاج ذلك (الأزمة الاقتصادية) إنما يتم عن طريق التدخل الحكومي لاستخدام الزيادة المحققة في الادخار في إنشاء بعض المشروعات العامة ، التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة احتيايل المستثمرين أنفسهم على العودة إلى نشاطهم الاستثماري . وبذلك تدفع عجلة الاقتصاد مرة أخرى

إلى النشاط والانتعاش . وقد عبر كينز في هذا الصدد عن أهمية هذه المشروعات التي تقوم بها الحكومات وطبيعتها . فهي ليست المشروعات الهادفة إلى إنتاج سلع وخدمات لإشباع حاجات المستهلكين والطبقات الشعبية الفقيرة ، ولكنها المشروعات الهادفة لأن تفتح للاحتكاكات الرأسمالية سبيلا للنشاط الاستثماري ؟ ذلك أن الهدف هو تحريك عجلة الاقتصاد القومي ، حتى ولو تم ذلك عن طريق مشروعات تستهدف بناء الأهرام وهدمها ، أو شق القنوات ثم ردمها ، أو حفر حفر توضع بها أوراق البنكسوت ويردمون عليها ، ثم ينقبون عليها مرة أخرى لاستخراجها . فهذه العمليات تؤدي على كل إلى العمالة ، وتعطى العمال أجراً ينفقونه في شراء السلع من ورائها ، الأمر الذي يشجع المشروعات على الإنتاج وعلاج البطالة ، ويحل نمو الرأسمالية محل الضائقة والفقر وعدم الاستقرار ، ومبررات نظرية الانهيار الرأسمالي (١) .

فكان كينز يعبر بوضوح عن ضرورة الابقاء على النظام الرأسمالي ، وعلاجه على دفعات أو جرعات ، ولو تم ذلك عن طريق الإسراف في استخدام قوى الإنتاج . وقد عبر عن ذلك صراحة في قوله ، أنه إذا ما كان عليه أن يتحيز لإحدى الطبقتين الرئيسيتين في المجتمع الرأسمالي (الرأسمالية أو الطبقة العاملة) ، فإنه يفضل الانحياز لطبقته وفكرها البرجوازي . ولكن من المؤكد ، أن الوسائل التي ينصح بها اللورد كينز — كأحد كبار كتاب الرأسمالية — هي حلول مؤقتة ، وليست جذرية

---

(١) انظر في الرد على نظرية انهيار الرأسمالية . س كروسلاند ، مستقبل الاشتراكية ، تعريب خيرى حماد ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٥ ، ص ٢٠ - ٢٣ .

إلنقاذ الرأسمالية من أزمته المحتومة ، وعبوبها العضوية الناجمة عن الملكية الاستغلالية الخاصة لوسائل الإنتاج ، وما تسببه من تناقض فى علاقات الإنتاج .

ومن الملاحظ فى هذا الصدد ، أن التحليل الكينزى يقتصر على مناقشة مشكلات الرأسمالية فى المدى القصير ، دون أن يدرس التطور التاريخى الذى ستنهى إليه فى المدة الطويلة . فالتحليل الكينزى خاص بطريقة سير الرأسمالية لا بمصيرها .

كذلك يلاحظ ، أن تحليل كينز وسياسته ينطبقان فقط على الاقتصاديات الرأسمالية فى البلاد الصناعية المتقدمة . أما البلاد المتخلفة ، فلها مشاكل أخرى تتعلق بحالات خلاف تلك التى تعرض لها كينز ، بحيث يصبح من الخطورة بمكان تطبيق ما وصل إليه من نتائج عليها .

### رأسمالية المرونة

من ثم ، تجدر هنا الإشارة إلى التحول الحادث فى السلطان الاقتصادى لبعض المؤسسات الاقتصادية بالبلاد الرأسمالية ، لدى تملك الدولة لها ، الأمر الذى يحدث بإنشاء بعض المشروعات والمؤسسات أو طرق المواصلات الحديدية والمائية على نفقة الدولة وميزانيتها ، أو ما يحدث نتيجة نقل بعض الصناعات الأساسية الخاصة إلى ملكية الدولة مقابل دفع تعويض كبير .



ففي رأى البعض ، أن هذا التحول يقلل بوضوح من سلطان الطبقة الرأسمالية ، وأنه نهج اشتراكي . ولكنهم ما يلبثون أن يعترفوا بأن سلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية في هذا القطاع العام ، قد تتحول لأسباب عملية من أيدي الرأسماليين إلى أيدي طبقة المديرين الصناعيين الجديدة والمستقلة إلى حد كبير (١٩) ؛ أو إن شئت فقل إلى أيدي الموظفين من قبل السلطة السياسية للدولة الرأسمالية ، التي لم تتغير طبيعتها الطبقية وسيطرتها القانونية الواضحة على هؤلاء المديرين أو الموظفين<sup>(١)</sup> .

الواقع إذاً يؤكد أن لا علاقة لهذه الملكية الجديدة بالاشتراكية . فلكية الدولة في هذه البلاد هي ضرب من الملكية الرأسمالية ، لم يعد المالك فيها شخصاً بعينه ، وإنما الدولة الرأسمالية التي تخضع لحفنة من كبار الاحتكاريين . فهو لم يعدل إطلاقاً من الطبيعة الاقتصادية للمؤسسات المؤممة باعتبارها مؤسسات رأسمالية ، ما بقيت المؤسسات الاحتكارية هي صاحبة السيطرة على أجهزة الدولة . واستخدمت الاحتكارات أسلوب التأمين ( التدويل )<sup>(٢)</sup> كإجراء رأسمالي للحفاظ على النظام الرأسمالي وإدخال بعض التحسينات فيه<sup>(٣)</sup> ، أو ترخيص بعض السلع الإنتاجية لصالح الصناعات الرأسمالية الخاصة الأخرى . كذلك قد تستخدم أسلوب التأمين

---

(١) المرجع السابق ، ص ٣١ .

(٢) انظر في الفرق بين التأمين والتدويل ص ٣٢ ، ٣٣ من هذا الكتاب .

(٣) مثلاً تنقل نتائج مختلف الأبحاث العلمية التي تقوم بها الدولة الرأسمالية أو تحويلها إلى الشركات الخاصة التي تستثمرها وتجنّي الأرباح منها .

هذا لإنقاذ بعض صناعاتها من الإفلاس والانهيار<sup>(١)</sup> ، أو لتحطيم إضراب العمال فيها ، وإجبارهم على أن يبذلوا جهداً أكثر حدة مقابل أجور منخفضة ، خداعاً لهم بأنهم فى نظام اشتراكى يؤمم مصادر الثروة وأدوات الإنتاج .

فالواقع يؤكد أن التأميم لا يجرى فى البلاد الرأسمالية ، إلا فى الحالة التى لا يعود فيها فرع معين من فروع الاقتصاد والصناعة قادراً على إعطاء الأرباح ، فى الوقت الذى تكون فيه المؤسسات الرأسمالية الأخرى فى حاجة لخدماته .

وهكذا ، كان تأميم حكومة حزب العمال فى إنجلترا لبنك إنجلترا وصناعة الفحم والسكك الحديدية والغاز والكهرباء ( سنة ١٩٤٥ — ١٩٥١ ) موضع انتقاد شديد ، من جانب الطبقة العاملة البريطانية نفسها . فقد عبرت التعويضات الضخمة التى دفعت لأصحاب الدخول الكبيرة ، مع بقاء الأجور فى هذه الصناعات على حالها ، عن أن حكومة حزب العمال قد راعت مصالح الأولين دون الآخرين .

ولعل هذا كان مدار نفس المناقشات لدى اعتزام حكومة ويلسن الحالية تأميم صناعة الصلب ، وتصريح كل من براون وزير الاقتصاد ، وكالاغان وزير المالية ، وجاى وزير التجارة ، إلى جانب تأكيد ويلسن نفسه لكبار الرأسماليين ورجال الصناعة ، بأن هذه الحكومة لا تعتزم إجراء تغييرات جذرية ، وإنما سوف تكتفى بما يجعل الرأسمالية تسير على نحو أفضل ، ودون

---

(١) فالسكك الحديدية ووسائل الاتصال الملاحية ، وبعض مرافق الاقتصاد الأخرى لا تستطيع الاستمرار دون مساعدة الدولة أو لجوئها إلى التأميم فى بعض الأحيان .

هزات مماثلة لما حدث في عهد حكومة المحافظين . ومن ثم ، لم يدخل ويلسن في منازعات مع ملوك الفولاذ ، وإنما دخل معهم في مفاوضات لشراء موافقتهم على ملكية الدولة لصناعة الصلب مع دفع أكبر التعويضات الممكنة ، وعلى نحو لا يضعف معه الاقتصاد الرأسمالي .

وهكذا ، فإنه على الرغم من أن حكومة ويلسن قد عادت إلى انتهاز أسلوب التأميم الذي انتهجته حكومة أتلي من قبل ، والذي تركز عليه الأنظمة الداخلية لعدد كبير من النقابات العمالية والنظام الداخلي لحزب العمال البريطاني نفسه ( المادة ٤ ) ، لما ينطوى عليه هذا الإجراء من مسائل إيجابية وحيوية ؛ إلا أنه يفقد أهميته بمرور عدد كبير من نقاط الضعف المشار إليها ، بالإضافة إلى وقوع لجنة مراقبة التأميم وإدارته في أيدي العناصر الوثيقة الارتباط بمصالح الرأسمالية الاحتكارية ، حتى يستحيل أن يصبح هذا الإجراء ، حتى في أدق عناصره ، في خدمة الشعب أو تحت سيطرته .

فهذا الإجراء ، لا يخدم في حقيقة الأمر إلا في صيانة وتدعيم النظام الرأسمالي ، ما دام ليس في مقدوره أبداً ، ولو بأقل درجة كانت ، تبديل مركز الطبقة العاملة البريطانية . وبل لعل حقائق كهذه تقدم مزيداً من الشكوك حول صلاحية الطريق البرلماني البريطاني للاشتراكية ، عندما يحرز حزب العمال أغلبية برلمانية ، ويشكل الوزارة ، ولكنه لا يستطيع تغيير طبيعة النظام وأساس الحكومة الرأسمالية .

## ظهور الفاشية

غير أن نزعات الإصلاح للحفاظ على السلطة الاحتكارية في النظام الرأسمالي ، قد تقصر عن أن تؤدي دورها في بعض الظروف والبلدان . فعندما تؤدي الهزات والأزمات والصراعات الإستعمارية إلى ضعف الرأسمالية اقتصادياً وسياسياً ، بينما تقوى الحركة العمالية ، وتنظم الإضرابات والمطالبات الشعبية بمزيد من الحقوق أو رفع مستوى المعيشة ، وتصبح الحكومات البرجوازية عاجزة عن أن تواجه الصراع الإمبريالي ، ومنافسة الاحتكارات الرأسمالية الأجنبية داخل البلاد وخارجها من جانب ، أو تعجز عن مواجهة مشاكل الأزمة الاقتصادية وهبوط ثقة الجماهير الشعبية بها من جانب آخر ، ويلحق الخطر بالنظام الرأسمالي ككل أمام محاولات الأحزاب والحركات العمالية والاشتراكية إسقاطه ، تظهر الفاشية كأحد الأسلحة الحادة التي تستخدمها الرأسمالية الاحتكارية لقمع الطبقة العاملة ، وتضليل الجماهير الشعبية غير الواعية ، من أجل الإبقاء على نفسها .

وقد كان هذا هو ما حدث بالفعل لدى ظهور الفاشية كظاهرة سياسية ، وحركة ، وحزب ، لمواجهة مجمل الظروف السابق إيضاحها ، في كل من إيطاليا وألمانيا والمجر وبولندا والنمسا وبعض بلاد البلقان ، التي شكلت أضعف حلقات الرأسمالية ، في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، ولا سيما في الثلاثينات من هذا القرن ، حين هزت الأزمة أركان النظام الرأسمالي .

فالفاشية ، لا تعدو أن تكون ظاهرة سياسية للأزمة العامة في البلاد الرأسمالية ، فعندما تعمق وتستفحل تناقضاتها ، ويتدخل استقرارها . عندئذ

يصبح اللجوء إلى النظام الفاشي ، في هذه البلاد ، تعبيراً عن ضعف ووجل  
الرأسمالية من إمكان حل هذه التناقضات بالوسائل السلمية المعتادة .

ومن ثم ، فهي ليست كما يحسب البعض مجرد ظاهرة أملت بالمجتمع  
الإيطالي خاصة في أعقاب الحرب العالمية الأولى . ولكنها ظاهرة عامة تعبر  
عن العنف الذي تلجأ إليه الرأسمالية في أي بلد من البلاد ، يهدد عمق الأزمة  
فيه نظامها الرأسمالي بالانهيار . هي ظاهرة سياسية ، حيث تتوافر ظروف  
اقتصادية واجتماعية معينة من نتائج الأزمات والمنازعات الطبقة ، وحيث  
يصبح اللجوء إلى الفاشية كحركة وكحزب ، ونظام يستخدم أجهزة الدولة  
العسكرية والبوليسية في قمع الحركات العمالية ، أو يضلل الحركة الشعبية  
بأساليب الدعاية الغوغائية لحماية الرأسمالية ، أمراً ضرورياً .

وهكذا يمكن تعريف الفاشية ، بأنها الدكتاتورية الإرهابية السافرة  
للأوساط الأكثر رجعية وتطرفاً وتعصباً ، والأكثر إمعاناً في التوسع  
الإمبريالي لرأس المال المالي .

ويبين الارتباط الوثيق بين الفاشية وبين الأزمة من كون دعاة الفاشية  
وإنبيائها ، الذين نذروا أنفسهم لإعادة مجد الوطن ووحدة الشعب ، يلجأون  
في خطبهم الغوغائية لتحريك عواطف الجماهير إلى مهاجمة الرأسمالية ، في  
المرحلة الأولى لحركتهم على الأقل (١) . وكثيراً ما حسب البعض أنها نوع  
من الزعامة البونابرتية لبعض أبناء البرجوازية الصغيرة ، الذين يضعهم مركزهم

(١) انظر في هذا الشأن :

Giuseppe Tassinari, Fascist Economy. Roma, 1937, pp.  
9 — 24.

الطبقى المنهار فوق حساب الطبقات المتصارعة . ولذلك ، فهم لا يسعون إلى إحلال طبقة محل الأخرى . ولكن الحقيقة التى اتضحت بعد تركز الأحزاب الفاشية فى الحكم ، أن الاحتكارات الرأسمالية هى التى قامت على تمويل حركاتها ، سعياً منها إلى تأكيد سلطانها على الحكم ، باستبعاد أية حركة ثورية مناهضة لتقويض أسس النظام الرأسمالى (٢) .

وبالفعل ، ظهرت فى الثلاثينات من هذا القرن حركات وأحزاب فاشية فى بلاد أخرى عدا إيطاليا ، كالألمانيا والنمسا والمجر وبولندا وأسبانيا ، التى كانت تخوضها وتعصف بها الأزمات الاقتصادية ، وتهدد فيها الحركات الثورية والعمالية استقرار النظام الرأسمالى . وقد اتخذ قيام هذه الحركات عدة سمات نجملها فى الآتى :

(أ) أن الرأسمالية التى طالما دافعت عن النظم الديمقراطية فى تلك البلاد ، سرعان ما تنازلت عنها وقبلت قيام الدكتاتورية الفاشية التى أسقطت جميع واجهات الديمقراطية ومؤسساتها ، وأسلمت البلاد لإرادة زعيم نذر نفسه لدعم الوحدة القومية وبناء عظمته العسكرية والإمبراطوية .

(ب) اعتمدت الفاشية فى هذا الصدد على حزب جماهيرى يدعى الثورية ويتمسح بالاشتراكية (كما كان شأن الحزب الوطنى الاشتراكى ، النازى) ،

---

(١) يتهم البعض على اعتبار الفاشية الإيطالية والتهلرية نفسها حركة ثورية ، فيقول أنها ثورية بمفهوم كليمنصو عندما قال أنه على الرغم من دق جيوش الألمان أبواب باريس ، فإنه يلزم أن يقوم كل مواطن فرنسى بواجبه نحو إقالة فرنسا من عثرتها ، وذلك عن طريق الإطاحة بحكومتها القائمة . يعنى أن ذلك قد يؤدى إلى خلاص الرأسمالية الفرنسية مما بها من أزمات تتعلق بمقاومة الطبقة العاملة وثورتها ، عن طريق إقامة حكومة رأسمالية وإحلال مثيلة لها محلها . (ستراشى ، المرجع السابق ، ص ٢٦٣) .

ويرمى إلى التأثير على عواطف الجماهير وتحريكها ، بحيث يتمكن من ضبط جميع أعضائه في سلك واحد وعلى هدف واحد في تأييد الزعامة ، بالوسائل الدعاية المموجة .

وهكذا استغلت النازية حسن طوية الجماهير وثقتها بالثورة ، والآمال التي تحيا في أفئدتها لتحقيق الاشتراكية . مثلاً ، رمز موسوليني إلى العمل الثوري بالزحف على روما ، كما زحف بلسودسكى على وارسو . وظهرت النازية وغيرها من الحركات الفاشية في البلاد الأخرى تلبس لباس الثورة وتتجلبب بالاشتراكية ، وهى التى قامت على خدمة المصالح العليا للرأسمالية ، وهدف إلى تفويض كل أمل فى الاشتراكية .

ومن الملاحظ ، أن الأحزاب الفاشية ليست منظمات سياسية يتم التوجيه فيها بحرية ، أو تتخذ القرارات بالأغلبية ويتم النزول فيها على إرادة القاعدة ، ولكنها منظمات تفرض روح الزعامة ، واستغلال الشعارات والعبارات الطنانة ، حتى أسميت « باشتراكية البلهاء » لدى النازية . ولكن على أية حال ، فإن ديناميكية الحركة والتنظيم داخل إطارات هذه الأحزاب ، قد ارتفع بها إلى درجة كبيرة من قوة التأثير ووحدة الحركة ، والتفوق على الأحزاب البرجوازية التجمعية الأخرى (١) .

( ح ) اعتمدت الفاشية بصفة أساسية على الدعاية فى التأثير على الجماهير وتحريك عواطفها وجذب أنظارها إليها . فاستخدمت الدعاية المتطرفة ضد

---

(١) انظر فى الشأن : H. Mau et H. Krausnick, La National Socialisme Allemagne, 1962, pp, 41-69

الرأسمالية ، حتى حان الوقت لتصبح أداة حكم الاحتكارات الرأسمالية وتدعيم قوتها ونفوذها . فالنازية مثلاً ، ضربت على أوتار أفئدة الطبقة المتوسطة المنهارة في وقت الأزمة ، ودعت إلى تغليب صالح الجماعة على الفرد ، وتحريك حاسة الناس في طلب العدل ، واستغلت العاطفة الوطنية الجريحة ، لتقود الناس خلفها ضد نتائج صلح فرساي سنة ١٩١٩ .

وزادت النازية على ذلك ، بأن استخدمت الشعارات المعادية للرأسمالية والسامية ( كنص المادة ١١ من منهاج الحزب الوطني الاشتراكي الألماني التي تقول : بإلغاء الربح بدون عمل والخلص من عبودية الفائدة ) لاستقطاب قوى الطبقة العاملة والبرجوازية الصغيرة إلى جانبها . ففي هذا النص الأخير ، لم يكن النازيون يطالبون على طريقة الاشتراكيين بإلغاء الربح الذي ينظر إليه على أنه هدف وأساس الاقتصاد الرأسمالي ، بل يطالبون بمجرد إلغاء الفائدة التي لا تعدو أن تكون شكلاً محدوداً من أشكال استغلال الرأسمالية المصرفية للزراعين والعمال الحرفيين . ووجهت الدعاية النازية ضد هذه الصورة من صور الرأسمالية الربوية بصفة خاصة ، حيث كان على رأس المصارف عدد كبير من اليهود . وأصبحت الطبقة المتوسطة التي هدتها الأزمة تشعر أنها تكافح أصحاب المصارف اليهودية من جهة ، والبروليتاريا التي كان على رأس حركتها الاشتراكية أو الشيوعية عدد آخر من اليهود من جهة ثانية . ومن ثم ، فقد أصبح عداو السامية ، الذي كان داء مزمناً لدى الطبقة المتوسطة في ألمانيا ، عقائد الفاشية الهتلرية (١) .

---

(١) لمبلي هالتي ، المرجع السابق ، ص ٣٥٨ .



كذلك كانت الدعاية أساساً من أسس الفاشية الإيطالية . فهي قد بدأت بالدعاية المتطرفة ضد النظام الرأسمالي ، و انتهت إلى ما أسمته « الدولة التعاونية » ، التي في ظلها تطورت إيطاليا الرأسمالية إلى دولة إمبريالية ، أقدمت في طيش على احتلال الحبشة ، ضاربة بتهديدات عصبة الأمم وعقوباتها الاقتصادية عرض الحائط ، بينما بقيت « الدولة التعاونية » حبراً على ورق (١) .

هكذا يبين ، كيف اختارت الفاشية أن تسمى نفسها حركة ثورية ، أو دولة تعاونية ، وكيف ادعت التخطيط القومى وبعض إجراءات التأميم لخداع المثقفين ؛ كما استخدمت نظرية الجنس الأرى وعداء السامية لجذب انتباه العوام ، واستغلال عواطفهم في خدمة حركات تخدع الصراع ضد الاستغلال الرأسمالي .

(د) أن الفاشية بتركيزها أجهزة الدولة وأدوات القمع في أيديها ، تقوم على أساس مركزية وعسكرية السلطة ، واستغلال كافة وسائل الضغط والقسر بمساعدة المنظمات الفاشية (كمفرق الصاعقة الألمانية التي تشكلت قبل وصول النازى إلى السلطة ) ، لضرب القوى المناهضة للاحتكارات الرأسمالية وسلطانها السياسية ، وهى في هذا ، لا ترمى إلى استبعاد النشاط الإنسانى ووظيفته الاجتماعية لسطوة المال والآلة فحسب ، وإنما ترمى كذلك إلى تدمير ثروة المجتمع وطاقاته الإنتاجية ، وخلق كل ميل إلى التفكير الحر ، بل أى نوع من التفكير في ذاته مجرداً ، كما كانت تفعل الحركة

---

(١) ظهرت في اليابان في نفس الحقبة دعوة إلى إقامة « يابان بلا استغلال » كما ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية نزعة فاشية مماثلة تحت شعار « توزيع الثروات » .

النازية . لدى إحراقها الملايين من مؤلفات وكتابات أعظم المفكرين الألمان في الميادين العامة .

وأخيراً ، يبين أن الفاشية لم تقدم في كل ما قدمت نظرية ذات فحوى أو أهمية ، ولا كانت بها حاجة إلى فلسفة (١) . فلم يعدّ لظهورها أن عبر عن حقيقة مجردة ، هي لجوء الرأسمالية الاحتكارية إليها كآخر ما تستطيع أن تفعل للحفاظ والإبقاء على نفسها . هي لم تعد أن تكون ، على حد تعبير الآخرين ، كلب حراسة للرأسمالية في أزمتها ضد الحركة الثورية المناهضة للاستغلال الرأسمالي (٢) .

### إسهاب الفاشية

ومع استقرار النظم الفاشية في إيطاليا سنة ١٩٢٢ ، وفي ألمانيا سنة ١٩٣٣ ، ووصول الأوساط الرجعية إلى السلطة في اليابان في منتصف الثلاثينات ، قامت عدة محاولات أخرى لإحداث انقلابات فاشية مماثلة . وقد انتهت هذه المحاولات بالفشل في فرنسا والنمسا سنة ١٩٣٤ ، ولكنها نجحت في أسبانيا سنة ١٩٣٦ .

وفي الفترة التي بدأت فيها الدول الفاشية ، ولاسيما ألمانيا ، تطالب بإعادة تقسيم العالم ، وتعلن في صراحة متزايدة رغبتها في الحرب وسيطرتها على

---

(١) انظر في هذا الشأن R. Osborn, The Psychology of Reaction  
Left Book Club, Part I (What is Facism)

(٢) ستراشي ، المرجع السابق . ص ٢٦٦ .

غيرها ، استطاعت ألمانيا احتلال أراضي النمسا وتشيكوسلوفاكيا . وباتفاق الدول الفاشية الثلاث ، ألمانيا وإيطاليا واليابان ، على إعادة اقتسام العالم وتوزيع ممتلكات ومستعمرات الامبراطوريات المالية ، فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة وهولندا فيما بينها ، اتجهت دوائر الامبريالية العدوانية في هذه البلاد إلى الحرب كوسيلة لتحقيق أغراضها <sup>(١)</sup> . وزاد هذا من حدة التناقض بينها وبين الدول الامبريالية الأخرى ، ولاسيما فرنسا وانجلترا والولايات المتحدة ، فكان نشوب الحرب العالمية الثانية كنتيجة لامفر منها ، بسبب تفاقم التناقضات الأساسية السياسية والاقتصادية للرأسمالية الاستعمارية .

وقد استمرت الحرب العالمية ستة أعوام ، انتهت بانتصار الحلفاء المعادين للفاشية . ولم تستطع الفاشية ، كبقوة ضاربة للامبريالية والرأسمالية الاحتكارية ، أن تجد لها مستقبلا في عالم ما بعد الحرب الذي تغيرت فيه موازين القوى إلى حد كبير . فتأسس ميثاق الأمم المتحدة سنة ١٩٤٥ باسم الشعوب التي تعرضت لحسائر فادحة ، بلغ مداها ٤٦ مليون نسمة و ٤٠٠ مليار دولار ، ومن أجل الدفاع عن الكرامة البشرية وحقوق الإنسان . بل أدى انهيار الفاشية ، واتساع نطاق الاقتصاديات الاشتراكية ، وزحف الحركات الشعبية والتحريرية التي شملت جميع بلاد المستعمرات السابقة ، إلى ضعف القوى الامبريالية على الصعيد العالمي عن ذي قبل .

---

(١) انظر في شأن التناقضات بين الولايات المتحدة واليابان هامش ص ٢١٤ من هذا الكتاب .

## الفصل الثاني

### مدارس الفكر الاشتراكي

تقديم

الاشتراكية ، كما نوهنا من قبل ، كلمة حديثة ولدت في كل من فرنسا وإنجلترا في الثلاثينات من القرن التاسع عشر ؛ وفي العالم العربي مع مطلع القرن العشرين ؛ وصاحبت في هذا الشأن ظواهر اقتصادية واجتماعية معينة وأصيلة . فهي كمذهب اقتصادي واجتماعي سياسي ، وحركة ترمى إلى إحلال التوافق بين ملكية أدوات الإنتاج وبين العمل والإنتاج الاجتماعي في عصر الثورة الصناعية وأعقابها ، والقضاء على التناقضات الناجمة عن هذه الأوضاع ، عن طريق سيطرة الشعب على أدوات الإنتاج وتحقيق عدالة التوزيع ، لم تنبثق مصادفة أو نتيجة ردود الفعل العاطفية والتأثر بالمثل العليا الأخلاقية ، قدر ما أوضحت مراميها وحددت وسائلها بقوانين علمية واضحة في تحليل أسباب هذا التناقض وتأكد حلوله .

ومن ثم ، فإن الاشتراكية التي نعرفها اليوم ، كمذهب وحركة ، تختلف اختلافاً عميقاً عن المفاهيم القديمة التي يسدولنا أنها على شيء من الاشتراكية<sup>(١)</sup> أو هي في حقيقة الأمر بمثابة الأصول المثالية للاشتراكية الحديثة .

---

(١) انظر في هذا الشأن ، ليلي هالتي ، المرجع السابق ، ص ١١ - ١٣ .

وعلى هذا الأساس ، يصبح من الصعوبة بمكان أن نربط ما بين الاشتراكية وقوانينها العلمية ، في تحليل تناقضات ومآسى المجتمع الرأسمالى الاحتكارى ، وتخطيط أسس الاقتصاد الاشتراكى ، وبين عصر الثورة الفرنسية وما قبلها . فالثورة الفرنسية مثلاً ، كانت قبل كل شىء ثورة من أجل تولى البرجوازية ، لا أبناء الطبقة الرابعة من عمال وفلاحين ، دست الحكم . بل إن مبادئ وثيقة حقوق الانسان الفرنسية جاءت لتحمى الملكية الفردية لمن يدفع الثمن ، وتقرر مصدر السلطات للشعب من أصحاب حق الانتخاب ، الذى لم يتقرر حتى أواخر القرن التاسع عشر إلا لدافعى الضرائب ، لا للفقراء من عمال وفلاحين . فهى من حيث أنها انتصار للبرجوازية على الأرستقراطية الإقطاعية المنحلة ثورة اجتماعية ، غيرت المضمون الاجتماعى وعلاقات الملكية ، وآثارها الظاهرة فى العلاقات الاجتماعية للطبقات والسلطة السياسية الممثلة لها . لكنها ليست ، هى أو ما قبلها من ثورات سعت إلى تقدم البشرية ، بثورة اشتراكية بالمعنى الصحيح للكلمة .

فإن أقدم العصور ، وقد غدت الفكر العالمى آراء وأفكار وأقوال وكتابات ومؤلفات ، انطوت على الرغبة فى الإصلاح وهدم علل المجتمع القديم ، والتبشير بتخطيط عالم مثالى ، اشتراكى يتم التوزيع فيه على أساس العمل ، أو شيوعى يتم التوزيع فيه على أساس الحاجة . فقد قام فى كل عصر وأوان رجال كانت لهم جولاتهم فى هذا السبيل ، منهم من استطاع كشف أخطاء المجتمع الذى يعيش فيه بتحليلها تحليلًا علميًا ومنطقيًا ، ودعا إلى تقويم الأوضاع فيه تقويمًا يتفق وروح العصر ومفاهيمه وإمكانياته ، ومنهم من كانوا إنفعاليين يعيشون فى توتر عاطفى دائم ، بدلا من أن يعيشوا

ضمن نطاق ذهنية علمية رياضية . ومن ثم ، فقد عرف تاريخ الفكر  
الانسانى القديم طوباويين حاملين ، تقلصت ، أو تلاشت فلسفاتهم الغيبية  
أمام سيطرة العلم الذى نقل الفكر الانسانى فى القرن الأخير من الحلم  
إلى اليقين<sup>(١)</sup> .

### جمهورية أفلاطون

وقد ظهرت هذه الأفكار الطوباوية<sup>(٢)</sup> فى شكلها المتسلسل أول  
ما ظهرت فى جمهورية أفلاطون . والحق ، أن أفلاطون يختلف فى جمهوريته  
اختلافاً بيناً عن سائر من نزعوا إلى الفكر الطوباوى فى العصور القديمة .  
فهو ينتمى بها إلى الفكر الفلسفى والسياسى . أكثر مما ينتمى إلى الفكر  
الأخلاقي الدينى أو الاتعاظى الذى قام على إصلاح المجتمع فى تلك العصور<sup>(٣)</sup>

كتب أفلاطون ( ٤٢٧ - ٣٤٧ ق م ) جمهوريته . داعياً إلى البحث

---

(١) أورخان ميسر ، بين الطون والطوباويين ، مجلة المعرفة ، دمشق ، عدد ٣٨ ،  
ص ٢٨ .

(٢) أول من عرب كلمة Utopia بكلمة « طونى » وكلمة Utopian بكلمة « طوباوى »  
هو سلامة موسى . واليوتوبيا اصطلاح أغريق يتألف من كلمتين ، ويعنى فى الأصل « الامكان » .  
وقد اتخذ هذا الاصطلاح الأغريق معناه الواضح فى القرن السادس عشر بعد أن صدر كتاب  
المفكر الانجليزى سيرتوماس مور بهذا الاسم - المرجع السابق ، ص ٢٦ - ٢٧ .

(٣) عاش أفلاطون ( ٤٢٩ - ٣٤٨ ق م ) فى فترة شاذة غير عادية من تاريخ  
اليونان ، اتسعت فيها الهوة بين الأغنياء والفقراء ، وانددم فيها الصراع حول المصالح المادية  
وبلغ من العنف درجة لم يبلغها من قبل . فكانت هذه الظاهرة دافعة للفيلسوف لأن يبحث  
وينقب عن أحسن الوسائل وأفضل النظم التى يمكن أن يقوم عليها صرح دولة ونظام تمنع  
فيه الشرور والآثام ، فتتخض تفكيره ويبحث عما سجله فى كتاب « الجمهورية » .

عن مقومات العدالة في محادثة يجريها بين أستاذه سقراط وحوارييه ، ومقرراً قيامها في دولة أو مدينة من بضعة آلاف من السكان ، تتوفر فيها السعادة للجميع . فليس فيهم إلا من يملك ضرورات الحياة . وليس من يدين أغنياء يتهافتون على اكتناز الثروة التي لا حدود لها .

ولكنه ما يلبث أن يقرر أن جمهوريته هي من بنات أفكاره ؛ فلا وجود لها على الأرض فيما يبدو له . ولكن ربما كان لها نموذج ومثال في السماء <sup>(١)</sup> . والأهم ، أن أفلاطون الذي أنشأ جمهوريته في عصر العبودية . لا يقيم للعدل ميزاناً بين العبيد والأحرار . وإنما هو يقرر في صراحة تامة تفضيله ألا يستعبد جنود مدينته يونانيين . وأن يستعبدوا من الغرباء والبرابرة الأجانب عن طريق الحروب ما يشاء ولا <sup>(٢)</sup> . فالعبودية عند أفلاطون كانت شيئاً طبيعياً ومنطقياً ، بل شيئاً معقولاً وحقاً <sup>(٣)</sup> . فقد أملت عليه ظروف العصر ، التي جعلت من العبد أداة الإنتاج الرئيسية ، تفكيره السياسي ومفاهيمه الأخلاقية والاجتماعية . وعنده أن العبد لا يتعدى عليه ، حتى لا تتوتر علاقته بأسياده ، ويتخاذل ويعجز عن العمل <sup>(٤)</sup> . ولكنه لا ينتمى إلى إحدى الطبقات الثلاث ( الحكام الفلاسفة ، والجيش ، والصناع والعمال والفلاحين ) الذين يعيشون في

---

(١) هاري ليدر ، الحركات الاشتراكية ، ترجمة محمد ماهر نور ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ١٩٦٦ ، ص ١٢ - ٢١ .

(٢) جمهورية أفلاطون ، ترجمة حنا خباز ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ص ٤١٨ ، ص ٢١٩ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٥٨ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٦٩ - ٧٠ .

جمهوريته عيشة شيوعية ، ويقومون على منع التعدي ، وتحقيق العدالة والسعادة الحقيقة بين الأحرار<sup>(١)</sup>.

والواقع ، أن هذا الذى ارتآه أفلاطون فى تنظيم الجمهورية مقطوع الصلة بمعنى الدولة كما نفهمه اليوم ؛ ولا يبدو أن يكون نظاماً لجهاز أو مجموعة من الموظفين أو المجندين تعولها الدولة ، وتقوم بتربيتها وتثقيفها على حساب الجماعة ، لى تحملها فيما بعد أعباء الحكم والدفاع. بل إنه لم يتعرض للنشاط الإنتاجى والاقتصادى الذى هو شأن طبقة العمال والصناع والفلاحين ، فى قليل أو كثير .

ولاشك أن أفلاطون حين يسوغ حصر السلطات فى أيدي قليلة ، ويجعل الحكم وقفاً على طبقة المحاربين المختارة ، كمثلة لأحسن العقول وأقوى الأبدان ، وحين يعرض عن إطلاق حقوق الحكم للشعب أو لممثليه ، قد أرضى عنه الأوتوقراطيون والفاشيون ، بمثل ما أرضى عنه الاشتراكيون لأنه يحرم الملكية على الولاة ، ويسمح باشتراك الجمهور فى الملكية العامة ، ويجعل للنساء حق الحكم مع الرجال ، ويفرض عليهن واجب الدفاع معهم . وهكذا ، يسوق الفاشيون والاشتراكيون على السواء كلمات فى كتاب الجمهورية ، تعزز آرائهم وتدحض آراء خصومهم .

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٧ ، الكتاب الأول .



## الفكر الاجتماعي والاستراكية

وقد ظل الفكر الإنسانى فى هذا المجال دقيقاً ، لا يعرف للبداية والنهاية حدوداً يقف عندهما . فالفلسفة الرواقية ، التى قامت على اعتبار الأحوال البدائية للمجتمع القبلى والرجوع إلى الطبيعة مثلاً أعلى للكمال ، تمخضت تعاليمها عن حاجة الملكية الفردية ، والدعوة إلى إصلاح المجتمع المدنى إصلاحاً وفق المثل المستقاة من الحالة الطبيعية الأولى . فالناس أحرار متساوون ، بوصفهم شركاء فى الروح الإلهية <sup>(١)</sup> .

ومن ثم ، نرى الشاعر اللاتينى فرجيل يشيد بعصر الفطرة ، ويمجد الحكم الذى تتمثل فيه حالة الطبيعة فى قوله :

ولا أسوار تفصل بين الحقول

لا علامات هناك ولا حدود .

تقسم الأراضى المتنازع عليها إلى وحدات .

فكل شىء دائماً مشاع . <sup>(٢)</sup>

ويسجل سينسكا إعجاباً صادقاً وصريحاً بالشيوعية البدائية ، حيث الفضائل الاجتماعية ظاهرة نقية ، قبل أن يزىغ المجتمع بالجشع ويدخل

---

(١) انظر فى تفصيل هذه المرحلة

Sir Alexander Gray, Socialist Thought, 1946.

(٢) هارى ليدلر ، الحركات الاشتراكية ، ترجمة محمد ماهر نور ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦ ، الجزء الأول . ص ٢٤ .

عليه الفقر . فالناس — على حد قوله — لم يعودوا يملكون كل الأشياء حين بدأوا يدعون ملكية شيء منها <sup>(١)</sup> .

ودخلت المسيحية العالم ديناً للساكنين الجائعين : « طوبى لكم أيها الفقراء لأن لكم ملكوت الله . . . ما أعسر دخول ذوى الأموال إلى ملكوت الله » . وما من شك في أن كثيراً من المسيحيين الأوائل كانوا ينظرون إلى الملكية المشتركة على أنها مثل أعلى خلاق بأن يسعوا إليه <sup>(٢)</sup> . فنحن نرى برنابا يوصي المسيحي قائلا : « اشترك في كل شيء مع جارك ، ولا تقل إن شيئاً من الأشياء مذك لك ، لأنكم إن كنتم شركاء في أشياء لا تفسد ، فما أحراركم أن تكونوا شركاء في الأشياء الفانية » <sup>(٣)</sup> .

ويرتب على هذه المعتقدات ذم الغنى والإشادة بالفقر ، الأمر الذى وجد تعبيراً أصيلاً فى المفارقة القائلة *dives aut iniquus aut iniqui heres* « محال أن يصبح المرء غنياً دون أن يظلم . ولكن ما حكم من ورث مال أبيه ؟ أنه إذا يأخذ ما جمع بالظلم » . وقد قامت على أساس هذه المثل تعاليم القديس بولس فى إصلاح الذات إصلاحاً خلقياً ودينياً اتعاضياً ، مستخدماً وسائل لاغبار عليها فى المجتمع الرومانى فى ذلك الحين .

---

(١) Seneca, Leters, p. 90

(٢) م . م . بير ، تاريخ الاشتراكية البريطانية « ترجمة فؤاد اندراوس ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ١٩٦٥ ، ص ٢٠ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٠ .

## الفكر العربي والاستراتيجية

وقد قدم الإسلام ثورة فكرية واجتماعية تمتد إلى آفاق بعيدة من ذات معنى الحياة الاجتماعية وتحرير الإنسان . فقد كان الإسلام في مطلعته ثورة على وأد البنات ، وثورة على رأس المال الربوى في مجتمع الجزيرة العربية الذى أخذ يشق طريقه فى جنبات الامبراطوريتين الرومانية والفارسية . وهو قبل كل شيء ، ثورة على الظلم والاستغلال<sup>(١)</sup> وأكل مال اليتيم بالباطل ، وثورة من أجل الفقراء على المتمولين ممن يكتزون الذهب والفضة<sup>(٢)</sup> . وهو من بعد ثورة على الطبقات ، وعلى قوم يسخرون من قوم .

ولم يقف الإسلام عند حد الثورة الاقتصادية ، وتنظيم الحياة الاجتماعية أساس التعاون على البر والتقوى<sup>(٣)</sup> ، وفرض الزكاة على كل ذى مال<sup>(٤)</sup> ، وإيجاب السعى للرزق<sup>(٥)</sup> . ولكنه تعداها إلى الثورة على الرجعية والجود ، والدعوة إلى التقدم وتحرير الفرد . فدعوة بلال المسلمين إلى الصلاة «الله أكبر» تمثل هذه الثورة الكبرى على الشرك والجهل والجود والتخلف ، وإلى النظر فى شؤون الحياة والكون . قال تعالى : « قل سيروا فى الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق » .

---

(١) قال تعالى . « ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تعثوا فى الأرض مفسدين » .

(٢) قال تعالى : « والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم » .

(٣) قال تعالى : « وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان » .

(٤) قال تعالى : « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها » .

(٥) قال تعالى : « وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون » .

وقد قامت في الإسلام سلسلة من الدعوات الفاضلة ، والحركات والثورات اللاهبة ، التي ذهبت كل مذهب وتنوعت في الطبائع والأهداف ، ولا سيما تلك التي كشفت عن طبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عصور الخلافة الإسلامية ، وتلك التي استهدفت تقييم هذه العلاقات على أسس جديدة من الأصول المثلث التي أرستها المصادر العليا للشرع الإسلامي ، القرآن والسنة (١) ، وتدافعت من حولها الأمة .

كانت هناك مثلاً ثورة أبي ذر الغفاري (رضي الله عنه) ضد المتمردين من بني أمية ، ولقي الاضطهاد على أيديهم (٢) .

وكانت هناك دعوة النجدات ( من الخوارج ) وبعض المعتزلة ( كأبي بكر الأصم ) إلى إلغاء الدولة وأجهزتها . فعندهم أن الخلافة من فروع الدين وليست من أصوله . فهي ليست فريضة ؛ وإنما الفريضة في تنفيذ المسلمين للقرآن والسنة . فإن فعل المسلمون هذا ، شركاء متضامين متكافلين ، يأخذ قويمهم بناصر ضعيفهم ، ويعطى كبيرهم أدناهم ، فلا حاجة بهم إلى الخلافة (٣) .

---

(١) في الحديث الشريف : « الناس شركاء في ثلاث : الماء والكلأ والنار » .

(٢) في الحديث الشريف : « ما أقلت القبراء ، ولا أظلت الخضراء ، من رجل أصدق من أبي ذر » .

(٣) تمثل هذه الدعوة نزعة فردية إنسانية إلى الحياة البدوية الطبيعية ، ولكنها ليست فوضوية من قبيل المذهب الذي نشأ في القرن التاسع عشر في مواجهة قضايا معينة لعصر الرأسمالية ، وتنظم الحياة الاجتماعية على أساس التعاون والحرية والاختيار .

وكانت هناك ثورة الزنج في البصرة (٢٥٥-٥٢٧٠ / ٨٦٩-٨٨٣ م) . كانت ثورة اجتماعية ، ذات أسباب سياسية واقتصادية تكمن في فساد وانحلال مركزية دولة الخلافة العباسية ، وشيوع نظام الالتزام وابتزاز أموال المسلمين وخراب بيت المال ، وتوطد نظام إقطاع الأرض ( بسبب عجز الدولة ) . واستغلالها من قبل التجار الأثرياء بجلب العبيد الزنج من شرقي أفريقيا للعمل فيها . ولم يكن لهذه الثورة الاجتماعية الخاصة ، ضد الاستغلال الطبقي الذي وجد هؤلاء الزنوج أنفسهم فيه ( بعيدين عن بلادهم والأمراض تفتك بهم في سواد البصرة ومستنقعاتها التي أحدثتها الفيضانات المتعددة ) ، أن تكون بمنأى عن الإسلام ، والمجاهرة بآراء دينية في هذا الصدد . فالإسلام هو الذي فتح الباب إلى عتق الرقاب ، ودعا إلى تحسين أحوال من بقى منهم <sup>(١)</sup> . وقد حدا هذا بعلي بن محمد ، قائد هذه الثورة وزعيمها ، إلى الاعتماد على القرآن في دعوته ، وإلى أن يقتبس من مختلف الفرق والعقائد آراءها في آن واحد ، دون أن يتبنى أيأ منها ، مدافعاً في إطارها بسلاح العقل والمنطق عن وجوب تغيير النظام السائد عهد ذاك <sup>(٢)</sup> .

وكانت الفرق الباطنية ، وبخاصة الاسماعيلية والبابكية والقرمطية منها ، تدعو إلى شتى الأفكار المتطرفة ، وإلى إحداث الثورات ضد دولة الخلافة وحاكميها ، حتى غدت بيئة لتدريب الدعاة على الحركات الانقلابية ،

---

(١) كان من الزنج في بحر الإسلام الصحابة والفقهاء والقواد . وكان العبد الأجنبي إذافر من موطنه ودخل دار الإسلام وأعلن إسلامه نال حريته (انظر أحمد شفيق ، الرق في الإسلام ، ص ٨٣ - ٨٧ - ٩٤ - ٩٨ ) .

(٢) انظر في هذا الشأن ، أحمد علي ، ثورة الزنج ١٩٦١ ، ص ٤٧ - ٤٩ - ٦٩ ، .

واستقطاب آهال الشعب ورغباته الملحة في التحرر من المساوئ الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لذلك العصر (١).

وكتب الفارابي « آراء أهل المدينة الفاضلة » (٣٣١هـ)، يعالج فيها بطريقة خفية حاجة المسلمين إلى التعاون والاجتماع والعمران ، بعد ما آلت إليه دولة الخلافة في ذلك العصر من سيطرة الأمراء والوزراء وسقوط السلطة السياسية في أيدي الأتراك والفرس (٢). فالاجتماع في القرية أهل للضعف والتخاذل ، ولا يحصل السكال في الاجتماع إلا باجتماع أهل المدينة الذي يرقى إلى اجتماع الأمة ، ويعظم في اجتماع الناس في المعمورة كلها (٣).

وغالباً ما يقصد الفارابي بالمعمورة دار الإسلام التي تحصل لها المنفعة باجتماع أهلها وتعاونهم على غيرهم ، « فيقوم كل واحد لكل واحد ببعض ما يحتاج إليه في قوامه ، فيجتمع عما يقوم به جملة الجماعة لكل واحد جميع ما يحتاج إليه في قوامه وفي أن يبلغ السكال (٤) » ، فالمدينة التي يقصد بالاجتماع منها التعاون على الأشياء التي تنال بها السعادة في الحقيقة هي المدينة الفاضلة . والاجتماع

---

(١) راجع على سبيل المثال ، مصطفى غالب ، الحركات الباطنية في الإسلام ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٦٦ ؛ بندل الجوزي ، من تاريخ الحركات الفكرية في الإسلام ، القدس ١٩٢٢ .

(٢) انظر في تفسير آراء الفارابي في المدينة الفاضلة في سبيل المثال :  
H. Sherwani, Studies In Muslim Political Thought and Administration, Lahore, 1963, pp. 69-86.

(٣) انظر في هذا الشأن « آراء أهل المدينة الفاضلة » ، الطبعة الأولى سنة ١٣٢٣ هـ بمصر ، ص ٧٧ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٧٧ .

الذى به يتعاون على نيل السعادة هو الاجتماع الفاضل . والامة التى تتعاون  
مئنها كلها على ما تنال به السعادة هى الامة الفاضلة . وكذلك المعمورة الفاضلة  
إنما تكون إذا كانت الامة التى فيها يتعاونون على بلوغ السعادة<sup>(١)</sup> .

والمدينة الفاضلة عند الفارابى تشبهه جسم الإنسان الصحيح . فكما أن  
بجسم الإنسان والحيوان عضو واحد رئيس ، يتعاون مع بقية الأعضاء على  
إتمام الحياة وهو القلب ، كذلك لابد فى المدينة من رئيس ، وتقوم حياتها  
على مراتب ودرجات ، تبدأ بالرئيس ، وتنتهى بالخدم فى أدنى المراتب أو  
الأسفلون<sup>(٢)</sup> . ولما كان رئيس المدينة هو أكمل جزء فيها ، فلا يمكن أن  
يصلح لها إلا ما تتوافر فيه شروط إثني عشر<sup>(٣)</sup> ، أهمها الحكمة ، والتمتع  
بالعقل الفعال بفيض من الله تعالى ، حتى يبلغ أكمل درجات الإنسانية  
وأعلى درجات السعادة<sup>(٤)</sup> .

والسعادة الطبيعية لأهل المدينة الفاضلة ، هى أن تطرح الوجود البدنى  
وعوارض النفس التى ليست طبيعية للإنسان . أما أهل المدينة الجاهلة ، فهم  
الذين لم تخطر لهم السعادة على بال ، وإنما عرفوا من الغايات فى الحياة اليسار  
والتمتع باللذات<sup>(٥)</sup> . فمنهم من يتعاونون على بلوغ اليسار على أنه غاية فى

---

(١) المرجع السابق ، ص ٧٨ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٧٩ - ٨٠ .

(٣) انظر هذه الشروط فى المرجع السابق ، ص ٨١ - ٨٧ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٨٠ ، ٨٥ ، ٨٦ .

(٥) المرجع السابق ، ص ٩٠ ، ١٢٢ .

الحياة؛ ومنهم من قصد التمتع باللذة من المحسوس والتخيل وإثارة الهزل واللعب؛ ومنهم من قصدوا أن يكونوا أحراراً يعمل كل واحد منهم ما شاء، لا يمنع هواه في شيء أصلاً<sup>(١)</sup>.

فالمدينة الفاضلة وصف لقانون الحياة الاجتماعية، كما يتصورها الفارابى. معركة دائمة لكل تنظيم ضد التنظيمات الأخرى. فكما أن المجتمع خرج من قانون الغابة، تبعاً لرأى البعض، عن طريق ميثاق بين الأفراد الذين يرتضون قيود العرف والقانون، فهو تبعاً لرأى البعض الآخر، خرج عن طريق هزيمة الضعفاء الذين يتحولون إثر هذه المعركة إلى أرقاء وأدوات، فى أيدى ذوى السلطان من الأقوياء. ومؤدى هذا القانون أن المجتمعات على مراتبها هى تنظيمات متنافسة، وليس لها من حكم غير حكم القوة<sup>(٢)</sup>.

ومن ثم، ينتهى الفارابى إلى الحث على الدولة القائمة على عقيدة دينية، ويقف موقف المعارضة من اتخاذ القوة أسلوباً للكفاح السياسى، مؤسساً موقفه فى إصلاح الذات على البذل والحب، وغيرها من المبادئ الأخلاقية التى لا غبار عليها.

وهكذا، نرى فكرة الفارابى فى الاجتماع على أساس التعاقد، وتنظيم الحياة الاجتماعية على أساس التعاون، فى إطار القوانين الطبيعية للصراع بين

---

(١) المرجع السابق، ص ٩٠، ٩١.

(٢) ريسلر، الحضارة العربية، ترجمة غنيم عبدون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦، ص ٢١٦.



شتى التنظيمات ، يشكل مبادرة قوية للتفكير السياسى الذى ما كان له ، فى غضون ذلك العصر ، إلا أن يكون مشوباً بالنزعات الخيالية الزاهدة ، والمواقف والأخلاقية الغامضة التى وقفت به دون التحليل السياسى الدقيق .

ومن قبيل اليوتوبيا العربية كذلك ، قصة حى بن يقطان لابن طفيل ، وابن سينا ، والسهروردى . وهى قصة بالغة الرمز ، اتخذت القلب القصصى لعرض النظريات الفلسفية فى أن سعادة المجتمع فى التوفيق بين الحكمة والدين ، لأنه ليس بين الشريعة وبين العقل خلاف ؛ وأن سعادة الفرد الأبدية هى التى لا تكبل بأغلال الحواس أو تتصل بعادات العوام ؛ ولكن فى الاعتزال إلى الأبد ، والعودة إلى الجزيرة المهجورة ، حيث يرتقى الإنسان بنفسه من المحسوس إلى المعقول ، فإلى الله ، أى حيث يستطيع أن يصل إلى معرفة العالم بمعرفة الله (١) .

من ثم ، فإذا أمكن القول بقيام فكر عربى طوباوى فى الدعوة إلى قيام هذه المدن الفاضلة ، أو حركى يقوم بإشعال نار الثورات والتحرير عليها والتصادم مع المجتمع القائم ، فهو لم يعد كونه فكراً إنسانياً ، لا يحتوى مضمون الاشتراكية ومفاهيمها الحديثة كما نعرفها اليوم . ليس معنى هذا أن ننكر تأثيراته المختلفة ، التى حملت إلينا أجنة أو كيانات كاملة متبلورة فى بعض الأحيان . فالفكر الإنسانى كله كان رياحاً هبت على البشرية ، فاستقت منها

---

(١) انظر أحمد أمين ، حى بن يقطان لابن سينا وابن طفيل والسهروردى ، دار المعارف

بمصر ، ص ١١ ، ٢١ ، ٣٤ .

Q. Quadri, La Philosophie Arabe, Payot, 1960. pp. 167-169.

بذور الحركات الثورية الحديثة كلها، سواء في الثورة البرجوازية أو الاشتراكية . فهو لم يخل من أصول ونزعات عاطفية في الاتجاه نحو الإخاء والحث على التضامن ، أو يحمل النزعة بالامتعاظ من الاستغلال في إدراك مفهوم الزمان الذي نشأ فيه . ولكنه لم يبلور نظرية اشتراكية تحلل بنية الرأسمالية ، وتنتهي إلى عصرها .

فمن المستحيل أن تصبح نظرة العرب اليوم ، في عصر القضاء على الاستعمار والإقطاع ورأس المال المستغل ، وبعد أن اتسع مفهومهم للانسانية ، هي نظرتهم في تلك العهود ، لا تتغير ولا تتبدل مع تلك الأصول الفكرية العامة أو المثالية . فالماضي ليس كالحاضر ؛ ومن المستحيل وغير المعقول أن تكون مفاهيم العرب واحدة في عصر العبودية والرأسمالية ، لأن المفاهيم أياً كانت أخلاقية أو سياسية واجتماعية ، لا بد أن تتغير وتتبدل بتغير وسائل المعيشة وطرق الاجتماع والعمران والحياة الاقتصادية والسياسية .

ولا نغنى بذلك أن نقطع الصلة ، في أى طور من الحياة الاقتصادية والاجتماعية نحققه ، بالماضي . فهذا ما لم يحدث للمجتمع العربي على مر التاريخ . بل إن قطع الصلة بالماضي ، وتاريخنا وتراثنا وأدبنا الذي نقرأه بنفس اللغة على مر العصور والأحقاب ، لشئ غير واقعي ، وأمر غير إنساني وغير اشتراكي . بل إنه غير ممكن ؛ لأننا لسنا نتاج الحاضر وحده ؛ وإنما يتألف المجتمع الإنساني . وكل مجتمع داخل قطره ، من الأموات والأحياء معاً . ونحن كعرب قومياً ، وكمسلمين دينياً واجتماعياً ، لنا ماضينا وتاريخنا وتراثنا من شرع وفكر ودين ، ومن المستحيل أن نخلص منه ونحن في سبيل اندفاعنا إلى نهضتنا الحديثة .

غير أن هذا الماضي العربي ليس آخر التطور في الحياة العربية ، وليس أحسن ما يكون أو ما يجب أن يكون . كان الماضي مرحلة في تاريخ التطور العربي المتجدد ، لا يلزمنا بالسكون ، ولا يكتب علينا أن نعيش كالبركة الأسنة حيث نكون ، ولكنه يدفعنا إلى إدراك وعدم إلغاء مفهوم الزمان ، وتقييم المفاهيم الإنسانية في تطورها ، إقطاعية كانت أو رأسمالية أو اشتراكية ، بحسب كل زمان ومكان .

نحن لا نبرأ من ماضينا ، ولا نخدم قضية الاشتراكية إذا تبرأنا منه ، ولكننا نعجب به وتأمله في غير غرور . فقد أدى العرب الأمانة إلى الإنسانية ، ديناً وفكراً وعلماً وفلسفة وحضارة بكل جوانبها ومعانيها . واليوم تؤديها لهم الإنسانية في مخترعاتها وفكرها . فالحضارة البشرية وحدة منسجمة متماسكة ؛ ولا شيء في الحضارة الأوربية الحديثة وفكرها - اشتراكياً أو غير اشتراكى - هو خاص بها وحدها . من ثم ، فلا نخرج من التطلع إلى الفكر الغربي ، واقتباس ما لا يتعارض مع المصادر العملية للشرع الإسلامى ، وارتضاه إجماع الأمة . فهذه مصلحة تقتضيها الضرورة ، ما لم يعارض حكمها نصاً صريحاً في الكتاب أو السنة . وعلى ضوء هذه المصلحة ونظريتها في التشريع الإسلامى ، يمكن الوفاء بحاجات الناس العملية ، والنظر في تطبيق الاشتراكية بقواعدها التى تعتبر من ضروريات حياتهم في الوقت الحاضر نظرة شاملة ، تخضعها لقواعد كلية تسيطر على ما يعطى لكل حادثة من الأحكام .

ونرى أننا في حاجة إلى هذا القول الفصل ، وإن تركنا التفصيل فيه

لمكان آخر؛ حتى لا يظل الناس في حيرة من أمرهم ، أمام تعدد الأمثلة  
وتضارب الأحكام (١) .

### فصل الرونة في العصور الحديثة (٢)

إبتداء بجمهورية أفلاطون ، ومروراً بآراء أهل المدينة الفاضلة وحتى  
ابن يقظان ، تنقضى تسعة عشر قرناً من الزمان حتى نصل إلى « يوتوبيا » سير  
توماس مور سنة ١٥١٦ ، والتي تخيلها جزيرة خيالية مثالية يعيش فيها  
إنسان المستقبل في سعادة تامة وانسجام اجتماعي ، بعيداً عن تلك الشرور  
التي ألغها الإنسان في المجتمعات الأخرى عبر تاريخه الطويل (٣) .

وقد عاش مور (١٤٨٠ - ١٥٣٥) عصر الكشف الجغرافية ، ورأى  
انجلترا وهي تلقى عنها أغلال الإقطاع ، وتتحول من الاقتصاد الاستهلاكي  
إلى الاقتصاد النقدي . وهي فترة تشبه تلك التي عاشها أفلاطون من حيث

---

(١) انظر في هذا الشأن ، دكتور مصطفى زيد ، المصلحة في التشريع الإسلامي ونجم الدين  
الطوفي ، دار الفكر العربي ١٩٥٤ ، دكتور محمد مختار القاضي ، الرأي في الفقه الإسلامي ،  
١٩٤٩ ، ٢٤٢ - ٢٤٤ .

(٢) انظر في شأن هذه القصص :

Henry Morley, Ideal Commonwealths, The Colonial Press.

وبه نصوص وشروح لليوتوبيا ، وإطلاقات الجديدة ليكون ، وأقصوصة المحيط لهارنجتون ،  
ومدينة الشمس لكامبانيلا .

(٣) أضحت كلمة « يوتوبيا » بعد توماس مور ترمي إلى فكرة كل مجتمع مثالي يخلفه  
خيال الكتاب الذين يريدون القفز بالإنسان عبر القرون والأجيال وتخطي الواقع الذي يعيش  
فيه ، هرباً من تحدياته والسير إلى كفاح الظروف والأحوال السيئة التي تكشف نظام الحكم  
فيه عبر الشهور والأيام ، بعيداً عن كل تصور خيالي أو تفكير مجرد غير قابل للتطبيق .

اشتداد وطأة التنافر الاجتماعي . وازدياد الخلف بين الفقراء والأغنياء ، حيث طرد الفلاحون من الأرض والإنتاج الزراعي ، وتحولت ملكيتها إلى أيدي قليلة يستغلونها لصالحهم الخاص كمراع للماشية والأغنام ، أو كحقول للصيد والقتص ، حتى اضطر الملك هنري الثامن (وكان توماس مور وزيراً له) لاتخاذ إجراءات حازمة للحد من هذه الأحوال السيئة .

وقد كان توماس مور متأثراً بأفلاطون ، واشتهر بالدفاع عن جمهوريته ، فحاول مثله أن يتأمل في كيفية تجنب الإنسان هذه المنازعات والشور والآثام . وقد وجد مور ضلالتة في إنشاء نظام جديد لتربية النشء وإعدادة في دولة صغيرة كجمهورية أفلاطون ، تقوم في جزيرة مهجورة ، وتتكون من نحو خمسين مدينة . وتقسم كل مدينة إلى أسر لا تختلف في عاداتها وعددها وتقليدها ، وعلى رأس كل أسرة سيد أو زعيم هو أكبر أفرادها سنّاً . وينزع مور نزعة ديمقراطية حين يقر قيام هؤلاء الزعماء بانتخاب الأمير الذي يباشر سلطة الحكم طوال حياته بمعاونتهم ، في مجلس للشيوخ Senat تمثل فيه كل مدينة بثلاثة أعضاء .

والأهم ، أنه ليس للملكية الخاصة في يوتوبيا مور موضع . فواجب كل مواطن أن يعمل في الإنتاج الزراعي ، وأن يتعلم إلى جانب ذلك حرفة من الحرف . ويرمى مور بذلك إلى إلغاء نظام الطوائف ، وإلغاء الملكية الفردية ، وتجنيد العمال الذين يحتاجهم الإنتاج الزراعي لتيسير غذاء الشعب كله على قدم المساواة ، لمدة سنتين ، يعودون بعدها إلى المدينة ليحل غيرهم محلهم ، وهكذا ، فلا عيش لين أو ترف ، ولا وجود في هذه الدولة الفاضلة للطفيليات البشرية عالة على إنتاج غيرها .

ومع ذلك ، فجدير بالملاحظة أن مور لم يستطع أن يحرر دولته من نظام الرق . فجعل وجود العبيد ، للقيام بالأعمال الوضيعة التي يجب أن يترفع الأحرار عن أدائها ، من مستلزماتها . وتتكون عنده طبقة العبيد من المجرمين وأسرى الحرب ، وغيرهم من العمال الأجانب الذين يستدعيهم الحال (١) .

وثمة صورة أخرى من هذا القصص ، هي تلك التي خلفها القس الإيطالي كامبانيلا Campanella الذي ناصب أسبانيا العداء وتعرض فيها للسجن وتعذيب محاكم التفتيش ، نتيجة مطالبة بدراسة الطبيعة من خلال أعمالها لا من خلال الكتب . وخلال مدة سجنه ، طوال خمسة وعشرين عاماً ، كتب مؤلفه « مدينة الشمس » ، الذي صدر سنة ١٦٣٠ . وفيه رسم صورة لنظام مشابه لدولتي أفلاطون وتوماس مور ، ليس فيه للملكية الفردية ولا للنظام النقدي موضع ، ورفض التجارة الخارجية ، وفرض نظام العمل الجبرى ، ولم يترك للإرادة الفردية شيئاً أو يجعل لها اعتباراً .

وما يسترعى العجب ، أن هذا القس قد طالب بإلغاء الزواج ليحل محله نظام الاختيار كأساس لتناسل الأقوياء . وفي رأيه أن تتولى الدولة هذه المهمة . ولم يكن ذلك إلا نتيجة ما لاحظته من الانحلال الذى أوقعته الأسر

---

(١) انظر في هذا الشأن ، دكتور مصطفى كمال فايد ، أصول المذاهب الاقتصادية ، دار الفكر العربى بمصر ، ص ٢٣٣ - ٢٣٤ . وانظر في تفصيل يوتوبيا توماس مور ، Jean Servier, Histoire De Utopie, Idées, pp. 124-141.

الكبيرة بإيطاليا أثناء حياته . ومن ثم ، اقتنع كامبانيا بأن الإخلاص للدولة ورفع مقام الأسرة شيئان متعارضان <sup>(١)</sup> .

ولعل ما أسلفنا الإشارة إليه ، هو أهم الصور التي تضمنتها قصص الدولة ، ونظمها المثالية التي داعبت خيالات بعض الكتاب ودارت برؤوسهم . وهناك من هذه القصص كثير . فهناك أطلانطا الجديدة New Atlantic التي استوحى فيها الفيلسوف والعالم الطبيعي فرنسيس بيكون ( سنة ١٦٢٢ ) يوتوبيا مور . فيلتمس سعادة البشر في الفلسفة الطبيعية التجريبية والعمل المنتج ، لافي الإصلاح الإجتماعي والمثل الأخلاقي الاتعاضى كما فعل مور . فهي بإيجاز نموذج للتنظيم العلمى للإنتاج ، ودولة تعرف كيف تكرم المخترعين والمكتشفين ورجال الصناعة والعلماء لأنهم الخالقون الحقيقيون للقيمة الاقتصادية <sup>(٢)</sup> .

وهناك أقصوصة المحيط Oceana التي ابتدعها واحد من أثرياء بريطانيا ، هو جيمس هارنجتون ( ١٦١١-١٦٧٧ ) وبشر فيها بالجمهورية ، مستهدفاً تكوين دستور سياسى سليم ودائم تحت حكم أوليفر كورمويل <sup>(٣)</sup> .

---

(١) مصطفى كما فايد « المرجع السابق » ص ٢٣٥ « ليدلو » المرجع السابق ، ص ٥٤ .  
جان سيرفيه ، المرجع السابق ، ص ١٤٢ - ١٦١ .

(٢) بير ، المرجع السابق ، ص ٧١ - ٧٣ ؛ جات سيرفيسيه ، المرجع السابق «  
ص ١٥٧ - ١٦٠ .

(٣) انظر جان سيرفيه ، المرجع السابق ، ١٦٨ - ١٧٥ .

### (١) الاشتراكيون الخياليون

وفي القرن الثامن عشر ، برزت أسماء كثيرة لكتاب ومفكرين خياليين ، هاجموا فلاسفة الحق الطبيعي بخصوص آرائهم في الملكية الفردية . ونزع بعضهم إلى مهاجمة الملكية الخاصة نفسها ، ودحضوا آراء فلاسفة الحق الطبيعي بأقوالهم<sup>(٢)</sup> . ألم يقل هؤلاء الأخيرين بتوحيد المصالح بصورة مصطنعة ، مبينين أن « التناسق الطبيعي » غير قائم وغير حقيقي ؟ ألم يقل روسو نفسه ( ١٧١٢ — ١٧٨٧ ) أننا قد نضطر إلى إرغام الناس على أن يصبحوا أحراراً ؟ ألم يقرر في كتابه « أصل عدم المساواة بين الناس » أن الملكية الفردية ليست من الطبيعة في شيء ؟ وأن العصر الذهبي إنما يمكن إرجاعه بمحو هذا النظام والعودة إلى الطبيعة ؟ ألم يقف ذلك بعبارته الشهيرة « لن يكون مصيركم إلا التلف والضياع ، لو نسيتم أن الأرض ليست ملكاً لأحد ، وأن ثمارها لنا جميعاً »<sup>(٣)</sup> ألم يكتب في مؤلفه Emile ، وفي مواضع كثيرة أخرى ، مثل هذه المعاني التي يحملها قوله : « ولا يمكن

---

(١) عرف بلخانوف الاشتراكي الخيالي كالآتي :

“Est utopiste quiconque recherche une organisation Sociale parfaite en partant d'un principe abstrait.”

نقلا عن ماكسيم لروى . المرجع السابق ، ص ٩ .

(٢) انظر في شأن الفلاسفة الاجتماعيين بفرنسا ، هارولد لاسكي ، نشأة التحررية الأوروبية ، من الفكر السياسي والاشتراكي ، ص ١٥٦ — ١٦٠ .

Benoît-Smullyan, History of Political Theory, Vol. II, (٣)  
1957, p. 17 ; Jacques Droz, Histoire Des Doctrines Politiques  
En France, Que Sais-Je ? pp. 53-85.

وجان سيرفييه ، المرجع السابق ، ص ٢١١ — ٢١٢ .



أن يفيد من القوانين القائمة إلا الأغنياء ، أما الفقراء فهي ضارة بمصالحهم<sup>(١)</sup> .

وأخيراً ، ألم يكن أنصار الحقوق الطبيعية مخطئين ، حين قدموا السعادة على الفضيلة الأخلاقية ، في حين يجب أن تسبق الفضيلة السعادة الفردية ؟ بل أين هي السعادة الكبرى ، أو السعادة الفردية لأكبر عدد من الناس ، التي تنعم فيها جميع الأسر بالرفاه ، أو بحد متوسط منه ، مع هذه الظاهرة التي تجلت مع قيام عصر المانيفاتورة والصناعة اليدوية والآلية من زيادة ساعات العمل عوضاً عن نقصانها ، وزيادة الثروة لدى قلة من الأغنياء أمام الفقراء ، والزيادة غير المستمرة في فيض الإنتاج حتى أصبحت تؤدي إلى البطالة والأزمات ؟

هكذا ، يمكن أن نستقصي بدور الفكر السياسي للاشتراكية مع بداية تطور الرأسمالية ، في هذه الآراء التي دفع إليها الميل الوجداني للاعتقاد بالمساواة الحسائية بين الناس ، والتي تنحصر (لدى موريللي Morelly ومابلي Mably ولينجي Linguet وغيرهم ، ممن تأثروا بأراء قس مجهول

---

(١) ومع ذلك فلا يعتبر روسو اشتراكياً ، ولم يقدر سلفاً نتائج الآراء والتعاليم التي قدمها ، بل كثيراً ما وقف منها موقف المعارض القوي في أحيان أخرى ، فالبث روسو أن رأى أنه لم يعد في الامكان إلغاء حق الملكية الفردية لقيام المدنية على أساسه ، حتى يستخلص من ذلك كله أنه كان يرى على الدولة واجباً في أن تحقق لكل فرد قدرأ من الملكية الخاصة ، وألا تدع أحداً يملك أكثر مما يجب . وبهذا وحده تستطيع أن تخدم الصالح العام — دكتور مصطفى كمال فايد ، المرجع السابق ، ص ٣٣٦ — ٣٣٨ .

إسمه ميسليه<sup>(١)</sup> Meslier في فرنسا ، ولد في توماس بين<sup>(٢)</sup> Paine وجودوين Godwin في إنجلترا) في أن المجتمع الفاضل هو الذي يجب أن تزول فيه الملكية الفردية ، ويصبح واجب كل فرد هو أن يساهم في خدمة مصالح مواطنيه الاجتماعية ، بوصفه خادماً مخلصاً للجميع . فكل شخص يقوم بنفس العمل ويحصل على نفس المتعة<sup>(٣)</sup> .

فقد تخيل موريللي مثلاً في « قاموس الطبيعة » Code de la nature (سنة ١٧٥٥) مشيخة شيوعية ، يكون التشريع فيها بيد رؤساء العائلات ورؤساء المهن المختلفة ، الذين يقومون بسن القوانين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية . فالمجتمع يتكون من اتحاد الأسر والقبائل والمدن والمقاطعات ، التي تشكل كل منها وحدة لا مركزية تنتخب ممثلها في الهيئة التي تعالوها . وركز موريللي على أن الملكية الفردية تنافي ناموس الطبيعة ، ومن ثم يجب إلغاؤها . « فليس هناك ما يمكن لفرد أن يدعى ملكيته بصفة شخصية ، إلا ما يحتاج إليه في استعماله الشخصي وأداء عمله اليومي<sup>(٤)</sup> » .

وكان باييف ، رائد حركة سنة ١٧٩٦ ، لاستكمال الثورة الفرنسية بثورة

---

(١) انظر لاسكي ، المرجع السابق ، ص ١٥١ .

(٢) انظر في شأن توماس بين وحقوق الإنسان ، تاريخ النظرية السياسية ، المرجع السابق ، ص ٣٥ .

(٣) Stephen Swinger, An outline of Political Thought Since The French Revolution, Gollancz, 1939, pp. 44-45.

Jean Touchard, Histoire Des Idées Politiques, Presses (٤) Universitaires De France, 1959, pp. 431-432 ; Jean Servier, op. cit., pp. 191-194.

شيوعية ، يعتبر موريللى سيد النظرية الاجتماعية دون منافس le maitre du communisme<sup>(١)</sup> . ولكنها نظرية لا تنطوى على أى تحليل اقتصادى على للنظام الرأسمالى القائم ، أو تناقضاته الطبقيّة والاجتماعية . ولهذا ، أسميت خيالية .

ولم يكن هؤلاء الخياليون جميعاً على نمط واحد فى التفكير حول التنظيم التفصيلى لسكان المجتمع . ولكنهم جميعاً كانوا يحاولون تصوير مجتمع صناعى يسوده تكافؤ الفرص الاقتصادية ، ولا يتمكن فيه أحد أن يعيش على كد الآخر . كما اشتركوا فى مجموعهم ، مع من سبقهم ، فى اعتقادهم بأن الملكية الفردية تحول دون إطلاق العنان للقوى الطبيعية ، لتأخذ مجراها فى حياة الإنسان ، ذلك الكائن الوديع الطيب بطبعه<sup>(٢)</sup> . وبهذا ، كان استنكار الملكية الفردية وظروف المجتمع الرأسمالى الصناعى القائم على أساس استغلال العمال ، هى نقطة البدء فى الاشتراكية الخيالية . فالاشتراكيون الطوباويون ، قد أعمالوا معول الهدم فى النظام الرأسمالى ، وتصوروا مجتمعاً أفضل . وفى هذا اختلفوا عن الاقتصاديين البرجوازيين ، الذين كانوا يعتقدون أن مركز العمال من الرأسماليين وضعاً طبيعياً : ما دام يضمن تطور الصناعة .

ولكنهم فى تصورهم مجتمعاتهم المستقبلية ، لم ينتبهوا كثيراً إلى أن العوامل والقوى الاقتصادية فى المجتمع قد لا تسمح لهم بإجراء التغيير

---

(١) توشارد ، المرجع السابق ، ص ٤٣١ ، جان سيفيه ، المرجع السابق ، ص ١٩٠ .

(٢) ليدر ، المرجع السابق ص ٦٨

المرموق . ولم يستطيعوا أن يكتشفوا من القرانين العلمية ما يهيء لهم نظرة صحيحة في التطور الاجتماعى . فكل ما كان لازماً فى رأى غالبيتهم ، هو التقدم بخطة للخلاص الاجتماعى ، وأن يثيروا الاهتمام فى نفوس بعض الناس بذلك ، دون بصر أو قناعة بإمكانية الخلاص ، مما خلص بالبعض منهم نحو تشاؤم ممن ، وبالبعض الآخر نحو تفاؤل ساذج ، لا يحقق أى منهما للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة وسيلة حقيقية للخلاص والبناء .

فهم كانوا يستمدون من مخيلتهم وضعاً كاملاً للمجتمع المثالى ، ويضعون فى مواجهته الواقع المؤسف للبروليتاريا ، ويقطرون أسفاً على ماتعانيه من ظلم واستغلال . ولمكنهم لم يدركوا القوة الكامنة فى هذه الطبقة الجديدة ، كوسيلة للانتقال من المجتمع الذى ينتقدونه إلى المجتمع الذى يخططون له ، فأغرقوا بين الحين والحين فى الخيال ، أو انتابهم التشاؤم ، دون أن يدركوا طريق العمل السياسى الاشتراكى .

ومع أن أياً من هذه التصورات والمخططات لم يوضع موضع التنفيذ بسبب خياليته ، فإن أهمية هذه المدرسة هى فى كونها حوت فى نطاقها أفكار بعض الثوريين التى أثرت على النظريات الاشتراكية الحديثة وارتبطت بها . فقد لاحظوا قروح الرأسمالية وهى فى أوج انطلاقتها ، ووصفوا هذه القروح ونددوا بها ، ثم تنبأوا بزوال الرأسمالية فى زمن حسب الناس فيه أنها أبدية . وكانوا يريدون إلغاء استغلال الإنسان للإنسان ، وينادون بالترية الحرة ثقة بالإنسانية ، واقناعاً بأن سعادتها يمكن أن تتحقق على الأرض . وبهذا ، احتلوا مركزاً ذا خطر فى تاريخ الاشتراكية ، وإن لم يتوصلوا إلى كيفية

تغيير المجتمع ١٩ ونخص بالذكر منهم فرانسيس نوبل بابيف (١٧٦٤-١٧٩٧) ابن الثورة الفرنسية ونذير الاشتراكية في غضونهما ، الذي عاش حياة عاصفة أراد خلالها إقامة دكتاتورية شعبية تستهدف إزالة الملكية الفردية .

### النزعات الاشتراكية في الثورة الفرنسية

ففي غضون هذه الفترة الحرجة ، إبان الثورة الفرنسية ، ظهرت نزعات يسارية متطرفة ترى في المساواة الاقتصادية نتيجة منطقية — لا أساساً — للمساواة السياسية التي أطلقتها البرجوازية شعاراً للثورة في ذلك الوقت . وإن شئت فقل ، كانوا يريدون استكمال الثورة الفرنسية ، والحقوق الطبيعية التي لا يجوز الانتقاص منها ، عن طريق المساواة الحقيقية التي تتبوأ المقام الأول بين هذه الحقوق . وذلك بأن تصبح الأرض ( التي كانت أداة در الثروة الرئيسية في فرنسا حتى ذلك الوقت ) ملكاً للجميع ، لا لفئة قليلة العدد .

ولا شيء أكثر إثباتاً للعوامل التي حركت هذه الأفكار ، إبان الثورة الفرنسية ، من دساتير وقوانين الثورة ذاتها . فقد أحدث التوزيع الجديد للثروة توزيعاً جديداً للقوة . وكما أنشأ امتلاك الأرض الأرستقراطية ، أنشأت الثروة الجديدة في الدولة الجديدة أرستقراطية جديدة ، نوعاً من الطبقة المتوسطة التي غدت أرستقراطية التجار والملكية الصناعية . ولم تجد حاجات العمال في هذا الموقف مجالاً لإثباتها . وفي الشفالييه الذي كتب سنة ١٧٨٩ عبارة تصف ذلك قائلة : « نحن مخطئون في الاعتقاد بأن الطبقة الثالثة طبقة واحدة ، إنها تتكون من طبقتين مصالحهما مختلفة ، بل متعارضة » .

وهكذا ، كان العمال الفقراء مستبعدون من حقوق الانتخاب في اختيار النواب . كما كانت الجمعيات النيابية مقصورة على دافعي الضرائب . فالعمال لم يكونوا بعد قد شعروا بوحدتهم . ويتم أدب الثورة الأول على أنهم كانوا بمجموعات منعزلة ، تضع مصالحها الفردية فوق شعورها بالمسائل العامة التي تواجهها .

ويظهر هذا الوضع جلياً في اتجاهات القانون المدني الفرنسي ، بوصفه وديعة التجربة الثورية حينئذ ، ومجموعة القواعد التحررية للعالم كله ، حتى قال عنه بونايرت في سانت هيلانة « إن شيئاً لا يستطيع أن يحويه » . فالحرية التحررية في هذا القانون قد وضعت في ضوء الملكية . فهل يسجل انتصار التاجر والمالك الزراعي على الامتياز الإقطاعي . وكان اتجاهه هو اتجاه أولئك الذين عرضوا المطالبين بقانون إعادة توزيع الأرض لعقوبة الإعدام ، وأنذروا الطبقة العاملة بأن لا تفعل شيئاً يزج المواطنين أو يقنع الأغنياء بهجرة المدن في قانون ١٨ مارس سنة ١٧٩٣ .

وكما أعلن دستور الثورة أن حق الملكية مقدس لا ينتهك ، جاء القانون المدني الفرنسي بكافة الضمانات لهذا الحق . وقد أدرك رجال الثورة الفرنسية ومشروعها هذه الحقائق . فهناك تنظيم حقوق الملكية ومبادئها ، وتنظيم عقود الإيجار والعمل ، والنصوص التي تعاقب على الإضرابات وتحرم تكوين الاتحادات ، بينما سمح بتكوين الغرف التجارية التي تسمح بوحدة الطبقة صاحبة المصلحة في النظام الجديد ، والتي تعطي الدولة عن طريق

الضرائب القوية اللازمة لفرض هذه القوانين<sup>(١)</sup>.

غير أن قلة من الرجال ، أمثال روبسبيير وسان جوست ومارات ، كانوا على غموض فكرهم وأهدافهم ، يدركون أن نظام الامتيازات الجديدة لا يقل هلاكاً عن ذلك الذى سبقه . فعلى يد روبسبيير أعلنت وثيقة حقوق الإنسان حسب ماتراوات له ، وأعلن حق العمل والعيش لكل فرد ، وعورض حق الإرث والوصية . واشتهر مارات بعبارة الشهيرة « أليس من الخبل أن نهزم أurstقراطية الألقاب ، كي نصبح عبيداً لأurstقراطية المال » .

والحقيقة ، أن هذه الآراء قد بدت فى ظروف عدة من إبان الثورة . ولكنها لم تكن من القوة بحيث تطغى على غيرها من الأغراض والمبادئ التى ارتكزت عليها الثورة الفرنسية ، فى تولى البرجوازية الحكم وسيطرة رأس المال عليه . فقد حاول روبسبيير وسان جوست تأمين قسط من اقتصاديات البلاد . بعد أن دفعتهما إلى ذلك الضرورات العسكرية ، بقدر مادفعتهما أفكارهما الثورية الإنسانية . وعمداً بالفعل إلى إنشاء صناعات محلية تملكها الدولة ، منها صناعة السلاح بصورة خاصة . وسيطرا على الإنتاج عن طريق تقديم الأيدى العاملة والمواد الأولية ، وعلى تسويق المنتجات وتحديد أسعارها بوجه خاص .

---

(١) لاسكى ، المرجع السابق ، ص ١٦١ - ١٦٩ ، جان سيرفيه ، المرجع السابق

غير أن هذه المحاولة ما كان يقدر لها أن تنجح فهي محاولة عابرة في ظروف غير مؤاتية ، ما لبثت أن انهارت بعد التاسع من تيرميدور . وبقت النزعات الاجتماعية للثورة الفرنسية تمجد أفكار روسو في الحياة البسيطة في الريف ، أو اشتراكية زراعية في العودة إلى التمتع بالحقوق الطبيعية ، مستلهمة في ذلك الآراء والتقاليد الأخلاقية القديمة للفكر الإغريق والرومان ، كما بدت في قانون الطبيعة لموريللى وآراء جراكوس باييف التي استمدتها عنه ، وكما أوضحها المادة الأولى من إعلان حقوق الإنسان الذي أصدرته جمعية باييف السرية « الأكفاء » ، حيث تقول « إن الطبيعة قد أعطت لكل فرد حقاً متساوياً في الاستمتاع بكل الطيبات » ، وأن كل ظلم أو اضطهاد أو حرب إنما هي نتيجة طبيعية للخروج على هذا القانون (١) .

هكذا ، بدت في غضون الثورة الفرنسية نزعات اشتراكية ، ولكنها ظلت بعيدة كل البعد عن الحركة الاشتراكية ومقوماتها التي تنتسب إلى عالم من التاريخ هو عالم الثورة الصناعية ، وابتكار أساليب جديدة في الإنتاج الرأسمالي وظروف جديدة للعمل ، تختلف كل الاختلاف عن عالم الثورة الفرنسية البرجوازية وما قبلها (٢) .

---

(١) دابلي هالتي ، المرجع السابق ، ص ١٣ ، ١٤ .

(٢) بانهاء هذا الجزء ، رأينا نظراً لضيق الوقت طبع بقية الموضوع من مذكرات العام الماضي على علاتها . ونحن إذ نأسف لذلك ، نرجو أن نتاح لنا فرصة استكمالها بحثاً علمياً ضافياً في المدارس الاشتراكية في عصر التطورات « سان سيمون وأوين وفورييه » ، وفي عصر التنافسات « الماركسية والفوضوية والسندكالية والاشتراكية الديمقراطية » في العام الدراسي القادم إن شاء الله .



### باييف ومؤامرة الاكفاء

وبدا جراكوس باييف ، كما أسمى نفسه ، متيميناً بالأسماه الرومانية التي اتخذها وغيره من الثوريين في ذلك الوقت قدوة لهم في الإخلاص والمثل العليا ، أبعد أثراً من هؤلاء الذين سبقوه أو عاصروه في علاقته بالحركة الاشتراكية . فهو على مثاليته ، قد أخرج تخطيطاً ومشروعاً للنظام الشيوعي الأمثل الذي استهدفه تفكيره وفلسفته ، وعمل على نشره عن طريق جريدته « منبر الشعب » . كما حاول أن يحدث إنقلاباً ضد حكومة الإدارة يصل فيه عن طريق جمعيته السرية « الاكفاء » إلى سدة الحكم ، فيقيم دكتاتورية شعبية يضع عن طريقها الفردوس الشيوعي موضع التنفيذ . ولكن الشرطة ما لبثت أن قبضت عليه وأفشلت حركته (١) .

فقد كانت الأزمة الاقتصادية تحتاج البلاد ، وخزانة الدولة خالية الوفاض ، بينما روبسبير يؤكد دكتاتوريته الفردية ؛ فالتف المتدمرون حول هذا الصحفي الاشتراكي « باييف » ، الذي بدأ هجومه بتناول القانون الزراعي على أساس أنه يؤدي إلى توزيع الأراضي في الريف وتقسيمها إلى ملكيات فردية ، وهو نفس القانون الذي حرم الفلاحين الأجرام من أي نصيب في الأرض عند حصول هذا التوزيع .

وما لبث باييف أن تطرق إلى موضوع أكثر أهمية ، يدور حول الصالح

---

(١) انظر ماكسيم لروى ، المرجع السابق ، الفصل الخامس يباييف وبلافسكي ؛

العام المشترك ، ويتلخص في اشتراكية الأموال . فطلعت صحيفة « تريبون دى بيبيل » المذكورة في ٦ نوفمبر سنة ١٧٩٥ ، تتساءل « ما الثورة الفرنسية ؟ » ثم تجيب : « إنها الحرب المعلنة بين السادة والعامة ، بين الأغنياء والفقراء » .

كان باييف يقول بأن موارد الإنتاج في المجتمع هي الملك الطبيعي والأدبي لأفراد المجتمع ، وأن الملكية الفردية يجب إلغاؤها ؛ فما هي إلا ضرب من السرقة والإكراه لامبررلها . وفي رأيه أن الثورة الفرنسية قد اتخذت المساواة شعاراً لها ، ولكن كيف يمكن تحقيق المساواة مادام في مقدور الواحد منع غيره من كسب قوته ؟

ففكرة باييف تتلخص في أن المساواة التي نص عليها إعلان حقوق الإنسان والمواطن ، يجب أن تكون مساواة في الغنى والفقير على حد سواء ، وأن ليس للإنسان أن يملك شيئاً ؛ بل يجب أن تكون كل وسائل الإنتاج ملكاً للجميع ، وعلى الدولة أن تقوم بتوزيع الغلات بين الناس بنسبة ما يؤدونه من عمل ونسبة حاجاتهم ، فعلى الجميع أن يعملوا ، ماعدا الشيوخ ، والأطفال الذين ينزعون من أسرهم في سن الخمس سنوات كي توجه الدولة تربيتهم لأن يكونوا مواطنين صالحين ، كما يجب أن يعطى كل فرد الحرفة أو العمل الذي يتفق مع استعداده وكفاءته ، مع إلزامه بتسليم ثمره هذا العمل للإدارة التي تقوم بتوزيع هذه الغلات .

وقال زميلاه في « بيان الأكفاء » ( مارشال ولينجي ) أن المساواة أمام

القانون ضرب من الخيال ، لأن تحقيق المساواة الحقيقية يقتضى تمتع أفراد المجتمع بمستوى معيشة واحدة ، وتربية واحدة ، وفرص متساوية . ومن ثم قامت هذه العصبة تطالب بإجراء ثورة إضافية لتحسين ظروف الحياة « للشعب الضعيف » تلك التى فشلت بإعدام باييف سنة ١٧٩٧<sup>(١)</sup> .

هكذا بدا باييف كما لو كان يصرخ فى واد . ولكن حركته تلك قد أظهرت التناقض بين المثل الثورى للبرجوازية فى توزيع جديد للثروة العقارية على أساس الملكية الفردية وقيام ملكية دستورية مقيدة ، وبين المثل الثورى للشعب فى برنامج لتغيير العالم على أساس الملكية المشتركة والتوزيع المتساوى ، على حد تعبير باييف نفسه .

وعلى الرغم من فشل حركة باييف ، إلا أن أفكاره وعباراته الدافئة بصدد الخدمات العامة ، وغزو الدولة ، وحق الحياة ، والحق فى العمل ، وتنظيم العمل ، والتضامن ، ظلت تدوى فى آذان من جاءوا بعده من ثوار العصر الذين خططوا للمستقبل ، أمثال سسان سيمون ، ولوى بلان ، وبرودون ، وبلانكى ، وكارل ماركس .

---

(١) جان سيرفيه « المرجع السابق » ، ص ٢١٩-٢٢٣ ، ماكسيم لروى ، المرجع السابق .

## الفلسفة الفوضوية

هى نظرية الاشتراكية بلا سلطة . وتعتمد على صلاح الإنسان ، وتضع ثقتها فى روحه الطيبة التى تدفعه إلى التعاون مع غيره ، فى الجماعات الصغيرة ، والمجتمعات الكبيرة التى يبلغ فيها رأى العام حده من الفعالية والتأثير الصحيح ، مما يساعد على حفظ النظام وإقامة العدل ، دون حاجة إلى السلطة ، أو اللجوء إلى قوة الدولة التى قامت فى كل العصور على إهدار حقوق الأشخاص الطبيعيين ، وكانت وسيلة استعباد لا تتفق وكرامة الإنسان (١) .

من ثم ، أصبح خضوع الشعب لسلطة الدولة وسيادتها امتحان لكرامة الفرد وزراية بإنسانيته . وقامت الفوضوية Anarchism تحاول أن تحد ما أمكن من سلطان الجماعة ، وسيطرة الدولة الطبقية ، رعاية للحرية الفردية . فكأن الفوضوية تنادى بتحقيق الحرية الفردية المطلقة ، فى أن يفعل المرء ما يشاء وأن يدع ما يشاء وفق هواه ، غير مقيد إلا بوازع الخير والفضيلة فى نفسه ، وتبادل الاحترام والمودة بينه وبين غيره من بنى جنسه (٢) .

هى منطقياً إذاً ، امتداد للمذهب الفردى ، وهو المذهب الذى يريد أن يحدد وظائف الدولة بالحفاظ على الأرواح والأموال . ولكنها بفلسفتها

---

(١) Benoit-Smullyan, History of Political Theory, Haymarx Outline Series, Boston; Part II, P. 78 ; Daniel Guérin, L'Anarchisme, Idées, pp. 17-23.

(٢) دكتور مصطفى كمال فايد ، المرجع السابق . ص ٢٩٤ .  
Daniel Guérin, L'Anarchisme, Idées, pp. 31-39.

حول صلاح الأشخاص ، ونمو علاقاتهم الطبيعية كنمو خلايا النبات — دون عسف أو قسر — لا ترى ضرورة أو حاجة حتى لهذا القدر المحدود من نشاط الدولة ووجودها (١) .

مع ذلك ، فإن الفوضوية تعادى المذهب الفردى ، وتقف منه موقف المناوئة ، لكونها تباشر نشاطها في إطار الصراع العمالي وفي إطار الحركة الاشتراكية بصفة عامة ؛ ولأنها تربط بين هجومها على الدولة وبين نقدها للملكية الفردية ، وكافة الأنظمة والمؤسسات الاجتماعية التقليدية التي لعبت دورها التاريخي في الحفاظ على مساوئ الملكية الفردية وعسف السلطة الطبقية (٢) .

وهكذا أصبحت الفوضوية مذهباً اشتراكياً حين طالبت بإلغاء الملكية الفردية لأنها أداة ظلم وسوء استغلال في أيدي من يملكون ضد من لا يملكون . ولكنها اختلفت عن الاشتراكية حين جعلت هدفها نحو النظام الجماعية ، وإلغاء الدولة كوسيلة لتحرير الإنسان من سيطرة غيره عليه ، لأن السلطة مهما اختلفت ألوانها تتحول — في رأيهم — إلى وسيلة لاستعباد الإنسان .

والحقيقة أن كلامنا الاشتراكية في مفهومها العام ، والفوضوية في

---

(١) انظر في هذا الشأن فصلاً هاماً في Emmanuel Mounier, Communisme, Anarchie Et personnalisme, Politique, pp. 104-118.

(٢) دانييل جوران . المرجع السابق ، ص ٣٩ - ٤٥ .

مفهومها الخاص ، لايختلفان في الأهداف البعيدة ، إذ ترمى كلاهما آخر الأمر إلى تحقيق المساواة التامة والعدالة المطلقة بين الناس ، وانتزاع بذور الشقاق والصراع من نفوسهم ، وأن ترفع من معاني إنسانيتهم ومستوى عيشهم قدر المستطاع .

أما كيف تصور الفوضويون تحقيق الحياة الاجتماعية في غيبة الدولة ، وتلاشي سلطان القانون وقوته التنفيذية ، فأمر متضارب حيث أراء كتاب الفوضوية واختلفوا حولها ؛ ولو أنها كادت تتفق في أن الثورة الفوضوية وحدها هي الوسيلة لتحقيق ذلك . فالتطور عندهم ، يسير بالمجتمع الانساني نحو الفوضوية ( اللاسلطة ) كفلسفة للتنظيم الاجتماعي . والحياة الإجتماعية الحديثة التي تقوم في جزئها الأكبر على تكوين الجماعات ، والتعاقد بين الأفراد لتحقيق مصالحهم بأنفسهم عن طوعية واختيار ( بعيداً عن إطار السلطة والصراع السياسي ) ، لم تعد تتيح للدولة أن تحتل نفس المكانة التي كانت أهلها في الماضي <sup>(١)</sup> .

ولن يصبح من الممكن ، عند أصحاب هذه النظرية ، إلغاء الدولة أو تقويضها تلقائياً أو سلبياً . وإنما يكون ذلك بتعطيمها وسط غضب الجماهير وزئير البروليتاريا ، بسبب المساوىء التي تحيق بها . وبتمام تخريب أجهزة الدولة وتقويض أسسها ، يمكن للمجتمع الفوضوي ، القائم على أساس

---

(١) انظر دانييل جوران ، المرجع السابق ، ص ٧٤ ، ٧٥ .

الحرية في التنظيم والاختيار الإرادى المطواع للعمل ، أن ينبع ويزدهر بصورة طبيعية (١) ١٩ .

ومن رواد الفوضوية النظرية والعملية فورييه ( ١٧٧٢ - ١٨٣٨ ) وكونسيديران ( ١٨٠٨ - ١٨٩٣ ) وبرودون ( ١٨٠٩ - ١٨٦٥ ) في فرنسا ؛ وجودوين ( ١٧٥٦ - ١٨٣٦ ) وهودجسكين ( ١٧٨٧ - ١٨٦٩ ) وتوماس بين ، وروبرت أورين ( ١٧٧١ - ١٨٠٨ ) في إنجلترا ؛ وباكونين ( ١٨١٤ - ١٨٧٦ ) والبرنس كروبتسكين ( ١٨٤٢ - ١٩٢١ ) في روسيا . فملى يد هؤلاء تطورت الفلسفة الفوضوية ، ونظريتها في الحياة التعاونية ، وقيام المجتمع على الأسس الفيدرالية في مراحل متعددة (١) .

ولعل برودون كان أول من أطلق كلمة فوضوية على هذه الفلسفة ، كما كان جودوين أول من وضع نظرية الاشتراكية بلا سلطة أو حكومة ، على حد تعبير البرنس كروبتسكين . ومن المعروف ، أن برودون هو صاحب الصيحة المشهورة : ما الملكية ؟ ثم أجاب عن ذلك بالعبارة الشهيرة « الملكية سرقة » La propriété, c'est le vol . وقد حلل برودون في مؤلفه

---

(١) بنوا - صاليان ، المرجع السابق ، ص ٨٣-٨٤ . والفصل الخامس بحياة باكونين من George Woodcock. Anarchism, A Pelican Book, pp. 139, 143, 145, 151, 158-159.

وانظر كتابات باكونين المختلفة في هذا الصدد ، وعلى سبيل المثال Bakouine, La Liberté, Choix de Textes. J. J. Pauvert, pp. 51 - 66.

(٢) انظر في هذا ، المرجع السابق ، ص ٧٩ - ٨٥ . ستيفن سوينجر : المرجع السابق ص ٤٧ - ٥٢ .

« ما الملكية ؟ » الذى ظهر سنة ١٨٤٠ ، وجهة نظره فى هذا الصدد ، قائلاً بأنه ليس هناك من شىء يتم إنتاجه بعمل مالكه وحده ، فالمجتمع نصيبه فى كل شىء ينتج . وهكذا فإن القوى الاجتماعية تفوق القوى الفردية ، ويصبح تعاون العمال وتوافق حركاتهم وتلاحقها عوامل خلافة للقيمة . ولهذا ، يصبح الاستيلاء الفردى على ثمار العمل المشترك ضرباً من السرقة . وينكشف بهذا نوع من الغش فى الحساب بين أرباب العمال الذين لا يدفعون أجر العامل كاملاً وبين العمال . وبما أن كل إنتاج هو اجتماعى بالضرورة ، فإن كل رأس مال متراكم يصبح ملكية اجتماعية .

وفى رأى برودون أن بقاء الدولة يرجع إلى عاملين أساسيين ، هما التفاوت الاقتصادى ، وفقدان الرغبة فى العمل . ولكن متى زالت الملكية الفردية ، وتأسست جمعيات صغار المنتجين والمستهلكين التى تنشأ على أساس التعاقد بين أصحاب المصلحة فيها بحريتهم واختيارهم ، ثم ارتبطت هذه الجمعيات مع بعضها فى نظام اتحادى (فيدرالى) ، فإن الدولة تصبح ولا مبرر لبقائها ، وتتلاشى طبيعتها من تلقاء نفسها ، حتى يتمتع الجميع بالحرية الفوضوية الاجتماعية الكاملة<sup>(١)</sup> .

فقد كان برودون من معارضى الدولة والمطالبين بانتفائها . ولكنه

---

(١) ستيفن سوينجر : المرجع السابق ، ص ٥٢ : وانظر فى تفصيل ذلك لدى برودون وفكرته فى النظام الفيدرالى السياسى والاجتماعى ، فصلاً خاصاً من مؤلف ماكسيم لروى ، المرجع السابق ، ص ٢٨٢ - ٢٩٩ . وانظر كذلك كتابات باكونين المشار إليها فى صدد باييف وبرودون وماركس ، المرجع السابق ، ص ١٣٧ - ١٤٦ .



ينكر بشدة ، رغم إدخاله مفهوم القوة الاجتماعية للإنتاج ، أنه ينتهى بمجمعه الفوضوى هذا إلى الشيوعية التى يرى فيها شكلا من أشكال العبودية والبرس والاستبداد (١) .

فهو يتطلع إلى مجتمع يقوم فيه توازن على أساس العدالة ، واحترم الحريات ومراعاة الطبيعة البشرية . أما النظام الشيوعى ، فهو عنده بمثابة مرحلة سابقة من مراحل البشرية الأولى ، جاء نظام الملكية الفردية كنفىض له . ولهذا لابد من إعداد المركب الذى يمزج بينهما ، ويتيح أنواعاً من الملكية لا يمكن تحريمها ، كأن يستأثر كل فرد بنتائج عمله ، وأن يتصرف فيه كما يروق له (٢) . ولهذا لم يخف برودون معارضته للنظام

---

(١) دانيال هاتنى ، تاريخ الاشتراكية الأوروبية ، المرجع السابق ، ص ٧٩ ؛

Daniel Guérin, L'Anarchisme, Idées, pp. 26.

(٢) ظهر هذا الرأى أكثر نظراً لدى شتينر وهو اسم مستعار للكاتب الألماني الفوضوى « كاسبار شميدت » الذى ولد فى بيروت سنة ١٨٠٦ ودرس فى ألمانيا وأصدر سنة ١٨٤٥ كتابه الشهير « الفرد وملكيته » The Ego And His Own . فهذا النوع من الفوضوية الذى يسم به « شتينر » يقوم على أسس فردية متطرفة لا تعترف إلا بقانون الصالح الفردى كأعلى وأقدس قانون للبشرية . ولذلك فهو لا يطالب بإلغاء الملكية ولا بالمساواة فى توزيعها لأن حاجات الناس إليها مختلفة ومتفاوتة . وهو يرى رغم هذا أن تقوم الجماعات بتأمين الملكية الخاصة لكل فرد من أفرادها ، وإن كان لها حق نزع الملكية متى كانت أكثر صلاحية فى ظل الملكية العامة التى تنشأ بواسطة القوة الجماعية وسلطانها ولا سبيل لتحقيق ذلك إلا عن طريق الانتفاض والقوة حيث لا يمكن حل مشاكل الملكية بالهدوء والتطور حصياً يتراءى للبعض ، ولما عن طريق الصراع العام الذى يقف فيه كل فرد ضد المجموع « The war of each against all » .

انظر فى هذا الشأن :

George Woodcock, Anarchism, Pelican Books, 1962, pp. 87—99,

الشيوعى فى هذا الشأن ، ووصفه بأنه يعارض طبيعة الانسان ، وأنه غير عادل وأنه نظام يقوم على أساس البؤس والفقر . هذا وإن اتفق برودون مع الشيوعية فى المطالبة بإلغاء الملكية الفردية لأدوات الإنتاج كأداة ظلم وموه امتغلال فى أيدي من يملكون ضد من لا يملكون ، تتيح الاستيلاء الفردى على ثمار العمل المشترك . ولكن هذه الأزدواجية فى النظر إلى طبيعة الملكية قد أتاحت لماركس أن يهتم برودون بالتناقض وعدم الاصاله فى التفكير وتحريف المذهب العلمى .

ويرد الفوضويين على ناقدتهم ، بأن الفوضوية ليست فوضى . فهى لا تعنى الإرهاب الفردى<sup>(١)</sup> ، كما لا تعنى الخيال ؛ ولكنها ضرب من التنظيم الاجتماعى الذى يقوم بصورة طبيعية لمراعاة مصالح الناس فى الاجتماع والتعاون والتضامن ، دون حاجة إلى الدولة ونظامها الذى يقوم على فرض القسر والإرهاب<sup>(٢)</sup> . ولكنهم يأملون أن يتم ذلك بحركات سلمية غير عنيفة — على حد قول برودون — استجابة لما فى النفوس من رشد وحكمة ،

---

(١) كان الإرهاب الفردى Nihilism يستخدم لدى الفوضويين أول الأمر ، كوسيلة لإلقاء الرعب فى نفوس معارضتهم الذين يقومون باضطهاد الطبقة العاملة وإعدام عدد كبير من أفرادها . كذلك استخدم الإرهاب كوسيلة للدعاية والإعلان عن أنفسهم وحقيقة أغراضهم فى إنشاء مجتمع لا سلطة فيه . وكان رائد هذه النزعة المخربة هو Seagei Netschaiev الذى قام على تنظيم جمعيات سرية فى المدن الروسية ، أخذ يحض فيها على الإرهاب ، ولكن ما لبث باكتون ومن بعده كروبتسكين أن فرقوا بين الفوضوية والفوضى ، وحملوا على الإرهاب الفردى كوسيلة غير أخلاقية لمعارضة الرأى السياسى ، وشجبوا النتائج الوخيمة التى تجرأها على الشعب من موجات الكبت وتضييق الحريات وإعلان حالات الطوارئ والأحكام الاستبدادية التى لا تتيح مجالاً لحرية العمل السياسى الإيجابى والتفاعل فيه وتحدد من إمكانيات العمل الثورى .

(٢) Daniel Guérin, L'Anarchisme. Idées, p. 50. 79.

تدعو إلى العود للتبادل الطبيعي ، دون فساد شئونهم وميولهم الطبيعية بسبب تدخل الدولة . فالدولة لم تكن ضرورية في الماضي إلا لفرض أوضاع ظالمة ، ولتنفيذ تعاقدات واتفاقات تقوم على أساس الاستغلال ، وفرض إرادة الأقوياء عن طريق الاستعانة بأجهزة السلطة . وعندهم أنه ليس بصحيح أن الناس يتقاعسون عن العمل والإنتاج إذا ما تلاشت الدولة ، لأن حب العمل والرغبة في التعاون وأداء الخدمات للآخرين هو من طبيعة الإنسان . ولكن قسوة ظروف العمل وسوءها ، ولا سيما فيما يتعلق بإطالة وقت العمل وقلّة الأجر ، هي التي ترهّد الفرد في العمل وتضعف رغبته فيه . كذلك ليس بصحيح عندهم أن قيام المجتمع بلا سلطة ، يكون مدعاة لنفسي الجريمة فيه ، لأن الجريمة بنت الفقر والبطالة ومساوئ الأنظمة الطبقيّة الظالمة . أما المجتمع الجديد - الفوضوي - فعندهم أنه هو الذي يقوم على أساس المقومات الطبيعية لحياة الناس ، وهي الحرية والرغبة في التعاون وتبادل الخدمات وحب العمل بدون تسلط أو استغلال ، وهو الذي يحقق المساواة الاقتصادية ، ويتيسح التريّة الصحيحة للأفراد ونمو مشاعرهم وحياتهم الطبيعيّة (١) .

هكذا يبين ، أن الفوضوية نظرية لا تؤمن بأن الإنسان لا بد له من وازع في شئون دينه ودينه ، ولكنها تعبر عن رد فعل غريزي لدى الطبقات المتوسّطة والفقيرة ضد قيام الدولة وتسلطها على الأفراد ، واستخدام أجهزتها ومؤسساتها السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة لتوطيد قواعد

(١) انظر هذا الشأن كتّيب صغير :

Herbert Read, The Philosophy Of Anarchism, 1944.

النظام الإستغلالي الرأسمالى . ومن ثم ، فقد اتخذت نزعة خيالية ، تعبر عن  
الهرب من مواجهة فظائع النظام الرأسمالى . وعبرت الفوضوية عن موقفها  
فى ذلك بحلول تقوم على تصور عالم يخضع للعقل ، تغير فيه مصادر  
الطاقة والعلاقات الاجتماعية الجديدة طبيعة النظام الصناعى ، وتقضى فيه على  
الفارق الشاسع بين المدينة والقرية ، وبالتالى على التحيز الماركسى للعامل  
الصناعى على حساب العامل الزراعى ، حتى يتحقق انتفاع الجميع بثمار  
الثقافة وطيّبات الثروة والاقتصاد ، ويحصلون على الحرية والأخاء والمساواة  
كاملة ، بوازع من أنفسهم ، وعن طيب خاطر كل منهم ، دون جشع  
وطمع ، أو حاجة إلى سلطة توزع وتردع (١) .

والمواقع أن دعاة الفوضوية لم يكونوا جميعاً على وتيرة واحدة أو منهج  
متناسق فى التفكير ، فيما خلا النظرة إلى السلطة والدولة ، والمواقف الفردية  
المتردة التى تنم عن طبيعة مثقفي الطبقة الوسطى فيما يتعلق بأثرة الملكية الخاصة  
والفردية ومركز الفرد فى محيط الجماعة الانسانية . فمخائيل الكسندر وفيتش  
باكونين Bakunin الثورى والخطيب الروسى قد تدرج فى الفكر الفوضوى  
خلال إقامته فى باريس ومناقشاته مدة أربع سنوات مع برودون .  
ولمكثنه لا يعتبر كيان الفرد كإنسان إلا داخل نطاق الجماعة ، ولا يفرق بين  
سعادة الفرد وسعادة الجماعة ، إذ يمزجها ويجعل كل منهما مرادفاً للآخر .  
فهو يرى أن الفرد والجماعة يعنيان كل منهما بالآخر ، ولا يمكن تصور

---

(١) انظر فى تفصيل هذا النقد بنوا - صالبيان ، المرجع السابق ، ص ٨٦ - ٨٨

George Woodcock, Anarchy Or Chaos, Freedom Press, 1944,  
pp. 98 — 101,

وجود أحدهما في غيبة الثاني ، مادام الانسان اجتماعياً بطبعه إلى أقصى حد . وهو في هذا يبدى اشتمزازه من فردية شتيرنز وتصوره للجماعة الانسانية كجموعة من الأفراد ، كل منهم في عزلة تامة وفي صراع ضد المجموع ، حتى تمتطع بينهم كل الوشائج والصلات ولا تبقى غير الإنانية مصدراً للنشاط الفردي . وقد وصل باكونين بهذه الصفة الاجتماعية للإنسان ، إلى الحد الذي أصبح معه أكثر دعاة الفوضوية تمتعاً بالحس الاشتراكي والشعور الجماعي والاعتراف بضرورة الثورة الاجتماعية المدمرة والمفاجئة لبلوغ أهداف الفوضوية . ولكنه أبى أن تكون الجماعة في الصورة التي ارتأبها الاشتراكية ، والتي تتمثل في خضوع الفرد لها وفنائه فيها وتسلط تأثيرها العام وسلطتها عليه ، حتى ولو كانت آتية عن طريق التشريع والاقتراع العام . فهو يرفض كل امتياز قانوني ويطالب بإلغاء كل ساطة ، لأن مثل هذه الأشياء لا تخدم في نظره إلا صالح الأقلية الحاكمة المتسلطة على حساب الأغلبية الساحقة المستعبدة <sup>(١)</sup> .

أما البرانس كروبتكين فقد كان أصاح دعاة الفوضوية لأن يخلف باكونين في أفكاره حول طبيعة علاقة الفرد بالجماعة الانسانية . ولكنه يزيد على جميع الفوضويين في التبشير بإلغاء جميع أنواع الملكية الفردية التي يجب أن تحمل محلها الملكية العامة في أوسع مداها . فانتقل بالفوضوية إلى أساس شيوعي يقوم على عمل الجماعة كلها في خلق الثروة وتملك أدوات الإنتاج وبيع الاستهلاك . فلديه أن التفرقة البرودونية بين ملكية أدوات

الإنتاج وبين ملكية طيبات الاستهلاك هي تفرقة خاطئة ؛ لأن سلع الغذاء والكساء وحتى المتعة والسرور كلها أشياء وإن كانت هامة في حياة الإنسان ، فهي ضرورية لنمو الإنتاج ونجاح عملياته وتقدم الإنسانية ، مثلها في ذلك مثل الآلات والمصانع والمواد الأولية وغير من موارد الإنتاج . وفي رأى كروبتسكين أن بقاء الملكية الفردية لسلع الاستهلاك لن يسفر إلا عن استمرار الظلم والاحتجاف والعبودية وسوء الاستغلال (١) .

### السندالية (النقابية الثورية)

وقد اتخذت النظرية الفوضوية على يد جورج سوريل (١٨٤٧-١٩٢٢) في فرنسا ، وأثر لابيويولا في إيطاليا ، اتجاهاً جديداً . فركزت على الحركة النقابية في الحصول على المكاسب الاقتصادية ، وكأساس للهيكل الصناعي الجديد ؛ مستمدة تجاربها في هذا الشأن من نقابات العمال في فرنسا . وكانت هذه الأخيرة تؤكد دورها في الحياة الاقتصادية والأعمال الصناعية ، معتبرة أن الصناعة وحدها هي طريق الانقلاب الاجتماعي . ومن ثم ، كانت السندالية تقوم بالحملة على العمل السياسي من جانب العمال . فوحدة التنظيم الاجتماعي وفقاً لتعاليم السندكاليين هي النقابة ؛ ومن خلال النقابة يتمكن العمال من الدخول في معارك مع أرباب الأعمال . وهذا بالتالي هو الذي يوحد صفوف العمال ، لشن الصراع الطبقي ضد أصحاب الأعمال ، من أجل إنهاء الاستغلال . وهو كذلك الذي ينمى وعيهم ، وطبيعتهم الثورية ، واندفاعهم العاطفي لأحداث الانقلاب العظيم . فالاندفاع العاطفي ،

(١) انظر في هذا الشأن مصطفى كمال فايد ، المرجع السابق ، ص ٣٠١ - ٣٠٥ ،  
George Woodcock, Anarchy Or Chaos, op. cit., pp. 50-53.

لا الإدراك العقلى ، هو العامل الفعال والقوة الدافعة ، عند السندكاليين ، لأحداث الانقلابات الكبرى فى التاريخ . ومن ثم ، كان العمل السياسى لا ضرورة له فى القضاء على الدولة السياسية ، أو كوسيلة لتحرير الطبقة العاملة .

وهكذا ، يمكن القول بأن سوريل فى فكره السندكالى ، وإيمانه بقوة العوامل الاقتصادية والاستناد إليها فى الثورة ، قد إلتقى مع النظرية الماركسية فى الصراع الطبقي . فلا بد لديه من التحويل على طبقة إقتصادية لإنشاء المجتمع الجديد ، ولن تكون هذه الطبقة سوى الدهماء من المعوزين والأجراء . كذلك التقي سوريل مع الفوضوية التى تنكر الحكومة ، وتنفي عن برامجها استخدام الجند والشرطة فى مجتمعهما الذى تسوده بعد نجاحها . وكانت عنايته الأساسية تنحصر فى دمج التيارين الشيوعى والفوضوى ، بعضهما ببعض .

وعجباً أن يلتقى سوريل فى الوقت نفسه مع أحزاب اليمين المتطرفة ، ولا سيما لدى إيمانه بالنخبة الممتازة الذين يسرون بالجماهير لأدام الرسالة الجديدة ، متأثراً فى ذلك بفلسفة نيتشه ؛ ولكنه كثيراً ما جنح فى أخريات أيامه نحو التشاؤم من غياب الجمادير التى تعبد السادة ، وتلذف حول القيصر (١) .

ومن الملاحظ فى هذا الصدد ، أن اهتمامه بالوسيلة ( الإضراب العام )

---

(١) انظر فى صدد تناقضات التفكير السياسى عند سوريل . *Pierr Lasserre* , *Georges Sorel, Théoricien De L'Imperialisme, Revue Des Deux Mondes*, Sept., 1927, pp. 144-166.

لتغيير هيكل المجتمع كان أكثر من اهتمامه بخلق نظرية سياسية أو اجتماعية ،  
أو تقرير أهداف سياسية معينة ، حتى حسب البعض أن السندكالية  
( أو النقاية الثورية غير الإصلاحية ) تقوم على تحقيق الماركسية من  
الناحية العملية .

ولكن واقع الأمر ، أن السندكالية تخالف الماركسية جذرياً في اعتقادها  
بأن الفاجعة الكبرى للنظام الرأسمالى لن تحدث عن طريق الأزمات  
الاقتصادية ، ولكن عن طريق الإضراب الكبير الذى لا تستطيع الدولة  
له دفعاً . فسوريل لا يثق فى جدوى المساعى السياسية . ولكنه يعتقد بأنه  
ما على العمال إلا أن يكفوا أيديهم عن العمل ، حتى يتوقف كل شىء فى  
الحياة الاجتماعية ، ويستطيعون أن يقفروا إلى السلطة . وعندئذ يبدو بما  
لا يحتمل شكاً ولا مكابرة ، أن العمل وحده هو خالق القيم والثروات  
طراً (١) .

وما كادت الحرب العالمية الأولى تنتهى ، حتى انشق السندكاليون عن  
الماركسيين ، واتسعت هوة الخلاف بينهم ، ولا سيما فى ألمانيا بعد الثورة  
التي أدت إلى جمهورية فيمار .



### النظرية الماركسية

من الواضح ، أنه حتى قيام ثورات ١٨٤٨ في أوروبا ، وانتشار  
الإنقلابات والحروب الأهلية التي ناضل فيها الأحرار والقوميون ، من  
ألمانيا حتى بولندا ، في سبيل الديمقراطية السياسية والاستقلال ، كانت  
الطبقة العاملة في أنحاء القارة لا تزال أقلية ، تقوم بدور ثانوى في هذه  
الثورات ، اللهم إلا في إنجلترا حيث خبرت بالفعل المشروعات التعاونية  
( حركة روبرت أوين سنة ١٨٣٢ - ١٨٣٤ ) ، وتمرس في الكفاح  
الاقتصادى ضد النظام الرأسمالى الصناعى المتطور في منظماتها النقابية ،  
وأصبحت تمثل الجناح اليسارى في حركات الإصلاح .

ولكن بتطور الصناعة في أوروبا بعد سنة ١٨٤٨ ، انتشرت المنظمات  
العمالية المستقلة ، وأصبحت الطبقات العاملة والفقيرة تعي وجودها وتستقل  
بأمورها ، بعد أن كانت حليفة للطبقة الرأسمالية الحاكمة من قبل . وأصبحت  
تنظر إلى الرأسمالى نظرتها إلى السيد الجديد ، الذى أصبح في ظروف الإنتاج  
الموسع ، والتوجه نحو الربح المطلق على حساب المستغلين من العمال ،  
أسوأ لديها من السادة الإقطاعيين الذين أطاحت بهم الثورات البرجوازية  
من قبل . وهكذا ، أصبحت السنوات التى جاءت فى أعقاب ثورات  
سنة ١٨٤٨ ، بمثابة البداية الفعلية للحركة الاشتراكية : القائمة على الصراع  
الطبقي بين العمال والرأسمالية في ضوء نظرية ماركس ، التى وضعت  
المبادئ والقواعد التى تقوم على أساس تفسير هذا الصراع ، تاريخياً  
واقتصادياً واجتماعياً .

وقد ظهرت هذه الحركة أول ما ظهرت في ألمانيا وفرنسا وبلجيكا، ثم في إنجلترا، حيث كان ماركس ينتقل ويطارد في غمار هذه الثورات القومية، وفي البلاد التي برز فيها التطور الصناعي واهتم العمال باقتسام ثمار المعارك مع الطبقة الرأسمالية. ذلك أن هذه الأخيرة بعد أن حكمت واستبست بالأمم، فضلت انتهاج روح الأرستقراطية والتحالف مع اليمين في إزهاق أرواح العمال على الوصول إلى حل مع الطبقات الفقيرة. أما بقية بلاد القارة الأوروبية، فقد كانت ومازالت بلاداً زراعية اهتم فيها بالإصلاح الزراعي الطفيف، واهتم بالدرجة الأولى بتحرير الوطن، وتحقيق الوحدة القومية للأمة والحقوق الدستورية للشعب، الأمر الذي كان يلقى مع ذلك مقاومة الحكام، بدلاً من الاشتغال بالحركات الاجتماعية حيث لم تكن توجد طبقة عاملة أو طبقة أجراء ومستغلين واعية بالمعنى المألوف.

وفي هذه الظروف، التي لم يستطع فيها العمال في ظل قسوة الإنتاج الصناعي في البلاد الرأسمالية المتطورة أن يمسكوا بزمام أية معركة سياسية، اتجه العمال نحو الكفاح الاقتصادي في نطاق نقاباتهم للسعى من أجل الحصول على المكاسب الاقتصادية الإصلاحية، أو في ظل الحركات الثورية الساعية إلى تكتيلهم وتنظيمهم بعيداً عن المؤسسات والأحزاب البرجوازية.

من ثم، فإن الخبرة السياسية التي حدثت لدى العمال في تلك البلاد قد أحدثت تطوراً في تنظيمهم، غيّر طبيعة الحركة الاشتراكية تغييراً جذرياً، ولا سيما بظهور الماركسية داعية إلى قيام الحركة الاشتراكية كحزب سياسي منظم، يختلف في طبيعته عن بقية الجمعيات السرية والفرق

المتأمرة التي تردت فيها الحركة الاشتراكية خلال ثورات سنة ١٨٤٨ .  
وأخذ هذا الحزب ، الذى دعا إليه ماركس وأعضاء العصبة الشيوعية  
سنة ١٨٤٨ ، على عاتقه أن يقدم فى البيان الشيوعى منهاج عمل للطبقة العاملة  
فى إطار تاريخى محدد ، يحاول فيه إثبات أن شقاء العمال فى ظل الرأسمالية  
الصناعية ليس نتيجة لاستبداد أو شرور بعض الأفراد ، كما كانت تنحصر  
بعض الاشتراكيات الأخرى ، وإنما نتيجة لنظام اجتماعى فاسد سيكون  
مآله الحتمى هو الانهيار<sup>(١)</sup> .

وهكذا حددت النظرية الماركسية نفسها فى المبادئ الآتية :

١ — أن التاريخ ليس سلسلة من الأحداث العارضة ، وليس من صنع  
الأفراد فحسب ، وإنما هو عملية تطور مستمر طبقاً لقالب محدد . وقد نقل  
ماركس هذا المفهوم عن هيجل وفلسفته فى إمكان إجراء التغيير عن طريق  
الصراع بين القوى المتضادة التى تقضى كل منها على الأخرى حتى يخرج إلى  
الحياة نتاج جديد . ولكن ماركس نقل هذه النظرية من حيز الفلسفة والنتاج  
الفكرى المطلق إلى حيز الصراع فى الحياة والمجتمع الإنسانى ، حتى أصبح  
التاريخ لديه سجل صراع الطبقات . فلديه ، أن كل مجتمع يقوم على نظام  
محدد للإنتاج ، وباستخدام معين لأدوات الإنتاج فى صالح الطبقة القائمة عليه  
والمتملكة لهذه الأدوات . ويحدد هذا النظام ، وعلاقة كل طبقة فيه بتملك

---

(١) انظر فى تفصيل ما نورهده ، نورمان ماكنزى ، موجز تاريخ الاشتراكية ، ترجمة

أحمد عبد الرحيم مصطفى وآخرين ، طبع دار القلم بالقاهرة ، ١٩٦٠ ، ص ٦٠ - ٧١ .

André Piettre, Marx Et Marxisme, Presses Universitaires  
es France, 1959, pp. 6-11. 24-36.

أدوات الإنتاج ، وصف هذا المجتمع وإطاره . ففي المجتمع العبودى تم تكوين الثروة على أيدى العبيد لصالح الأشراف ؛ وفي المجتمع الإقطاعى تم تكوينها على أيدى الأقتنان لصالح النبلاء والبارونات ؛ وفي المجتمع الرأسمالى يتم تكوينها بصفة خاصة على أيدى عمال المصانع وأجراء الريف لصالح أصحاب أدوات الإنتاج الرأسماليين<sup>(١)</sup> .

وكما تطورت وسائل وأساليب الإنتاج ، كما حدث فى عهد الاكتشافات الجغرافية للتجارة واختراع البخار واستخدامه فى الصناعة ، أمنت هذه الوسائل مزيداً من الثروة والسيطرة على الطبيعة ؛ وظهرت معها طبقات جديدة تطالب بأحداث تغييرات فى النظام الاقتصادى والاجتماعى على حساب الطبقة المسيطرة السابقة ، يساعدها على ذلك أن وسائل الإنتاج القديمة قد أصبحت بالية ، وأن وسائل الإنتاج الجديدة لا تتم ولا يمكن تأمين الثروة والإنتاج المنزايدها إلا عن طريق انتصار هذه الطبقة الجديدة . ومن ثم ، فإن على المجتمع فى تطوره ، أن يتغير بما فيه صالح هذه الطبقة الجديدة التى لا بد وأن تجدد نفسها فى صراع عنيف وثورى مع الطبقة المنهارة أو القديمة .

وهكذا ، فإن البرجوازية التجارية ، التى كان من صالحها أن تقوم على نظام متحرك فى الإنتاج ، قد سعت إلى تغيير الأسس الاقتصادية للمجتمع . فتغيرت علاقات الإنتاج والروابط بين المالك وبين العامل الأجير ، وأصبح

---

(١) أندريه بيتر ، المرجع السابق ص ٢٦ - ٢٩ .

المجتمع أكثر تقدماً حين أباح التملك لكل فرد قادر على استغلال الفرصة في ذلك . وتغيرت تبعاً لذلك الفلسفة والثقافة والمبادئ السياسية ، التي أصبحت تدافع عن حق الملكية المطلق والمقدس ، والخريات العامة . والديمقراطية السياسية لصاحب التأثير في هذا المحيط الاجتماعي والاقتصادي الجديد ، الذي ارتفعت فيه دائرة النشاط الإنساني إلى مستوى كثير التعقيد .

ولكن ، هناك ثمة نقطة سوف يصبح عندها النظام الرأسمالي ككل نظاماً بالياً ، يعوق تقدم البشرية نحو المساواة والحرية والديمقراطية الصحيحة ، ونحو مجتمع أكثر ثروة ورخاء . فالنظام الرأسمالي ، بعد أن تصل فيه إلى الحكيم طبقة جديدة تضع نظاماً جديداً للإنتاج ، وصوراً جديدة للحكم ، ومجموعة جديدة من القيم الأخلاقية لما هو حق وعدل ، وما هو ظلم أو حرام ، سوف يقف عقبة أمام التقدم الفني والاقتصادي المستمر الذي يفتح آمالاً جديدة أمام البشرية ، ويخلق وسائل جديدة للإنتاج تقوم بتكوين الثروة فيها طبقات جديدة ، وفي ظل ظروف جديدة ، وبأسلوب جديد في وظيفة الإنتاج ، بحيث يقف النظام الرأسمالي المتملك لأدوات الإنتاج عن طريق أفراد محددين أو طبقة واحدة عقبة في سبيل استمرار هذه الوسائل والأساليب ، في القيام بالوظيفة الاجتماعية العامة للملكية والتوزيع ، أسوة بما عليه الحال في الإنتاج .

ومن ثم ، فإن الرأسمالية وقد حققت رسالتها في الحرية الاقتصادية ، والقيام على نظام الإنتاج المتحرك الذي يبيع الملكية لكل فرد ، وبعد أن نجحت في ربط العالم بنظام اقتصادي يعتمد كل جزء فيه على الآخر ، سوف

تعجز عن التقدم إلى الأمام ، نتيجة تقديسها للملكية الفردية الذى لم تصبح من نتاج عمل المالك وحده ، وإنما من نتاج عمل الآخرين . فتصبح ملكية مستغلة ، ينافس بعضها البعض داخل الدولة الواحدة ، وبين كل دولة وأخرى ، سعياً من أجل الربح ، وتكثيل رأس المال واستغلاله ، وافتقار الأسواق والمستعمرات من أجل الحصول على المواد الخام اللازمة للصناعة وتصريف المنتجات المصنعة . كما تتصارع مع الطبقة الجديدة التى خلقت نظام الإنتاج الجماعى الجديد ، وأصبحت تتطلع نحو صورة جديدة لتوزيع العائد وتملك أدوات الإنتاج ، ونحو صورة جديدة من نظام الحكم الاشتراكى الذى يعتمد على الطبقة العاملة الصناعية ، ومجموعة جديدة من القيم الأخلاقية والاجتماعية<sup>(١)</sup> .

٢ — وإذا كان النظام الرأسمالى بالنسبة لبعض المدارس الاشتراكية هو وسيلة منافية للأخلاق وغير عادلة ، فقد أوضح ماركس طبيعة هذا النظام بطريقة مختلفة ، حين أوضح مدلول التغيرات التى أدخلها النظام الرأسمالى على الحياة الاجتماعية فى القرن التاسع عشر . ومن ذلك ، أن الإنتاج فى ظل النظام الرأسمالى أصبح وظيفة اجتماعية يقوم بها العمال بشكل جماعى ، لا مجرد وظيفة يدوية أو فردية . فالأعمال التى لم يكن يستطيع أن يقوم بها فرد وحده أمكن أن يقوم بها المجموع . فجرد تجمعهم يعطيهم قوة جديدة ، كما يؤدى إلى توفير النفقات فى إنتاج السلع ، وبالتالي إلى زيادة إنتاجية العمل . وكلما قوى الإنتاج الرأسمالى وعظمت الصناعة ازداد طبع عملية الإنتاج بالطابع

---

(١) انظر أندريه بيتر ، المرجع السابق ، ص ٦١ - ٧٤ .

الجماعى ، بينما تظل ملكية أدوات الإنتاج على ماهى عليه ملكية فردية ، مما يؤدي إلى تسكتل العمال الذين يقومون بالإنتاج الجماعى وبوظيفة اجتماعية ذات طابع اشتراكى ، والذين يعيشون تحت سقف واحد فى المصنع ، وفى الأحياء غير الصحية بالمدين الصناعية . وهكذا يؤدي التناقض بين الطبيعة الجماعية والوظيفة الاجتماعية للإنتاج الرأسمالى الواسع وبين تملك عدد من أفراد طبقة واحدة له ، إلى أن يصبح المجتمع مستعداً لإجراء تغيير جذرى ، يتطلب إعادة تنظيم الروابط الاجتماعية بحيث تتمشى مع طبع الإنتاج فى المجتمع بالطابع الاشتراكى (١) .

٣ — إن تغيير النظام الرأسمالى وإحلال النظام الاشتراكى محله يعتمد على عاملين رئيسيين :

أولهما ، تحليلي يعتمد فيه على إيضاح طبيعة النظام الرأسمالى ، وتصدعه نتيجة لسلسلة طويلة من المنافسات والمتناقضات والحروب والثورات . فالتغيرات التى دخلت على النظام الرأسمالى فى القرن التاسع عشر ، قد أدت إلى سيطرة الاحتكارات وإنشاء مصانع أكبر وأكثر كفاية ، بحيث تنهى المنافسة التى لا مبرر لها بين المنتجين داخل البلد الواحد . ولكن يتسع نطاق الرأسمالية المحلية ، وتكرر المنافسة بينها وبين غيرها من الرأسماليات على النطاق الدولى ، الأمر الذى يؤدي إلى نشأة النظام الاستعمارى ، وتصبح الحرب بين الدول الاستعمارية أمراً لا بد منه ، لأن رأس المال لا يمكن أن يظل عاطلاً ، وإنما يصبح عليه أن يتقدم ويكبر ولا تحطيم واندرثر .

Eric Roll, A History Of Economic Thought, Faber, (١)  
1958. pp. 255-261.

وثانيهما ، أن الرأسمالية الاستعمارية الحديثة ، على الرغم من أنها تزيد من حدة المنافسة بين الدول ، من أجل الاستيلاء على الأسواق وتقسيم المستعمرات ومناطق النفوذ ، فإنها تجعل الدول في نفس الوقت أكثر اعتماداً كلاً منها على الأخرى . فيصبح نظام الاكتفاء الذاتي لكل دولة نظاماً عتيقاً ، لأنه ، ما دامت الرأسمالية واحدة في الأهداف والمقاصد ، وما دامت قد أصبحت نظاماً موحداً يربط العالم برباط واحد ، فإنه من الضروري أن تتكامل الاحتكارات الرأسمالية في مختلف الدول ، في كارتلات وترستات يزيد في نطاقها تحالف المشروعات الرأسمالية ، كي تقوى على المنافسة ومواجهة الأزمات التي تنشأ عنها ، والتي تضعف قوة النظام الرأسمالي على النمو (١) .

ولهذا ، فإن تغيير النظام الرأسمالي يصبح رهناً بدفع قوة أخرى خارجية معادية له ، أو بالأحرى رهناً بالصراع الطبقي والتنظيم الجدي للطبقة العاملة ، والدعاية للقضاء على الرأسمالية بالقوة .

٤ — فإذا كان من شأن النظام الرأسمالي أن يغير طبيعة العمل ووظيفة الإنتاج ، وأن يصبح من شروط الإنتاج الصناعي تجميع العمال تحت سقف واحد ، فلا يصبح العامل في ظل هذا النظام حراً أو فرداً يتوقف كسب قوت يومه على قطعة أرض صغيرة يفلحها ، أو إنتاج سلعة صغيرة بيديه في دكانه أو مصنعه الصغير . عندئذ يصبح العامل وحدة أو ترساً في عملية



إنتاج كبيرة ، تعتمد على المجهود الجماعى للعمال فى المصنع . وهو يجد نفسه فى ذات الوقت بعيد عن ملكية وتوجيه وسائل الإنتاج ، والتأثير فى ظروف حياته بعوامل لا تخضع لرحمته ، وأحداث لا سيطرة له عليها ( كذبذبة الأسعار فى سوق بعيدة ، أو ظهور آلات ووسائل فنية جديدة تؤدى إلى البطالة ) . فهو ولا بد أن تتوحد آلامه ومطالبه مع غيره من العمال ، الذين يندمجون فى طبقة واحدة موحدة المصالح ، أولاً ضد صاحب العمل فى المصنع ، وثانياً ضد صناعة معينة فى نطاق النقابة أو الاتحاد ، وثالثاً ضد الرأسمالية فى اتحاد قطرى عام ، وأخيراً ضد النظام الرأسمالى وأسلوب الاستثمار والاستغلال الحر ككل . وهكذا تتكامل الطبقة العاملة فى جميع أنحاء العالم إزاء التكتل الرأسمالى الدولى .

ومن ثم ، فإن الطبقة العاملة لا تصبح فى رأى الماركسية طبقة قومية ، وإنما دولية تتوحد ظروفها ومطالبها وصراعتها ، فى إطار ثورة عالمية ضد النظام الرأسمالى المتكامل ضدها فى الاحتكارات الدولية . فالصراع الطبقي بينها وبين النظام الرأسمالى يصبح أمراً لا مفر منه لا نزاع السلطة السياسية من يد البرجوازية ، وأن تؤول الأرض والمصانع وكافة وسائل وأدوات الإنتاج للدولة الاشتراكية التى تعرض دكتاتورية البروليتاريا . وهكذا تسود الطبقة العاملة فى النهاية على سائر الطبقات الأخرى ، فلا تمنح أياً منها حقها فى الحرية أو التعبير عن مكنوناتها والدفاع عن حرياتها ، تمهيداً لقيام مجتمع لا طبقات فيه . وعندئذ تكون الدولة أداة ضرورية لا بد منها ، كما تصبح الدكتاتورية الطبقيّة التى يفرضها الحزب الشيوعى باسم الطبقة العاملة نظاماً مستساغاً ، يتمتع فى ظله المجتمع - على حد قولهم - بالسلام

والاستقرار ، الذى لا تهدده الحرب الأهلية والصراع بين الطبقات  
فى المستقبل .

٥ - أن النقابات هى التنظيمات الأساسية للعمال . وهى تنظيمات تفرض  
وجودها بطريقة تلقائية ، ولكن نشاطها يقتصر على المسائل الاقتصادية  
والصناعية ، للدفاع عن مستوى الأجور وتنظيم ظروف العمل . . . إلخ .

وهكذا ، فإن نشاط العمال وتكتلهم داخل نقاباتهم لا يعتبر فى عرف  
الماركسية وحده كافياً ، ما دام جهاز الدولة قائماً فى يد أعدائهم من ممثلى  
الرأسماليين . فالرأسمالية تتكامل ضدهم فى احتكارات محلية ودولية من  
أجل إطفاء أمدها فى الاستغلال ، وتسيطر إلى جانب ذلك على الحياة  
الذهنية والثقافية والدعائية للمجتمع . ومن ثم ، ترى الماركسية أن لا بد  
أن يجمع العمال بين العمل الاقتصادى والعمل السياسى ، عن طريق تكوين  
حزبهم السياسى الذى تكون مهمته تنسيق جهود النقابات ، ونقل الصراع  
الطبقى بينهم وبين الرأسمالية إلى كل ميدان ، كالسياسة الداخلية والخارجية ،  
والفلسفة والأدب والتشريع . . إلخ . وهذا الحزب يجب ألا يكتفى  
بتمكين العمال من الحصول على أغلبية برلمانية ، تستطيع أن تطور التشريع  
ونظام الحكم بما فيه مصلحة العمال والاشتراكية ، أو توسيع قاعدة الحريات  
والديمقراطية السياسية والاجتماعية تدريجياً ومن أسفل ، حسب عقيدة  
الاشتراكية الديمقراطية . ولكن لا بد لهذا الحزب أن يعمل على تغيير نظام  
الحكم دفعة واحدة ، عن طريق الثورة والعنف للقضاء على الرأسمالية بالقوة .  
ذلك لأن الرأسمالية ، فى مفهوم الماركسية ، لن تتنازل باختيارها عن جهاز

الحكم ؛ بل سوف تسعى على الدوام كلما واجهتها أزمة إلى سلب تنازلاتها للطبقة العاملة ، بخلق أزمة أو إعلان الحرب أو الأحكام العرفية ، حتى ولو اضطرت في سبيل ذلك إلى القضاء على تقاليدها الديمقراطية في الحرية السياسية .

### الاشتراكية الديمقراطية

وهي تعنى الإصلاح الاجتماعى أو الاشتراكى بالاعتماد على الوسائل الديمقراطية البرجوازية والأساليب البرلمانية . فلديها أن الأحزاب العمالية السياسية تسعى لتحقيق أغراض الطبقة العاملة في ظل القوانين البرجوازية ، وبالأساليب التى تعتبرها الحكومات البرجوازية أساليب مشروعة . وقد ظهرت الاشتراكية الديمقراطية ، كحركة فكرية منظمة في البلاد الأوروبية التى عرفت النظام الدستورى التقليدى ، والتى سمحت للجماعات والهيئات الاشتراكية بالإعلان عن برامجها وأهدافها في الستينات من القرن التاسع عشر .

ففي هذه الفترة ، ضعفت الفوضوية التى أخذت تركز على العمل النقابى ، وتعارض الاشتراك فى الانتخابات العامة ، وكافة أشكال العمل السياسى للدولة البرجوازية التى طالبت بهدمها دفعة واحدة ، وضعفت عن أن تجتذب إليها صفوف العمال وأن تعمل على توحيدهم . هذا بينما أخذ ماركس وإنجلز يركزان على وجوب قيام الحزب السياسى الموحد للطبقة العاملة فى صراعها ضد أعدائها ؛ وهو الحزب الذى لا يدين أمام الأساليب البرلمانية والحلول

التشكيتية ، كالاشتراك في الانتخابات العامة ، إلا بقدر ما يستهدف تحسين أحوال الطبقة العاملة وتوسيع حرياتها .

وهكذا فتحت الماركسية طريق العمل السياسى داخل الدولة البرجوازية أمام الاشتراكية الديمقراطية <sup>(١)</sup> . ولم يبق بينهما إلا الخلاف الطويل المدى الذى قام طوال النصف الثانى من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين ، حول مفهوم الحزب السياسى للطبقة العاملة وطبيعة أعماله الثورية أو الإصلاحية التدريجية ؛ ولانسيا عندما انقسمت الحركة الاشتراكية والطبقة العاملة العالمية على نفسها بانشقاق الدولية الثانية وتكوين الدولية الشيوعية سنة ١٩١٩ ، أو عندما تغيرت طبيعة الحركة الاشتراكية الديمقراطية ، التى عرفناها من قبل كحركة طبقية فى مؤتمر جودسبرج سنة ١٩٥٩ <sup>(٢)</sup> .

---

(١) من الأهمية بمكان أن نرجع بصدد الاشتراكية الديمقراطية وفكرها إلى مؤلف الأستاذ جاك دروز فى شأنها .

Jacques Droz, Le Socialisme Democratique (1864-1960),  
Armand Colin, pp. 8-11.

(٢) تضمن برنامج مؤتمر جودسبرج سنة ١٩٥٩ ، وتصريحات قادته من رجال الأحزاب الحاكمة فى أوروبا الغربية اليوم ، مبادئ جديدة للاشتراكية الديمقراطية أبرزها ، العمل على تطوير النظام الرأسمالى *le capitalisme progressiste-une forme évoluée du capitalisme* وإنشاء دولة الرفاهية *l'Etat technocratique-Welfare-State* عن طريق تعزيز الملكية الخاصة فى مواجهة الملكية العامة لوسائل الإنتاج ، وعدم التوسع فى التخطيط المركزى ، والتخفيف فى صدد الادارة الذاتية للمنتجين ، وغيرها من الوسائل الثورية التى لم تعد من خصائص الاشتراكية الديمقراطية فى عصرها الجديد . وركز دعاة مؤتمر جودسبرج على الحريات الأساسية والحقوق السياسية والقيم الروحية والاجتماعية المسيحية التى اعتبرت من دعائم النظام الديمقراطى الغربى .

فمن ناحية ، أدى إنهيار وفشل الدولية الأولى في الستينات من القرن التاسع عشر ، ، نتيجة الخلاف بين ماركس وبين باكونين وبرودون حول العمل السياسى المنظم للطبقة العاملة ، وتكوين الأحزاب العالمية ذات الأهداف السياسية فى الوصول إلى السلطة ، إلى قيام الأحزاب الاشتراكية المستقلة داخل كل بلد من البلاد الأوروبية . وكان أول هذه الأحزاب تأسيساً ، وأكثرها ذبوع سمعة وصيتاً ، حزب العمال الاشتراكى الديمقراطى الألمانى الذى قام سنة ١٨٦٩ برعامة كارل ليبنتخت ويديل على أساس الرابطة العامة للعمال الألمان التى أنشأها لاسال سنة ١٨٦٣ . وعلى أساس البرنامج اللاسالى فى الدعوة إلى الانتخاب العام ، وتدخل الدولة لتشجيع وتنمية التعاونيات الإنتاجية .

وقد مر هذا الحزب بثلاثة مراحل أساسية ، أولاها هى مرحلة الصراع بين اللاساليين والماركسين ( بين عام ١٨٦٤ وعام ١٨٧٥ ) حول نظرية اشتراكية الدولة Socialisme d'Etat التى كان لاسال يصدها تلميذاً مخلصاً للفيلسوفين الألمانين فخته وهيجل وآراؤهما فى تمجيد الدولة ، كما كان تلميذاً مخلصاً للاقتصادي الألمانى ليست صاحب نظرية الحماية الاقتصادية ضد المنافسة الأجنبية<sup>(١)</sup> . وكان المصدر الثانى للخلاف ، هو وفاق لاسال مع بسمارك فى الحلم بتحقيق أمبراطورية ألمانية ، يقوم فيها حزب موحد للطبقة العاملة الألمانية .

---

“Une version possible du Christianisme Social à l'âge industriel =

انظر المرجع السابق ، ص ٦ ، ٤٢١ - ٣٢٥ ، ٣٣٢

(١) انظر فى هذا الشأن بحثاً بعنوان « هل كان لاسال اشتراكياً ؟ »

Julius-Braunthal, Need Germany Survive, 1943, pp. 34-58,

فبينما كان ماركس يرى أن نظرية هيجل في أن غاية الفرد وماهيته في الاندماج في الدولة ، وأن نظرية فيخته في الدولة التجارية المخلفة التي يخطط فيها نظام لاشتراكية الدولة في الإنتاج والتوزيع ، وأن ما يتطلع إليه ليست في تدخل الدولة لإكمال التعاون بين القوى المنتجة ، هي نظريات خاطئة في دولة تقوم على سيطرة طبقة على طبقة ، ويفضل استنباط الأفكار من أجل اشتراكية دولية ؛ كان لاسال يعيش في جو التقديس القومي للوحدة الألمانية ، ويؤمن بالتعاون مع القيصرية البروسية في سبيل إنشاء حركة اشتراكية سياسية موحدة في ألمانيا الموحدة . ولذلك ، وقف لاسال يدافع عن مصالح الدولة العسكرية الأوتوقراطية البروسية في حرمها ضد النساء ، من أجل توحيد ألمانيا بالقوة .

أما المرحلة الثانية ، فهي المرحلة التي اتسمت بالصراع بين بسمارك وبين حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي تحت قيادته الثورية الجديدة ( بين سنة ١٨٧٥ وسنة ١٨٩٠ ) . فقد أصبح هذا الحزب ، بزعامة ليبنخت وبييل ، معارضاً لسياسة بسمارك الداخلية في تأكيد السلطة العسكرية ، وإصدار القوانين الاستثنائية المعادية للاشتراكية سنة ١٨٧٨ . وقد تميزت هذه الفترة بالنشاط السياسي والدعاية الواسعة للاشتراكية ، والمقاومة البطولية للقوانين الاستثنائية ، داخل الرايخستاغ وخارجه .

أما المرحلة الثالثة ، فهي المرحلة التي تلت وقوع بسمارك عن السلطة سنة ١٨٩٠ ، وأصبح الحزب فيها حزباً مشروعاً باسم « الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني » . وحصل هذا الحزب على مجموعة من الانتصارات

الإنتخابية ، وتزايد نشاطه السياسى ، واتسع نطاق التشريع الاجتماعى بفضله . ولكنه ابتداء من سنة ١٨٩١ أخذ يجتاز أزمته الكبرى ، على يد الإصلاحيين والإعاديى للفكر الاشتراكى ، أمثال فون فولمار وبرنشتين وكاوتسكى . فعلى الرغم من أن هذا الحزب قد أخذ يعلن عن صفته الثورية بين الحين والحين ، ولكنه ما لبث أن سلم فى نهاية الأمر بأن الثورة تأتى فى نهاية طريق طويل من التطور الطبيعى ، وأن العمل الذى يستعجل الأمور هو غير على . ولهذا غدت مبادئه غير ثورية ، وبدأ كما لو اندمج بصورة سلبية فى الإمبراطورية الاجتماعية الألمانية التى دعا لها بسمارك ، وبشرها لإسأل (١) .

ومن ناحية أخرى ، كانت الرأسمالية قد أصبحت تواجه كفاحاً منظماً للطبقة العاملة فى تنظيماتها النقابية . وانتشرت أفكار لوفيت Lovett وغيره من دعاة الحركة الضارعية ، التى بدأت فى إنجلترا منذ الثلاثينات من القرن التاسع عشر ، تطالب بحق الانتخاب العام للطبقة العاملة كوسيلة لوصولها إلى السلطة التشريعية ، ومباشرة سيطرتها على وسائل الإنتاج وتوزيع الثروات . وظهرت فى فرنسا ، منذ ثورة سنة ١٨٤٨ ، كتابات مماثلة للوى بلان Louis Blanc بالدعوة إلى تمثيل الأمة بأسرها وإبراز إرادتها الديمقراطية بطريق الانتخاب العام . فهذا هو السبيل الوحيد الممكن لتغيير النظام الاجتماعى بأكمله ، من أسفل إلى أعلى . وأخذ من بعده كابييه Gabet يدعو إلى الترابط العضوى بين الاشتراكية والديمقراطية ، وتغيير النظام

---

(١) لمبلى هالى ، المرجع السابق ، ص ٢١٣ - ٢٢٢ ؛ جاك دروز ، المرجع السابق ،

العام للدولة في هذا الطريق بواسطة الانتخاب العام ، وتدخل السلطات العامة في تحقيق الإصلاح الاقتصادي والتشريع الاجتماعي وتنظيم الجمعيات العمالية .

• وانحصرت مطالبات الطبقة العاملة في منظماتها النقابية لدى أكثر البلاد الأوروبية ومبادئها في الآتي :

(أ) توسيع حقوق الانتخاب لتشمل أبناء الطبقات الفقيرة ، ولاسيما منذ ثورة سنة ١٨٣٢ في إنجلترا ، وفشل هذه الطبقات في الحصول على حقوق الانتخاب والترشيح للبرلمان أسوة بالطبقة الرأسمالية .

(ب) تحقيق الإصلاحات الاقتصادية المباشرة ، كتحسين الظروف والأحوال الصحية ، وسن قوانين التعويض للعمال وغيرها لضمان الحقوق والحريات النقابية .

(ج) التدرج من الأحزاب الليبرالية ( الأحرار والراديكاليون ) نحو تأسيس حزب العمال في إنجلترا والحزب الاشتراكي الديمقراطي في ألمانيا ، من أجل السعي للحصول على الإصلاحات الاجتماعية من الرأسمالية بقوة سياسية منظمة .

(د) السعي لتحقيق التضامن العضوي بين الحرية السياسية التي استطاع الإنسان الحصول عليها بالثورات البرجوازية وبين الحرية الاجتماعية والديمقراطية الاقتصادية التي يمكن تحقيقها بطريق الاشتراكية .



ولهذا السبب تمسكت أحزاب هذه النظرية بكلمة الديمقراطية إلى جانب الاشتراكية في تسميتها .

ومن الملاحظ ، أن ظروف تكوين هذه الأحزاب ، وقيام الحركة الاشتراكية الديمقراطية ، قد اتسمت بظهور عصر الإصلاح الدستوري ، ولا سيما في السبعينات من القرن التاسع عشر . كما تميزت هذه الحقبة بنمو الوعي السياسى لدى العمال وطبقات الشعب الفقيرة ، بعد أن استطاعوا الحصول على بعض المكاسب الاقتصادية في ظروف العمل . ومن ثم ، لم تجذب الرأسمالية بدأ من التنازل عن بعض الحقوق السياسية والاجتماعية الأخرى للطبقة العاملة ؛ وأخذ نشاط هذه الطبقة الأخيرة يتزايد بتزايد تأثيرها الاقتصادى والسياسى . وظهر ذلك فى اتجاهها أكثر فأكثر فى المطالبة بالثورة طورا ، أو بالإصلاح فى النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية على حد سواء ، ضمن حدود النظام الاجتماعى والسياسى والرأسمالى القائم ، طورا آخر .

وقد قامت هذه المطالبات الإصلاحية الأخيرة على يد التنظيمات السياسية العمالية التى انضوت فى إطار النظرية الاشتراكية الديمقراطية ، التى قامت لتناقض الماركسية فى عدم إمكان تحقيق التحول الاشتراكى سلمياً وتدرجياً . وبدأ نشاط هذه التنظيمات السياسية يظهر بصور مختلفة ، بالنسبة لطبيعة الحركات والشخصيات التى قادت مبادئها فى كل بلد من البلاد ، وإن كانت تتفق فى مجموعها فى المضمونات الأساسية لماهية الاشتراكية الديمقراطية ، من حيث إصلاح المجتمع الرأسمالى بالطرق البرلمانية الوئيدة ،

والتغلغل الاشتراكي في أجهزة الدولة الرأسمالية من أسفل ، وقلبها سلباً إلى دولة اشتراكية .

ولا غرابة أن يكون هذا هو تفكير الاشتراكيين الديمقراطيين في ذلك العصر من أواخر القرن التاسع عشر . فهو يتسم بأنه تفكير عملي يلائم روح ذلك العصر . ففي ذلك الوقت كانت الحرية قاصرة على أصحاب الصناعة والأراضي ، بينما كان العمال والفلاحون وغيرهم من الفقراء أكثر عدداً وأوفر إنتاجاً . ولم تكن أمامهم ثمة وسيلة للحصول على مطالبهم إلا عن طريق التنظيم السياسي والنقابي معاً ، من أجل إرغام الرأسمالية على الاعتراف بحقوقهم الاقتصادية وتوسيع حرياتهم السياسية والاجتماعية ، سواء فيما يتعلق بإعطاء حق التصويت أو الترشيح للمجالس التشريعية ، أو الاعتراف بحق الإضراب في المنازعات الصناعية ، وتحديد الحد الأدنى للأجور ، وحرية التنظيم النقابي . . . إلخ .

وهكذا ، فإنه متى استطاعت الطبقات العاملة والمنتجة الفقيرة الحصول على هذه المطالب فإنها تصبح قوة اجتماعية ، ثم قوة سياسية لها اعتبارها . فإذا استطاعت الفوز في الانتخابات والسيطرة على السلطة التشريعية ، فإنها تشرع لنفسها القوانين التي تمكنها من تغيير النظام السياسي والاجتماعي بالطرق السلمية والقانونية . وعندئذ ، يمكن أن تجرد الرأسماليين من قوتهم التي منحها الدولة الطبقة لإياهم ، كما يعطى جميع الرجال والنساء الحرية والمساواة بصورة حقيقية .

من ثم ، كان الاشتراكيون الديمقراطيون ، على خلاف الفوضويين ،

يقولون بأن الواجب لا يتطلب القضاء على كل أنواع السلطة ؛ بل يجب التغلغل في أجهزة هذه السلطة واستغلالها في سبيل تحقيق غايات الاشتراكية الديمقراطية ، بدلاً من المحافظة على الوضع الرأسمالي الخالص لها . وهم أيضاً على خلاف الاشتراكيين الخياليين ، يطالبون بالكف عن التذمر من الدولة التي هي بيد الغير ؛ ويرون أن الواجب يقضى بالتنظيم العملي للقبض على زمام الأمور لصالح الاشتراكية الديمقراطية . ومن ثم ، فإنه يجب أن لا يسعى إبتداءً إلى مصادرة الملكية وموارد الدخل على الإطلاق ، وإنما يقضى الواجب بتنظيمها فحسب ، عن طريق الضرائب التصاعدية مثلاً .

ويعتبر سان سيمون وأتباعه من أوائل من أوضحوا مبادئ الاشتراكية الديمقراطية . وقد قامت أفكاره على أساس تحليل للتطور الاجتماعي من الرق إلى عبيد الأرض فعبيد الصناعة . وهو يرى في هذا التطور التاريخي تقدماً للجنس البشري نحو التطور المادى والفكرى القائم على أساس المساواة . وكان سان سيمون على خلاف الاشتراكيين الخياليين ، قد عبر عن وسيلة للتغيير الاجتماعى لشكل المجتمع عن طريق الاستيلاء على القوة السياسية والاقتصادية ، والسيطرة على الدولة من قبل طبقة الصناعيين التي تصبح هى المالك الوحيد للأرض والمرافق الصناعية والمنظم الأعلى للعمل عن طريق الترشيح الصناعى وتخطيط الإنشاءات ، مما قرب بينه من حيث الوسيلة وبين فلسفة اشتراكية تدخل الدولة . فهو بالأحرى قد خطط لقيام رأسمالية الدولة ، إلى الحد الذى أصبح من الممكن اعتباره أحد روادها الأوائل .

وقد يصعب في بعض الأحيان اعتبار سان سيمون اشتراكياً ، لاعتباره

رأس المال الذى يتولاه المستثمرون من الصناعيين عاملاً أساسياً من عوامل الإنتاج إلى جانب العمل ، ولإقامته المجتمع على أسس طبقية واضحة .

وهكذا ، فعلى الرغم من أن لاسال لم يكن صاحب مذهب متكامل ذى أصالة ، وأن مجموع أفكاره كانت مستعارة إما من ماركس أورديكاردو أو لوى بلان<sup>(١)</sup> ، إلا أن خطته فى العمل السياسى اللبى إلى غير الثورى : قد أرسى الأساس النظرى والعملى للمدرسة الاشتراكية الديمقراطية . فعلى يد لاسال ومن بعده برنشتاين فى ألمانيا ، وكيرهاردى وماكدونالد والفايين فى إنجلترا ، اتخذت الاشتراكية الديمقراطية وجهتها الصحيحة فى معارضة الاشتراكية الماركسية ؛ أولاً فيما يتعلق بطبيعة الدولة الطبقية ، وثانياً فيما يتعلق باستخدام العنف والثورة فى تحقيق الانقلاب والتغيير الاجتماعى ، وثالثاً فى نظرة الاشتراكية الديمقراطية إلى العوامل المعنوية ، ونمو الوعى الأخلاقى وانتشاره كسبيل لتبديل الحياة السياسية فى ظل الرأسمالية .

فالاشتراكية الديمقراطية فى ألمانيا (إشتراكية تدخل الدولة) ، لاتطالب بالثورة للقضاء على الدولة الرأسمالية . وإنما ، هى تعتمد على الفكر البرجوازى الألمانى فى تمجيد الدولة ، وبقائها كؤسسة عضوية محايدة فى ظل الرأسمالية . كما تعتقد بإمكان التغيير السلمى والتدرجى فى شكل هذه الدولة ، لتنتقل بها رويداً رويداً من الرأسمالية إلى الاشتراكية . وفى رأيها أن الدولة

---

(١) إيلى هالى ، المرجع السابق ، ص ١٧٤ ؛ بروتال المرجع السابق ، ص ٤٤ .

البرلمانية الرأسمالية هي جهاز محايد أو وكالة محايدة ، يمكن عن طريقها إحداث أى تـبـدـيـل اجتماعى سلمى وتحقيق الانقلابات السياسية التدريجية .

أما فى إنجلترا ، فترى هذه النظرية ( الفابية <sup>(١)</sup> ) أنه فى ظل الدولة الرأسمالية حصلت الطبقات الفقيرة على حق التصويت . وهذه الطبقات بحكم عددها قد أصبحت عامل تفوق فى الميدان السياسى الذى سوف يمكنها من الحصول على حرياتها الاقتصادية رويداً رويداً ، ولو فى ظل دولة رأسمالية .  
خطوة خطوة سوف يحصلون على الحقوق الاقتصادية كلها ، سواء بطريق استيلاء الهيئات البلدية أو الدولة المركزية على أهم المرافق الاقتصادية ، وتملك الأمة لها عن طريق التأمين ، أو بطريق التغلغل فى جهاز الدولة والسيطرة على السلطة التشريعية عن طريق توسيع الحقوق السياسية فى الانتخابات والتمثيل . ومن ثم تنقلب الديمقراطية الرأسمالية إلى ديمقراطية اشتراكية ، لاحتاج الأمر فيها إلى إلغاء الملكية الفردية كما تقول الاشتراكية الخيالية ؛ ولا إلى إلغاء الدولة كما تقول الفوضوية ؛ ولا إلى تجنب العمل السياسى وتوسيع الحريات السياسية كما تقول السندكالية ؛ ولا إلى الصراع الطبقي وقبام دكتاتورية للبروليتاريا وحارسه لمصالح الأكثرية ، على خلاف الدكتاتورية الرأسمالية السابقة عليها ، كما تقول الماركسية .

---

(١) الفابية جمعية تأسست من بعض الاشتراكيين الديمقراطيين البريطانيين سنة ١٨٨٣م ودعيت كذلك نسبة إلى القائد الرومانى الحذر فايوس ماكسيموس كونسكتاتور الذى هزم هانيبال . ويقول دعاؤها إنه لا بد من التمل والحذر من توجيه الضربة ، إلا فى الوقت المناسب ، كما كان فى الحال موقف فايوس أمام هانيبال . وفى رأيهم أن دراستهم للمجتمع الصناعى قد أظهرت كيف أن الاشتراكية تظهر من تلقاء نفسها فى المؤسسات الحديثة .

ويلاحظ أنه قد تشكلت في البلاد الأوروبية الأخرى ، منذ سنة ١٨٧٥ ، أحزاب اشتراكية ديمقراطية على مثال الحزب الديمقراطي الألماني ، وفي إطار نفس الظروف والاعتبارات التي دعت إلى ذبوع فكرة الإصلاح والأساليب البرلمانية في العمل السياسي .

ويعود الفضل في تشكيل أول حزب اشتراكي من هذا القبيل في فرنسا إلى Jules Cuesde . وكان جيسد راديكالياً أكثر منه اشتراكياً ، لجأ إلى سويسرا بعد كتابته مقالا امتدح فيه ثورة الكومون سنة ١٨٧١ ، وتأثر في سويسرا بالأفكار الفوضوية ، ثم بالماركسية ، التي أعلن في ضوء تعاليمها عن تشكيله للحزب العمالي في مرسميليا سنة ١٨٧٩ . ولكن ما لبث أن انشقت عليه جماعة الإمكانين ، أولئك الذين قصدوا إلى تجزئة الهدف ووضع بعض المطالب الممكنة بشكل مباشر ، سنة ١٨٨٢ . وعلى الرغم من ذلك فقد شكل النواب الاشتراكيون وحدة ائتلافية داخل مجلس النواب باسم الاتحاد الاشتراكي . ولكن ما لبثت هذه الوحدة أن انفكت أمام الصراع حول الاشتراك في الوزارة ، الأمر الذي أدانه مؤتمر الدولية الثانية في أمستردام سنة ١٩٠٤ ، وتشكل حزب جديد باسم الحزب الاشتراكي الموحد ، كان بمثابة الفرع الفرنسي للدولية العالمية (١) .

وقد ظل جوريس زعيما لهذا الحزب حتى سنة ١٩١٤ ، يحمل في داخل ذاته تناقضاً بين التفكير المادي للتاريخ كما تظهر كتاباته عن تاريخ الثورة

(١) انظر هالفى المراجع السابق ، ص ٣٣٩ - ٣٤٢ ، جاك دروز ، الاشتراكية الديمقراطية من ٦٣ - ٨٠ .

الفرنسية ، وبين ارتباطاته التقليدية بالجمهورية العتيقة . بل كان يدعى التوحيد بين الاشتراكية وبين التراث الثورى للبرجوازية فى جمهورية متفتحة للاصلاحات الاجتماعية (١) .

### آراء ومفارقات بالتفكير الاشتراكي العربى

غير أنه يجب ألا يغيب عن البال :

(١) أن الماركسية ، وكذلك الاشتراكية الديمقراطية ، قد ظهرت فى أوروبا الغربية نتيجة للنمو الرأسمالى الصناعى ، واحتلال مقاعد الحكم من قبل الطبقة البرجوازية والرأسمالية التى قامت على أنقاض النظم الإقطاعية والملوكيات المستبدة . فقامت الماركسية تنادى بتسكين العمال فى صراع طبقى ضد هذه الطبقة المستغلة ، كما قامت الاشتراكية الديمقراطية تنادى بالإصلاح السلمى والتدرجى ، والانتقال من الحريات السياسية وتوسيع نطاقها ليشمل الطبقة العاملة والفقيرة ، إلى الحريات الاجتماعية ، بما يحقق التوافق بين مصالح الطبقتين ، ويولد انسجاماً فى كيان المجتمع والدولة القومية .

أما البلاد النامية والمتخلفة التى تطالب اليوم بالاشتراكية كمرحلة ضرورية لتدعيم الاستقلال السياسى ، واستكمالها بالاستقلال الاقتصادى ، وإقامة كيانها القومى الموحد ، فهذه بدأت تسمع لغة الاشتراكية قبل أن تتجاوز النظم الإقطاعى كإساليب من أساليب الإنتاج فى المجتمع وإقامة الروابط

(١) لميل هالتي ، المرجع السابق ، ص ٢٤٣ ، جاك دروز ، المرجع السابق ص ٧٣ - ٧٥

الاجتماعية والفكرية فيه . بل إنه ليتمكن القول أن الطبقات الرأسمالية والبرجوازية في هذه البلاد الحديثة العهد بالاستقلال السياسي ، تعتبر امتداداً حقيقياً للإقطاع أكثر منها طبقات ذات بناء اقتصادي منفصل وكامل التميز عنه ، أو ذات دور اجتماعي وسياسي مختلف عن الإقطاع الذي يسانده المستعمر الأجنبي . فـكبار ملاك الأراضي هم في معظمهم أصحاب رؤوس الأموال الموظفة في الشركات والمصانع في المدن ، حتى يبدو الأمر وكأن هناك طبقة واحدة تضم سادة الأرض وأصحاب رأس المال في آن واحد . ومن الواضح أيضاً في هذا السبيل أن عقلية الطبقات المعبر عنها بالبرجوازية في مجتمعاتنا العربية هي عقلية إقطاعية بعيدة عن الطموح الخلاق الذي اضطلع بأعباء الثورة الصناعية في أوروبا .

ومن ثم فإن الرأسمالية المستغلة في المجتمع العربي ، على سبيل المثال ، لم تكن لتستطيع أن تفك تحالفها مع كبار ملاك الأراضي وبسندهم من الأجنبي ، ونظام الحكم القائم على التجزئة في الوطن العربي ، لتصبح طليقة اليدين في تحقيق مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية ، أو في تحقيق الإنجازات الاشتراكية الجذرية .

وهكذا يجب وضع حد فاصل ومميز بين الحالة الفكرية والظروف الاقتصادية التي كانت تعيش فيها أوروبا الرأسمالية عندما استطاعت تحقيق ثورتها الصناعية ، وعندما ظهرت فيها المدارس الاشتراكية التي توليناها بالشرح ، وبين الحالة الفكرية والاجتماعية والاقتصادية التي يعيش فيها المجتمع العربي وغيره من بلاد آسيا وأفريقيا التي تسير في طريق التحول الاشتراكي



في الوقت الحاضر من أعقاب طرد المستعمر الأجنبي وقيام استقلال  
السياسي .

فالثورة الوطنية ضد الاستعمار استدعت في الوقت نفسه مداً اشتراكياً  
ضد حلفائه من الإقطاعيين ، دعاة التجزئة في العالم العربي ، وضد الرأسمالية  
المستغلة التي نشأت ونمت في ظل المصالح الاقتصادية الاستعمارية وفي  
عهدتها ، حتى تلخصت مهمتها في ممارسة دور الوسيط والتقاط فئات  
الثروة المنهوبة من قبل المستعمر . ولهذا ارتبط الكفاح الوطني ، حيثما  
نجح واستطاعت قياداته أن تحافظ على مكاسبه ، ارتباطاً مصيرياً ووثيقاً  
بالإجراءات الاشتراكية الجذرية في الإصلاح الزراعي للقضاء على  
القاعدة المادية للإقطاع في الملكية الكبيرة ، وفي التأمين من أجل القضاء  
على الرأسمالية المستغلة ، بوصفهما يشكلان جزءاً لا يتجزأ من القاعدة  
المادية للنظام الاستعماري ، وإلا عجزت الثورة الوطنية الديمقراطية عن  
إنجازاتها في الاستقلال السياسي والاقتصادي .

ومن ثم ، فإن التكوين الاجتماعي للحركة الوطنية الديمقراطية  
والاشتراكية في بلادنا أصبح يقوم على أسس ومفاهيم جديدة . فهو يقوم  
على تحالف بين قوى الشعب العاملة من أبناء الطبقات الوسطى والفلاحين  
والعمال ، كيما تستطيع هذه الحركة أن تسقط التحالف الاستعماري  
الإقطاعي الرأسمالي المستغل ، وذلك بعد أن تمت عدة محاولات للتعاون  
مع الرأسمالية على الصعيد القومي ؛ ولكن انحراف مصالحها في التعاون  
مع الإقطاع والاستعمار قد أدى إلى فصلها عن التنظيم والكيان السياسي

للشعب بمفهومه المتجدد ، وحتى تستطيع قوى للشعب العاملة أن تواصل  
دورها انفصال مهمة التحول الاشتراكي المحقق لمصالح هذه القوى العاملة  
من أبناء الطبقات الشعبية .

ومن ثم فإن طبيعة تكوين هذا التحالف ، وطبيعة سير وانتقال هذه  
الحركة الوطنية الشعبية ، لا بد وأن تحولنا هي أيضاً إلى حركة اشتراكية  
ثورية ، تقوم على أساس التساقض بين الرجعية المعزولة وحلفائها من  
الاستعماريين وبين جموع الشعب المنتج والعامل لرعاية مصالحه الوطنية  
والحقيقة .

(ب) أن الماركسية في سعيها إلى الانقلاب والثورة الاجتماعية إنما تعتمد  
بصفة خاصة على البروليتاريا الصناعية ( المنتجين الأساسيين في ظل  
إتساع الرأسمالية الصناعية والإنتاج الرأسمالي الثقيل ) ولا تعتمد  
على الفلاحين والزراع أو أبناء الطبقة الوسطى من المثقفين والمهنيين ،  
كالهندسين والأطباء والفنانين والكتاب الذين يشكلون في مجموعهم  
الطبقة الثالثة التي وقع على عاتقها حيف وظلم الطبقة البرجوازية ؛ عندما  
استولت على أعنة الحكم في أعقاب الثورة الفرنسية وأصبح رائدها  
إحلال النفوذ الرأسمالي محل النفوذ الإقطاعي .

وهكذا بينما كانت الفوضوية لا تفرق بصفة أساسية بين العمال وبين الفلاحين  
وتأسيس جمعياتهم التعاونية القروية على أساس الاختيار الحر ، في ظروف  
ما قبل الثورة الصناعية ، وبينما كانت الاشتراكية الديمقراطية تعتمد بصفة  
خاصة على المثقفين وغيرهم من أبناء الطبقة الوسطى الذين يتجهون بفكرهم

نحو تحقيق مصالح الطبقة العاملة والفقيرة ، ويستطيعون تمثيلها وإجراء  
التشريع بما يحقق مصالحها في المجالس النيابية والتشريعية ، اتجهت الماركسية  
بحماسة لإدراك الصراع الطبقي نحو الطبقة العاملة في الصناعة بصفة خاصة ،  
بحكم أنها أكثر الطبقات وعياً لحقيقة النظام الرأسمالي وإدراكاً لوجوب  
الثورة عليه نتيجة احتكاكها المستمر بالآلة وتجمعها تحت سقف المصانع  
وفي المساكن غير الصحية بالأحياء الصناعية . وهي بحكم أنها طبقة لا تملك  
شيئاً من أدوات الإنتاج ، على خلاف الحال للزارع الصغير أو العامل  
الحرفي ، فهي عند الماركسية لن تخسر في الثورة والإقلاط الطبقي شيئاً  
سوى قيود الاستغلال التي كبلتها بها الرأسمالية .

وهكذا فإن الماركسية تميل إلى القول بوجود ظروف اجتماعية ، وقيم  
أخلاقية ومثل فكرية من نوع خاص ، لا تتوفر إلا لدى البروليتاريا  
الصناعية دون غيرها من أبناء الطبقات السكادحة ، كالفلاحين والمتقنين  
الذين لا يمكن — في رأى الماركسية — الاعتماد عليهم كمطبقة في شن الكفاح  
ضد الرأسمالية ، اللهم إلا بوصفهم حلفاء للبروليتاريا التي عليهم وحدها  
يقع عبء قيادة هذا الصراع .

ومع ذلك ، فن الملاحظ أن البروليتاريا وقد كانت أشد ما تكون قوة  
في ألمانيا في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، إلا أن الصراع الطبقي الذي  
ثار هناك لم يؤد إلى انتصارها ، نتيجة مساعدات الاستعمار العالمي  
والاحتكارات الرأسمالية ، بينما قام النظام الاشتراكي في روسيا  
السوفيتية حيث لم تكن الثورة الصناعية قد قامت ، وحيث كانت طبقة

البروليتاريا ضعيفة ومتركة في المدن ، وذلك بحكم قوة تنظيم الحزب البلشفي وتمكنه من الاستيلاء على السلطة وتكتيل قوى الشعب في مواجهة حروب التدخل الأجنبية .

( ح ) أثبتت الطبقة العاملة في البلاد الأوروبية ولاها للفكرة القومية ، والدفاع عن مصالح العولة القومية ، بأكثر مما أثبتت تحللها من النظرة القومية في سبيل التضامن الطبقي والثورة العالمية . ومن قبيل ذلك اشتراك الطبقة العاملة الفرنسية والألمانية في الحرب السبعينية ، كل منها دفاعاً عن وجهة النظر الوطنية لقوميتها . وكذلك كان اشتراك العمال في الحرب العالمية الأولى على الرغم من صدور النداءات المتكررة بكونها حرباً استعمارية ، وذلك بالنظر إلى وسائل الإقناع التي اتبعتها الاشتراكية الديمقراطية في الدفاع عن المصالح القومي للأمة ضد المصالح الطبقيّة المتصارعة في داخلها .

( د ) تؤمن الاشتراكية الديمقراطية بأنه من الممكن في ظروف المجتمع الصناعي المتطور بأوروبا الغربية أن تحرز من المكاسب وأن تمارس من النشاط وأعمال التحول الاشتراكي بالوصول إلى الحكم — كما رأيت بالنسبة لانجلترا عند تولي حزب العمال الحكم على أساس برنامج اشتراكي ديمقراطي — ما يمكن من الحصول على المكاسب الاشتراكية وإجراء التغييرات الجذرية في هيكل المجتمع عن غير طريق الثورة والصراع الطبقي .

ومن الملاحظ أيضاً أن روسيا السوفيتية على عهد خروشوف قد انتهت

إلى هذا الرأي ، بإمكان إجرام هذه التغيرات السلبية عن طريق الأساليب البرلمانية ، تأسيساً على أنه ليس هناك ثمة طريق واحد للاشتراكية . وساعد على ذلك نشوء نظرية التعايش السلمي والمنعقدة بها من قبل المعسكر الاشتراكي الماركسي ، الأمر الذي غدا بمثابة تحول بارز في تاريخ الماركسية ومفهوم الصراع الطبقي والثورة العالمية على النظام الرأسمالي بلا هوادة .

والواقع أنه ليس متعذراً عملياً حصول الجماهير الشعبية والاشتراكية على الأكثرية البرلمانية في بعض البلدان ، ثم استخدام هذه السلطة في تخطي النظام الرأسمالي عن طريق إجراءات جذرية في البنيان الاقتصادي والاجتماعي ، غير أن شيئاً لم يحدث من هذا حتى الآن . فالعمال في بريطانيا عندما يرتقون سدة الحكم يكتفون بتسيير مصالح الرأسمالية الانجليزية . والاشتراكيون النرويجيون الذين سيطروا على الحكم منذ عشرين عاماً ، وحتى عهد قريب ، لم يلبسوا الأسس الاقتصادية للديمقراطية ، واكتفوا بإجراء تغيير في توزيع الدخل القومي عن طريق الضرائب . غير أنه من الممكن أن يحدث شيء آخر في المستقبل نتيجة لتطور واضح في الحركات الاشتراكية في أوروبا الغربية نحو اليسار ، والدعوة إلى اتخاذ حلول جذرية للتحويل الفعلي نحو الاشتراكية ؟

ومن الملاحظ أنه لا يمكن تطبيق هذا الأسلوب البرلماني تماماً على ما حدث بتشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٤٨ ، والذي عادة ما يعنى به السوفييت الطريق البرلماني للاشتراكية . ففي تشيكوسلوفاكيا استعمل الشكل والأسلوب البرلماني

والحكومة الائتلافية كستار للحرب الباردة التي وقعت تلك البلاد فريسة لها ، حتى نقل جهاز السلطة إلى الحزب الشيوعي وحلفائه من الاشتراكيين اليساريين في فبراير ١٩٤٨ .

( هـ ) هكذا أصبح الاختلاف في نماذج التطبيق الاشتراكي أمراً حتمياً وطبيعياً ، إن لم يصبح طريق قوة وتفاعل وتنوع عملي للحركات الاشتراكية . وفي هذا الضوء يمكن تبرير قول البعض بأن ضعف الحركات الاشتراكية في البلدان المتقدمة كان من أسبابه الرئيسية محاولة اقتفاء آثار ثورة أكتوبر الروسية ١٩١٧ ، على أساس أنها ثورة قامت في بلد متخلف في بعض الآراء ، أو بسبب تخليها عن كل إرادة ثورية وسيرها في سبيل الإصلاح العقيم من أجل أن تكيف نفسها مع النظام الرأسمالي في آراء أخرى .

وهنا تجدر الإشارة إلى الأمثلة الآتية :

١ — عندما قامت الثورة البلشفية في روسيا عام ١٩١٧ ، وقام الشيوعيون بفرض دكتاتورية البروليتاريا ، تحفظوا في نقل تجربة « كومونة باريس » سنة ١٨٧٠ بشكل آلي ، على الرغم من أن ماركس كان قد ضرب بها المثل لتوضيح ما قصده بدكتاتورية البروليتاريا . فهم مثلاً لم يأخذوا بنظام تعدد الأحزاب الذي قام خلال حكم الكومون ، وإنما ركز لينين جهده على ضرورة قيام حزب واحد مركزي يعتمد عليه في تطوير اقتصاديات البلاد والانتقال من الأوضاع المتخلفة واختصار أحقاب الاستغلال الرأسمالي ، وذلك على الرغم من مجادلات روزا لوكسمبرج معه في هذا الصدد ، وإيضاحها كيف يمكن أن يصبح هذا الحزب الواحد المؤلف من الشيوعيين

المحترفين ، حسب مفهوم لينين ، جهازاً للسيطرة على جماهير البروليتاريا بدلاً من أن يمثلها .

٢ — إن كل الثورات المضادة للرأسمالية لم تتبع جميعها طريقاً واحداً . فحركة العصيان البروليتارى لم تقم في غير روسيا ، حيث كانت البروليتاريا ضعيفة عددياً ، ولكنها منظمة ومركزة ، فاستطاعت أن تقوم بدور الطليعة في الحركة العنيفة التي بدأها الفلاحون . وعلى خلاف ذلك نرى الحرب الأهلية قد توسعت في يوغوسلافيا ضمن نطاق حرب قومية ضد المحتل النازى ، بينما في الصين اتخذت الحرب الأهلية طابع حرب فلاحية طبقية في إطار الصراع ضد المستعمرين . أما في أوروبا الشرقية فقد قامت الأنظمة الاشتراكية بعد عملية تقسيم لمناطق النفوذ ، وبدخل مباشر نتيجة وجود الجيش الأحمر ، قمت الثورات والتغيرات في هيكل مجتمعات هذه البلاد ، مواكبة لظروف وأحداث تصفية غنائم الحرب .

٣ — لم يعد الحزب الاشتراكي الثورى هو القوة الوحيدة لتحقيق الاشتراكية . فهذه القوة ان تستطيع القيام بهذا العمل دون استنفار القوى الديمقراطية الأخرى التي ليست اشتراكية على وجه التحديد ، ولكنها معادية للرجعية والاستعمار ، وهى بمثابة ركيزة أساسية في الوقوف ضد الارتباطات الرجعية والاستعمارية . ولا يعدو دور التنظيم الاشتراكي الثورى أن يكون على رأس هذه القوى وضابطاً لها من الانزلاق في الأخطار التي تواجهها في الصراع ضد أعدائها ، وفي معركة تهيئة الانتصارات التي حققتها ، وبما لاشك فيه أن أنواع وأساليب الخصوم تختلف من بلد إلى آخر .

( و ) وجدير بالذكر أن ما اعتقده ماركس ولينين من أن التنافس الرأسمالى ، والاندفاع الاستعمارى المتولد بسببه ، سوف يستمران حتى يؤديان إلى النزاع الأكيد بين الدول الاستعمارية وإلى الحروب الداخلية ، قد خالفهما فيه كاوتسكى موضحاً أن نمو الاحتكار الصناعى وتصدير رؤوس الأموال للاستثمار فى البلاد المستعمرة والمتخلفة وتأسيس الاحتكارات الرأسمالية الدولية ، إنما تدل على النقيض على سير المنافسة الاستعمارية نحو التلاشى ، وانتشار السيطرة الرأسمالية الدولية ، واقترابها من الدور السلى بتأسيس منظمة دولية ( كعصبة الأمم والأمم المتحدة ) تقوم بمعالجة تنظيم العالم وإنشاء حكومة عالمية فى المستقبل .

وهكذا فإن تمركز السلطة فى أيدي رجال الصناعة والمال ، فى تلك البلاد الرأسمالية والصناعية المتطورة ، سوف يؤدى إلى سيطرة الدولة التى تقوم بتمثيلهم فى كل شئ ، كما سوف يؤدى إلى ازدياد تدخلها فى إدارة الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية عن طريق التنظيم المستمر ، فينشأ نظام جديد يقوم على أساس اختفاء المنافسة فى النظام الرأسمالى ، وهو ما قد يؤدى إلى رأسمالية الدولة أو اشتراكية الدولة بحسب القاعدة المصلحة من يكون هذا التدخل من قبل الدولة ؟ .

ولكن المهم ، فى رأى كاوتسكى ، أن زيادة سلطان الدولة وتدخلها سوف يساعد على أية حال على إدخال التحسينات الضرورية فى النظام الرأسمالى الغربى ، وإجراء التحول إلى النظام الاشتراكى المخطط والمدار ، تحولاً سلبياً بعيداً عن الصراع الطبقي .



( ز ) يزداد خطر ظهور البيروقراطية في البلاد التي تتحول نحو الاشتراكية بمقدار ضعف ممارسة جماهير الشعب للسلطة السياسية والاقتصادية المباشرة . ففي الدول المتقدمة التي تملك جهازاً اقتصادياً قوياً نسبياً ، وتمتع بمستوى فنى وثقافى عالى ، تستطيع الطبقات العاملة والمنتجة فيها أن تمد السلطة السياسية والاقتصادية وجهاز الإدارة بالفنيين وكبار الإداريين في الوظائف أو المراكز ذات الأهمية . وبالتالي يمكنها عزلهم ومحاسبتهم وإضعاف شوكتهم كلما ظهرت أخطاؤهم . وهنا يصبح التغيير الثورى الحقيقى فى الأساس الاقتصادى رهناً بالتغير فى طبيعة الدولة وأجهزتها . فلا تصبح أجهزة الدولة آلات مستقلة عن أصحاب المصالح فيها ، والاشتراكية لا تعنى أبداً تركيز السلطة الاقتصادية فى يد السلطة التنفيذية ، وإنما فى ديمقراطيتها . وبالتالي لا تعنى الاشتراكية استفحال البيروقراطية ، وإنما تقاوم سيطرة البيروقراطية وسلطة الفنيين الذين يتمتعون على الأقل بامتيازات تقربهم من امتيازات الطبقة الحاكمة فى الدولة الرأسمالية .

والواقع أن الأنظمة الاشتراكية فى البلاد المتخلفة عادة ما تضطر إلى معالجة هذه القضية بصورة أخرى ، حيث يكون على الدولة أن تعطى بعض الامتيازات لهؤلاء الذين تحتاج عملية التنمية إلى معارفهم وخبراتهم ، وذلك حتى يحين بلوغ المستوى الثقافى والفنى للطبقات الشعبية والكادر السياسى حداً عالياً يمكن من السيطرة الحقيقية على عجلة الإنتاج والتنمية . وحتى يحين ذلك الوقت نرى الوضع فى البلاد المتخلفة معرضاً للنضال المستمر ضد انحرافات الفنيين ( التكنوقراطيين ) الذين يزعون ويتطلعون إلى

اعتبار إدارة الجهاز الاقتصادى للدولة ومرافقها ومؤسساتها الحيوية من شأنهم الخاص .

ولا يعنى ذلك انعدام ظاهرة البيروقراطية فى التحول الاشتراكى لدى البلاد المتطورة فنياً وصناعياً ، ففى بلاد المعسكر الشيوعى حيث اقتضت الحاجة وجود جهاز بيروقراطى للمراقبة والتوزيع واعتبارات الأمن ، لم يكن ذلك إلا نتيجة قيام التحول الاشتراكى فى بلاد المعسكر السياسى والحربى الشرقى على غرار ما قام من قبل فى بلد متخلف أصلاً كروسيا السوفيتية ، ونتيجة خضوع هذه البلاد كذلك لسياسة اقتصادية وسياسية نشأت فى أحضان روسيا السوفيتية المتخلفة أصلاً .

ومن ثم كان النضال ضد تجمع السلطة الاقتصادية فى يد السلطة التنفيذية ، والنضال من أجل الانتقال بالسلطة المركزية إلى الإدارة المحلية ، ثم النزوع بالإدارة المحلية نحو الهيئات الشعبية المباشرة ، هو الطريق الصحيح لخلق الديمقراطية المباشرة بالتغير المتجدد فى أجهزة الدولة من جانب ، وللوقوف فى وجه الاستشراء البيروقراطى من جانب آخر .

## الفصل الثالث

### خصائص الفكر الاشتراكي في النظرية والتطبيق

تقديم

ظهرت المدارس الاشتراكية المختلفة في أوروبا منذ مطلع القرن التاسع عشر ، ووضحت أفكارها ومبادئها في النصف الأخير من هذا القرن ، في إطار الظروف الاقتصادية والاجتماعية والمناخ الفكري العام الذي دعا إلى تنظيم الحياة الاجتماعية تنظيمًا جديدًا ، بعد أن أفلس الفكر البورجوازي وتناقضت تقاليدُه في البلاد المختلفة ، وتصر عن أن يبرز في نظرية علمية موحدة ، تفسر الحقائق التاريخية المتجددة ، وتقود الصراع في ضوء التبدلات التي طرأت على طبيعة العلاقات الاجتماعية في عصر ازدهار الرأسمالية والصناعة ، دون الانصراف إلى الغيبيات والأفكار المجردة .

وهكذا عرفت الاشتراكية ، كطريقة للحياة وأسلوب في معالجة وتناول الأشياء ، قبل أن تكون نظاماً سياسياً واقتصادياً بمقتضى الظروف السابق الإشارة إليها . وأصبحت بمثابة العقيدة الاجتماعية ، أو إن شئت فقل أنها قد أصبحت بنت العقل المنطقي والعلم التجريبي ، نظرية عقلية حددت برامجها وأهدافها الظروف والأحوال الاجتماعية . لهذا يلزم لإدراك

مضمونها وخصائصها الفكرية والعملية العامة ألا تفهم تعاملا وبإغنائات  
فكر ، على حد قول نقولا حداد<sup>(١)</sup> .

### الاشتراكية تسمى الفوارق الطبيعية وتصادر الحواجز المصطنعة

وأصبحت الاشتراكية في خصائصها العامة ، ومضمونها الفكرى العام  
واتجاهاتها نحو إعلام شأن المجتمع على الفرد ، تقتضى بالضرورة ألا تقوم  
الحياة الإجتماعية في صورة المجتمعات الحالية للبلاد الرأسمالية كشركة مصالح  
للتبادل وتحقيق أوفى قدر من الربح والاستغلال لجهود الآخرين . إنما تقوم  
الحياة الاجتماعية في ظل الاشتراكية كجماعة متضامنة تزول بين أفرادها جميع  
الحواجز التى تعوق تطور العلاقات بينهم تطورا حرا ، وتندعم الانقسامات  
الاجتماعية والاقتصادية التى تحول دون انطلاق القوى الخلاقة وبروز  
الكفاءات الطبيعية والاستعدادات العقلية والفنية والعلمية التى ينمىها  
اختلاف الأذواق والميول لدى الأفراد . وبمعنى أصح تسعى الاشتراكية  
إلى بناء مجتمع يحضى الكفاءات الطبيعية التى تنبع عن الفوارق الطبيعية  
فى الذكاء والنشاط والقدرة على التنظيم والابتكار والإبداع لدى الفرد  
كإنسان ، بصرف النظر عن أصله وراثته أو فقره وانعدام حسبه . وهى  
لهذا لا بد أن تسعى إلى إلغاء جميع الفوارق غير الطبيعية التى تنجم عن  
تناقض الفقر والثراء وانعدام المساواة بين الأفراد .

---

(١) نقولا حداد ، الاشتراكية ، طبع دار الهلال ، ١٩٢٠ و

## توزيع الدخل على أساس العمل

ولهذا نرى القاعدة الأولى للاشتراك ( في مناهجها الفكرى العام ) هى السعى إلى تحقيق المساواة الاجتماعية — فى مفهوم العصر — عن طريق تنظيم الموارد والدخول ، وتوزيعها على أساس العمل . فهى ليست المساواة فى الموارد ورواتب أو دخول الأفراد ، لأن المساواة الصحيحة أو الحسابية فى الموارد والدخول لا تتفق مع ما قلناه من أن الاشتراكية تستهدف تنمية الكفاءات والاستعدادات العقلية والفكرية المبدعة والمزايا المنتجة لصالح المجموع .

من ثم تستهدف الاشتراكية تحقيق المساواة الاجتماعية عن طريق إجراء التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الجذرية التى تتطلبها ظروف كل مجتمع ، بحيث يتحقق إلغاء الاستغلال فى جميع صورته وأشكاله ، وتنتهى العوائق غير الطبيعية التى تحتم التفاوت الكبير فى توزيع الدخل وتحول دون تكافؤ الفرص بين المواطنين .

كذلك تستلزم المساواة فى الأوضاع الاجتماعية رفع الحد الأدنى للمعيشة ، مع خفض الحد الأعلى ، تدريجياً حتى يمكن تذويب الفوارق الاجتماعية . وذلك - لاي معنى بطبيعة الحال المساواة فى الرواتب أو العوائد والأجور . فلا بد من بعض الأفضلية لبعض أنواع النشاط الإنسانى الذى يجب أن يمنح كل فرد فرصة الحصول عليه . ولا بد كذلك من ضمان علاقات صحيحة بين الرئيس والمرؤوس ، وتحقيق التوازن بين النشاط والحامل . كل

ذلك بشرط ألا يسمع لأقلية في المجتمع الاشتراكي أن تتمتع بمستوى من المعيشة يفوق القدر الذي تستدعيه الحاجة لدعم الإنتاج وتنمية موارد الثروة العامة والتقديم العام لخير المجتمع ككل ، بمعنى ألا يتاح لها عن هذا الطريق أى نوع من أنواع الاستغلال للآخرين .

### الاجور فى النظام الاشتراكى

ولا ينفى ذلك بالنظرة الفاحصة ألا يتقاضى كل واحد نصيباً متساوياً مع الآخرين من الدخل العام أو الثروة الكلية المنتجة ( أى ألا تكون الأجور متساوية ) . ففي ظل المجتمع الاشتراكي يكون من الطبيعى أن تدفع لأولئك الذين يرتفع مستوى مهارتهم من العمال أكثر من غيرهم الذين يقلون عنهم مهارة وخبرة . فلا بد أن تدفع للمهندس الماهر والجراح المتفوق ومدير الأعمال السكفء والمدير العام الناجح والفنان المشهور أكثر من غيرهم . لا يتمتعون بما للأولين من خبرة ومهارة وإتقان ، وكذلك أكثر مع صغار الحرفيين أو الصبية الذين يكون عملهم الأول تنظيف المصانع وكنسها .

نوقد درج بعض الاشتراكيين الخياليين على فكرة أنه من الممكن ، بل من المستحب ، أن تدفع أجور متساوية تماماً لكل عامل فى ظل النظام الاشتراكي . وفى الحقيقة غالباً ما يقصد الاشتراكيون إلى تحقيق هذا الغرض ، بالرغم من أنه لم يتحقق منه شيء حتى الآن . فهذا هو ما يجب عمله والوصول إليه ، ولكن يجب ألا يكون عدم تحقيقه محل اعتراض فى

مرحلة التطور والبناء الاشتراكي . أما الذي يجب أن يكون محل اعتراض في الاشتراكية فهو أن يحصل الإنسان على دخل عال دون أن يعمل شيئاً على الإطلاق ، أو أن يعيش على كد غيره دون عمل ، بحيث يصبح أحد أفراد تلك الطبقة المستغلة غير المنتجة التي تستهدف الاشتراكية القضاء عليها .

فما لاشك فيه أن هناك تفاوت في المجتمع الاشتراكي . ولكنه تفاوت يقوم على أن الأفراد يختلفون في كفاءاتهم ويؤدون بسبب ذلك عملاً يتفاوت في الكم والنوع ، وينالون من الأجور حسب ما يؤدونه من عمل ، مادام ارتفاع الإنتاج لا يسمح إلا بذلك . ولهذا وجب أن توجد رقابة شديدة على الإنتاج ومقدار العمل ونوعيته ومقدار الاستهلاك في المجتمع الاشتراكي . ولهذا أيضاً يوجد في المجتمع الاشتراكي شيء من التفاوت في الملكية الخاصة غير المستغلة . ولكن لا يوجد هناك محظوظون ولا مستغلون ولا بطالة ولا اضطهاد عنصري أو ديني أو قومي ، مادام على كل فرد أن يعمل ، وإن كان لا ينال أجراً إلا حسب كمية العمل الذي يؤديه ونوعه . ولا يكون للدخل الذي يأتي من الملكية الخاصة المحدودة غير المستغلة إلا أهمية ثانوية بالنسبة للعمل . بل يجب أن تقل أهميته إلى الحد الأدنى الممكن ، حتى يصبح العمل في القطاع العام أو الاشتراكي هو معيار توزيع الناتج القومي في البلد الاشتراكي . وبهذا نجد أن قاعدة التوزيع على أساس العمل كإحدى خصائص الاشتراكية هي قاعدة على صلة أكيدة بالقاعدة الثانية الخاصة بالملكية العامة لوسائل الإنتاج التي يمثلها القطاع العام .

والخلاصة هنا ، أن الذي يعترض عليه ليس هو عدم المساواة في

الأجور التي تستند إلى الفوارق والخوافز والعوامل الطبيعية في الذكاء والنشاط . . . إلخ بين الأفراد ، وإنما هو عدم المساواة الذي يستند إلى الاستغلال والعيش من كبد الآخرين . فلو أنك كمنت عاملاً ممتازاً أكثر مني ، فلو أنك تنتج سلعاً بضعف قيمة ما أنتجته ، فإنه لا يمكن أن تعتبر استغلالياً لمجرد تقاضيك أجراً ضعف ما ألقاضاه أنا من الأجر . فلا اشتراكية لا تعطى إلا لمن يعمل ، ولا تكافؤ من يعمل إلا على حسب قدر عمله . . وهكذا تميل الاشتراكية إلى تحقيق المساواة الطبيعية ، وتصادر في هذا الصدد جميع العوائق التي تحول دون ذلك ، أو تخلق عدم مساواة غير طبيعية تستند إلى عوامل غير طبيعية ، كتملك وسائل الإنتاج الرئيسية بصورة فردية ، والحصول على الثروة واكتنازها واستغلال الآخرين عن طريقها بغير كد أو عمل .

ونستطرد لنوضح أن المستوى العام للأجور في المجتمع الاشتراكي يعتمد أساساً على ما ينتجه الفرد . فإذا وجدنا أن دولة اشتراكية أنتجت في عام ما قيمته س مليون جنيه ، فإن بحمل الأجور ( بما فيها الادخار والمعاش والتأمين الصحي والفوائد ) يمكن أن يثبت عند ص مليون جنيه . وإذا بلغ إنتاجها في العام الذي يليه ما قيمته س + ١ مليون جنيه فإن الأجور ( الجينية مضافاً إليها الخدمات المباشرة وغير المباشرة ) في هذا العام تصبح ص + ١ مليون جنيه ، أي ترتفع بارتفاع قيمة الإنتاج . وهكذا تبرز أهمية ودور العاملين في رفع الكفاءة الإنتاجية في المجتمع الاشتراكي .

وقد تتساءل هل يعني هذا أن العامل يحصل على القيمة الكاملة لكل



ما ينتجه؟ نعم يحدث هذا، ولكنه لا يتقاضى هذه القيمة الكلية فردياً عن طريق أجره الجبى كما أشرنا، وذلك لأن الإنتاج فى المجتمع الاشتراكى يتم توزيعه بطرق ثلاث:

١ - يحصل العامل على نصيبه الفردى كأجر عن عمله.

٢ - يحصل العامل على ما يسمى بالأجر المشترك أو الأجر الاجتماعى (الخدمات)، بمعنى أن نسبة معينة من قيمة الإنتاج تحتجز لإمداد المستهلكين بالسلع حتى لا يمكن توزيعها فردياً. مثلاً تحتجز لإيجاد التسهيلات فى وسائل النقل والتعليم وتجهيز المدارس وإصلاح الطرق والحدائق العامة والملاعب والنوادر الرياضية ونوادر العمال وقاعات المطالعة، وكذلك الخدمات الأساسية للمستهلكين التى لا يمكن توزيعها فردياً بأى حال من الأحوال، مثل الرعاية الطبية.

كذلك هناك جزء من الثروة التى يخلقها العمال تنصرف إلى الخدمات الطبية على أوسع نطاق، كزيادة عدد المستشفيات وتسييرها، وكذلك المصحات والاستراحات وما شابهها. كما تحتجز جزء من الثروة الإنتاجية للتأمينات الاجتماعية والإعانات عندما يمرض العامل أو يصاب أو يتطلب الأمر إعطاؤه معاشاً مجزياً عندما يبلغ سن التقاعد.

وأخيراً فإن جزءاً آخر مما نسميه بالسلع الدائمة طويلة الأجل، مثل الطرق ووسائل الاتصال والأعلام، لابد أن تقسم للناس بشكل جماعى وليس بشكل فردى. وهكذا نرى أن التنظيمات والتدابير التى من شأنها أن تزيد من دخل العمال العام، وتحقق لهم الاكتفاء فى السلع والخدمات، يجب أن تتحقق بشكل جماعى أكثر مما يمكن أن تتحقق بشكل فردى.

٣ — يخصص جزء من الثروة التي يكونها العمال للتنمية الاقتصادية في المستقبل ، وذلك أولاً بتحسين ورعاية وسائل الإنتاج القائمة ، وثانياً بإقامة وسائل أخرى للإنتاج أكثر جودة . وثالثاً بأن تتجه الدولة الاشتراكية إلى تصنيع نفسها في وقت سريع ، مما نطلق عليه النهوض الصناعي المبني على إعادة الاستثمار في الصناعة .

وما لاشك فيه أن هناك ثمة فارق كبير بين إعادة الاستثمار في النظام الرأسمالي وفي النظام الاشتراكي . ففي النظام الرأسمالي يذهب كل ما يزيد عن إقامة أود العمال إلى جيوب الرأسماليين ومدخراتهم بالبنوك ، ولهم أن يستثمروا منها القدر الذي يشاؤون وفي الأوجه التي تدر عليهم ربحاً أكثر وأكبر دون اعتبار لمصالح الشعب ، ودون اعتراض على وسائل إنفاقهم أو استثمارهم من عرف أو قانون . أما في النظام الاشتراكي فإعادة الاستثمار تتم وفقاً للخطة ، من أجل تقدم وسائل الإنتاج ، وفي أفضل الأوجه التي تزيد الدخل العام وتخدم الاستهلاك المحلي وترفع من مستوى حياة العاملين .

فمن الواضح أنه لا يمكن زيادة الإنتاج الذي يسمح بتطبيق قاعدة التوزيع في سلع الاستهلاك على أساس العمل ، بدون تطور تكنولوجي هائل في أدوات ووسائل الإنتاج . ويتطلب هذا التطور بالتالي أن يبلغ تخصص العمال وثقافتهم درجة أسمى من الدرجة التي كانوا عليها في ظل الرأسمالية . ولهذا يجب أن يمنحوا الفرصة في مستوى اقتصادي واجتماعي وثقافي وعلمي أسمى . كما تصبح قاعدة لكل بحسب عمله ، وسيلة لتشجيع هذا التقدم والتخصص ورفع مستوى معيشة العمال إذا أحسنوا نوعية عملهم (١) .

---

(١) نشور هنا المناقشة حول علاقة قاعدة لكل بحسب عمله بمبدأ الحوافز المادية في =

## تكايف الفرص في النظام الاشتراكي

كذلك يرتبط بالقاعدة الأولى للاشتراكية ( في مناخها الفكري العام ) السعي إلى استغلال كافة الإمكانيات وفسح المجال أمام الكفاءات ، أو بالأحرى تكافؤ الفرص بين جميع الأفراد ، ولا سيما في مجال التعليم والثقافة بصفة عامة ، لبلوغ الحرية الكاملة في الالتحاق بأية حرفة أو مهنة والحصول على أعلى مستوى من الأجر . فلا بد من أن يمنح كل فرد الفرصة لتخطي الحواجز التي تقف حذاً فاصلاً بينه وبين بروز مواهبه ، بمعنى أنه يجب تذليل جميع موانع الثروة التي تحول بين الآباء وبين تعليم أبنائهم ، ورعايتهم صحياً واجتماعياً وعقلياً وبدنياً . كما يجب الوقوف ضد جميع العوامل والأوضاع الطبقيّة الأخرى التي تحول بين هؤلاء وبين تحقيق رغباتهم ومطامحهم في التعليم والأجر على أساس كفاءاتهم العقلية . وأخيراً يجب أن يفسح المجال أمام الجميع خارج نطاق المدارس والمعاهد والجامعات لتلقى المعارف ، وترقية استعداداتهم ونضج وعيهم عن طريق وسائل الإعلام والنشر المختلفة .

وخلاصة ما نشير إليه في هذا الصدد أن تكافؤ الفرص في ذاته لا يكفل المساواة وتحقيق العدل الاجتماعي ، ما لم يصاحبه اتخاذ تدابير أخرى . فمن الخطر أن نعلق آمالاً على تكافؤ الفرص في التعليم

---

== البلاد الاشتراكية . ويدور البحث حول ما إذا كان تطبيق مبدأ الحوافز المادية سوف يؤدي إلى توسيع الشقة بين دخول عدد من الأفراد وبين دخول بقية العمال والفلاحين والمثقفين العاديين أم لا ؟ !

وحده مع وجود فروق شاسعة في مستويات العيش ، أو عدم إتاحة  
الإمكانات لسواد الشعب ، حتى لا يشارك في تدبير شؤنه إلا بالندر اليسير ،  
لأن الشعب سيظل حينئذ منفصلاً عن أصحاب السلطان والسيطرة بالمال  
والجاه ، إن لم يكن بالتوارث والتقاليد المتواترة . ولا يستطيع المجتمع في  
هذه الحالة أن يكون مجتمعاً حراً ، لأن توتره الداخلي يحرمه الأمن ويفرض  
على طبقاته القتال ، إن علناً أو خفية .

إن تكافؤ الفرص في النظام الاشتراكي يعنى به تحقيق أهداف  
الاشتراكية في استئصال الشعور بالطبقية ، ثم خلق الإحساس بتشارك  
المصالح وأن الناس سواسية كأسنان المشط . ولا يتطلب ذلك مزيداً من  
التحسينات والتدابير الإصلاحية البطيئة على المستوى الاقتصادي قدر  
ما يتطلب تدابير جذرية في البلاد المتخلفة على وجه الخصوص ، أهمها تأمين  
وسائل الإنتاج الرئيسية وسيطرة القطاع العام على المشروعات الاقتصادية  
والتدخل المخطط في عمليات التبادل والتوزيع ، بما يضمن تجنب التباين  
المفرط بين الحد الأعلى للدخول والحد الأدنى اللازم لاستخدام الطاقات  
البشرية وإفساح المجال أمام كفاءاتها <sup>(١)</sup> .

من ثم فإن النظام الاشتراكي حين يستهدف تنظيم الحياة الاقتصادية على  
أساس التغيير في ملكية وسائل الإنتاج وجعلها جماعية أو عامة ، بحيث  
تلغى عوامل المنافسة ودواعي الاستغلال نتيجة الربح الفردي ، ويسعى إلى  
القضاء على حكم الاستبداد من قبل أقلية تمتلك المال والسلطة ، ويقضى على

---

... (١) انظر مرجريت كول وكروسمان ، مقالات في الاشتراكية الغاية ، ترجمة إبراهيم لطفي  
عمر ، من الفكر السياسي والاشتراكي ، ص ١٠٤ — ١١٤ .

عوامل نشوب الحروب الداخلية والدولية ، فإنه يمكننا من التخلص من مساوئ عديدة تنجم عن الاستغلال والإحساس بالطبقية ، كسوء التغذية والبطالة وعدم الاستقرار ، كما يضمن لنا تأمين الحياة . فالنظام الاشتراكي الذى ييسر العمل لكل فرد ويضمن له الأجر المناسب مع مستوى الحياة المطلوب ، يحى كرامته الإنسانية ، ويتيح له الفرصة المناسبة لتدرجه الوظيفى وارتقاء مستواه الثقافى والعقلى ، سواء عن طريق التربية الصحيحة فى المدارس والجامعات ، أو خارج نطاق هذه المدارس والجامعات ، عن طريق وسائل الإعلام والنشر ووسائل التدريب المختلفة التى تهيء لجميع الأفراد ثقافة ووعياً اشتراكياً ، وتربية اجتماعية صحيحة .

**أكبر قدر ممكن من الملكية العامة لأدوات الإنتاج الرئيسية وأكبر**

**قدر ممكن من الملكية الخاصة غير الاستغلالية**

وهكذا نرى القاعدة الثانية فى نظرة الاشتراكية ( كنظام اجتماعى يختلف عن الأنظمة الاجتماعية الأخرى ) إلى طبيعة علاقات الملكية ، وتبدلها عما عليه الحال فى النظام الرأسمالى الذى يقوم على أساس حماية الملكية الفردية فى جميع أشكالها . وقد قامت هذه النظرة المختلفة بالنسبة إلى الملكية الفردية لوسائل الإنتاج الرئيسية على وجه التخصيص . فالرأسمالية تعترف للفرد بحق غير مقيد « نسبياً » فى تملك وسائل الإنتاج ، بينما تنكر الاشتراكية على الفرد هذا الحق وتقصره على الهيئات والمؤسسات العامة . وقد قلنا « نسبياً » لأنه قد يوجد فى بعض الأنظمة الرأسمالية قدر من الملكية

التعاونية<sup>(١)</sup> (البلاد الاسكندنافية) أو الملكية العامة<sup>(٢)</sup> (فرنسا وبريطانيا) لوسائل الإنتاج، بينما نرى في بعض البلاد الاشتراكية المزارعين الذين يعملون في مزارع تعاونية ويتمتعون فيها بحق الانتفاع بالأرض وبحق تملك عدد معين من الماشية وبعض الضرورات الأخرى اللازمة للإنتاج الزراعي ملكية تعاونية. كذلك لا يزال القطاع الخاص يشكل جزءاً لا بأس به من الملكية الزراعية في بلاد أوروبا الشرقية، ويصل إلى ٨٥٪ في بولندا على سبيل المثال<sup>(٣)</sup>.

(١) لاتعدو هذه التعاونيات الزراعية أن تكون في الحقيقة إلا مزارع رأسمالية أو منظمات اقتصادية رأسمالية تعمل أساساً بالتجارة. وهي لا تؤثر على طبيعة الملكية الخاصة للأرض ما دام دورها الأساسي هو مساندة تطوير اقتصاد الفلاح الغني، وما دام مركز الثقل في النشاط الزراعي والاقتصادي عامة في تلك البلاد هو للمزارع والمشروعات المملوكة ملكية خاصة.

(٢) يقوم القطاع العام في هذه الدول الرأسمالية لأغراض معينة يقصد بها خدمة النظام الرأسمالي. فقد يكون الغرض الاستجابة لضغط الجماهير العاملة أو القيام ببعض المشروعات الاجتماعية كمشروعات النقل والماء والكهرباء التي تقدم خدمات للجماهير وتمحيه من الاحتكاكات الرأسمالية. وقد يكون الغرض منها ترقيع النظام الرأسمالي ولإدخال بعض التحسينات الوقتية عليه نتيجة الأزمات والبطالة وتعطل الموارد الاقتصادية، أو خدمة بعض الأحزاب التي تتأرجح بين الرأسمالية والاشتراكية في غرب أوروبا، والتي قد تلجأ إلى التأميم لإفقاد بعض الصناعات من الأنهارى وبقصد تقوية النظام الرأسمالي ومساندته ككل بتقديم بعض الخدمات الرخيصة لهم. فقيام هذا القطاع العام لا يحدث أى تغيير حقيقى للنظام الاجتماعى ولالعلاقات الاقتصادية الرأسمالية التي يظل مركز الثقل فيها للمشروعات المملوكة ملكية خاصة.

Naïdam Pachitch, Les Nouvelles Formes de Propriété Public dans les Pays Occidentaux, Questions Actuelles du Socialisme, Mai - Juin, 1957, pp. 106 - 128.

(٣) ليس غريباً أن يجد المرء قطاعات مختلفة بما فيها قطاع رأسمالي خاص في الاقتصاد القومى لبلاد المعسكر الشيوعى، ما دام ذلك لفترة ما بعد استيلاء الأحزاب الحاكمة فيها على السلطة، ومادامت السياسة التي تتبعها تجاه هذا القطاع الخاص هو سياسة الإفادة منه وحصره ثم تنظيمه وتحويله بطريقة تدريجية حتى يتم استئصاله. وهذا هو عين ما حدث في الاتحاد السوفيتى عند وضع أول خطة خمسية سنة ١٩٢٩ والانتقال بالاقتصاد الزراعى من المنظمات التعاونية للعمل المشترك إلى المزارع الجماعية (الكولخوزات).

واختلاف ملكية وسائل الإنتاج في النظام الرأسمالي عنها في النظام الاشتراكي أمر له أهميته القصوى ، لا لأنها تختلف في تأثيرها على حياة الأفراد وسلوكهم فحسب ، ولكن لأنها أيضاً تكيف وتعكس وجود وقيام نظم اجتماعية تختلف بعضها عن بعض اختلافاً جذبياً ، بحيث يصبح لكل منها قوانينه الخاصة التي تحكم العلاقات بين أفرادها ، وبين الفرد والدولة ، وتحدد أهدافاً مختلفة لكل مجتمع في سياسته الداخلية والخارجية .

ففي ظل الرأسمالية تنحصر وسائل الإنتاج في نسبة ضئيلة نسبياً من مجموع السكان . ويضطر باقي السكان أو مجموع الشعب إلى بيع قوة عملهم كي يتمكنوا من كسب قوتهم الضروري . وهم في كسبهم قوتهم الضروري مهددون بصفة مستمرة بالبطالة وانخفاض الأجور والظروف الصحية السيئة بسبب المنافسة ونتيجة لتصرف المنتج طبقاً لقوانين السوق التي تستهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح لأصحاب الأعمال . بل قد يؤدي نظام المنافسة إلى قيام الحروب الاستعمارية ، بقصد فتح الأسواق والحصول على المواد الخام ، من أجل إشباع احتياجات الرأسمالية التي لا تكف عن التوسع وطلب المزيد من الاستثمارات والأرباح .

وهكذا تسير الرأسمالية في حركة دائبة للتسلط على كبد الآخرين . فعلى الرغم من أن العمال يقومون بوظيفة اجتماعية وبصورة جماعية في الإنتاج ، فإن ملكية وسائل الإنتاج وتوزيع العائد أو الربح ما يزال في ظل الرأسمالية يتم بصورة فردية ، بحكم المصالح الخاصة لفئة محدودة من الأفراد . وعلى هذا الأساس تصبح الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج بمثابة النظام الذي يحميه القانون في نظام اجتماعي معين هو النظام الرأسمالي الذي يقسم المجتمع إلى

طقتين (مستغلين وأجراء) تتعارضان تعارضاً أساسياً ، يولد وجودهما وبقاء النظام الرأسمالى للإنتاج على تلك الصورة تناقضاً فى الهيكل النظامى والبناء السياسى ودواعى الاستقرار فى المجتمع .

أما فى النظام الاشتراكى ، فحيث لا توجد ملكية خاصة لوسائل الإنتاج لا توجد طبقة مستغلين أو أصحاب أعمال ، كما لا توجد طبقة أجراء أو عمال<sup>(١)</sup> . فمن حيث المبدأ يعتبر كل فرد عاملاً ومنتجاً ، والمجتمع هو صاحب العمل الوحيد الذى يمارس نشاطه عن طريق الدولة الاشتراكية . فالدولة الاشتراكية تمتلك بعض وسائل الإنتاج بصورة مباشرة ، كالسكك الحديدية والقوى الكهربية ، أو بصورة غير مباشرة ، عن طريق الهيئات والمؤسسات العامة والتعاونية للمرافق الأخرى . وهذه الهيئات والمؤسسات تصبح أيضاً ملكاً للدولة ، على الرغم من استقلالها فى ميزانيتها أو تشكيلها من أجهزة إدارية خاصة ، طالما أن رأس مالها ملك عام للدولة .

وهناك أيضاً كثير من الصناعات والحرف البسيطة التى لها طابع محلى خالص ، والتى توكل إدارتها إلى المحافظات والسلطات المحلية كالبليات ومجالس المدن .

---

(١) هذا فى الصورة المثالية للمجتمع الاشتراكى . ومع ذلك فإن نواله عناصر من الموظفين القياديين ذوى الاتجاهات البرجوازية فى بعض البلاد التى اجتازت شوطاً طويلاً فى التجربة الاشتراكية فى إدارتهم للمؤسسات الاقتصادية الاشتراكية ، وفى علاقتهم بالفلاحين والعمال ، أو انشغالهم بالصفقات غير المشروعة أو التصرف البيروقراطى فى جميع الأمور ، كل ذلك يؤكد أن التناقضات الطبقيّة وعناصر الصراع الطبقيّ ما زالت تمتد فى أشكال جديدة داخل هذه المجتمعات ، وما زالت تحتاج إلى صراع طويل وشاق .

( انظر فى هذا الشأن ، مناظرة حول الخط العام للحركة الشيوعية العالمية ، بكين ، ١٩٦٥ ،



كذلك يجدر القول بأنه في ظل نظام لا وجود فيه لأصحاب الأعمال لا يوجد معنى للإنتاج من أجل الربح ، وبالتالي لا يتم تنظيم الإنتاج طبقاً لقوانين السوق ، بل يتحتم استبداله بالإنتاج طبقاً للخطة ، وإشباع حاجات الأفراد واستهلاكاتهم وتنظيم نشاطهم . وهكذا يحل في النظام الاشتراكي نظام الإنتاج الموجه محل الإنتاج بغرض البيع وتحقيق أقصى ربح ممكن<sup>(١)</sup> . والإنتاج الموجه هو الذي يكون من أجل التوزيع والاستهلاك طبقاً للخطة في تنظيم نشاط الأفراد وإشباع حاجاتهم . ويتم ذلك في النظام الاشتراكي عن طريق الجمعيات التعاونية للمستهلكين .

ومع هذا فن الملاحظ أن النظام الاشتراكي قد يتيح الحماية ويوفر الأمان

---

(١) والواقع أن التملك الفردي لأدوات الإنتاج ، وهو أساس النظام الرأسمالي ، قد أخذ يفقد مشروعيته في نظر المواطنين بالبلاد الغربية . وذلك للاعتبارات الآتية :

( أ ) أن النظام الرأسمالي عبادته تلك التي يركز فيها نشاط الأفراد على أنفسهم . ويسجن كل إنسان في أنانيته ، ويجعل الشخصية هي المحرك الأساسي للحياة المشتركة ، هو مناف للمجتمع وطبيعة الحياة المشتركة بكافة صورها ، بالترابط في داخل المجتمع الرأسمالي مجرد ترابط مادي ، لا يزيد عن أن يكفل لإرضاء المنافع الفردية إرضاء أكمل ونمو الأنانيات نمواً آتما .

(ب) أن التملك الفردي لأدوات الإنتاج قد أخذ يفقد مبرراته العملية في النظام الغربي ، حيث أصبح التقدم التكنولوجي يتحقق ببحوث علمية بعيدة بطبيعتها عن المصاحبة الفردية ، وتستهلك أدوات ووسائل ضخمة لا يمكن أن تتولاها إلا الدولة والمؤسسات غير الرأسمالية .

( ج ) أن التملك الفردي لأدوات الإنتاج يناق نظام القيم الغربية منافاة عميقة . فالناس يكرهون أن يعقب الابن أباه في الجيش أو الحكم أو الإدارة أو السياسة ، فلماذا يعقبه في الاقتصاد ؟ ! والرأسمالي بالنسبة للعامل الأجير لا يعدو إلا أن يكون حاكماً يخضع لسلطنته أكثر مما يخضع لسلطان الدولة التعاقدية . ولهذا اتمت السلطة التي يتصف بها هذا الرأسمالي بأنها تقوم على الحق الإلهي الذي خلت به السنون .

( انظر في هذا الشأن ديفرجيه « مدخل إلى علم السياسة ، الترجمة العربية ، دمشق ،

لبعض الملكيات الخاصة في الزراعة وفي مجال الحرف اليدوية وتجارة التجزئة وبعض المهن والمشروعات الخاصة ( كشركات المحاصة والنضامن ) التي لا تسعى إلى الاستغلال ، ولا تتعارض مع النظام الموجه في الإنتاج والتوزيع أو تعوق خطة التنمية . وقد أثبتت التجارب الحديثة أن في المجتمع الاشتراكي مجال واسع وخصب للحافز الشخصي للأفراد على الإنتاج والتعاون فيما بينهم في الجمعيات والاتحادات التعاونية التي تتكون في ظل هذا النظام من الأفراد الذين يملكون وسائل خاصة للإنتاج بمحض اختيارهم ، ويقومون فيها بالعمل بأنفسهم ، بشرط ألا يتعارض ذلك مع أهداف الملكية العامة وسيطرة الشعب على وسائل الإنتاج .

وقد كان ميدان الإنتاج الزراعي على وجه الخصوص هو المجال الأمثل لمثل هذه التنظيمات ( الجمعيات التعاونية للمنتجين ) حيث يمتلك الفرد بطريقة رأسمالية عدداً من الأسهم في رأس مال المؤسسة التي يعمل فيها . وتقوم هذه الجمعيات التي تنظم بطريقة اختيارية ، يقدم فيها الفرد نصيبه من رأس المال ، على أساس الجمع بين الملكية الفردية وما تدره من فوائد العمل . وإلى جانبها قامت الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في مجال تجارة التجزئة أو في مجال الزراعة حيث يمتلك المستهلكون ويديرون مشروعاً للتجارة أو مركزاً لشراء البذور والأسمدة . كذلك توجد الملكية التعاونية في الصناعة أو المؤسسة المؤتممة التي تنتقل ملكيتها من الرأسماليين إلى العمال الذين يتولون إدارتها ، ويتم توزيع الدخل عليهم في صورة أجور ، وجزء من الأرباح في صورة مكافآت إنتاج .

ومع ذلك فما زال التأمين وملكية الشعب للوسائل الأساسية للإنتاج في قطاع عام متسع تديره السلطة العليا في المجتمع ، هو القاعدة المثلى لتحقيق

أهداف المجتمع الاشتراكي . وإلى جانب ذلك يقوم نظام الإشراف على التجارة الخارجية وتنظيم التجارة الداخلية . هذان النظامان اللذان مهما اختلفت المدارس الاشتراكية وتنوعت تطبيقاتها فإنهما يعتبران من أسس امتلاك الشعب لوسائل الإنتاج وتوزيعه توزيعاً عادلاً .

على أنه يجب أن نفرق بصفة أساسية بين ملكية وسائل الإنتاج الرئيسية وبين ملكية السلع والبضائع الاستهلاكية . فالاشتراكية تعادي النوع الأول من أنواع الملكية الخاصة ، ولكنها تحبذ النوع الثاني من أنواع هذه الملكية الخاصة للأفراد . النوع الأول مثل الملكية الخاصة لمصنع أو منجم أو أرض زراعية واسعة ، وهي الملكية الخاصة التي تحمل معها استثماراً يقوم على الاستغلال . أما النوع الثاني فمثل الملكية الخاصة للطعام والملابس والأثاث والمساكن والسيارات وكافة الأشياء الأخرى التي نستخدمها ونستهلكها دون أن يؤدي تملكها إلى خلق استغلال . لنفرض مثلاً أن شخصاً يملك سندات بمبلغ ألفي جنيه في مصنع سيارات ، فهو سيحصل على دخل دون جهد من هذه السندات . ولكنه إذا كان يملك سيارة بمبلغ الألفي جنيه ، فلن يحصل على دخل نتيجة تملكه هذه السيارة ، بل إنه يسدد عن تملكه لها ضريبة وتأميناً ، فضلاً عن قيامه بأعمال صيانتها . فهو يحصل على دخل غير مكتسب (دون جهد) من ملكية أسهم أو سندات مصنع السيارات ، ولكنه إن يحصل على دخل غير مكتسب إذا كان مالكا للسيارة . وهي ليست جزءاً من وسائل الإنتاج في الدولة ، وإنما هي بضاعة أو صناعة استهلاكية .

والنظام الاقتصادي الاشتراكي يتضمن إلغاء النوع الأول من الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج الرئيسية في الدولة وجعلها ملكية عامة للشعب ،

حتى يمكن توسيع النوع الثانى من الملكية الخاصة غير الاستغلالية ، وهو ملكية المواد الاستهلاكية ، عن طريق الإنتاج والتوزيع الموجه . فهو يتضمن نقل وسائل الإنتاج الرئيسية من أيدى فئة قليلة إلى أيدى جمهور غفيرة يكونون جمهور الشعب العامل والمنتج . والغرض من ذلك هو حصول هذه الأغلبية على ما يساوى نتائج عملها ، وتوفير أكبر قدر ممكن من المواد الاستهلاكية لإشباع احتياجاتها — قدرأ يبلغ أضعافاً مضاعفة عما تعطيه لهم الملكية الفردية فى ظل النظام الرأسمالى من الملابس والمسكن والحدائق والسيارات والطعام .

### استئراك المنتجهين فى الإدارة

والواقع أن هذه القاعدة تشكل مع القاعدة السابقة الخاصة بالملكية العامة كلا لا يتجزأ ، دعاه الميثاق الوطنى « سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج » . وفى تحديد ذلك يقول الباب السابع « حول الإنتاج والمجتمع » من الميثاق الوطنى : « أن مسؤولية العمل يجب أن تكون كاملة عن أدوات الإنتاج التى وضعها المجتمع كله تحت إدارته . لقد أصبحت مسؤولية العمل بأدوات الإنتاج التى يتولى الحفاظ عليها وتشغيلها بكفاية وأمان وبالأشتراك فى الإدارة والأرباح مسؤولية كاملة فى عملية الإنتاج » .

ومن هذا المنطلق يمكن أن نفسر ونوضح أهمية إشتراك العمال فى الإدارة كإحدى الخصائص المميزة للديمقراطية الاشتراكية والملكية العامة لوسائل الإنتاج والتبادل ، التى تفقد صفتها الخاصة كملك لعدد محدود من الأفراد فى النظام الرأسمالى لتصبح ملكاً للمجموع ، أو إن شئت فقل للشعب العامل ، فى النظام الاشتراكى .

وعلى هذا الأساس يصبح تعريف الاقتصاد الاشتراكي بأنه اقتصاد يديره الشعب فرضية مسلماً بها . فعن طريق تأمين هذه الإدارة الشعبية من جانب العمال في الصناعة ، على سبيل المثال ، يمكن توجيه الإنتاج الصناعي الموسع والمخطط من جانب المنظمين توجيهاً متناسقاً ومتفقاً مع وعي وإرادة المنتجين ، بحيث تتحقق ديمقراطية الإدارة في أدنى المستويات ، ويكون لها التأثير — عن طريق الرقابة الفعالة وتسلسل تنفيذ القرارات وحسن سير النظام — على ديمقراطية الجهاز السياسي وشموها لإياه ككل .

ويتوقف حسن تطبيق هذا النظام ، واعتباره إدارة اشتراكية بحق ، تختلف في ملاحظها وخصائصها المميزة عن الإدارة الرأسمالية ( التي يؤلف المديرون فيها قسمًا رئيسياً من الطبقة الرأسمالية المسيطرة بحكم وضعهم الطبقي أو مصالحهم وارتباطهم وتطلعاتهم ) على توفر عدة اعتبارات ، أهمها<sup>(١)</sup> :

أولاً : ارتباط مفهوم الملكية العامة لأدوات الإنتاج بمفهوم إدارة الشعب للاقتصاد الاشتراكي . فلا يعني بالملكية العامة ملكية الدولة الرأسمالية ، وبمعنى أصح لا تصبح الملكية لأدوات الإنتاج الرئيسية في الصناعة « مدولة » بل « مؤمنة » . والتميز لدينا بين التعبيرين أساسى ، لأن هناك بعض الصناعات التي « دولت » أو أصبحت ملكاً للدولة في النظام الرأسمالى من أجل حمايتها من الإفلاس والانهيار ، حتى أنها تدفع فوائد لأصحاب الأسهم السابقين ، كما لو كانت قد بيعت من الرأسماليين إلى الدولة . وهي في الأهم لا تزال تؤدي دورها ، ويتم الإنتاج فيها طبقاً لقوانين السوق

(١) انظر في هذا الشأن ، اليرميستر ، الاشتراكية والتسيير الذاتى ، تعريب نزيه الحكيم

الرأسمالية أسوة بالمؤسسات الخاصة سواء بسواء ، ما لم تخضع قوى السوق لأهداف الخطة ، ويستخدم جهاز السوق ضمن الوسائل اللازمة لتنفيذ هذه الخطة . فلا يترك للسوق أمر توجيه النشاط الاقتصادي بطريقة عمياء ودون هدف مرسوم ، حتى أن الغرض من ملكية الدولة لها ينتمى إلى إعطاء تسهيلات لها أهميتها في نشاط المؤسسات الفردية . ومن ثم لا يكون في نظام «التدويل» الرأسمالي لبعض المشروعات إنتاج طبقاً لخطة أو من أجل إشباع حاجات الأفراد واستهلاكاتهم وتنظيم نشاطهم . بل يظل حافز الربح الخاص ، لخدمة أغراض لا تتفق مع زيادة الإنتاج وتوفير المزيد من السلع والخدمات للإشباع ، أكبر قدرة من الحاجات الإنسانية ، مسيطراً .

أما الصناعات «المؤتمنة» اشتراكياً ، بحيث تصبح ملكاً للشعب أو الأمة ، فهي التي لا يصبح المنتجون فيها بعيدين عن التأثير والتوجيه في إدارتها . بل يتدخل جهاز الدولة الاشتراكية بشكل حاسم وواضح لتحويلها إلى مؤسسات يشارك المنتجون في إدارتها ، بهدف تخطي إطار وأهداف قانون السوق والمنافسة من أجل الربح وغيرها من القوانين الاقتصادية للرأسمالية . ومن ثم توجه الموارد القومية نحو أحسن استخداماتها لإشباع حاجة المواطنين ، ولا يصبح الطلب المصطنع الذي تستند به القوة الشرائية أساساً للحد من الإنتاج وزيادة ندرته لتحقيق أكبر قدر من الربح الفردي ، أو يؤدي سوء استخدام الموارد نتيجة المنافسة من أجل الربح إلى شيوع البطالة من آن لآخر .

وبالتالى ، فالعمال لا يحصلون على نفس الأجور التي كانوا يحصلون عليها في ظل المؤسسات الفردية أو المشروعات المدولة في ظل النظام ،

الرأسمالى ، وإنما يشتركون فى الأرباح ، وترتفع أجورهم بارتفاع الإنتاج  
الغزير المخطط ، وينصرف البعض منها إلى الأجر الاجتماعى والسلع  
الطويلة الأجل .

ثانياً : أن « التدويل » بطريق مركزية إدارة الدولة الرأسمالية ،  
وسيطرتها على قطاع من أدوات الإنتاج الرأسمالية ، قد يصبح طريقاً سهلاً  
للتحول نحو الاشتراكية وملكية الشعب لهذه الأدوات ، متى تم ضرب  
جهاز الدولة الرأسمالية وتغييرها إلى الدولة الاشتراكية . ولا يكون ذلك  
إلا عندما تكف الدولة فعلاً عن أن تصبح جهازاً تفرض سيطرة الرأسمالية .  
وبمعنى أصح أن لا يصبح تركيز الاقتصاد تحت رقابة وإشراف الرأسمالية ،  
وإنما يتغير الطابع الرأسمالى الفردى لعلاقات الإنتاج فى أن تكون القوة  
المنتجة جماعية والعائد أو الربح فردياً .

ومؤدى ذلك أن يتغير طابع علاقات الإنتاج تغيراً يؤدى إلى تغيير  
أساسى فى توازن القوى الاجتماعية وقوانين علاقاتها الاقتصادية والسياسية .  
فلا يكفى تركز الإنتاج فى قطاع من قطاعاته فى يد الدولة ، أو بالأحرى  
خلق قاعدة مادية جديدة للإنتاج فى الصناعة — مثلاً — لخلق قاعدة اجتماعية  
جديدة يتركز إليها بناء الاقتصاد الاشتراكى والمجتمع الجديد . وإنما يجب  
أن يرتبط بذلك ، وبوجه خاص ، تغيير فى أساليب إدارة هذه القاعدة  
المادية الجديدة ، بتوجيه وعى القاعدة الاجتماعية المنتجة . ذلك لأن هذا  
الأسلوب الجديد فى الإدارة هو خير ضمان لعدم خدعة أو حماية المؤسسات  
الخاصة التى لم تؤمم على حساب القطاعات المؤممة لصالح الشعب أو ترك المجال  
لتنافسها . وهو كذلك خير ضمان لأن يصبح نفع المؤسسات المؤممة فى خدمة

التطور والنمو الاشتراكي ، لخدمة قطاع من القطاعات الخاصة أو جهاز ثقيل من الإداريين والمشرفين البيروقراطيين ، كما حدث في بعض البلاد التي أدت فيها سيطرة الأحزاب الشيوعية على السلطة إلى الانتفاضات العمالية الشعبية من أجل المطالبة بديمقراطية مباشرة للإدارة عن طريق إنترالك العمال المنتجين فيها ، الأمر الذي كان من مسببات أحداث المجر وبولندا وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا . فتطبيق الاشتراكية عن طريق جهاز الدولة دون مساهمة جدية من قبل المنتجين في الإدارة ، قد يقف حجر عثرة في طريق النمو الاشتراكي نمواً سليماً ، مما دفع العمال إلى مقاومته في تلك البلاد بقوة السلاح .

وأخيراً تجدر الإشارة إلى أن « التدويل » ليس بكاف لانفصال المؤسسة المدولة عن اعتبارها تابعاً عادياً للاقتصاد الرأسمالي ، وذلك مهما كان عدد المشروعات المدولة . فالنمو العددي لا يكفي في ذاته لتغيير طبيعة « التدويل » نحو التأمين ، ما لم تتغير طبيعته المميزة بالانفصال الشبكي المشار إليه عن التبعية لخدمة قطاع خاص أو إدارة بيروقراطية . فهو لا يعدو أن يجعل من الدولة مكتباً بيروقراطياً لخدمة القطاعات الخاصة والوقوف دون النفع المرتجى من وراء التأمين لصالح الشعب .

ثالثاً : من ثم يجب أن تتطلب المشاركة الجماهيرية في إدارة الاقتصاد الاشتراكي مساهمة العمال في إدارة المشروعات والهيئات الاقتصادية مساهمة حاسمة وفعالة وفقاً لما رعى إليه وقضى به الميثاق الوطني . فلا يتوقف دور لجانهم على الاستشارة فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية والصحية ، ولكنهم يضعون على بساط البحث كافة المسائل والمعلومات



المتعلقة بتجربة تنظيم المشروع أو المصنع ورقابة الإنتاج وتحسينه فيه . كما يجب أن يكون لهم دورهم في تحديد ظروف المعيشة والعمل وحل المشاكل الناجمة عن التقدم التكنولوجي (١) .

رابعاً : وما لاشك فيه أنه لا يمكن التوصل إلى إدارة حسنة ومتطورة في هذا المجال ، ما لم يتحقق التوازن بين الطريقة المثلى لأساليب العمل التي يشترك في وضعها العمال وبين مقتضيات خطة الإنتاج كما تصنعها الهيئات المركزية العليا في الدولة .

خامساً : بتحقيق اشتراك العمال في الإدارة تنمو مدرسة كبرى للديمقراطية الاشتراكية يصبح فيها العمال أهلاً للتشريف المتبادل ونمو الحس الاجتماعي ، حتى ينمو التضامن وتزيد بينهم وبين الفئتين عرى المحبة والأخوة والفهم الجديد لمضمون الزمالة الاشتراكية ضمن قوى الشعب المنتخبة والعاملة . وهكذا يمكن أن ينمو بين الجميع بشكل عملي وصورة محسوسة طريقة إدارة المجتمع الاشتراكي ككل . ومبعث الاهتمام بهذه التجربة يرجع في الكثير إلى ارتباطها بالكثير من المفاهيم الاشتراكية التي يأتي بها التحول الاشتراكي والتنظيمات الشعبية ، فضلاً عن ارتباطها بالتنظيمات النقابية على مستوياتها المختلفة : فهي مثلاً ترتبط بمفهوم القيادة الجماعية

---

(١) انظر في هذا الشأن :

Stipe Tonkovic, The Humanistic and Ethical Aspect of Worker Management, Socialist Thought And Practice, No. 18, 1965, pp. 63-89.

للعمل السياسى وسلطة الشعب والديمقراطية السياسية والاجتماعية، ومفهوم القدوة والرجل المناسب فى المكان المناسب . ومن هنا كانت ضرورة الاهتمام بها فى إطار هذه المفاهيم والتنظيمات ، وفى تكامل معها ، يدفع فى مجموعه التطور الاشتراكى .

وأخيراً ، ألا يمكن القول بأن إشراك العمال فى الإدارة هو نظام تتميز به فى الآونة الحاضرة الديمقراطية الاشتراكية عن الاشتراكية السوفيتية ، على وجه الخصوص ؟ تلك التى تعتمد على إدارة الحزب الشيوعى لكافة مرافق العمل ، وتأتلف فيها لجنة العمال مع لجنة الحزب على كافة المستويات .

والحق أنه يجب ألا نبالغ فى إبراز أهمية الاشتراك فى الإدارة حتى لا يبدو هذا النظام خاصية متميزة من خصائص الاشتراكية . فإما هو إلا تدبير ديمقراطى يرقى بشكل الملكية الاشتراكية ، ويمكن من إبراز سلطة المنتجين فى السيطرة على إنتاجهم وإشاعة روح الاشتراكية ، بشرط ألا يكون فى ذلك إضعاف لسلطة التخطيط المركزية ، أو نبذ تام لمفاهيم وأسس الاشتراكية (١) .

---

(١) من ثم فإنه يمكن اللجوء إلى هذا التدبير فى اقتصاد رأسمالى . فهو يفتح إمكانية تغييرات هامة لتقييد السلطة المطلقة للاحتكارات الرأسمالية . وبشكل هذا التدبير فى المرحلة الراهنة فى بعض البلاد الرأسمالية عاملاً رئيسياً فى تعبئة العمال ضد رأسمالية الدولة الاحتكارية .

## التخطيط الاشتراكي

ونرى القاعدة الثالثة في التنمية الاقتصادية المخططة . ذلك أنه لما كان كل مجتمع إنسانى يميل إلى تخطيط إنتاجه الأساسى وفقاً لمفهومه الخاص للمطالب ذات الأسبقية ، فإن المعاملات الاقتصادية فيه يجب أن تقوم على أساس من التخطيط المركزى . فالمجتمع يحى فوائد أفضل لو اختصت كل جماعة في إنتاج صنف معين من السلع ، إلى جانب تنظيم عملية التبادل (١) .

وهكذا يمكن أن نعرف التخطيط القومى بأنه تنظيم لعملية التنمية الاقتصادية التى هى الوسيلة إلى رفع الدخل القومى عن طريق الزيادة في الإنتاج بغية رفع مستوى معيشة المواطنين . فالتخطيط عملية تنظيم شامل لمختلف موارد البلاد وأجهزتها التنفيذية؛ بما يحقق معدلات التنمية الاقتصادية المرسومة بالسرعة المقررة ، للوصول بدخل الفرد إلى ما يحقق رخائه وحرياته الأساسية ، ويضمن مشاركته في النهوض بالإنتاج القومى وجزى ثمراته ، خلال مدة معينة . بعبارة أخرى يتضمن الأسلوب الاشتراكي في التنمية المخططة رسم خطة اقتصادية واجتماعية شاملة تضع أهدافاً معينة لتحقيق في فترة زمنية محددة بوسائل وتنظيمات معينة .

وتتفاوت هذه الأهداف من حيث الأهمية . ولهذا يكون لبعضها أولوية

---

(١) انظر كول « الاقتصاد الاشتراكي » ترجمة محمد أمين عبد الله ، بيروت ، ١٩٦١ ،

على البعض الآخر وفقاً للظروف الاقتصادية والتاريخية . ذلك أنه على الرغم من أن للتخطيط هدفاً أسمى يتخلص في رفع الدخل القومى بغية رفع مستوى معيشة العاملين والإشباع المتزايد للحاجات الاجتماعية ، فإن تحقيق هذا الهدف الأسمى لا يمكن بلوغه بطريقة مستقرة إلا من خلال تحقيق أهداف أخرى وسيطة ، وقد يكون لبعض هذه الأهداف الوسيطة أولوية على غيرها . ففي مرحلة تاريخية معينة قد يصبح تدعيم الاستقلال الاقتصادى فى أولوية مؤقتة ونسبية على تحسين مستوى المعيشة ، الأمر الذى يجعل من الضرورى تحديد أهداف وسيطة أخرى مثل التصنيع وتنويع الإنتاج الزراعى وإعادة تكوين التجارة الخارجية وإجراء التحولات العميقة فى الظروف التكنيكية للإنتاج .

وعلى هذا الأساس يجب أن نعد لكل فترة خطة تنمية اقتصادية واجتماعية تحدد أهدافاً معينة لكل من مستويات الإنتاج والاستهلاك والاستثمار والتجارة الخارجية والخدمات ، يجرى إعدادها على ضوء الإمكانيات الموضوعية والحاجات والظروف الاقتصادية والتاريخية والاجتماعية ، كما يتعين التصدى لإمكانية تنسيق هذه الأهداف وإمكانية تحقيقها فى وقت واحد .

ولهذا تتضمن كل خطة تحدد أهدافاً معينة نوعين من التوصيات ، مجموعة برنامج وأعمال إنشائية يتم تنفيذها فى سنوات الخطة ، وأخرى تنظيمية فى النواحي الإدارية والاقتصادية والاجتماعية . ويتطلب تحقيق هذه التوصيات وجود جهاز إدارى — عام وخاص — قادر على التنفيذ ، فضلاً عن وجود جهاز تخطيطى يفصل الخطة العامة إلى برامج سنوية وميزانيات ،

ويتابع التنفيذ ويدخل التعديلات المتتالية اللازمة على الخطة العامة ويعد للخطة التالية . أما عملية توقيت تنفيذ الخطة فتتوقف على قدرة الجهاز التخطيطى على وضع الخطة متناسقة وشاملة بحيث تحقق أهدافها فى حدود ما تسمح به الإمكانيات والموارد الاقتصادية المتاحة ، وعلى قدرة الجهاز الإدارى فى تنفيذ البرامج السنوية للخطة ومتابعة عملية التنفيذ وتذليل كل ما ينشأ من صعوبات فى القيام بهذه العملية .

وعلى الرغم من أن التخطيط وسيلة لا غاية ، فلا بد لإحكامه من إطار نظرى واضح يتفق والأسس الفكرية التى يستلهمها المخططون فى وضع أية خطة . والإطار الفلسفى الأمثل الذى يترجم مضمون الخطة واتجاهاتها هو الإطار الاشتراكى . فبالاشتراكية التى يسيطر فيها الشعب على أدوات الإنتاج الرئيسية لا يقوم المجتمع على القوة المالية أو السيطرة الطبقة كما هو الشأن فى الرأسمالية ، وإنما على تنظيم العلاقة بين المنتجين والمستهلكين الذين يصبحون والحال هذه كلا لا يتجزأ ويحققون مصلحة واحدة . وفى هذا تكمن الأسس والمعانى الضمنية للتخطيط الاشتراكى كسياسة واعية ، تقضى على فوضى الإنتاج وتحدد حسن استخدام الموارد لإشباع حاجات الشعب وتحقيق العمالة الكاملة .

ولهذا فلا يمكن أن يوجد تخطيط صحيح إلا فى مجتمع تحققت فيه شروط الاشتراكية ، أو ينهج سبيله نحو التحول إليها ، وتحقيق شروطها فى مجالات الإنتاج والتبادل والاستهلاك . وبعبارة أخرى لا يمكن تحقيق التخطيط الاشتراكى إلا بتوافر ثلاثة عناصر أساسية :

(١) بنيان اجتماعى لا يضم غير العاملين من المستغلين والطفيليين الذين يتمتعون بما تضيفه الثروة والجاه من قوة .

(ب) تأميم وسائل الإنتاج والتبادل الرئيسية ، وسيطرة الشعب على « القمم المسيطرة » فى الاقتصاد كالصناعات الكبرى والمناجم ووسائل النقل الهامة والمشروعات التجارية الكبيرة والتجارة الحارضية والبنوك وشركات التأمين ، وتحديد حد أعلى للملكية العقارية عن طريق اصلاح الزراعى وغيره من الإجراءات الزراعية التى تشكل جزءاً من المنهج الاشتراكى للشورة الاجتماعية ، والتى تضمن عدم الاستغلال وتقضى على الطبيعة الطبقية للمجتمع الاستغلالى القديم .

(ج) أن يشارك العاملون والمهتجون مساهمة فعالة فى إعداد جوانب الخطة التى تعينهم بشكل مباشر وفى تنفيذها . والمقصود هنا هو إقامة الديمقراطية الاشتراكية التى توفر مساندة العاملين ، والاستفادة من كل طاقات الاقتصاد القومى ، إلى جانب توفير حرية تبادل الأفكار والاقتراحات والانتقادات على النحو السالف ذكره (١) .

كذلك تجدر الإشارة إلى أن التخطيط الصحيح للتنمية الاقتصادية ، والذى يقوم بالضرورة على تنفيذ أهداف خطة شاملة ، مستحيل استحالة تامة فى الدول الرأسمالية الكبرى كدول غرب أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان . وما يسمى بالتخطيط هناك ليس سوى التعرف مقدماً على اتجاهات بعض

---

(١) انظر شارل بلهم ، التخطيط والتنمية ، ترجمة الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله ، دار المعارف ، ١٩٦٦ ، ص ١٠ — ١٤ .

أجزاء الاقتصاد الرأسمالى ووضع البرامج للإضافة إليه ، دون تعديل مجرى قوانينه الأساسية ، ولا سيما ما يتميز به من قوانين تقوم على استغلال الإنسان للإنسان . وتدل السوابق التاريخية على أن كل التجارب التى أسمىت هناك تخطيطاً قد فشلت ، إلا فى فترات الحرب حين يكون الاقتصاد كله تحت رقابة الحكومة وتصرفها . فما يسمى « تخطيطاً » فى تلك البلاد ليس إلا أعمال برامج ، ووضع بعض الإجراءات التكنيكية التى تستهدف تأمين مصالح كبار الرأسماليين لمنع فناء الرأسمالية كنظام اقتصادى .

ولعل أقصى ما تستطيع أن تصل إليه « البرمجة » والتنظيم فى النظام الرأسمالى لا يمكن أن يكون إلا على مستوى بعض أنواع الإنتاج عن طريق اتفاق الإحتكارات الرأسمالية المعنية بهذا النوع أو ذاك من الإنتاج . ولكن لا يمكن أن يوجد فى المجتمع الرأسمالى تخطيط أو تنظيم شامل يتناول المجتمع بأسره . فما من مشروع من المشروعات الخاصة يمكنه أن يضع لنفسه برنامجاً أو تنظيمماً سليماً . فهو يضع هذا التنظيم على أساس تحميلات وحسابات للفرع الذى ينتج فيه ، ولكنه لا يستطيع أن يحسب حساب العوامل العامة فى سلوك المستهلكين وتطور أسعار المواد الأولية والأيدى العاملة .. إلخ . وما من أحد غير الدولة يستطيع أن يطبق تكنيك الحساب والتنبؤ على المجتمع بأسره ، وأن يضع على أساس ذلك خطة شاملة .

أما فى الدول النامية حديثة الاستقلال ، فهى إثر تحررها من الاستعمار والإقطاع تتطلع عادة إلى النمو الاقتصادى العاجل ، ولكنها كثيراً ما تتجنب طريق الرأسمالية البطيء المؤلم ، لأنها إذا اتبعته سيفضى بها إلى زيادة تخلفها ، وبالتالي إلى بقائها فى وضع تظل فيه على حالها كدولة

فقيرة تنتج المواد الخام التي تتطلبها الدول الرأسمالية النامية في الصناعة ،  
ومجرد سوق رائجة لمنتجات هذه الدول التي تملي عليها أسعارها وتفيد  
من التجارة معـ (١) . وقد تبين ذلك حكومات كثيرة من الدول  
النامية حديثاً ، ولذلك فهي تحاول أن تستكمل سيادتها بأن تضيف إلى  
استقلالها السياسي استقلالاً اقتصادياً . ومن ثم تخلق هذه الحكومات  
الظروف الأساسية لأحداث تنمية اقتصادية مخططة وعاجلة في شكل قطاع  
عام واسع قدر الإمكان في الميادين المختلفة . كما تدعم توحيد صغار المنتجين  
في الزراعة والصناعات اليدوية في شكل تعاونيات تساعد على رفع إنتاجية  
عملهم إلى حد كبير .

ومن ثم يمكن القول بأن القدرة على وضع خطة مثل للتنمية الاقتصادية  
ترتبط بحجم قطاع الملكية العامة التي يسيطر عليها الشعب ، والتي تعنى السلطة  
الاقتصادية لل مجتمع ككل ، وذلك حتى يمكن إدارة الاقتصاد القومي  
كله على أساس خطة متتابعة ، تتسع بصفة مستمرة حتى تقترب من التخطيط  
الشامل المفصل .

ومن ناحية أخرى فإن وجود هذا القطاع العام يتطلب بالضرورة  
إدارة مركزية ، لتقييم خطة محكمة تخدم الملكية الموحدة المركزية لأدوات  
الإنتاج الرئيسية ، وإلا عملت كل وحدة إنتاجية تملكها الدولة كراشالى

---

(١) انظر في مفهوم التخلف الاقتصادى ومشاكل البلاد النامية دكتور محمد زكى شافعى ،  
التنمية الاقتصادية ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٦٦ ، ص ٦ - ٢٠ ، ٤٠ - ٦٣ .



مستقل ، بما يستتبعه ذلك من فوضى واضطراب وتنافس حاد وخسارة في العمل الاجتماعي وأزمات ، مع تنمية اقتصادية ضئيلة القدر أو ربما ركود في الاقتصاد القومي إلى آخر ما يحدث في الرأسمالية الغربية <sup>(١)</sup> .

وبمراعاة هذه الظروف يمكن للدولة وضع خطة التنمية الاقتصادية وزيادة إحكامها ، وتحقيق نجاح كبير من تنفيذها . وهذه الطريقة يمكن للسياسة الاقتصادية المخططة أن تسهم في تحقيق الاشتراكية بقواعدها السابق الإشارة إليها .

مع ذلك تجدر ملاحظة كون التخطيط الشامل لا يخلو من الأخطاء والعقبات . فأخطاء النمو لا مناص منها ، وكذلك العقبات التي يقتضيها تنسيق الجهود . هذا فضلا عن أن الإسراف في المركزية يؤدي إلى عيوب خطيرة يمدنا الاتحاد السوفيتي والديمقراطيات الشعبية بأمثلة كثيرة عليها . ولكن كثيراً من أخطاء التخطيط ما يزال يرجع إلى أنه لم يبلغ السكال حتى الآن . ومهما يكن من أمر ، فإن الخسارة الناشئة عن التخطيط أياً كان هي نسبة ضئيلة إلى جانب الخسارة الناجمة عن تبديد الموارد الاقتصادية للشعب والتبذير الضخم الذي نراه في ظل النظم الرأسمالية .

---

(١) انظر فيما تقدم دراسات وأعمال لجنة التخطيط القومي ، دكتور حسين عمر ، التخطيط في المجتمع الاشتراكي ، ١٩٦٣ ، ص ١١ - ٢٠ ؛ دكتور صلاح الدين نامق ، أسس علم الاقتصاد الاشتراكي ، ١٩٦٦ ، ص ٧٧ - ١٠٢ ؛ دكتور رياض الشيخ ، دراسات في النظم الاقتصادية ، ١٩٦٥ ، ص ٣٠ - ٣١ .

## التخطيط والقطاع الخاص

واضح مما تقدم أن التخطيط الاشتراكي القائم على أساس توجيه جميع الموارد من طبيعية ومادية وبشرية لتحقيق أهداف الاشتراكية ، ووضع قيمها ومفاهيمها موضع التنفيذ بأقل تكلفة وفي أقصر وقت ممكن ، ينبغي أن يكون شاملا ومفصلا بحيث يضم كل نواحي النشاط الإقتصادي من إنتاج واستهلاك وادخار واستثمار . فبدون ذلك لا يتأتى للخطوة أن تصبح حكمة أو تكون متتابعة ومتراصة ، كما يصعب تخطيط المشروعات تخطيطاً دقيقاً وتحريك الموارد الاقتصادية تحريكاً مباشراً أو خاضعاً للاستخدامات الاقتصادية والاجتماعية المخصصة لها في يسر وسهولة .

ويقتضى التخطيط الشامل ، والحال هذه ، أن يصبح قطاع الملكية العامة الخاضعة لسيطرة الشعب من القوة والإتساع بحيث تمكن سياسة التخطيط من تحقيق أهدافها الاشتراكية ، وتنفيذ الخطوة في إحلال إشباع الحاجات الاجتماعية للشعب محل الطلب الفردي وقوى السوق كأساس للنشاط الاقتصادي .

وليس مؤدى ذلك أن التخطيط الشامل يعنى التأميم الشامل لكل وسائل الإنتاج . فالتخطيط كما هو واضح ، وإن كان يسهل ويحقق نتائج في يسر ، ودون التعرض للانحراف عن الأهداف ، باتساع نطاق التأميم أكثر فأكثر ، إلا أنه في حد ذاته لا يعدو أن يكون وسيلة تستخدمها الاشتراكية لتحقيق أهداف معينة في التنمية الاقتصادية ووفرة الإنتاج وإشباع الحاجات الاجتماعية . فليس الهدف الأساسي للخطوة هو التأميم في ذاته ، وإنما

في توجيه الانتاج والتبادل للصالح العام بإرادة الشعب وتحت رقابته وسيطرته .

حقاً إن النظام الاشتراكي يتجسد أساساً في الملكية العامة كمقاعده المادية الأساسية . ولكن من الملاحظ أن هذا القطاع قد يختلف في حجمه طبقاً للظروف الموضوعية التي تبني فيها الاشتراكية ، وطبقاً للرحلة التاريخية التي تمر بها ، والتي تجعل اقتصاداً ما يبقى على الملكية الخاصة لجزء من وسائل الانتاج في شكل ملكيات صغيرة في ميادين الصناعة أو الزراعة أو الخدمات والتجارة الداخلية ، لأغراض اجتماعية أو لأغراض متعلقة بحسن سير الإنتاج .

وقد عبر عن ذلك الميثاق الوطني في الباب السادس عن « حتمية الحل الاشتراكي ، حيث يقول : « إن سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج لا تستلزم تأمين كل وسائل الإنتاج ولا تلغى الملكية الخاصة ولا تمس حق الأثر الشرعي المترتب عليها . وإنما يمكن الوصول إليها بطريقتين :

أولهما : خلق قطاع عام وقادر يقود التقدم في جميع المجالات ويتحمل المسؤولية الرئيسية في خطة التنمية .

ثانيهما : وجود قطاع خاص يشارك في التنمية في إطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال .

على أن تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعين مسيطرة عليهما معاً<sup>(١)</sup> .

---

(١) على هذا الأساس من رقابة الشعب وسيطرته على القطاعين العام والخاص ، سمح الميثاق

للقطاع الخاص :

على أن هناك من الظروف الأخرى التي قد تؤثر - في بعض التجارب - على إمكان البدء بتخطيط شامل ومفصل ، والتي تحتم أحياناً أن يبدأ التخطيط جزئياً ، كالنقص في الإمكانيات والخبرات والكفايات ، أو عدم توفر البيانات والحاجة إلى استيفاء الدراسات . ولكن التخطيط الذي يبدأ جزئياً في هذه الحالة عادة ما يحاط ببعض الضمانات التي تؤمن تحقيق أهدافه كوسيلة اشتراكية لا تنحرف عن الغرض أو تنقلب إلى مجرد خطة استثمار تسودها القيم الفردية . من ذلك أن التخطيط الذي يقتصر على بعض القطاعات دون البعض الآخر ، يجب أن يتسع في ظل المجتمع الاشتراكي المتطور رويداً رويداً وبصفة مستمرة ليشمل قدر الإمكان الجوانب الأخرى . كذلك يلاحظ في هذه الحالة أن الملكية الخاصة لبعض وسائل الإنتاج أو الخدمات ، سواء في ميدان الصناعة أو الزراعة أو التجارة ، عادة ما تكون في شكل ملكيات صغيرة ، أو أجزاء صغيرة مكتملة للقطاع العام ومسيطرة عليها في الخطّة ، حتى تأتي متكاملة في جميع هذه الميادين والمجالات ، ومحقة لأهدافها في

---

= ( ١ ) أن يشترك ويسهم في الصناعات الخفيفة التي يجب أن تظل بمنأى عن الاحتكار وأن يكون للقطاع العام الدور الذي يمكنه من التوجيه فيها لصالح الشعب .

( ب ) أن يسهم في مجال الصناعات الثقيلة والمتوسطة والتعدينية على أن يكون ذلك تحت سيطرة القطاع العام المملوك للشعب ، وبمعنى أصح أن يسمح له بالملكية المشتركة مع القطاع العام الذي يكون غالباً فيها .

( ج ) أن يشارك في التجارة الداخلية بعد أقصى قدره ٧٥ ٪ منها ، كما يسمح له بتصدير ما قدره ٢٥ ٪ من إجمالي قيمة الصادرات .

( د ) أن يسمح له بملكية عقارية زراعية قدرها ١٠٠ فدان للأسرة المكونة من الأب والأم والأولاد القصر ، وملكية بنائية سكنية لحدود عليها إلا من قوانين الضرائب التصاعدية وقوانين تخفيض الإيجارات والقوانين المحددة لقواعد ربطها بما يبعد عنها عن الاستغلال .

توزيع أعباء الإنتاج والتنمية ، وفي تقديرها لمدى الاختياج لمختلف المشروعات وتوجيه القوى العاملة إليها .

من ثم لا يدع النظام الاشتراكي مجالاً لمنافسة القطاع الخاص للقطاع العام بحيث تتاح له الفرصة ليحل محله . فمن ناحية يلجأ التخطيط بطرق غير مباشرة لتخطيط القطاع الخاص وتوجيهه ، بحيث لا يتاح لصاحب المشروع الخاص أن يتصرف طبقاً لما يريد ، وإنما طبقاً للخطة العامة التي يتحمل المشروع الخاص في نطاقها عبئاً من أعباء التنمية أو الإنتاج للصالح العام . ومن ناحية أخرى تصبح السيطرة من قبل القطاع العام بتأميم المصارف والبنوك ، وإدماجها تحت إشراف بنك مركزي للاستثمار ، يتولى تخطيط وتمويل عمليات الائتمان بأنواعها القصيرة والطويلة الأجل لكل فروع الاقتصاد القوي وقطاعاته ومشروعاته المختلفة — إما بنفسه أو من خلال البنوك المتخصصة التابعة له — وسيلة أساسية من وسائل إخضاع القطاع الخاص للخطة العامة وأهدافها بصورة شبه أساسية<sup>(١)</sup> .

بل قد يصل الأمر في بعض الأحيان إلى أن تصبح الملكية الخاصة لبعض وسائل الإنتاج الرئيسية مجرد صورة قانونية خالية من المضمون البرجوازي لحرية المشروع الخاص ، ونتيجة إخضاعها للتنظيمات والتدابير المختلفة التي تربطها ربطاً وثيقاً بالاقتصاد الاشتراكي وقيمه وأساليبه في التخطيط والإدارة والنظام الرأسمالي وتحقيق النفع العام .

---

(١) انظر في هذا الشأن دكتور خليل حسن خليل ، مهمة البنك المركزي في الاقتصاد المصري الاشتراكي ، مصر المعاصرة ، أكتوبر سنة ١٩٦٥ .

## مصاعب التحول الاشتراكي في قطاع الزراعة

وإذا شئنا أن نمثل لما تقدم، عن اختلاف الظروف الموضوعية التاريخية التي تفرض الابقاء على الملكية الخاصة في بعض ميادين الاقتصاد الاشتراكي المخطط، فإن قطاع الزراعة يعتبر مثالا أساسياً في هذا المضمار<sup>(١)</sup>. ففي هذا القطاع على وجه التخصيص لا يشكل التطبيق الاشتراكي نموذجاً موحداً، وإنما مناهج وأساليب ونماذج متعددة تختلف باختلاف الظروف التاريخية والسياسية والاجتماعية ودرجة التقدم التقني (التكنولوجيا) والفكري.

ففي الاتحاد السوفيتي، اعتبرت تصفية الملكية الزراعية الخاصة شرطاً أساسياً من شروط تقدم الانتاج الزراعي والحيولة دون تمسك الفلاح بقطعة أرض تشده إلى الاستثمار الفردي. فاعتبر تأميم الأراضي الزراعية في مزارع الدولة kolkhozes التي يبلغ عددها الآن ٩٢٠٠ مزرعة، أو المزارع الجماعية Kolkhozes التي يبلغ عددها الآن ٣٩٥٠٠ مزرعة، هو وسيلة بناء زراعة حديثة ومتطورة تستخدم فيها الآلات ووسائل التقنية الحديثة. ومن الملاحظ أنه لا فارق بين هذين النوعين من أنواع الزراعة السوفياتية من حيث الملكية العامة للأرض والاستثمار الجماعي لها بالعمل المعتاد الموحد<sup>(٢)</sup>. ففي سنة ١٩٢٩ وضعت أول خطة خمسية سوفياتية،

---

(١) انظر في هذا الشأن دكتور صلاح وزان، التحويل الاشتراكي الزراعي، مجلة المعرفة، دمشق، العدد ٤٠، ١٩٦٥، ص ٥ - ١٦.

(٢) يكمن الفرق الواضح بينهما في وسائل وهيكمل إدارة النشاط الاقتصادي وتنظيمه وتحويله، واتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالإنتاج والتوزيع. مثلاً يدير الكولخوز مجلس منتخب، ويدير السوفخوز مدير مسئول عن العمل والإنتاج يعين من قبل السلطة الأعلى.

نفذت بموجبها سياسة قسرية للانتقال بالاقتصاد الزراعى من المنظمات التعاونية إلى المزارع الجماعية (الكولخوزات) ومزارع الدولة (السوفخوزات). وساعد على ذلك عاملان أساسيان :

أولهما ، أن هذه التعاونيات الزراعية كانت تقوم على أساس الجمع بين الملكية الفردية والعمل ، ويتم فيها توزيع العائد على أساس مقابل للعمل ومقابل للملكية . كما كانت تقوم في علاقتها بالدولة على أساس فرض ضريبة عينية على جزء من المحصول والتعاقد معها على شراء جزء آخر بسعر لا يقل عن سعر السوق . ولكنها في نفس الوقت قد ساعدت على التعاون بين فقراء أهل الريف وأجرائه حول تجميع الأرض وتوحيد العمل في الحقل ، والتعاون في شراء واستعمال الآلات والمعدات والحبوب والماشية ، فساعدت بذلك على التمهيد للتوسع في التحويل الاشتراكي للاقتصاد الزراعى بطريق الكولخوزات .

وثانيهما ، أن التطور الصناعى الكبير الذى أخذ طريقه فى الاتحاد السوفياتى حينئذ ، وما استطاع أن يمد به الزراعة الجماعية من جرارات وآلات زراعية وأسمدة كيميائية ووسائل النقل الحديثة وإنتاج القوى الكهربائية ، قد ساعد على الانتقال بالزراعة إلى الملكية العامة والتطوير التكنولوجى لوسائلها .

ومن الملاحظ ، أن السياسة الزراعية فى الاتحاد السوفياتى لم تحظ بقسط وافر من الاهتمام ، خلال المراحل المتعددة التى مرت بها التجربة الاشتراكية هناك ، ونتيجة للظروف الدولية التى دعت إلى الاهتمام بالتصنيع وترجيحه

على الزراعة. فكثيراً ما أدى هذا إلى ركود في الإنتاج الزراعي والحيواني، عانت منه البلاد والأهليين في كافة المواد الاستهلاكية الزراعية، الأمر الذي كان محل عناية الأداة السوفياتية المخططة في عهد خروشوف، والذي دعا إلى إجراء تغييرات جذرية في كيان وإدارة المزارع الجماعية.

أما في الصين الشعبية، فقد تم التحول الاشتراكي في الزراعة بصورة تدريجية<sup>(١)</sup>. فالمرحلة الأولى (١٩٤٩-١٩٥٢) تضمنت صدور قوانين الإصلاح الزراعي وتوزيع الملكية الزراعية على فقراء الفلاحين. وقد تم خلال هذه المرحلة توزيع حوالي ٤٧ مليون هكتار، أي ما يعادل نصف المساحة المزروعة في الصين على حوالي ٣٠٠ مليون شخص.

أما المرحلة الثانية (١٩٥٣-١٩٥٧) فقد بدأ فيها التنظيم التعاوني عن طريق أبسط أنواع المنظمات التعاونية (فرق المساعدة المتبادلة التي تبقى في ظلها ملكية الأرض وتكون وسائل الإنتاج فيها ملكية فردية)، ثم انتقل إلى التعاونيات نصف الاشتراكية، لينتقل بعدها إلى الجمعيات الزراعية الاشتراكية التي تقوم على ملكية الجماعة للأرض وأدوات الإنتاج الأساسية، والتي توزع الإنتاج على أعضائها على أساس عمل كل عضو.

أما المرحلة الثالثة فقد تميزت بنوعية التنظيم الجديد القائم على «الكومون، الشعبي». هذا التنظيم الذي لا يقتصر على الميدان الزراعي، وإنما يتميز

---

(١) انظر في شأن الظروف التاريخية والدولية لهذه المراحل، شال بيلهايم وجاك شاربير، بناء الاشتراكية في الصين، ترجمة فواز طرابلسي، بيروت، ١٩٦٦، ص ٤٥ - ٤٨.



باندماج كل تعاونيات الإنتاج والخدمات والتبادل والاستهلاك على مستوى الكومون «سيانغ» ، أى الوحدة الإدارية المقابلة للكاتون الفرنسى . ويعتبر الكومون بمثابة وحدة زراعية واقتصادية واجتماعية وصناعية وعسكرية وسياسية فى نفس الوقت . وهو بذلك يدمج العمال والفلاحين والتجار والجنود فى بوتقة واحدة ، وتعتبر فيه الأرض وأدوات الإنتاج والعمل ، وكذلك ثمرات الإنتاج الذى يوزع أساساً لسد حاجات المستهلكين ، ملكية جماعية . وهكذا يعتبر الكومون أوسع شكل من أشكال الملكية الجماعية ؛ فهو قريب جداً من أن يكون ملكية أهلية أو ملكية الشعب بأسره ، مما يسهل دمج الجماعة فى الدولة (١) .

أما فى يوغسلافيا فقد اتخذ الوضع طابعاً آخر . ففي ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٥ ، صدر قانون الإصلاح الزراعى الذى يحدد ملكية الأرض بـ ٢٥ هكتاراً قابلة للزراعة . وهو قانون كان موجهاً بالدرجة الأولى إلى المالكين الذين لا يستغلون أراضيهم ، وإلى أراضي الكنيسة وأعداء الشعب . وقد استفاد من هذا الإصلاح الذى هدف إلى تفتيت الملكية الكبيرة ، بقصد القضاء على العدو الطبقي فى القرية ، ٣١٦٠٠٠ فلاح . وأعقب ذلك سنة ١٩٤٧ تصفية ديون الفلاحين ، وإعادة تنظيم التعاونيات المتعددة الأهداف (للتسليف والشراء والبيع ... الخ) على مستوى القرية ،

---

(١) انظر فى تفصيل ذلك ، المرجع السابق ، ص ٨٥ - ١٠٥ .

ومن الملاحظ أن نظام الكومون يلعب دوراً فى القضاء على الفوارق بين المدينة والقرية والعمل اليدوى والذهنى . كما يلاحظ أن قادة الكومون من كوادر الحزب يقومون بنفس أعمال الفلاحين فى الأرض ، وتحسب أجورهم بنفس المستوى ، على خلاف الحال فى الزراعة الجماعية السوفيتية .

وإخضاعها لإشراف الاتحادات التعاونية في المحافظات . هذا إلى جانب تنمية تعاونيات العمل الزراعي المشترك في الأرض عن طريق المزايا الضريبية ، بهدف تحويل الزراعة تدريجياً نحو الجماعية . وكانت أبرز أنواع هذه التعاونيات للعمل الزراعي ، والتي أخذت في الازدياد منذئذ ، تعاونيات الإنتاج التي أنشئت سنة ١٩٤٨ شبيهة بالكولخوز السوفيتي . فالأرض المقدمة من الفلاحين تزرع بصورة مشتركة ، ولكل أسرة أن تحتفظ بهكتارين أو ثلاثة للاستغلال الفردي توفيراً لمؤونة أعضائها . وكانت أيام العمل في التعاونية الانتاجية تدفع عيناً في الغالب ، وبصورة تناسب مع حصيللة الغلال . هذا بالإضافة إلى المزرعة الإجتماعية التي نشأت منذ سنة ١٩٤٦ كمزرعة دولة ، جمعت في نطاقها الأراضي التي نزلت ملكيتها من البلديات والتجار والحرفيين المقيمين في المدينة .

غير أن تقديرات هذا التحويل التدريجي نحو الجماعية في الزراعة لم تتحقق عبر التجميع والعمل المشترك في تعاونيات العمل والإنتاج الزراعي . فمن ناحية ، رغب الفلاحون عن العمل المشترك والرابطة المستمرة ، وفضلوا عليه ما تقدمه التعاونية العامة المتعددة الأهداف من علاقات عقدية محضنة وعمليات محددة . ومن ناحية أخرى ، كانت الحملة الواسعة النطاق التي جردت سنة ١٩٤٩ لتوسيع قطاع الزراعة الجماعية ، متأثرة بحملات الكومنفورم على الشيوعيين اليوغسلاف الذين أرادوا تأكيد التزامهم الثوري بالنظرية الماركسية والصراع الطبقي ، فانتقلوا فجأة بالتحويل الاشتراكي التدريجي في الزراعة إلى التحويل الفوري . ولكن الجماعية في الزراعة ظلت بلا جدوى ، نتيجة قطع العلاقات مع الاتحاد السوفيتي ، واضطرار يوغسلافيا إلى تركيز استثماراتها في الصناعة ، على حساب التقدم التكنيكي الذي تتطلبه الزراعة الجماعية .

وأمام سلطنة هذه النتائج في الميدانين السياسى والاقتصادى ، ومقاومة الفلاحين العنيدة ، وما نشأ عنها من أزمة غذائية طاحنة ، سمح للفلاحين بالانسحاب من هذه التعاوانيات ، حتى انخفض عددها انخفاضاً كبيراً وسريعاً . فلم تكن الظروف لتسمح بالتشبث بالزراعة التعاوانية والجماعية المستوحاة من التجربة السوفيتية .

ومنذ سنة ١٩٥٣ بدأ تفكير جديد أساسه التدرج ، والسير في التحول الاشتراكى في الزراعة بصورة طوعية واختيارية . فالأرض الزراعية لم تعد في ذاتها تلعب الدور الأساسى للتقدم الزراعى ، بل أن أدوات الزراعة المستحدثة والتنقيصة المتطورة هى التى تشكل العامل الحاسم فى الإنتاج . ومن ثم اتجه نحو تحويل هذه الآلات والأدوات إلى ملكية اشتراكية ، قبل أن يُلجأ إلى نفس الأسلوب فى صدد الأرض ، التى أصبح من الأهم فى تلك المرحلة ألا تصبح وسيلة لاستغلال الآخرين عن طريق تحديد ملكية فردية (١) .

وهكذا استدعت الضرورات والظروف فى يوغسلافيا أن يعارض قادة الفكر الاشتراكى فيها التحويل الفجائى للأرض ، قبل تأمين التطور التكنيكى لوسائل وأساليب الاستثمار الزراعى . فليدهم ، أن ظروف بلادهم تستدعى الثورة الاقتصادية والتكنيكية قبل الثورة الاجتماعية ( التى تستدعى القيام مباشرة بعملية تحويل عامة وشاملة من الملكية الخاصة المجزأة إلى الملكية الاجتماعية التى تقوم على وحدات استثمارية كبيرة ) كما حدث فى

---

(١) انظر فى تفصيل ذلك ، البير ميستر ، المرجع السابق ص ١٣٥ - ١٨٧ .

كل من الاتحاد السوفياتى والصين الشعبية . إلا أنهم فى نفس الوقت لا ينحون جانباً الهدف فى تصفية الاستثمارات الزراعية الخاصة ، والحيولة دون إفساح المجال أمام ازدهار ونمو الاتجاهات الرأسمالية والقوى التى تعارض التحويل الاشتراكى الزراعى ، نظراً لقيام عملية التحويل التدريجى أو سيطرة الملكية الفردية على القطاع الزراعى .

ولهذا ، فإن السلطات هناك ما تزال تلعب دورها كأداة لدعم القوى الاشتراكية ، وجعلها قادرة على السير فى طريق التحويل الاشتراكى حتى النهاية ، متخذة فى ذلك كافة الإجراءات الإدارية والاقتصادية والسياسية الكفيلة بتحقيق الهدف . وتحقيقاً لذلك ، فإنهم يشجعون على إقامة علاقات إنتاجية بين القطاع الاشتراكى الزراعى التعاونى ( الذى لا يشغل بوضعه الراهن إلا قطاعاً ضيقاً ) وبين الفلاحين ، على أساس المصلحة المادية المتبادلة ، وبشكل يتناسب مع نوعية وحجم وسائل الإنتاج التكنيكية الحديثة المتوفرة لدى القطاع الاشتراكى . فهم يعتقدون بأن خلق مواقع زراعية اشتراكية فى الريف ، وتجهيزها تجهيزاً فنياً قوياً قادراً على استثمار الأراضى الزراعية لهذه المواقع والأراضى الخاصة المحيطة بها ، وقادراً على التفوق الواضح على الاستثمارات الزراعية الفردية من حيث الإنتاج والعائد الاقتصادى ، سيشكل دليلاً قوياً لإقناع الجميع بجدوى الحل الاشتراكى ، وسيكون من نتيجته استقطاب صغار الملاك ، ودجمهم مع ملكياتهم تدريجياً فى تعاونيات العمل الزراعى الحديثة .

ويتم دمج هذه الملكيات الخاصة وتحويلها إلى ملكية تعاونية للعمل على مراحل وبطرق مختلفة ، إما مزارعة أو إيجاراً أو بيعاً . وفى الحاليتين

الأولى والثانية يتقاضى المالك من القطاع الاشتراكي التعاوني ريعاً محدداً .  
وبمعنى أصح تتحول الملكية الخاصة إلى مصدر للريع ، وتفقد الأرض  
طابعها الاستغلالي التقليدي عندما كانت تتخذ كوسيلة لاستثمار جهود  
الآخرين . ويعتبر هذا في حد ذاته حل اشتراكي له أهميته ، يقتلص إلى  
جانبه إعطاء فدية رخيصة ومؤقتة للملاك هي الريع . فعلى الرغم من أن  
هذا الريع يتعارض في جوهره مع المفهوم الاشتراكي ، إلا أنه يشكل هنا  
امتيازاً ضرورياً ومفيداً ، ووسيلة مساعدة رخيصة التكاليف لإجراء  
التحويل الاشتراكي التدريجي <sup>(١)</sup> .

واختلفت التجربة الكوبية عن غيرها من التجارب السابقة ، وتميزت  
باتجاهاتها الثورية الجريئة التي صاحبت سرعة معدلات التحول والتخطيط  
الاشتراكي الكوبي في كافة المجالات . فقد قامت ثورة كوبا سنة ١٩٥٩  
متأثرة بالظروف المتميزة للمجتمع الكوبي ، وشعوب بلاد أمريكا اللاتينية  
التي عانت طويلاً من الذل والاستغلال والحرمان . وأوضحت ثورة كوبا  
الدور الطبيعي للفلاحين كقوة ثورية أصيلة في بلاد العالم الثالث التي تعتمد  
أساساً على الزراعة .

جاء في بيان هافانا الثاني في ٤ فبراير سنة ١٩٦٤ ، بدعوة أمريكا  
اللاتينية إلى الثورة الاشتراكية ، « أن طبقة العمال في بلاد أمريكا اللاتينية  
المتخلفة ضئيلة العدد نسبياً . ولكن طبقة الفلاحين تستطيع أن تلعب دوراً  
حاسماً في النضال من أجل التحرر الوطني ، بالنظر إلى الظروف اللاإنسانية

---

(١) دكتور صلاح وزان ، التسيير الذاتي ، دمشق ، ١٩٦٥ ، ٧٧ - ٨٨ .

التي يحونها ، والتي تقوم على الاضطهاد والاستغلال ، في ظل الطابع الإقطاعي للزراعة .

وهكذا ، فإن ثورة كوبا التي كونت جيش ثوارها من الفلاحين ، الذين يزيد تعدادهم عن ٧٠ ٪ من الشعب الكوبي ، والتي أرادت أن تجعل نفسها قدوة في أعين فلاحى أقطار أمريكا اللاتينية الأخرى ، والتي أرادت أن تقدم الدليل على أنها تغيير لا يقف عند مجرد تبديل الطبقة الحاكمة من المستغلين ، وأنها قامت حقاً من أجل الشعب ، ما لبثت أن استهدفت من إجراءات التحويل الاشتراكي في قطاع الزراعة أغراضاً أخرى . فهي لم تقم بالتوسع في تفتيت الملكية العقارية وتوزيع الأرض عن طريق الإصلاح الزراعى ، أو إنشاء التعاونيات والسير على النمط السوفياتى الذى مر عشر سنوات بين انتصار الثورة السوفياتية وبدء خطتها الخمسية الأولى . وإنما استهدفت الثورة الكوبية إدخال شكل من العدالة الاجتماعية في مجال الملكية الزراعية ، إلى جانب الإسراع بالتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعى للعمال الزراعيين .

فمنذ بدء الإصلاح الزراعى الأول سنة ١٩٥٩ ، وقد بدأ الجيش الثورى ، دون رعاية للتكاليف ، يشيد للعمال الزراعيين الدائمين الذين أصبحوا تعاونيين في « مزارع الشعب » ، منازل تجمع كل وسائل الراحة وتضم خمس حجرات على الأغلب . وتبع ذلك إنشاء « متاجر الشعب » التي تبيع للفلاحين في أماكنهم القاصية بسعر التكلفة مضافاً إليها النفقات الجارية

بحساب ١٢ ٪ من سعر الجملة<sup>(١)</sup>.

وقد ركزت ثورة كوبا في هذا الصدد على ضمان وتحديد دخول مناسبة للفلاحين وأسرهم ( أجر يومية مضمون ) ، خلافاً لما سارت عليه التجربة السوفياتية . ففي الاتحاد السوفياتي ، يقل أجر عامل الكولخوز ( ٢٩ روبل شهرياً في المتوسط ) عن أجر عامل السونخوز ( ٥٤ روبل شهرياً في المتوسط ) ، كما يقل أجر هذا الأخير عن أجر العامل الصناعي ( ٨٣ روبل شهرياً في المتوسط ) ، الأمر الذي زاد من تعقيد الأزمة الغذائية السوفياتية بهجرة الفلاحين إلى المدن بحثاً عن أجر أفضل ، وهبط معه عدد الكولخوزيين من ٢٥ مليون نسمة سنة ١٩٥٨ إلى ١٥ مليون نسمة سنة ١٩٦٥ ، وبدأت نتيجة له إجراءات جديدة لتحديد أجر مضمون لعمال الكولخوز السوفياتي . أما ثورة كوبا فقد أرادت أن تتفادى هذا الوضع الاستغلالي ، تمثلاً منها لاتجاهاتها الإنسانية في أقصى حدود طاقتها .

غير أن ثوار كوبا الذين بدأوا هذه الخطوة الجريئة في ضمان أجر مضمون لعمال مزارع الشعب ، من أجل تحسين ظروف الحياة والصحة العامة والثقافة بلجهاير الريف ، لم يركزوا على الحفاظ المادي في هذا الصدد قدر ما ركزوا على التوعية الثورية والتثقيف الاشتراكي ، كضرب من التخييل المثالي لاكتشاف إنسانيات جديدة ، وتعميق حس المسؤولية لدى جماهير الشعب أكثر من حس الربح الفردي أو حس الملكية .

---

(١) يطلق على هذه المزارع أو المتاجر اسم التعاونيات أحياناً . والواقع أنها ليس لها من التعاونيات إلا الاسم ، فهي مزارع دولة ومتاجر دولة بكل معنى الكلمة . انظر في صدد هذه التجربة مؤلف رينيه دومون ، التجربة السكوية ، ترجمة نزيه الحكيم ، بيروت ، ١٩٦٦ ، ص ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٦ ، ٧٥ ، ٨٠ ، ٨٣ .

وعلى هذا الأساس ، أصبح ثوار كوبا يعتقدون أن إنشاء التعاونيات على النمط السوفياتى خطيئة عقائدية . فهذه التعاونيات إن صلحت في الظروف التنظيمية للتحويل الزراعى في روسيا السوفياتية أو غيرها من بلاد أوروبا الشرقية وكذلك في الصين ، بسبب أن أغلبية الأرض الزراعية كانت مفتتة بين أيدي ملايين الفلاحين ، فهي غير مقبولة في كوبا ، لأنه من الصعب تقسيم مزارع القصب الكبيرة التي كانت تدار على أسس رأسمالية وأصبحت مزارع للشعب تدار بواسطة الدولة .

ومن ثم ، فقد رفضت الثورة الكوبية المبالغة في تفتيت الأرض ، حيث يشكل ذلك عقبة في وجه التقنية الحديثة . وأدارت المزارع الكبرى ، التي أمت في قانونى الإصلاح الزراعى ( سنة ١٩٥٩ وسنة ١٩٦٣ ) ، بواسطة الكادر الثورى الفنى الذى أعد لادارتها على أسس اشتراكية ، وبواسطة تخطيط له أهداف محددة ، يضمن عدم وقوع الاقتصاد الكوبى ( فى إنتاج ٧٥ ٪ من القصب ونصف الثروة الحيوانية ) تحت أهواء القرارات الفردية لصغار الفلاحين .

ولا يعنى هذا أن ثورة كوبا ، فى اتجاهاتها الفلاحية الإنسانية ، قد أهملت التعاون الزراعى ، أو وقفت موقفاً معادياً من الملكية الفردية لصغار الزراع . فقد أوضح ثوار كوبا ، أن التعاونيات يمكن أن توجد فى ظروف أفضل لتطوير الزراعة واستخدام الآلات والتقدم الزراعى . ولكن القوى المعادية للثورة هاجمت الحركة التعاونية بين صغار الفلاحين ، وأشاعت أنها خطوة فى سبيل حرمان الفلاحين من الأرض . ولذلك أعلنت الثورة الكوبية تركيزها على قطاع مزارع الشعب ، المؤمم ، إلى جانب إعلانها أن كل



فلاح حر في أرضه ، وأن له أن يزرعها بمفرده أو بالتعاون والعمل المشترك مع غيره ، وأنه لن يكون هناك إجبار في هذا الخصوص .

من ثم ، سارت الثورة الكوبية في طريق حماية الملكية الفردية لصغار الملاك والفلاحين ، وإقناعهم بذلك عن طريق إجراءات فعلية ، كمنح القروض والإمداد بالآلات الزراعية ، والاعتراف بحق الفلاح في بيع محصوله ، وإعلان الحرب على الوسطاء . وهكذا ، ما زالت الملكية الفردية في قطاع الزراعة بكوبا ، تلعب دوراً حيوياً في زراعة الدخان والبن وإنتاج اللبن . هذا ولو أن الخطة الموضوعية توضح أن نصيب مزارع الشعب في هذه المجالات آخذ في الازدياد .

والخلاصة ، أن التحويل الاشتراكي الزراعي في البلاد النامية أو المتخلفة يجب أن يستهدف أساساً القضاء على كل عوامل التخلف ونتائجها ، عن طريق تصفية الإقطاع وتحطيم قاعدته المادية في الملكية الزراعية الواسعة ، والعمل تدريجياً على إلغاء كافة أنواع الاستغلال عن طريق الملكية الفردية ، حيثما تكون وسيلة ذلك استصدار قوانين تنظيم العلاقات الزراعية بكافة أنواعها . أما حيثما لا تكون هذه الملكية الخاصة مستغلة فيمكن حمايتها ، وذلك طالما أمكن دفعها في طريق خطة التنمية الاقتصادية الاشتراكية وأهدافها .

أما تحديد صيغ التحول الاشتراكي الزراعي في المستقبل ، فأمر يتوقف كآرائنا على مجموعة الظروف التاريخية والطبيعية والاجتماعية ، فضلاً عن الظروف الأخرى النفسية والسياسية ، أو ذات العلاقة بالتنوع السليم

وبناء القيادات الاشتراكية المخلصة التي تقوم بالتحويل الاشتراكي عن  
قناعة وفهم .

بل إن الواقع ، أن هناك بيئات متنوعة، تحتاج إلى أكثر من شكل واحد  
من أشكال التحويل والتنظيم الجديد ، داخل القطر الواحد . فاليئة الرعوية  
التي لا تثير لدى البدوى اهتماماً بالزراعة الحديثة ، ولا تعمق في حسه  
وفكره فكرة الملكية الخاصة ، تختلف عن اليئة الزراعية البحتة التي  
يعيش فيها الفلاحون عيشة محافطة ويبدو تعلقهم بالأرض ( باعتبارها  
عاملا من عوامل الاستقرار ومصدر داخل دائم وقاعدة متينة لنمط معين  
من أنماط الحياة الريفية ) مسألة معقدة .

وهكذا يمكن القول بأن التوجه إلى التحويل الإشتراكي في الزراعة ،  
باحترام أنماط وأشكال تقليدية محددة ، هو أمر جد دقيق . فالتحويل  
الإشتراكي في هذا الميدان أو ذاك ، لا يحتاج فحسب إلى تحقيق تقديرات  
الخطة قدر ما يحتاج إلى المناخ السياسي الصحيح ، والجو الإشتراكي الملائم ،  
والإنسان الإشتراكي ذو المستوى الثقافي والعقائدي قبل كل شيء آخر (١) .

---

(١) على أنه في صدد التجربة الإشتراكية في مصر ، لا يمكن التسليم بأن القطاع الزراعي  
مملوك لملكية خاصة بصفة مطلقة . ففي رأى البعض أن التعجيل الدقيق لمفردات القطاع الزراعي  
المصري يعطى لنا صورة مختلفة تماما عن الصورة الراضخة في كثير من الأذهان .

فقانونا الإصلاح الزراعي لسنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٦١ ، واللذان وزعت طبقا لهما الأراضي  
على المعلمين الذين يفلحون الأرض ، واللذان تراوح نصيب الأسرة طبقا لهما ما بين فدانين وخمسة  
أفدنة ، قد خلفا قطاعا زراعيا اشتراكيا . وذلك أنه من المعروف أن الدولة أو الهيئة العامة  
للاصلاح الزراعي تشرف على هذا القطاع وتنظيمه وتخطيط إنتاجه تخطيطا علميا وشاملا . =

### قضية السلطنة والمضمومة الاجتماعية للدولة

ونرى القاعدة الرابعة للاشتراكية في تحرير جهاز الدولة من سيطرة رأس المال وأدواته في حماية الاستغلال الذي كانت تمارسه الطبقة السائدة ضد الشعب بمفهومه المتجدد في ظل الاشتراكية . وفي هذا يقول الميثاق الوطني في الباب الخامس عن الديمقراطية السليمة : « إن من الحقائق البديهية التي لا تقبل الجدل ، أن النظام السياسي في بلد من البلدان ليس إلا انعكاساً مباشراً للأوضاع الاقتصادية السائدة فيه ، وتعبيراً للمصالح المتحركة في هذه الأوضاع الاقتصادية . فإذا كان الإقطاع هو القوة الاقتصادية التي تسود بلداً من البلدان ، فمن المحقق أن الحرية السياسية في هذا البلد لا يمكن أن تكون غير حرية الإقطاع . إنه يتحكم في المصالح الاقتصادية ، ويميل الشكل السياسي للدولة ، ويفرضه خدمة لمصالحه . وكذلك الحال ، عندما تكون القوة الاقتصادية لرأس المال المستغل » .

---

= والمعروف كذلك أن تجارب التجميع الزراعي التي بدأت في كفر الشيخ وبني سويف والتي أثبتت نجاحاً واضحاً ما هي إلا تنظيم علمي للمزرعة يوسع مساحتها ، فيجعل حجمها اقتصادياً يحقق أكبر قدر من الكفاية الانتاجية ، ويسمح باستخدام أحدث الوسائل العلمية الميكانيكية لفلاحة الأرض . فإذا أضفنا إلى ذلك أن الأسر التي تملك هذه الأراضي إنما تزرعها بنفسها دون استخدام عمل مؤجر ، وجدنا أن عنصر الاستغلال بمعناه القائم على فائض القيمة الذي ينتزعه الرأسمالي من العامل غير قائم هنا لانتهاء وجود العمل الأجير .

والجزء الثاني من الملكية العامة في قطاع الزراعة في مصر هو في تلك الشركات والمؤسسات العامة التي تقوم بتعمير الصحراء وإصلاح الأراضي في شمال الدلتا والوادي الجديد وغيرها من مناطق الإصلاح . فهذه كلها مجالات عامة وواسعة توضع فيها استثمارات كبيرة وموارد اقتصادية هامة ، وقوى بشرية ضخمة .

والجزء الثالث ، هو هذه الأرض التي ستقرب المليون فدان والتي سترويهامياه السد العالي ، ويثور الجدل في الوقت الحاضر حول إمكان تحويل جزء كبير منها إلى الملكية العامة .

( دكتور خليل حسن خليل ، مجلة الطليعة ، أغسطس ١٩٦٥ ، ص ٢٣ )

وتفسير ذلك ، أن الشكل السياسى للدولة لا يفرض على المجتمع من الخارج ، وإنما هو ثمرة تطوره فى مرحلة معينة من مراحل نموه . ولكى ندرك أصل الدولة وشكلها السياسى ، فى كل مرحلة من مراحل تطورها ، يجب أن ننظر فى الأوضاع الإقتصادية السائدة وقوانين الإنتاج فيها ، فى كل مرحلة من مراحل نمو قوى الإنتاج تقتضى سيطرة الدولة للابقاء على استغلال طبقة للأخرى . فن استعراض الحقائق التاريخية يمكن القول أن الدولة لم توجد دائماً ، كما كان الحال فى عصر المجتمع البدائى حين كان الناس يعيشون عشائر وقبائل وأسر يسيطر فيها الأب أو الأم ، ودون وجود جهاز خاص لممارسة السلطة بصورة منظمة (الدولة) . ولكن الدولة ولدت كنتيجة تاريخية ضرورية لنمو المجتمع الاقتصادى، وظهرت فى جميع المجتمعات الطبقة المتناحرة ، لتصبح أداة تعبير وحماية للقوة الاقتصادية والمصالح الاقتصادية المتحكمة . ولا تفسر الدولة قط كطلقات وصور لسلطة مفروضة على المجتمع من الخارج ، كالخطيئة الأصلية والفكرة الأخلاقية والإرادة الإلهية ووظيفة التنظيم . وإنما هى جهاز لحماية الاستغلال ، خرج من المجتمع الإنسانى ، ثم تميز عنه تدريجياً . ويفترض قيام هذا الجهاز وجود فئة خاصة من الناس ، هم رجال السياسة الذين يستخدمونه ، بما يحتوى عليه من جيش دائم وشرطة ومحاكم وسجون ، إلى جانب أجهزة الضغط الفكرى كالصحافة والإذاعة والتعليم ، لإخضاع إرادة الآخرين .

فالدولة بموجب هذه الفرضية ، كانت منذ أن وجدت على مر عصور التاريخ أداة قمع وقهر فى يد الطبقة السائدة ، لحماية مصالحها الاستغلالية ضد الطبقات المسودة ( دولة ملاك العبيد فى العصور القديمة ، ودولة النبلاء فى

عصر الإقطاع ، ودولة البرجوازية الحاكمة في النظام الرأسمالي<sup>(١)</sup> . ولكن منذ أن يجد المجتمع الاشتراكي وسيلته إلى تقييم علاقات اجتماعية جديدة ، تسمح للمنتجين بتملك أدوات الانتاج ملكية عامة اشتراكية ، وبإدارتها على وجه يعمق إحساسهم ، وينمى وعيهم باستخدام نتاج عملهم لاستهلاكهم الشخصي والاجتماعي ، فلا يوجد مبرر للاضطهاد الناجم عن وظيفة الدولة وسلطانها السياسية في حماية الاستغلال .

(١) يمحصر الفكر البرجوازي النقاش حول قضية الدولة في التعريف بمختلف صورها وطبيعتها المنطقت التي تمارس السلطة فيها ، كالكلام عن المجالس النيابية ونظرية فصل السلطات واستقلال القضاء . . الخ . ولكن يجب ألا يغيب عن الذهن عند بحث كل هذه الأمور أن هناك فرق بين صورة الدولة وشكلها السياسي وبين محتواها ومضمونها الاجتماعي . فالدولة لا تكتسب شكلها السياسي إلا نتيجة لمضمونها الاجتماعي الحقيقي . فالدولة إما أن تكون دولة رقيق أو دولة إقطاعية أو دولة رأسمالية أو دولة اشتراكية . ويمثل هذا المحتوى الاجتماعي للدولة جوهرها ، ويسبق تحديد صورتها وشكلها السياسي ، حيث تكون الدولة ملكية اقيام سلطة فرد واحد فيها أو جمهورية ليس فيها غير سلطة منتخبة ، أو أرستقراطية لاسلطة فيها إلا للأقلية النسبية ، أو ديمقراطية تقوم فيها سلطة الشعب .

ومن الملاحظ أن هذه الصور تمزج بعضها ببعض فيمكن للجمهورية مثلا أن تكون أرستقراطية أو ديمقراطية ، تضم في نفس الوقت بقايا النظام الملكي . ومن قبيل ذلك كان انتقال روما من الجمهورية الأرستقراطية إلى الجمهورية الديمقراطية على الرغم من قيام محتواها في الحالتين على الاعتماد على الرقيق وحرمانهم من أن يكونوا مواطنين .

كذلك تنوعت صور الدولة في عهد الإقطاع ، فوجدت جمهوريات أرستقراطية كان الإقطاعيون ينتخبون فيها رئيس للدولة ( نظام الامبراطور شرقا ، ان مثلا ) . واستخدمت البرجوازية بعد أن أصبحت طبقة مهيمنة مختلف الأشكال السياسية للدولة . وعرفت الملكية الدستورية التي لم تخرج عن نطاق جمهورية غير ديمقراطية لا ينتخب فيها سوى المواطنين العاملين ، أي الأغنياء الذين يمكنهم دفع ضرائب معينة . وعرفت الجمهورية المقصورة على دافعي الضرائب . وعرفت الجمهورية الديمقراطية القائمة على الانتخاب العام الشامل . وعرفت في أوقات الأزمات صورا للدكتاتورية العسكرية الطاغية ( الفاشية ) .

ولهذا أيضاً ، كان لإفساح مجال المساهمة الفعلية للمنتجين من جماهير الشعب العامل في إدارة الإنتاج الاشتراكي ، ليس عنصراً ديمقراطياً ومضمون اقتصادي فحسب ، قدر ما هو ذو مضمون سياسي كذلك . فبينما هو في المضمون الاقتصادي يسقط الوساطة القائمة في ظل الرأسمالية بين المنتجين الأجراء وبين إدارة الإنتاج وتخطيط أهدافه ، فهو يحذف في المضمون السياسي كل شكل من أشكال السيطرة أو الوصاية على قوى الإنتاج والتحكم فيها لأغراض فردية .

ومن ثم ، فكما تمحي وظيفة الدولة الرأسمالية والقوى المسيطرة عليها في الاستغلال الاقتصادي ، يجب أن يتحقق ضمان إلغاء الاستغلال عن طريق إلغاء وظيفتها السياسية في الاضطهاد واستخدام العنف والبطش لحماية هذا الاستغلال . وبمعنى أصح ، فإن وظيفة الدولة ليست اقتصادية بقدر ما هي سياسية . وكما تستهدف الاشتراكية نقل وظيفتها الاقتصادية إلى القوى المنتجة ، وجب أن يتم نقل مهامها السياسية والإدارية إلى المنتجين وطلبتهم الثورية . وكما يتم هذا الانتقال بصورة فعلية وحقيقية في جانبه الاقتصادي عن طريق تسيير المنتجين وإدارتهم الفعلية لأدوات الإنتاج ، ينصرف نقل السلطة السياسية بمفهومها إلى التنظيم الجديد السياسي الجماهيري القائد ، أو الحزب الحاكم بفكره وأيدولوجيته . وغالباً ما يتم ذلك بصورة فعلية بمقدار ما يسمح للمجتمع ( في مجموعه القائم على أساس التضامن بين أفراد بعد أن يزول طابعه الطبقي ) بأن يسيطر بطريقة واعية على مقومات ومقدرات حياته ، وبمقدار ما يتم تحويل السلطة السياسية للدولة إلى وظائف اجتماعية وإدارية تأخذ بالضرورة طابع النظام الاشتراكي في تطويره للديمقراطية الاشتراكية .

هكذا يصبح تغيير شكل الدولة كقوة تنبثق عن المجتمع الطبقي أمراً طبيعياً ، يغير من طبيعتها السياسية كأداة حراسة وبطش واضطهاد لحماية الاستغلال والسيطرة الرأسمالية إلى طبيعة مجتمع المساواة المتضامن ، بوظائفه الناتجة عن إلغاء الاستغلال ، من إدارية واجتماعية وثقافية واقتصادية وتربوية ، نتيجة عدم وجود طبقة اجتماعية تتطلب الاضطهاد من أجل حماية الاستغلال ، داخلياً وخارجياً<sup>(١)</sup> .

وغنى عن البيان ، أن تجارب اليوم قد أثبتت أن إرساء الأسس المادية للمجتمع الاشتراكي ، بخلق قطاع الملكية العامة الواسع والتخطيط الشامل ، ليست في حد ذاتها كافية لتحرير قوى الإنتاج ، وتقييم علاقات اجتماعية اشتراكية . بل إن الفكر الاشتراكي العلي في تاريخه الذي استمر طوال القرنين التاسع عشر والعشرين ، لم يكن في نبضاته العميقة موجهاً ضد النظام الاقتصادي الرأسمالي فحسب ، وإنما أيضاً ضد نظام في الدولة يقوم على أساس أوضاع طبقية شائنة تفرض الظلم والاستبداد . ولهذا انصب الكمفاح التحريري للطبقة العاملة في أوروبا خلال تلك الأحقاب الطويلة على إلغاء الملكية الفردية لأدوات الإنتاج الأساسية كأساس لتحرير الإنسان من ربكة الاستغلال الاقتصادي ، ومهانة الوضع الأدنى الذي

---

(١) ومع زوال استغلال الإنسان للإنسان يزول التناحر بين المدينة والقرية . تلك القرية التي خربتها الرأسمالية الزراعية واستولت عليها . وكان هذا التناحر من أسباب عداة الفلاحين لأهل المدن واحتقار أهل المدن للفلاحين .

كذلك يزول التناحر بين العمال اليدويين وبين العمال المفكرين ، صنائع أساليب الاستغلال الرأسمالي . وأخيراً تزول أسباب استغلال المرأة واحتقارها وتوضع أسس المساواة بينها وبين الرجل .

عاش فيه في ظل الدولة الرأسمالية<sup>(١)</sup> . وظهر هذا بصورة أوضح للعيان في التجربة الماركسية بروسيا ، حيث كانت قوى الإنتاج الرأسمالية مازالت تخطو خطواتها الأولى ؛ وقامت الثورة البلشفية تحمل عقيدة تحطيم نظام اجتماعي ونظام في الدولة يستند إلى الطغیان والاستبداد ، لا إلى نظام اقتصادي رأسمالي لم يمكنه يولد .

فلم تكن العلاقة الوثيقة التي تربط شكل الدولة ونظامها السياسي بالاقتصاد السائد فيها خفية عن أعين الطبقات الأجيعة التي أحست بكل آثار هذه العلاقة . والواقع أنها لم تكن تستطيع تحقيق أهدافها الاشتراكية في تنظيم العمل الاجتماعي عن طريق إدارة المنتجين وجمعياتهم وهيئاتهم العامة ، أو المحافظة على المكاسب المكتسبة بالسيطرة على الإنتاج وتوزيعه ، إلا بتغيير أساسي في شكل الدولة ، وتلاشي وظائفها السياسية التقليدية في عهود الحكم الطبقي القائم على الاستغلال . وبمعنى أصح ، لا يمكن القول بتحرير قوى الإنتاج من قيود الملكية الفردية المستغلة ، وأننا في سبيل الانطلاق بالنظام الاقتصادي الجديد الذي يقوم على تنظيم العمل الاجتماعي وتوزيع العائد منه اشتراكياً ، مع الإبقاء على جهاز الدولة ووظائفها دون تغيير أساسي في خدمة النظام الجديد .

لهذا كان زوال النظم القانونية والمؤسسات السياسية التي تحول بطبيعتها التقليدية في ظل الرأسمالية دون حماية التنظيم الجديد للعمل ووسائله

---

(١) أنظر في هذا المبحث ولاسيما في علاقة الاشتراكية بالديمقراطية السياسية

Claude Bruclain, Le Socialisme Et L'Europe, 1965 pp. 61-65, 48-100.



وأدواته ، أو تقف دون تحرير الإدارة الاجتماعية المستحدثة من القيم الإدارية البيروقراطية البالية ، أمراً ضرورياً لانفراج أساليب المجتمع الاشتراكي . وبدون ذلك فإن إرساء القاعدة المادية للاشتراكية (الملكية العامة والتخطيط) لا يعدو أن يكون انتقالاً بقوى الإنتاج من خدمة واستغلال أفراد إلى خدمة واستغلال القوى السياسية المتحركة في الدولة، أو إن شئت فقل رأسمالية الدولة ويروقراطيتها التي تحول دون قيام تحرير حقيقي للإنسان وتنظيم صحيح للعمل الاجتماعي ، وذلك نتيجة أنها تحول دون إعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الاشتراكية بالصورة المرجوة . فبدلاً من التخطي باقتصاد الدولة (الذي يقوم في مرحلة التحول الاشتراكي كمرحلة انتقالية تفقد فيها الرأسمالية امتيازاتها وتكف الدولة فيها عن خصائص الرأسمالية) إلى الاقتصاد الاشتراكي وعلاقاته السليمة ، تلعب علاقات الاستغلال غير الناتجة عن تصفية الطبقات القوية دوراً واضحاً . ومن هذا القبيل الاستغلال الناشئ عن توجيه الدخل الناتج عن ضرائب غير مباشرة ، يقع العبء الأكبر منها على أبناء الريف ، لتقديم خدمات صحية وتعليمية أو تتعلق بالإسكان والمواصلات لأبناء المدن دون سواهم . ومن هذا القبيل كذلك الاستغلال الناشئ عن سياسة التعليم في تخريج جامعيين مثقفين بصورة عامة ، يتعلمون بأموال الشعب ، ولا يحتاج إليهم بصورة فعلية لسد حاجة ملحة في خطة التنمية العاجلة لبناء الاشتراكية . هذا إلى جانب ما قد يقوم من أنواع الاستغلال الأخرى ، التي تمارسها فئات الموظفين أو الإداريين والفنيين الذين يلتفون مع قلة عندهم مما يحصلون

عليه من امتيازات ، على حساب فئات الشعب الأخرى<sup>(١)</sup> .  
 (١) انظر في هذا الشأن بحثاً لمجلة تحرير مجلة دراسات عربية ، الخطأ والمغالطة في الديمقراطية ، قضايا الثورة ، بيروت ، فبراير ١٩٦٥ .

ولعل هذا التغيير في شكل الدولة ، هو الاتجاه الذى يفرضه الفكر الإنسانى للتطور الاجتماعى بصفة عامة . غير أن هذه المقاييس لا تنتج أثرها فى الواقع الاجتماعى بطريقة اعتباطية . فالحدود والقيود التى صنعها الإنسان ، لا يمكن تذليل آثارها إلا بإرادة الإنسان . والاشتراكية فى ذاتها ، كحتمية تاريخية لاتعنى التسليم للأقدار ، وإنما تعنى كونها مرحلة تاريخية فى تطور الحياة الاجتماعية والنظم الاقتصادية ، لن تصبح حقيقة موضوعية إلا بتدخل الإنسان ودفعها إلى العمل والإنتاج ووجه التخلف والجمود .

« قل سيروا فى الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق ، »

ولهذا أصبح حتماً على القوى المناضلة فى سبيل الاشتراكية ، فى الظروف الراهنة التاريخية والموضوعية لبناء الاشتراكية فى بلد من البلدان ، أن تعى جيداً طبيعة القوى السياسية فى الدولة ودورها فى العصر الحاضر ، وفى مرحلة التحول الاشتراكي على وجه التخصيص ، لا فى مرحلتى الرأسمالية والاشتراكية فحسب .

فالقوة السياسية أو الدولة فى هذه المرحلة الانتقالية ، التى تعمق فيها مشكلات التحول دون أن تجتمع كافة الشروط الاجتماعية والموضوعية اللازمة لبناء القاعدة المادية الواسعة للاقتصاد الاشتراكي وتطورها فى المستقبل ، يتحتم عليها — أى الدولة — أن تتدخل وتفرض سلطانها لتسيير عملية الإنتاج وتحويلها على الوجه المرضى نحو التنظيم الاجتماعى والإدارة والملكية الاشتراكية . وما دامت الدولة تقوم بعمالها هذا لمرحلة عودة الإنتاج إلى الأسس الرأسمالية القديمة ، وعدم إفساح المجال لضغط

الرأسمال الخاص ومقاومته أو منافسته لقطاع الملكية الاشتراكية ، وفي سبيل خلق علاقات اشتراكية أقوى وأعمق ، فإن دورها في هذا المجال يظل من وجهة نظر التطور الاجتماعي ضرورياً وتقديمياً (١) .

### الاشتراكية والطبقات الاجتماعية

وأخيراً ، يهمنا في صدد البحث حول الاشتراكية والدولة أن نعرض لموقف الاشتراكية من الطبقات الاجتماعية . وبالأهم يجب أن نحدد موقف النظرية الاشتراكية من مفهوم وأصول الطبقات الاجتماعية ووظيفتها في ضوء الطبيعة الاجتماعية للمرحلة الحالية للتحول الاشتراكي في مصر (٢) . وبعبارة أدق وأوضح ، في ضوء العلاقة الطبيعية بين وظيفة الدولة في المرحلة الحالية وبين الطبقات الاجتماعية للأمة - هذه العلاقة التي تتعدل نوعاً في كل نظام بحكم كونها علاقة أساسية بين القاعدة الاجتماعية الأساسية وبين السلطة العليا الممثلة في جهاز الدولة بوظائفه المتعددة .

فمن المنطقي ، أنه لما كان شكل الدولة يعتمد على سيطرة الطبقات وعلاقة كل منها بنظام الإنتاج ، فإن تغيير شكل الدولة يصبح ذو علاقة وثيقة بتغيير مركز كل طبقة إزاء الأخرى بالنسبة لهذه العلاقة . وهنا تجدر

---

(١) Radoslay Ratkovitch, Le Role De La Violence Dans L'Histoire, Question Actuelles Du Socialisme, Jan- Fev., 1958

(٢) انظر في تفصيل الآراء والنظريات الخاصة بالطبقات الاجتماعية ومفهومها :

Georges Gurvitch, Etudes Sur Les Classes Sociales. Editions Gonthier, 1966.

الإشارة بأدىء ذى بدء إلى بعض ما جاء فى هذا الصدد بالفصل الخامس من الميثاق الوطنى عن « طريق الديمقراطية السلمية » .

« إن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق فى ظل سيطرة طبقة من الطبقات . إن الديمقراطية حتى بمعناها الحرفى هى سلطة الشعب . . . سلطة مجموع الشعب وسيادته .

« والصراع الحتمى والطبيعى بين الطبقات لا يمكن تجاهله أو إنكاره ، وإنما ينبغى أن يكون حله سلبياً فى إطار الوحدة الوطنية وعن طريق تذريب الفوارق بين الطبقات .

« إن ضراوة الصراع الطبقي ودمويته والأخطار الهائلة التى يمكن أن تحدث نتيجة لذلك هى فى الواقع من صنع الرجعية التى لا تريد التنازل عن احتكاراتها وعن مراكزها الممتازة التى تواصل منها استغلال الجماهير .

« إن الرجعية تتصادم فى مصالحها مع مصالح مجموع الشعب بحكم احتكاراتها لثروته . ولهذا فإن سلبية الصراع الطبقي لا يمكن أن تتحقق إلا بتجريد الرجعية أولاً وقبل كل شئ مع جميع أسلحتها » .

وعلى هذا النحو ، نرى الميثاق الوطنى يقر وجود الأوضاع الطبقيّة ذات المحتوى الاقتصادى ، والناشئة عن الاستغلال لمجموع الشعب فى التطور التاريخى للمجتمع المصرى . كما يقر الميثاق وجود صراع طبقي بين الرجعية وبين مجموع الشعب العاملة كحقيقة لا يمكن تجاهلها أو إنكارها .

من ثم ، يمكن القول أن الميثاق الوطنى فى إقراره هذه الصيغ العلمية إنما يعيش بالاشتراكية العربية فى إطار المناخ العام للمدارس الاشتراكية عامة. فمن المنتهى إليه ، كما أشرنا من قبل ، أن تعزيز علاقات الدولة بالاقتصاد أو خلق قاعدة الملكية العامة لأدوات الإنتاج الرئيسية لا تكفى وحدها لخلق المناخ الصحى للاشتراكية ، ما لم يسر التطبيق الاشتراكى فى طريق تشييد علاقات اجتماعية اشتراكية جديدة ، أساسها التفكير العلمى لتغيير الأوضاع الاجتماعية الاستغلالية ، والتفسير السليم لمستقبل العلاقات الاجتماعية فى المجتمع الجديد ، والاتجاه فيها نحو تنمية الديمقراطية المباشرة لقوى الشعب العاملة عن طريق سيطرتها الفعلية على وسائل الإنتاج وإشراكها فى الإدارة .

ومن المفروغ منه كذلك ، أن تصور المجتمع فى هذه الحالة كظاهرة طبقية ، بما ينطوى عليه من صراع وكفاح بين الطبقات ، ليس عقيدة المذهب الماركسى وحده . ولكنه للحقيقة تعليل استصوبه ماركس ، واستقاه من استقراء الاشتراكيين الخياليين لأحداث التاريخ ، وكتابات الفلاسفة الاجتماعيين والمؤرخين الفرنسيين الذين كتبوا تاريخ كفاح الطبقات الشعبية ضد الملكية والإقطاع فى فرنسا. وما زالت هذه الاعتبارات محل اعتقاد مختلف المدارس الاشتراكية ، وعقيدة اليسار بأسره وتجمعاته الديمقراطية فى أوروبا .

ويزيد على ذلك « تشارلز بيرد »<sup>(١)</sup> بأن يقول أن طبيعة وتوزيع

---

(١) تشارلز بيرد فى مؤلفه عن الأسس الاقتصادية للسياسة ، والمشار إليه فيما بعد .

الثروة في المجتمع كعامل فيصّل في تحديد شكل الدولة ، وفي إثارة التناقض بين الغنى والفقير نتيجة التفاوت في الثروة ، هي نظرية تلمسها منذ البداية أرسطو ( أبو علم السياسة ) عندما قال « الفقير أبو الثورة والجريمة » . وأعقب أرسطو في هذا فيها مفكرون كثيرون ، من أمثال هارنجتون في مجتمعه الخيالي Oceana ، ولوك في مؤلفه عن الحكومات .

### دور الصراع الطبقي في النزاع السياسي

ولم يكن فضل ماركس على كل هؤلاء إلا في صياغته لمجمل تلك الاكتشافات في قانون للتطور الاجتماعي ، وأنه جعل من صراع الطبقات العامل الأساسي في المتنازعات السياسية ، الأمر الذي يناقضه فيه مع ذلك كتاب كثيرون ، فيبرزون أثر الجماعات الجغرافية والبيولوجية والعوامل الداخلية والخارجية في حياة الأمة ، إلى جانب الصراع الطبقي الذي يتخذ أساسه الواقعي عندهم في العلاقات الاقتصادية المهنية فقط (١) .

ففي رأى الماركسية ، أن الصراع الطبقي بين أرباب الأعمال والملّك وبين الأجراء هو المصدر الأساسي للنزاع السياسي ، وأن هذا النزاع لا يعدو أن يكون انعكاساً لذلك الصراع (٢) . فمن الروابط الاقتصادية تنشأ الطبقات الاجتماعية ، وكل طبقة تمثل نظاماً اقتصادياً في طريق التطور . وعن تملك وسائل الإنتاج الاقتصادي ينشأ تنازع المصالح

---

(١) انظر في تفصيل هذه الآراء ، جيرفتش ، المرحم السابق .

(٢) انظر في ذلك ، Fr. Perroux-Y, Urvoy, Politique, Essais-4 Série, pp. 45-59.

الذى يتركز فى صراع طبقى بين مستغل وأجير. وكل ما يعيش اليوم من قيم إنسانية وأفكار كالأخلاق أو التشريعات إنما تعبر وتدعم سيطرة طبقة اجتماعية معينة، وترتبط بوجود هذه الطبقة ويوعيا بمصالحها. فالأفكار والأخلاق كالدولة والآلة بيد الأقلية الحاكمة التى تضمن عن طريقها سيطرتها على الأكثرية المستغلة. أما طبقة الأكثرية المستغلة فهى لا تقوم حياتها على أحكام أخلاقية من نوع آخر، وإنما على قانون حتمى للتطور التاريخى نحو سيطرتها (١).

وفى هذا الصدد يوجه ديفرجيه إلى التحليل الماركسى النقد الآتى :

« فهو أولاً يقدر دور صراع الطبقات فى نشوء النزاعات السياسية فوق قدره . وهو ثانياً يوضح نشأة الطبقات الاجتماعية وأساسها بصورة مسرفة فى التضيق . صحيح أننا نجد عناصر الصراع الطبقي عبر العصور ، ولكن من المشكوك فيه أحياناً أن يكون هذا الصراع أساسياً أو مسيطراً وحاسماً . مثلاً كانت الجماهير الشعبية قبل القرن التاسع عشر مبعدة عن الحياة السياسية

---

(١) ومن الملاحظ أن التاريخ يبين لنا اختلاف أفكار الناس وورعياتهم فى العصور المختلفة، لأنهم فى العصور المختلفة يكافحون بطرق مختلفة من أجل تدبير احتياجاتهم . وكما تتخذ علاقاتهم الاقتصادية طابعاً مختلفاً يغزو عقولهم شعور مختلف ووعى مختلف .

وينشأ بالضرورة صراع بين مختلف الأفكار البالية والأفكار الثورية الجديدة ، كما يقوم صراع بين أخلاقيات الطبقة السائدة ( المحافظة أو الرجعية ) وبين أخلاقيات الطبقة المستغلة ( الثورية ) . ويتطلب هذا الصراع مكابحة سائر أنواع التضليل ووسائل الرجعية لفرض أفكارها ونظمها السياسية والاجتماعية .

وهكذا نستطيع أن ندين كيف يعكس تعارض المثل الأخلاقية والتكوينات الفكرية خلال التاريخ تعارض مصالح الطبقات الاجتماعية . بل نستطيع أن ندرك لماذا تتعارض وتتطور الابدولوجيات السياسية والاجتماعية .

في أكثر الأحيان . كانت مستغلة حقاً ، ولكنها لا تملك الوسائل الفكرية التي تمكنها من فهم هذا الاستغلال وتصور إمكان الخلاص منه ، ولا الوسائل المادية للنضال ضده . فالصراعات السياسية قد تجرى أحياناً في نطاق نخبة محدودة قد تكون الفروق الطبقية بينها غاية الضيق . وهناك أيضاً العداءات القومية والخصومات القبلية والخصومات بين الأسر المالكة ، والمنازعات الدينية والأيدولوجية والمنافسات الشخصية ، التي قد تلعب في كلها أوبعضها دوراً أكبر من صراع الطبقات ، أو بالأحرى قد يكمل كل منهما الآخر <sup>(١)</sup> .

### ماهية الطبقة الاجتماعية

غير أن هناك من النظريات الاجتماعية والسياسية ، التي لا تريد أن تفتح أعين الناس على حقيقة واقعهم ، ما تدعى أن التمييز بين الطبقات الاجتماعية لم يكن له قطـ من معنى ، أو هو على الأقل لا يستند إلى العلاقات الاجتماعية المستندة إلى الملكية الاستغلالية . وتدعى أن هناك مجرد تنوع في الكفاءات ، وأن ما يتوصل إليه كل فرد من نجاح شخصي قد يولد صراعاً ناشئاً عن عوامل نفسية بشكل عام . وهي بذلك تجعل من التفكير أو الإحساس الطبقي مجرد حالة نفسية ضرورية ، تبلور في نزعة أيدولوجية أو عقائدية <sup>(٢)</sup> .

---

(١) M. Duverger, Introduction A La Politique, Idées, p. 112.

(٢) Claude Lanzmann, L'homme de gauche, Les Temps modernes.



ومن هذه الآراء التي تذهب إلى إنكار الطبقة القائمة على أساس التفاوت الجماعي في الظروف الاقتصادية ووحدة المركز الاجتماعي لكل طبقة إزاء الأخرى ، ما يتجه إليه علماء الاجتماع الأمريكيين المعاصرين من القول بأن المجتمع ينقسم إلى مقاطع أفقية على أساس متوسط مستوى المعيشة وهو قول لا يزيد في الإيضاح عن الفكرة القديمة السابقة على عصر الاشتراكية ، والتي تقسم الناس تقسيماً ساذجاً إلى أغنياء وفقراء (١) .

وأكبر دليل على ضعف هذه الآراء ، أن المقاطع المشار إليها لا تتمتع بالثبات أو الدوام . فكما أنه لا يمكن القول بأن جميع الأغنياء في جهة واحدة ، وأن جميع الفقراء في الجهة الأخرى ، وإن كانت غالبية كل منهم هي بالفعل كذلك ، إلا أنهم ليسوا جميعاً في مركز واحد بالنسبة لمعارضتهم أو على قدم المساواة . في الصراع من أجل الوصول إلى السلطة أو من أجل التثبيت بها ، كعناصر مميزة للتعارض الأساسي بين طبقات المجتمع والخصائص المميزة لمن يتبعونها .

ففكرة الطبقة في حقيقتها ، مدلول مادي يرتبط بالواقع الاقتصادي والتجمع في ضوء الظروف الاجتماعية التي فرضت على الإنسان وضعاً ومركزاً معيناً في علاقته بنظام الإنتاج وملكية أدواته . وبالتالي ، فلا يكون للنشاط الإنساني إلا دور محدود إزاء هذه الأوضاع التي تفرض عليه تنظيمها معيناً في الإنتاج وتوزيعاً على أساس وضعه في النظام الاقتصادي للإنتاج وملكية أدواته .

---

M. Duverger, Introduction A La Politique, Idées, p. 103 (١)

وانظر تفصيل هذه الآراء في جيرفتس ، المرجع السابق .

من ثم يمكن تعريف الطبقة بأنها مجموعة من الناس تشغل مركزاً متماثلاً في نظام الإنتاج؛ وإن كان البعض يرى أن فكرة وراثته الامتيازات وشعور الفرد بالانتماء إلى هذه الطبقة أو تلك، وبالتالي وعيه الطبقي بمصالح محددة يصارع سياسياً من أجلها، هي عامل أساسي من عوامل تحديد وتعريف الطبقة .

وفي اعتقادنا، أن العزوف عن هذه الامتيازات من قبل أفراد الطبقة العليا، أو عدم الوعي بالظروف الحقيقية للكفاح من أجل الحصول عليها لدى الطبقة الدنيا، قد يسمح بتحول أساسي في فكرة الشعور بالانتماء، ولكنه لا يغير من الوضع الطبقي كمفهوم مادي في كثير أو قليل<sup>(١)</sup>. ذلك أننا قد نجد رأسمالياً اشتراكياً، ولكنه مع ذلك من أبناء الطبقة الرأسمالية (كنظام اقتصادي يعبر عن نظام خاص في الإنتاج). كما نجد عاملاً برجوازي التفكير، ولكنه مع ذلك ما يزال من أبناء الطبقة العاملة في واقعه المادي .

أما الطبقة المتوسطة فهي الطبقة الوحيدة التي لا تتمتع بصفة أصلية

---

(١) من الأفكار البرجوازية الرائجة أن كل إنسان في ظل الرأسمالية يستطيع عن طريق عزمه وجرائته، ولو كان معدماً، أن يخط طريقه ويحتل مكانة تناسب كفاءته في النظام الرأسمالي . ويضربون لذلك مثلاً بماسح الأحذية الذي أصبح رأسمالياً .

غير أن هذه الأفكار تكشف في الوقت ذاته عن أن هذا النجاح النادر إنما يدفع ثمنه آلاف العمال المستغلين وعن طريق سائر وسائل الفس والتضليل ومناوأة العيش الكريم . وهذا على خلاف الاشتراكية التي تربط بين ارتفاع الفرد ونمو طاقاته ومواهبه الخلاقة وارتفاع طاقات جاهل الشعب نفسها .

بخصائص ثابتة ، وليس لديها بالتالى صدق فى الشعور بالالتزام أو الوعي بمصالح محددة . فغالباً ما تنتمى هذه الطبقة بواقعها إلى الطبقة الكادحة ، وتنتمى بفكرها ، وبحكم تطلعاتها ، إلى الطبقة العليا . ومع ذلك فقد برز من أبناء هذه الطبقة رواد ومفكرون كانوا فى طليعة الدعاة للفكر الاشتراكى .

وعادة ما تشمل هذه الطبقة فى المجتمعات الرأسمالية :

(أ) الفئات غير المالكة ، ولكنها تشترك فى وظائف الادارة مع الملاك وأصحاب رؤوس الأموال ، فتدخر وتستثمر وتقاسمهم نصيباً ضعيفاً من الأرباح .

(ب) الحرفيين وصغار الزراع الذين يعتبرون امتداداً للنظام قبل الرأسمالى الصناعى فى الإنتاج ( أى النظام الحرفى ) ، حيث يتوافق العمل مع الملكية بالنسبة لنفس الشخص .

(ج) مجموعة الأشخاص الذين يبرز لهم دور فى الحياة الاجتماعية والثقافية ، وليس لهم دور مباشر فى الإنتاج ، كالموظفين وأصحاب المهن الحرة والفنانين ورجال الدين .

وعلى كل ، فمن الملاحظ أن هذا التنظيم للطبقات الاجتماعية فى العصر الرأسمالى الصناعى ، هو على الرغم من ثباته أكثر من نظام المقاطع ، وعلى الرغم من كونه يتسم بالوضوح والتحديد ، إلا أنه يتسم أيضاً بعدم الجود . فمن ناحية لا معنى لهذا التحديد للطبقات الاجتماعية إلا بتحديد موقف كل منها فى مواجهة الأخرى . فلا بروتارييا بدون رأسمالية ؛ ولا رأسمالية

بلا بروتيريا ، ولا أسياد ونبلاء بلا عبيد وأقنان للأرض ، وهكذا . .  
ومن ناحية أخرى ، قد يوجد شخص لا ينتمى لطبقة واحدة على طول  
الخط . فالطبقات كأقطاب الجاذبية ، لا تفتأ عن جذب أشخاص من أعلى  
ومن أسفل إليها ، وتحديد موقفهم منها على أساس علاقتهم بنظام الإنتاج .  
ومع ذلك فلا يتم هذا الانتقال بصورة عادية أو طبيعية ، وإنما عادة ما يتم  
ذلك في حالات استثنائية . وإذا كان هذا الانتقال الاستثنائي يتم على الصعيد  
الاقتصادي ، فأكثر منه استثناء أن يتم على الصعيد الفكري والعائلي .  
والمثال الواضح على ذلك هو ما ذكرناه من اتخاذ بعض الرأسماليين  
والبورجوازيين مواقف اشتراكية .

### الوضع الطبقي في العهد النامي

في ضوء ما تقدم ، يمكن القول بأنه قد ظهرت في خلال التطور التاريخي  
للجتمعات الإنسانية بصفة عامة جماعات إنسانية كبيرة ومتميزة ، لعبت  
دوراً مماثلاً في الإنتاج الاجتماعي ، ووقفت موقفاً موحداً للدفاع عن ظروف  
حياتها ، كل منها في وجه الآخر . هذه الجماعات الإنسانية هي الطبقات  
الاجتماعية التي ميزت التاريخ الإنساني بمراحل صراعها في ثورات العبيد  
والإقنان والعمال .

ومن المعروف ، أن وجود الطبقة العاملة كمجموعة متماثلة في ظروف  
الإنتاج الصناعي ، قد تأكد في أوروبا منذ الثلاثينات من القرن التاسع عشر ،  
وإن كان وجودها كمجموعة اجتماعية أو مجرد أفراد قد سبق ذلك بعشرات  
السنين . فأعداد هذه الطبقة ما لبثت أن تكاثرت ، وتوحدت بينها المشاعر

التي غذتها الوحدة الطبقة ، وميزتها عن جموع زراع الريف ، وعبرت هذه الطبقة عن وجودها الواعي بقيام تنظيماتها النقابية والسياسية ، مع قيام الثورة الصناعية وتطور الصناعة الآلية الكبيرة . وبمضى الوقت ، أصبح التعبير عن المركز الممتاز للعمال الصناعيين في الصراع ضد الرأسمالية الاستغلالية ودفع التطور الاجتماعي أسلوباً للعمل الاشتراكي في أوروبا الغربية .

وهكذا ، لم يكن التركيز على الطبقة العاملة في الصناعة لدى الاشتراكية الأوروبية ، أولدى ماركس وإنجلز بصفة خاصة ، إلا تأكيداً لسلامة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية في تلك البلاد .

ولكن ، حسبنا أنه توجد في البلاد النامية ذات الاقتصاد المختلف مجموعات كبيرة من الناس ذات مركز واحد في الإنتاج الاجتماعي القائم ، وذات علاقات متماثلة مع غيرها من المجموعات ، وذات طبيعة مشتركة أو متشابهة في مثل الحياة والثقافة ، ولكنها لا تماثل في مجموعها من حيث طبيعتها أو طبيعة حياتها وظروفها وعلاقاتها الوصف السابق بالنسبة لأوروبا الغربية . مثلاً توجد مجموعات من غير الملاك كالأجراء الزراعيين والموظفين والقائمين بالخدمات العامة والعمال التابعين وغيرهم ، في مواجهة التجار والملاك العقاريين وأصحاب المشروعات والمقاولين ومالكي أدوات الإنتاج عامة . فأى قسم من أقسام المجموعة الأولى مثلاً يضم أعداداً كبيرة من الناس ؟ يمكن القول بطبيعة الحال أنهم الفلاحون . ولكن تنوع أقسام هذه المجموعة وتعدد مراكز قئاتها وعزلتها وموسمية عملها ، لا تجعل منها

طبقة موحدة في ظروف الإنتاج وفي الدفاع عن حقوقها الاقتصادية والاجتماعية . بل عادة ما يتعارض التضامن الطبقي لهذه المجموعة الزراعية ، على أساس برنامج موحد في النضال ، مع التضامن القديم على أساس الجنس أو السن أو العلاقة القبلية والأميرية ، حتى ليطنى أحياناً على العلاقات الطبقيّة (١) .

ومن الواضح ، أن ما يحدث في جانب المعدمين يمكن أن يحدث أيضاً في جانب الملاك العقاريين ، مع اختلاف ظروف وأوضاع كل بلد عن الآخر . فإذا كانت طبقة الفلاحين في كوبا تتمتع بكثرة العدد ، وتستطيع أن تلعب دوراً حاسماً في الصراع ، حتى أصبحت تقوم بدور طليعى في الثورة الكوبية وتضرب مثلاً لغيرها من طبقات الفلاحين في أمريكا اللاتينية والبلاد المشابهة ، فمن الملاحظ أن مجموعات الفلاحين في البلاد الإفريقية لا تتمتع بالخبرة في التضامن الطبقي ، ولا تكون شعوراً مشتركاً أو وحدة اجتماعية . بل من الملاحظ أيضاً أن هذا هو حال العمال في البلاد النامية عامة ، فأعدادهم صغيرة ما زالت ترتبط بالريف وتنتقل منه وإليه ، والمشاريع الصناعية التي يعملون بها ما زالت مشروعات صغيرة وقليلة الأهمية . وهم في غالب الأمر لم يتوارثوا التضامن النظري والعملى الذى مر به عمال أوروبا الغربية عبر طريق مؤلم وطويل من الصراع ضد الرأسمالية .

من ثم ، فإذا كان وجود مثل هذه المجموعات الكبيرة من الناس في

---

(١) يلاحظ في هذا الصدد رأى ديفرجيه السابق الإشارة إليه بصدد أهمية الصراع الطبقي وعوامل عدم تمييزه وإضعافه ، ص ٧٣ .

البلاد النامية لا ينفي في المنطق التلقائي للتقدم الاجتماعي وجود طبقات اجتماعية تتناقض في مركزها بالنسبة لأدوات الإنتاج ووسائله ، إلا أن هذه التلقائية في التكوين المادى لتحول بصورة طبيعية ، وبدون خطوات حثيثة في العمل الثورى و بروز روح التضامن والوحدة الطبقية ، دون أن يصبح أياً منها وحده في الوضع الممتاز أو المركز السليم الذى يمكنها من توجيه الكفاح والصراع التحريرى على طريق الاشتراكية ضد القوى المعادية .

وفى ضوء هذه الاعتبارات تبرز للعيان ثلاثة حقائق أساسية :

أولها ، أن الكفاح التحريرى وعمليات التحول الاشتراكى ، إنما تتم فى كافة البلاد حديثة الاستقلال ، ذات الضعف الصناعى والتخلف الإقتصادى بقيادة المثقفين ، مع استثناء مجموعات محدودة من عمال السكك الحديدية والصناعات التعدينية التى تشكل صلب الطبقة العاملة الحديثة فى تلك البلاد . ولعل هذا يتضح من خلال إدراكنا لطبيعة معظم النقابات العمالية التى اشتركت فى الحركة الوطنية التحريرية ضد المستعمرين ، فهى فى غالبيتها العظمى تنظيمات مهنية ووظائفية للموظفين والمثقفين <sup>(١)</sup> .

وثانيها ، أن هذا الوضع يرتبط أشد الارتباط بالأدوار والأشكال التى تم بها نقل السلطة ، وتكوين التنظيمات السياسية الجماهيرية التى تقود الصراع ضد الاستعمار والرجعية المتحالفة معه فى تلك البلاد . فغالباً ما تم نقل السلطة إلى أيدي المثقفين والفنيين من أبناء الطبقة المتوسطة ، كما تم

---

(١) انظر فى تفصيل كل ذلك Jacques Arnault, Du Colonialisme Au Socialisme, 1966, pp. 230-236.

التنظيم السياسى القائد على أسس جماهيرية وفى شكل جهات شعبية ،  
وصاحب ذلك فكر وأيدولوجية تعبر عن هذا التحالف بين قوى الشعب  
المناهضة للاستعمار وحلفائه . فالتناقض الطبقي الداخلى لم يقسم هذه الشعوب ،  
فى بعض البلاد الافريقية على الأقل ، حيث أصبحت جموع السكان  
المتطلعة إلى التحرر الاقتصادى فى مركز واحد بالنسبة إلى الاستغلال  
الاستعمارى ، وبهذا أصبح الأمر يتأكد نظرياً فى قيام تنظيم واحد للشعب  
المنتج والمناهض للإمبريالية ككل .

وثالثها ، أنه قد أصبح لا مفر من التساؤل عما إذا كان انتقاء الوحدة  
الطبقية بين أعضاء المجموعات السابق الإشارة إليها ، وقيام وحدة للقوى  
الشعبية فى إطار تنظيم سياسى جماهيرى ، يعنى فى النهاية إمكانية التوفيق بين  
الحرية الاجتماعية والفردية ، أو بين مصالح الأجراء والملاك وبين أصحاب  
الأعمال والعمال وبين الوسطاء والمستهلكين ؟

يجيب على ذلك سيكوتورى بأنه لا يمكن التوفيق بين الحق والضلal ،  
وأنه بدون تمييز هذا عن ذاك لا يمكن أن يقوم نضال فى سبيل العدالة  
والمساواة الاجتماعية . فالصراع الطبقي المنظم فى أفريقية المتحررة اليوم  
ضد الإمبريالية والاستعمار الجديد بأشكاله وحلفائه الذين يشكلون أقصى  
عناصر القهر والاستغلال ، لا يخفى صراعاً يدور بدرجة أقل داخل الأمم  
الافريقية ضد الإقطاع المتوارث وامتيازات الطبقات الجديدة والشعائر  
الصوفية الرجعية ، وغيرها من الصور الحية لمظاهر التناقض فى المصالح  
الاجتماعية والاقتصادية والسياسية داخل هذه المجتمعات . فالتناقض الاساسى  
بين قوى الشعب العاملة والمنتجة وبين الاستعمار وحلفائه ، يجب على حد



تعبيره ، ألا يقود إلى خلق برجوازية وطنية جديدة تعمل كأداة للمستعمر القديم في تحقق أهدافه (١) .

في ضوء هذه الحقائق تسير حركة التحرير السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى البلاد النامية ؛ سيراً على طريق الحل الاشتراكى الذى وإن كان موجهاً بصفة أساسية ضد قوى الاستغلال الأجنبية ، فلا يغمض عينيه عن حل التناقضات الداخلية فى إطار الظروف والأوضاع الاجتماعية القائمة .

### الموقف من الصراع الطبقي

ومن الملاحظ أن الميثاق الوطنى قد أخذ بعين الاعتبار بمحل الظروف والاعتبارات السابق إيضاحها . فنبذ تخطى المجتمع القائم على وحدة جموع الشعب العاملة نحو المجتمع الاشتراكى عن طريق زيادة التناقضات التى تفضى إلى سيطرة طبقة جديدة وإحلالها محل الطبقة المسيطرة السابقة . وسار الميثاق فى طريق تذويب الفوارق الاقتصادية وكافة الامتيازات الطبقيّة المتبقية عن التحول الثورى بين جموع الشعب العامل ، بما يتحقق للدولة أن تسنه أو تنهجه أو تتدخل من أجله فى هذا المضمار كسلطة عليا ذات اختصاصات استثنائية تنبع عن طبيعتها فى مرحلة التحول للاشتراكية . فمن المعروف والمسلم به أن الدولة التى كانت أداة طبعة فى يد الطبقة المستغلة فى ظل النظام الإقطاعى أو الرأسمالى ، تصبح حارساً لمصالح الشعب وأداة تقييم العلاقات

---

(١) نقلا عن المرجع السابق ص ٢٣٤ ، ٢٣٥ .

الاجتماعية الجديدة ، وإلغاء وظائف الدولة الطبقية القديمة في ظل المرحلة الانتقالية للتجول الاشتراكي ، كما ذكرنا من قبل .

ويستند هذا الأسلوب الخاص بتذويب الفوارق الطبقية وحل الصراع سلبياً بين قوى الشعب العاملة إلى مجمل الاعتبارات الخاصة بالبلاد النامية والقائمة على الأسس الآتية :

( ١ ) اختلاف مقومات وعناصر البنيان الاجتماعي في مصر وغيرها من البلاد النامية في آسيا وأفريقيا عن البنيان الاجتماعي للبلاد الصناعية المتقدمة حيث نشأت وتطورت الاشتراكيات الأوربية عموماً . فمن الملاحظ أن الثورة البرجوازية في البلاد المتخلفة أو النامية لم تتطور نحو اكتمال نضجها وتطوير اقتصاديات هذه البلاد وخلق طبقة بروليتارية في أحضانها ، تعادىها في غمار صراع طبقي حاد وتناقض بين وظيفة الملكية الفردية ووظيفة الإنتاج الجماعية الواسعة النطاق ، كما حدث في أوروبا . هذا فضلاً عن أن الارتباطات الوثيقة بين الرأسمالية والإقطاع من جانب ، وبينهما وبين الرأسمالية الأجنبية من جانب آخر في البلاد النامية ، قد أضفت على البنيان الاجتماعي لتلك البلاد صيغاً مختلفة ، أبرزها هي السمات المميزة للتخلف والإقطاعية الزراعية فيها ، وقيام طبقة برجوازية أجنبية متحالفة مع الإقطاع والبرجوازية المحلية النامية على أرضها<sup>(١)</sup> .

---

· Yves Lacoste, Géographie Du Sous-Developpement, Paris, (١)  
1965, pp. 222-221.

(٢) اختلاف ظروف وأهداف الثورة الاشتراكية في البلاد النامية عنها في البلاد المتقدمة . فالثورة الاشتراكية التي تقوم في البلاد المتقدمة نتيجة التناقضات ورد الفعل المضاد للرأسمالية الصناعية الموسعة ، قد نشأت في البلاد النامية في إطار ثورة المستعمرات سعيًا منها إلى استكمال الاستقلال السياسى بالاستقلال الاقتصادى ، وإلى التنمية الصناعية من أجل معالجة ظروف التخلف التي فرضها عليها النظام الاستعماري . وهذا الأمر يتطلب في حد ذاته ظروفًا جد مختلفة للثورة الاشتراكية في بلاد العالم الثالث ، وشروطًا في مقدمتها توحيد القوى الوطنية صاحبة المصلحة في الاستقلال الاقتصادى والحل الاشتراكي ، وضمان أمنها وسلامتها ضد المؤامرات الاستعمارية والعدوانية المتكررة ، وضد تحالف الإقطاع والرجعية المحلية معها . من ثم فإن الصراع الطبقي الذي يشن في هذه المرحلة ضد الاستعمار وحلفائه ، يصبح ولا مبرر له بين القوى الوطنية (جموع الشعب العاملة) صاحبة المصلحة في التنمية والاستقلال الاقتصادى عن طريق الحل الاشتراكي .

(٣) أن شحذ الصراع الطبقي كقانون للتطور التاريخي قد انطلق من نظرة توحد من عناصر هذا الصراع على الصعيد الدولي ، وتتجاهل إلى حد بعيد التكوين التاريخي الحى للقوميات التي تلعب وحدتها دوراً تقديمياً في تحرير الشعب وسيطرة قواه الثورية ، وفي مساندة بناء القاعدة المادية الاقتصادية المتكاملة للاشتراكية ، وتعزيز السلام العالمى . فبينما يسود الاعتقاد بأولوية الروابط التي تجمع الطبقة العاملة والمستغلة في جميع أنحاء العالم في صراع ضد الاحتكارات الرأسمالية المتمركزة في طبقة عالمية أخرى في مواجعتها ، نرى الواقع لا يسمحنا بتجارب ناجحة في هذا المضمار ، ولا سيما في البلاد التي تعاني مشكلة التجزئة ، ويلعب العامل القومى فيها دوراً

أساسياً من أجل التحرير والحفاظ على السلام ( كالبلاد العربية في مواجهة الخطر الصهيوني ) ، حيث لا يصبح الصراع الطبقي بين قوى الشعب الموحدة في نضال ثوري هو القضية ذات العمق من أجل التنمية والاشتراكية .

ولا يعنى ذلك أن الطبقة العاملة العربية لا تلعب دوراً عالمياً عن الصعيد الدولى ، أو ترك هذا الميدان للصهيونية في اتصالاتها الدولية الحزبية والنقابية . ولكن يعنى ذلك أن تحقيق الوحدة القومية العربية سوف يمكن الطبقة العاملة العربية من المساهمة بدور أكبر في تحقيق السلام العالمى ، وتوحيد قواها التقدمية مع الطبقة العاملة العالمية لحرر الاستعمار وكشف الصهيونية وانتصار الاشتراكية .

### مفهوم الشعب في الاشتراكية

نما تقدم يبين أن التناقض الواضح بين مصالح الرجعية وبين قوى الشعب العاملة ( ممثلة فى الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين الثوريين والرأسمالية الوطنية ) حقيقة موضوعية واضحة ، استدعت عزل الرجعية والعمل على تجريدتها من كافة أسلحتها . وهذا لا يعنى أنه لم تعد هناك تناقضات أخرى فى المجتمع المصرى أو بين صفوف الشعب . فالقول بغير ذلك يحا فى الحقائق الموضوعية . فهناك كما أسلفنا تناقضات أدت إلى الصراع بين الرجعية وبين قوى الشعب العاملة . وهناك فى الوقت نفسه تناقضات يجب السعى إلى تضيق الحناق عليها ، وتسوية الخلافات الناشئة عنها ، بين قوى الشعب العاملة نفسها . فليس كل من كان ينتمى إلى صفوف الشعب وقواه فى ثورة سنة ١٩١٩ هو كذلك فى ثورة سنة ١٩٥٢ ومرحلة التحول نحو البناء الاشتراكي .

وبذلك يمكن القول بأن مفهوم الشعب يتحول ، كما يتحول مفهوم أعداد الشعب ، بحسب المرحلة التي تمر بها البلاد . وعلى هذا الأساس فإن التناقضات العدائية بيننا وبين أعدائنا قد اتسعت عن ذي قبل ، لتشمل أعداد المرحلة الحالية إلى جانب أعداد المرحلة السابقة . ومؤدى ذلك أن هذه المتناقضات تنقسم بصفة مستمرة انقساماً نوعياً وكمياً ، بحسب مرحلة النضال التي يخوضها الشعب وطبيعتها إلى تناقضات عدائية وتناقضات غير عدائية<sup>(١)</sup> . وهكذا توجد تناقضات تولد فوارق بين أبناء الشعب المتحد ، ولكنها تتصف بكونها تناقضات داخلية وغير عدائية . فالظروف التي تقوم فيها مرحلة التحول نحو الاشتراكية ، والمستندة إلى وحدة قوى الشعب العاملة ، لا تسمح بأن يتحول هذا التناقض إلى تناقض عدائي وصراع طبقى ضاربين صفوفه ، وإنما تلزم معالجته سلبياً عن طريق التربية المستمرة للقيادات (الكوادر) الاشتراكية ، والتوعية بأهمية المرحلة الحالية من خلال التوجيه والنقد الذاتى ، فضلاً عن القوانين الاشتراكية والمثل العليا الضرورية في نهج وتطبيق الاشتراكية<sup>(٢)</sup> . وفى هذا يقول الميثاق الوطنى :

د إن إزالة التصادم لا يزيل المتناقضات بين بقية طبقات الشعب وإنما هو يفتح المجال لإمكانية حلها سلبياً ، أى بوسائل العمل الديمقراطى ... ،

---

Stanislaw Ossowski, Class Structure In The Social (١)  
Consciousness, London, 1963, pp. 4-6, 30-34.

(٢) من الملاحظ فى الآونة الحاضرة أن التناقضات الطبقية لا تزال موجودة فى المجتمعات الاشتراكية ، وأن الصراع الطبقي لم يخمد فيها بعد لإنجاز التحول الاشتراكى للملكية ووسائل الإنتاج . فالصراع بين الاشتراكية والرأسمالية يتخلل مرحلة البناء الاشتراكى بأكملها . وللعلم دون ذلك الرأسمالية يجب مواصلة الثورة الاشتراكية إلى نهايتها فى جميع الجبهات السياسية والاقتصادية والثقافية . فانتصار الاشتراكية العالم لا يمكن تحقيقه خلال جيل أو جيلين ، وإنما يستمر لفترات أطول من ذلك الزمن .

### نظرية العنف في الصراع الطبقي

ومن المعروف ، أن الاعتقاد الذي ساد بين المدارس الاشتراكية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، حول اعتبار الصراع الطبقي إحدى الخصائص العامة للاشتراكية ( ولا سيما في تحليلها لمصادر المنازعات السياسية بالمجتمع الرأسمالي ) قد دفع الاشتراكية الاصلاحية في ألمانيا على لسان برنشتين إلى التعبير عن وسائلها بالصراع الطبقي ، الأمر الذي جعل مفهوم الصراع الطبقي في حاجة إلى إيضاح وشرح مستمرين من قبل المفكرين الاشتراكيين كل في مذهبه . فالأمثلة المتعددة التي يقدمها الماركسيون لإيضاح معالم الصراع الطبقي ومفهومه ، ولا سيما المثل البارز بشأن عصيان باريس سنة ١٨٧٠ ، قد تثير في الذهن أن المراد بالصراع الطبقي هو الحرب الأهلية أو النزاع المسلح .

ويميل سوريل إلى إيضاح جوانب العنف التي يلعب بها الصراع الطبقي دوره في شن الإضراب الكبير من أجل استيلاء العمال على السلطة . ومن المعروف أن جورج سوريل — رائد النقاوية الثورية — يستعير فكرته في الصراع الطبقي كاملة من الماركسية . فكليهما يؤمن بأن الرأسمالية لن تسلم مقاييد السلطة إلى الاشتراكية عن طوع أو اختيار ، وإنما قسراً وجبراً (١) .

ومع ذلك فمن الواضح أن الصراع الطبقي ليس عملاً وقتياً ، وإنما هو

---

George Sorel, Reflections On Violence, London, 1925, (١)  
pp. 57, 90,

يؤدي دوره بصفة مستمرة ، بينما الحرب الطبقيّة العنيفة مأساة وقتية ، بمعنى أن فكرة الصراع الطبقي تدور أساساً حول الكفاح بمختلف الوسائل المشروعة وغير المشروعة ، وجميع وسائل الضغط أو القوة ، المسلحة وغير المسلحة ، التي يستطيع أن يحقق بها اغراضه . .

ففكرة الصراع الطبقي في الفكر الاشتراكي — عامة — قد حدث حولها كثير من التشويه والدعايات المغرضة . من ذلك القول بأن الاشتراكية تستخدم العنف من أجل العنف مجرداً ، وبقصد تحطيم النظم والمؤسسات الديمقراطيّة . وليس هذا إلا مجرد كذب وخداع . فالديمقراطيّة السياسيّة السليمة شرط أساسي لتعزيز قوة الشعب العامل والطبقات الكادحة ، ولا يمكن أن تنفصل عن المسألة الاجتماعيّة . وعادة ما لجأ الاشتراكيون إلى الدفاع عن هذه الحريات في مواجهة الرجعيّة والفاشيّة التي تريد تأكيد دكتاتوريتها وإبقاء امتيازاتها . فالرجعيّة كما يقول الميثاق الوطني في معرض حديثه عن الديمقراطيّة السليمة : « تملك وسائل المقاومة . تملك سلطنة الدولة . فإذا انتزعت منها لجأت إلى سلطنة المال . فإذا انتزع منها لجأت إلى حليفها الطبيعي وهو الاستعمار » .

ولهذا كانت مواجهة أعمال التخريب التي تلجأ إليها الرجعيّة عن عمد ، تقضى على القوى الاشتراكية أن تواجهها بعدم التفريط في المكاسب أو الخضوع والاستسلام . وهي في استخدامها لجهاز الدولة الذي تملكه حينئذ سواء بالقوات البوليسية أو القوات المسلحة ، إنما تستخدم حقها الدستوري ووسائلها المشروعة ، ما اقتضى ذلك أن تتحرك بسرعة لمنع الفوضى أو الطغيان (١) .

فلسية الصراع الطبقي ، هي على حد تعبير الميثاق الوطني ، لا يمكن أن تتحقق إلا بتجريد الرجعية أولاً وقبل كل شيء من جميع أسلحتها . . . إن إزالة هذا التصادم يفتح الطريق للحلول السلمية أمام صراع الطبقات . . . بينما بقاء التصادم لا يمكن أن يحل بغير الحرب الأهلية وما تلحقه من أضرار بالوطن ، .

---



## محتويات الكتاب

صفحة	
٧	فصل تمهيدى : إصطلاح الاشتراكية
١٤	الفصل الأول : تطور المجتمعات الانسانية في ضوء الفكر الاشتراكي
١٤	تقديم
١٥	الثورة ومفهوم التغيير الاجتماعى
٢٠	النظرة الاشتراكية لمعنى التاريخ
٢٣	المجتمع العبودى
٢٩	القرون الوسطى
٣٨	النظام الإقطاعى
٤٧	تحلل النظام الإقطاعى
٥١	طبيعة النظام الرأسمالى
٥٣	نشأة وتطور البرجوازية التجارية
٦١	خصائص البرجوازية التجارية
٦٤	الدور الانتقالى لسوق العمل
٧١	أهمية التخصص وتقسيم العمل فى خلق سوق العمل
٧٦	الثورة الزراعية
٨١	الثورة الصناعية
٩٠	الآثار الاجتماعية للثورة الصناعية
٩٤	ظهور طبقة البروليتاريا

صفحة

٩٧	دور القوانين الرأسمالية في إفقار البروليتاريا
١٠٤	التناقضات الأساسية للنظام الرأسمالي
١١١	الرأسمالية في مرحلة الاستعمار
١١٧	الأصول التقليدية لمفهوم الاستعمار
١١٩	الاستعمار الاستيطاني في العصور الحديثة
١٢٤	السيطرة الاستعمارية أو الامبريالية
١٢٧	الكولونيالزم
١٣٠	الاستعمار الجديد
١٣٤	محاولات تحسين النظام الرأسمالي
١٤٠	النظرية الكينزية
١٤٤	رأسمالية الدولة
١٤٨	ظهور الفاشية
١٥٤	إنهاء الفاشية
١٥٦	الفصل الثاني : مدارس الفكر الاشتراكي
١٥٦	تقديم
١٥٨	جمهورية أفلاطون
١٦١	الفكر الأخلاقي والاشتراكية
١٦٣	الفكر العربي والاشتراكية
١٧٢	قصص الدولة في العصور الحديثة
١٧٦	الاشتراكيون الخياليون
١٨١	النزعات الاشتراكية في الثورة الفرنسية

صفحة	
١٨٥	باييف ومؤامرة الأكفاء . . . . .
١٨٨	الفلسفة الفوضوية . . . . .
١٩٨	السندكالية ( النقاوية الثورية ) . . . . .
٢٠١	النظرية الماركسية . . . . .
٢١١	الاشتراكية الديمقراطية . . . . .
٢٢٣	آراء ومقارنات بالفكر الاشتراكي العربي . . . . .
٢٣٥	الفصل الثالث : خصائص الفكر الاشتراكي في النظرية والتطبيق . . . . .
٢٣٥	تقديم . . . . .
٢٣٦	الاشتراكية تحيى الفوارق الطبيعية وتصادر الحواجز المصطنعة . . . . .
٢٣٧	توزيع الدخول على أساس العمل . . . . .
٢٣٨	الأجور في النظام الاشتراكي . . . . .
٢٤٣	تكافؤ الفرص في النظام الاشتراكي . . . . .
٢٤٥	أكبر قدر ممكن من الملكية العامة لأدوات الإنتاج الرئيسية مع أكبر قدر ممكن من الملكية الخاصة غير الاستغلالية . . . . .
٢٥٢	اشتراك المنتجين في الإدارة . . . . .
٢٥٩	التخطيط الاشتراكي . . . . .
٢٦٦	التخطيط والقطاع الخاص . . . . .
٢٧٠	مصاعب التحول الاشتراكي في قطاع الزراعة . . . . .
٢٨٣	قضية السلطة والمضمون الاجتماعي للدولة . . . . .
٢٩١	الاشتراكية والطبقات الاجتماعية . . . . .

صفحة	
٢٩٤	دور الصراع الطبقي في النزاع السياسي . . . . .
٢٩٦	ماهية الطبقة الاجتماعية . . . . .
٣٠٠	الأوضاع الطبقيّة في البلاد النامية . . . . .
٣٠٥	الموقف من الصراع الطبقي . . . . .
٣٠٨	مفهوم الشعب في الاشتراكية . . . . .
٣١٠	نظرية العنف في الصراع الطبقي . . . . .

مكتبة الدكتور

